



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الخليلي
الطبعة الثانية 1417 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى (صاحب جواهر)

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	جواهر الكلام فى شرح شرايع الاسلام المجلد ٥
١٢	اشاره
١٣	[تتمه القسم الأول فى العبادات]
١٣	[تتمه كتاب الطهاره]
١٣	[تتمه الركن الثانى]
١٣	[تتمه الغسل]
١٣	اشاره
١٤	[الأغسال المسنونه]
١٤	اشاره
١٤	[فى الأغسال المندوبه الوقتيه]
١٤	اشاره
١٤	[منها غسل يوم الجمعه]
١٤	اشاره
٢٠	[فى وقت غسل الجمعه]
٢٩	[فى جواز تعجيل الغسل يوم الخميس]
٣٣	[فى قضاء غسل الجمعه يوم السبت]
٣٧	[فى كيفيه غسل الجمعه]
٣٨	[منها سته أغسال فى شهر رمضان]
٣٨	اشاره
٣٨	[أولها أول ليله منه]
٤٢	[ثانيها غسل ليله النصف]
٤٣	[ثالثها غسل ليله سبع عشره منه]
٤٣	[رابعها وخامسها وسادسها غسل ليله تسع عشر و إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين]

- ٤٧ [منها غسل ليله الفطر]
- ٤٨ [منها غسل يومى الفطر و الأضحى]
- ٥٠ [منها الغسل فى يوم عرفه]
- ٥١ [منها الغسل فى ليله النصف من رجب]
- ٥١ [منها الغسل فى يوم السابع و العشرين من رجب]
- ٥٢ [منها الغسل ليله النصف من شعبان]
- ٥٢ [منها الغسل يوم الغدير]
- ٥٣ [منها الغسل فى يوم المباهله]
- ٥٦ [منها غسل يوم النيروز]
- ٥٨ [منها الغسل للتاسع من ربيع الأول]
- ٥٩ [فى الأغسال المندوبه للأفعال الخاص]
- ٥٩ اشاره
- ٥٩ [غسل الإحرام]
- ٦٠ [غسل زياره النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام)]
- ٦٣ [فى استحباب غسل المفرط فى صلاه الكسوف]
- ٦٦ [منها غسل التوبه]
- ٦٩ [منها غسل صلاه الحاجه و صلاه الاستخاره]
- ٦٩ اشاره
- ٧١ و من الحوائج الغسل لصلاه الظلامه
- ٧٢ و منها أيضا الغسل لصلاه الخوف من الظالم
- ٧٢ [الغسل لأخذ التربه الحسينيه]
- ٧٣ [(منها) لقتل الوزغ]
- ٧٣ و (منها) الغسل من المس للميت بعد تغسيله
- ٧٣ و (منها) الغسل لإراداه تكفينه أو تغسيله
- ٧٥ و (منها) الغسل للتوجه إلى السفر
- ٧٥ و (منها) عمل الاستفتاح

- ٧٥ و (منها) غسل من أهرق عليه ماء غالب النجاسه -
- ٧٥ و (منها) غسل من مات جنبا قبل تغسيله -
- ٧٧ و (منها) لمعاودة الجماع -
- ٧٧ [فى الأغسال المندوبه المكانيه]
- ٧٧ اشاره -
- ٧٧ [امنها غسل دخول الحرم]
- ٧٧ [امنها غسل دخول المسجد الحرام]
- ٧٩ [امنها غسل دخول الكعبه]
- ٧٩ [امنها غسل دخول المدينه]
- ٨١ [امنها غسل دخول مسجد النبي (صلى الله عليه و آله)]
- ٨١ [امسائل أربع]
- ٨١ اشاره -
- ٨١ [المسأله الأولى فى تقديم الغسل على الفعل]
- ٨٧ [المسأله الثانيه فى عدم جواز غسل الزمانى على الزمان]
- ٨٧ [المسأله الثالثه و الرابعه فى استحباب الغسل لمن سعى إلى رؤيه المصلوب و استحباب غسل المولود]
- ٩٢ [الركن الثالث فى الطهاره الترابيه]
- ٩٢ اشاره -
- ٩٤ [البحث فى التيمم يقع فى أطراف أربعه]
- ٩٤ اشاره -
- ٩٤ [الطرف الأول فيما يصح معه التيمم]
- ٩٤ اشاره -
- ٩٤ [السبب الأول عدم الماء]
- ٩٤ اشاره -
- ٩٤ [فى وجوب الطلب عند عدم الماء]
- ٩٤ اشاره -
- ٩٩ [مقدار الطلب]

- ١٠٣ [عدم كفايه الطلب قبل الوقت]
- ١٠٥ [إطلاق التيمم و الصلاة لو أدخل بالطلب]
- ١٠٨ [فى وجوب التيمم على من أراق الماء فى الوقت]
- ١١١ [فى وجوب التيمم على من فرط حتى ضاق الوقت]
- ١١٢ [وجوب التيمم على من كان عنده من المال ما لا يكفيه]
- ١١٦ [السبب الثانى عدم الوصله إليه]
- ١٢٢ [السبب الثالث الخوف]
- ١٣٨ [الطرف الثانى فيما يجوز التيمم به]
- ١٣٨ اشاره
- ١٥١ [فى عدم جواز التيمم بالكحل و الزرنىخ و نحوهما من المعادن]
- ١٥٢ [فى عدم جواز التيمم بالرماد]
- ١٥٣ [فى عدم جواز التيمم بالنبات المنسحق كالأشنان و الدقيق]
- ١٥٣ [فى جواز التيمم بأرض النوره و الجص]
- ١٥٥ [فى جواز التيمم بتراب القبر]
- ١٥٥ [فى جواز التيمم بالتراب المستعمل فى التيمم]
- ١٥٦ [فى عدم جواز التيمم بالمغصوب]
- ١٥٧ [فى عدم جواز التيمم بالتراب النجس]
- ١٥٨ [فى عدم جواز التيمم بالوحد]
- ١٥٨ [فى جواز التيمم بتراب فيه شىء مستهلك من المعادن]
- ١٦٢ [فى كراهه التيمم بالسبخه و الرمل]
- ١٦٣ [فى استحباب أن يكون التيمم من ربا الأرض و عواليها]
- ١٦٣ [فى جواز التيمم بغبار الثوب و لبد السرج و عرف الدابه مع فقد التراب]
- ١٦٨ [فى جواز التيمم بالوحد]
- ١٧١ [فى جواز التيمم مع وجود الثلج و عدمه]
- ١٧٥ [مراتب التيمم عندنا ثلاثه]
- ١٧٦ [الطرف الثالث فى كيفية التيمم]

- ١٧٦ اشاره
- ١٧٦ [فى عدم جواز التيمم قبل الوقت]
- ١٧٨ [فى جواز التيمم مع سعة الوقت و عدمه]
- ١٩٠ [فى اعتبار النيه فى التيمم]
- ١٩٦ [فى وجوب الترتيب فى التيمم]
- ٢٠٢ [فى أن الواجب هو الوضع أو الضرب]
- ٢٠٦ [فى لزوم الضرب و المسح بالباطن و إن كان نجسا]
- ٢١٠ [فى عدم اعتبار العلق]
- ٢١٧ [المراد من الوجه فى التيمم]
- ٢٢٦ [فى مسح اليدين]
- ٢٣٢ [فى وحده الضرب و تعدده]
- ٢٤٤ [فى الاقتصار على الجبهه لو قطعت كفاه]
- ٢٤٦ [لو قطع أحد الكفين أو بعضهما ضرب بالباقيه أو الباقي منهما]
- ٢٤٦ [فى وجوب استيعاب مواضع المسح فى التيمم]
- ٢٤٧ [فى استحباب نفض اليدين بعد الضرب]
- ٢٤٨ [فى صحه التيمم لو تيمم و على جسده نجاسه]
- ٢٤٨ [فى لزوم مراعاة ضيق الوقت فى التيمم]
- ٢٤٩ [الطرف الرابع فى أحكامه]
- ٢٤٩ اشاره
- ٢٤٩ [الأول من صلى بتيممه الصحيح لا يعيد]
- ٢٥٨ [الثانى يجب عليه طلب الماء]
- ٢٥٩ [الثالث فى حكم فاقد الطهورين]
- ٢٦٢ [الرابع إذا وجد المتيمم الماء قبل دخوله فى الصلاه انتقض تيممه و تطهر]
- ٢٦٢ اشاره
- ٢٦٤ [فى عدم وجوب التطهر على المتيمم لو وجد الماء بعد الصلاه]
- ٢٦٥ [فى وجوب التطهر و عدمه لو وجد الماء فى أثناء الصلاه]

- ٢٧٥ [الخامس التيمم و لو لغايه خاصه يستبيح جميع ما يستبيحه المتطهر بالماء]
- ٢٨٣ [السادس إذا اجتمع ميت و محدث]
- ٢٨٨ [السابع الجنب إذا تيمم لفقد الماء أو غيره بدلا من الغسل ثم أحدث أعاد التيمم]
- ٢٩١ [الثامن إذا تمكن التيمم من استعمال الماء انتقض تيممه]
- ٢٩١ اشاره
- ٢٩٣ [فى عدم انتقاض التيمم بخروج الوقت]
- ٢٩٤ [التاسع من كان بعض أعضائه مريضا لا يقدر على غسله بالماء جاز له التيمم]
- ٢٩٤ اشاره
- ٢٩٥ [فى عدم جواز التبويض فى الطهاره]
- ٢٩٧ [العاشر يجوز التيمم بدل الغسل أو الوضوء لصلاه الجنازه]
- ٣٠٣ [الركن الرابع فى النجاسات و أحكامها]
- ٣٠٣ اشاره
- ٣٠٣ [القول الأول فى النجاسات]
- ٣٠٣ اشاره
- ٣٠٣ [الأول و الثانى البول و الغائط]
- ٣٠٣ اشاره
- ٣١٥ [فى نجاسه بول الجلال و غائطه]
- ٣١٧ [فى نجاسه رجيع ما لا نفس له و بوله و عدمها]
- ٣١٩ [فى طهاره ذرق الدجاج]
- ٣٢٢ [الثالث المنى]
- ٣٢٢ اشاره
- ٣٢٥ [فى طهاره منى ما لا نفس له]
- ٣٢٦ [فى طهاره سائر ما يخرج من الحيوان]
- ٣٢٧ [الرابع الميتة]
- ٣٢٧ اشاره
- ٣٤١ [فى عدم نجاسه المعصوم و الشهيد بالموت]

- ٣٤٥ [فى نجاسه القطعه المبانه من الحيوان]
- ٣٥٣ [فى عدم نجاسه ما لا تحله الحياه بالموت]
- ٣٥٧ [فى عدم نجاسه البيض بالموت]
- ٣٥٩ [فى طهاره إنفحه الميته]
- ٣٦٢ [فى طهاره لبن الميته]
- ٣٦٧ [فى وجوب الغسل على من مس ميتا]
- ٣٧٧ [فى وجوب الغسل إن مس قطعه فيها عظم]
- ٣٨٢ [فى وجوب غسل اليد على من مس ما لا عظم فيه]
- ٣٨٤ [اعتبار الرطوبه فى التنجيس]
- ٣٩١ [الخامس الدماء]
- ٤٠٤ [السادس والسابع الكلب و الخنزير]
- ٤٠٤ اشاره
- ٤٠٧ [فى حكم الثعلب و الإرنب و الفأره و الوزغه]
- ٤١٣ تعريف مركز

شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدیدآور : جواهرالكلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]؛ ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان:عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمدلله الذى ختم الشرايع باسمهما طريقه و اوضحها حقيقه و اظهرها برهانا ... و بعد فيقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثانى و الله اعلم الحمدلله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً على ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطهاره.

انجامه:المكرم من سنه ۱۲۷۴ق. و انا الفقير الى الله الغنى ابن اسدالله ابوالقاسم خوانسارى.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط:نسخ

نوع و تزئینات جلد:جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق: تصحیحاتی اندک با نشان «صح» و توضیحاتی اندک با نشان «منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک: یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عباره عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجی موسی ره الی ملكی و هو مالک الملك و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المكتبه فی شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان على المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فی يوم الخامس المطباق با يوم الثانى من شهر جمادیا لاولی من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبويه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسین الصالحی ... النجفی و التهرانی المسکن " (ظهریه صفحه اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهارة است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۵، ص: ۱

[تممه القسم الأول فی العبادات]

[تممه کتاب الطهاره]

[تممه الرکن الثانی]

[تممه الغسل]

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و إذ قد فرغ من الكلام فى أكثر الأغسال الواجبه شرع فى ذكر غيرها، فقال:

[الأغسال المسنونه]

اشاره

و أما الأغسال المسنونه بالأصل و الذات و إلا فقد تجب بالعارض بنذر و نحوه، كما أن المراد بالواجبه فى السابق كذلك و إلا فقد تكون مستحبه حينئذ من جهه الغايه و نحوها، فالمشهوره المعروف منها ثمانيه و عشرون غسلًا، و إلا ففي النفلية أنه يستحب الغسل لخمسين، بل فى المصاييح «أن الأغسال المندوبه المذكوره هنا تقرب من مائه- و إن قال:- إن الثابت من هذه الأغسال بالنص أو غيره أكثر من ثمانين غسلًا» انتهى. منها

[فى الأغسال المندوبه الوقتيه]

اشاره

سته عشر للوقت، و هى

[منها غسل يوم الجمعة]

اشاره

غسل يوم الجمعة على المشهور بين الأصحاب شهره كادت تكون إجماعًا، بل هى كذلك لانقراض الخلاف فيه على تقديره، بل لم تعرف حكايته فيه بين من تقدم من أصحابنا كالمفيد، بل ظاهره عدمه فى المقنعه، حيث قال: «و أما الأغسال المسنونه فغسل يوم الجمعة سنه للرجال و النساء، و غسل الإحرام سنه أيضا بلا اختلاف» و كابن حمزه حيث قسم الغسل إلى فرض و واجب، و مختلف فيه، و مندوب، و صدر المندوب بغسل الجمعة، و كابن إدريس حيث حكى الاختلاف فى الأغسال الواجبه خمسه أو سته بزياده غسل الأموات، أو سبعة بزياده قضاء الكسوف، أو ثمانيه بزيادتهما مع غسل الإحرام، ثم قال: «فالأقوال فى عدد الأغسال الواجبه أربعة»

و عن شرح الجمل لابن البراج غسل الجمعة من السنن المؤكده عندنا، و نقل القول بالوجوب عن بعض العامه، و ظاهره الإجماع، و كذا التهذيب بل في صريح الغنيه و موضعين من الخلاف الإجماع عليه، بل في أحدهما نسبه القول بالوجوب إلى أهل الظاهر داود و غيره.

نعم انما عرف ذلك من المصنف و العلامه و من تأخر عنهما، فنسبوا القول بالوجوب إلى الصدوقين، حيث قالوا: «و غسل الجمعة سنه واجبه فلا تدعه» كما عن الرساله و المقنع، و نحوه الفقيه و الهدايه لكن مع ذكر روايه الرخصه (١) في تركه النساء في السفر لقله الماء، بل و الكليني حيث عقد في الكافي بابا لوجوب ذلك مع احتمال إرادته السنه الأكيده اللزومه كالأخبار (٢) كما يومی اليه أنه وقع ما يقرب من ذلك ممن علم أن مذهبه الندب، مضافا إلى ما عرفته سابقا، إذ المتقدمون بعضهم أعرف بلسان بعض، و يزيده تأييدا بل يعينه ما حكى عن ظاهر الصدوق في الأمالي من القول بالاستحباب مع نسبه له إلى الإماميه، و لا ريب أن الكليني و والده من أجلاء الإماميه، مع أنهما عنده بمكانه عظيمه جدا سيما والده، بل و الكليني أيضا لأنه أستاذه، هذا على أن قولهما: «سنه واجبه» إن حمل فيه لفظ السنه على حقيقته في زمانهما و نحوه من الاستحباب كانت عبارتهما أظهر في نفى الوجوب.

و كيف كان فالمختار الأول، و عليه استقر المذهب للأصل و الإجماع المحكى بل المحصل، و السيره المستمره المستقيمه في سائر الأعصار و الأمصار، و كيف و لو وجب لاشتهر اشتها الشمس في رابعه النهار لعموم البلوى به حينئذ، إذ هو أعظم من غسل الجنابه و الحيض و غيرهما، لملازمه إدراك الجمعة لكل أحد دونهما.

و

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح زراره (٣) بعد أن سأله عن غسل يوم

١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب - الأغسال المسنونه - الحديث ١٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب - الأغسال المسنونه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب - الأغسال المسنونه - الحديث ١٠.

الجمعه: «سنه في السفر والحضر إلا أن يخاف المسافر على نفسه الضرر»

و لفظ السنه إن لم تكن حقيقه فيما قابل الواجب كما هو الأقوى سيما في زمن الأئمه (عليهم السلام) و يرشد اليه ان عرف المتشرعه عنوان عرف الشارع، فلا أقل من الاشتراك بينه وبين الواجب بالسنه دون الكتاب، و يعين إرادته أحد المعنيين بما ذكرنا، مضافا إلى ظهور سؤال مثل زواره في ذلك لا عن أصل مشروعيتها، و لا عن كونه فرضا أو واجبا بالسنه مع عدم ظهور آيه في كتاب الله يشتهب منها وجوبه حتى يكون من الأول، إذ زواره أجل من ذلك، بل المتجه إرادته ما ذكرنا من لفظ السنه هنا، حتى لو قلنا بمجازيته فيه لما عرفته من القرينه، بل القرائن عليه، و كذا لو منع أصل النقل في لفظ السنه و أبقى على المعنى اللغوى و هو الطريقه كان المفهوم منه إرادته الندب أيضا، فتأمل.

و

قول أبي الحسن (عليه السلام) في صحيح ابن يقطين (١) بعد أن سأل عن الغسل في الجمعه و الأضحى و الفطر: «سنه و ليست بفريضه»

و التقريب في ما تقدم، مضافا إلى ضم العيدين معه، و هما سنه بمعنى الاستحباب إجماعا، و كذا

قول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن أبي حمزه (٢) بعد أن سأل عن غسل العيدين أ واجب هو؟

فقال: «هو سنه، قلت: فالجمعه، قال: هو سنه»

و في

خبر الحسين بن خالد عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) (٣) «كيف صار غسل الجمعه واجبا؟ فقال: إن الله تعالى أتم صلاه الفريضة بصلاه النافله و أتم صيام الفريضة بصيام النافله، و أتم وضوء النافله بغسل يوم الجمعه ما كان في ذلك من تقصير»

الخبر.

و عن

البرقى في المحاسن روايته كذلك أيضا إلا أنه قال: «وضوء الفريضة»

كما عن الفقيه و العلل «الوضوء» و على كل حال فالدلاله واضحه إلى غير ذلك من الأخبار (٤)

١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٧.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الأغسال المسنونه.

الكثيره الداله على المطلوب بأنواع الدلالات المرويّه فى كتب المشايخ الثلاثه و غيرها من المقنعه و العلل و المحاسن و الخصال و جمال الأسبوع للسيد ابن طاوس و الفقه المنسوب إلى الرضا (عليه السلام) على ما حكى عنها. و فى بعضها التصريح بأنه تطوع، ك

خبر أبى البخترى (١) المروى عن جمال الأسبوع عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) عن النبى (صلى الله عليه و آله) «يا على على الناس فى كل سبعة أيام الغسل، فاغتسل فى كل جمعه و لو أنك تشتري الماء بقوت يومك و تطويه فإنه ليس شىء من التطوع أعظم منه»

و فى آخر التصريح بعدم وجوبه على النساء فى السفر و الحضر، كالمروى عن الباقر (عليه السلام) (٢) عن الخصال، و يتم بالإجماع المركب، و فى غيرهما نظمه مع المستحبات و درجه فيها إلى غير ذلك.

كل ذا مع أنه لو قلنا بوجوبه فهو إما لنفسه أو لغيره، فان كان الأول فهو مناف لحصر الواجبات فى الأخبار (٣) المتواتره كما قيل فيما عداه، و أما الثانى فمع أنه خلاف قول المخالف و أدلته كما فى المصاييح ينافيه ضبط شرائط الصلاه و حصرها فى كلام الأصحاب و الأخبار، ك

صحيحه زراره (٤) «لا تعاد الصلاه إلا من خمس»

إلى آخرها و غيرها فى غيره، و ليس هو من الطهور قطعاً لعدم رفع الحدث به عند الصدوقين أيضاً كما حكى.

فظهر من هذا كله تعيين الندب، و هو فى مقابله أخبار (٥) داله على الوجوب، و فيها الصحيح، و قد اشتملت على الأمر و لفظ الوجوب و النهى عن الترك، و تفسيق

-
- ١- ١ المستدرک- الباب- ٣- من أبواب الأغسال المسنونہ- الحديث ٩.
 - ٢- ٢ المستدرک- الباب- ٣- من أبواب الأغسال المسنونہ- الحديث ٣.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الجنابه.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الركوع- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل- الباب ٦ و ٧ من أبواب الأغسال المسنونہ.

التارك و أمره بالاستغفار و نهيهِ عن العود، مع اشتغالها على استثناء الخوف و الرخصه للعليل و نحوها مما يفيد ذلك و يؤكده، إلا أنها- مع عدم اعتبار سند بعضها و الجابر مفقود بل الموهن موجود- لا تصلح لمعارضه ما قدمناه لوجوه كثيره لا تخفى، و كيف و الأخبار متى كانت صريحه صحيحه و أعرض الأصحاب عنها لا يسوغ العمل بها فضلا عما لو وجد لها معارض أقوى منها، فوجب حينئذ طرح ما لا- يقبل التأويل منها لو كان، و تأويل غيره بإرادته الثبوت و المبالغه و التأكيد لاستحبابه سيما بعد إطلاق لفظ الوجوب و نحوه على المعلوم استحبابه من الأغسال، كغسل عرفه و الزياره و دخول البيت و المباله و الاستسقاء، و فى بعضها ان غسل دخول الحرم واجب، و يستحب أن لا يدخله إلا بغسل، و هو كالمفسر للوجوب فيه و فى غيره إلى غير ذلك من القرائن فيها الداله على إرادته الندب من الوجوب و نحوه.

و قد تجاوز بعض المتأخرين فأنكر كون لفظ الوجوب حقيقه فيما عندنا فى السابق، و لا ريب فى ضعفه سيما بالنسبه إلى زمن الأئمه (عليهم السلام)، فالأولى حينئذ ما ذكرنا فيه و كذا غيره من الأمر بالاستغفار و نحوه مما تقدم عند تركه من إرادته الحث و الترغيب و المبالغه حتى يداوم على مثل هذه السنه، و قد ورد أشد من ذلك من الحث على المندوبات بل لعل التتبع يشهد أن كل ما زيد فيه من المبالغه فى فعله و تركه كان إلى الاستحباب أقرب منه إلى الوجوب.

نعم قد يظهر من هذه الأخبار و غيرها ان تركه مكروه، بل كراهه شديده و إن لم ينص عليه أحد فى كتب الفروع فيما أجد، للنهى عن الترك فيها و الأمر بالاستغفار عنده، و التفسيق بسببه أيضا، بل لعل أخبار الوجوب تكفى فى إثبات الكراهه للترك، لكونه أقرب المجازات عند انتفاء الحقيقه، فالذى ينبغى حينئذ أن لا يترك لذلك لا لما ذكره بعض متأخرى المتأخرين من قوه القول بالوجوب، لما

عرفت من ضعف الشبهه من هذه الجبهه، و فى

خبر الأصبغ (١) «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول: والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة، فإنه لا يزال فى طهر إلى الجمعة الأخرى»

و عن العلل كذلك إلا أنه قال:

«فى هم» بدل «طهر».

ثم ان ظاهر الأدله أن الجمعة لها غسل فى يومها خاصه، لكن نقل عن الحلبي فى إشاره السبق إثبات آخر ليلتها، و لم نعرف له موافقا و لا مستندا سوى ما يحكى عن ابن الجنيد من إثباته لكل زمان شريف.

[فى وقت غسل الجمعة]

و كيف كان ف وقته ما بين طلوع الفجر الثانى، فلا يجوز تقديمه عليه فى غير ما استثنى بلا خلاف أجده فيه، بل فى الخلاف و التذكرة الإجماع عليه صريحا، و كذا غيرها صريحا و ظاهرا أيضا، و يؤيده مضافا إلى ذلك و إلى ما تسمعه عن قريب أن العباده توقيفيه، و المعلوم من التوظيف و التوقيف يوم الجمعة، فيجتزى بالغسل إذا وقع بعد الفجر الصادق بحيث يكون اليوم ظرفا له بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى طهاره الخلاف، بل لعل إجماعه فيها متناول له كاجماعه فى باب الصلاه على ذلك، و فى المصابيح «أما ان أول وقته من الفجر الثانى فهو موضع وفاق بين الأصحاب» قلت: و يدل عليه- مضافا إلى ذلك و إلى تحقق اليوم الذى أضيف إليه الغسل و أمر به فيه بطلوع الفجر لغه و عرفا و شرعا-

صحيحه زراره و الفضيل (٢) قالوا: «قلنا له: أ يجزى إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر للجمعه؟ قال: نعم»

و

حسنه زراره (٣) قال (عليه السلام): إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابه و الجمعة و عرفه»

إلى آخرها و

خبر بكبير عن الصادق (عليه السلام) (٤) فى أغسال شهر رمضان قلت: «فان نام بعد الغسل قال:

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

هو مثل غسل الجمعة، إذا اغتسلت بعد الفجر أجزاءك»

إلى آخره.

نعم يمتد وقته من طلوع الفجر إلى الزوال كما هو المشهور بين الأصحاب، بل لا أعرف فيه خلافاً ولا حكي سوى ما عن علي بن بابويه وكذا ولده من ظهور الاجتزاء بالغسل للروح أى للصلاة ولو بعد الزوال، كالشيخ في الخلاف في باب الصلاة وقته ما بين طلوع الفجر الثاني إلى أن تصلى الجمعة، ثم نقل خلاف مالك انه إن راح عقيب الاغتسال اجتزى به وإلا فلا، وقال: دليلنا إجماع الفرقة، مع أنه قال في باب الطهارة أيضاً: يجوز غسل الجمعة من عند طلوع الفجر إلى قبل الزوال، وكل ما قرب إليه كان أفضل، إلى أن قال بعد أن حكي خلاف الأوزاعي: دليلنا إجماع الفرقة، وهو مناف للأول إذا روعى المفهوم، ويمكن إرجاع الجميع إلى المشهور بإرادته الغالب من زمن الرواح، وهو قبل الزوال أو الزوال أو بعده بحيث يكون الغسل قبله وبأول وقت الصلاة من الصلاة، وبالزمان الذي لا يمكن فيه الغسل مما قبل الزوال، فيجتمع الجميع على إرادته التحديد بذلك.

و ربما يرشد إليه ما في المعبر من إجماع الناس على التحديد بما قبل الزوال، مع أنه قبله بيسير ذكر التحديد بالصلاة عن الشيخ، فالظاهر أنه لم يفهم منه الخلاف، وما في التذكرة «و وقته ما بين طلوع الفجر الثاني إلى الزوال، وكل ما قرب كان أفضل، قاله علماءنا» وما في الذكرى «و يمتد إلى الزوال إجماعاً» وفي المصابيح ان عليه الإجماع المعلوم بالنقل والفتوى والعمل، نعم ذكر جماعه من متأخري المتأخرين احتمالاً، ولم نعرف أحداً عض عليه بضرر قاطع منهم، وهو استمرار استحبابه إلى خروج اليوم عملاً بإطلاق أكثر الأدلة، بل قيل انه قد يستفاد من نحو إطلاق المقنعه والاقتصاد والجمل والعقود والمراسم والكافي والوسيلة والغنيه والإرشاد والنفليه مما اقتصر فيه على أصل الحكم،

و هو استحباب غسل الجمعة أو الغسل في يومها، مع أن الظاهر خلافه لما عرفته من الإجماعات من القدماء و المتأخرين على عدم استمرار ذلك طول النهار.

فتحصل حينئذ من جميع ما ذكرنا أن الاحتمالات في المقام أو الأقوال أربعة، المشهور هو التحديد بالزوال. أو بما قبل الزوال، أو بالصلاه، أو بالغروب، و الأقوى الأول لما عرفت، مع أنه إن لم نقل به تعين القول بأحد الثلاثة الأخر، و الكل باطل، أما الأول فيرده بعد الإجماعات السابقه الاستصحاب، مع أنه لا شاهد له، و

قول الباقر (عليه السلام) في خبر زراره الآتي (١): «و ليكن فراغك قبل الزوال»

انما هو حتى تعلم وقوع تمام الغسل في وقته و عدم تجاوزه عن حده، فان كان القائل بذلك يريد هذا المعنى فمرحبا بالوفاق و كان النزاع لفظيا، و الا فلا شاهد له فيه.

و احتمال أن يقال: ان مآل المشهور الى ما قبل الزوال أيضا لعدم تحقق المقارنه غالبا، مع ظهور الروايه بعدم الاجتراء بها لو تحققت، لكن لشده قرب بعض أفراد القبيله إلى الزوال تسامح الأصحاب في التعبير عنه بالزوال تاره، و ما قبله أخرى، كمقعد إجماع المعتمر و غيره، بل لعل ذلك منهم يكون قرينه على خروج ما بعد «الى» عن الوقت الذي يجتري به في عبارتهم الأولى ليس بأولى من العكس بأن يراد بما قبل الزوال الزوال، بل هو أولى من وجوه، و على كل حال فيتحد القولان حينئذ، و يرتفع الخلاف من هذه الجبهه.

و أما الثاني أى التحديد بالصلاه فيرده- مضافا الى الإجماعات السابقه و خبرى سماعه (٢) و ابن بكير (٣) الآتين - أن الغسل مستحب حتى لمن لم يخاطب بصلاه الجمعة من العبيد و النساء و غيرهم بلا خلاف فيه، فلا تصلح لأن تكون غايه له لعدم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاه الجمعة - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٤.

اطرادها، وإرادته التحديد بالصلاه و لو من الغير يدفعه أيضا أنه غير منضبط، لاختلاف وقوع الصلاه من المصلين، و عادة الشارع تحديد مثل ذلك بالأمور المضبوطة، و ليس هنا إلا إرادته أول وقت الصلاه و هو الزوال، و ليس فيما دل من الأخبار على تعلق الغسل بالصلاه، و مدخليته به فى الجملة و ارتباطه به كذلك، و بيان مشروعيتها منافاه لتحديده بالزوال، لأن الغالب خصوصا فى الصدر الأول إيقاع الصلاه سيما الجمعه فى أول الوقت و هو الزوال.

و أما الثالث فيرده- بعد عدم المقتضى له إلا إطلاق الأمر بالغسل فى يوم الجمعه الذى لا ينافى إرادته الأعم من القضاء و الأداء فيها إذا قام الدليل على ما قلناه- الإجماعات السابقه أيضا و

خبر سماعه بن مهران عن الصادق (عليه السلام) (١) «فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعه أول النهار، قال: يقضيه آخر النهار، فان لم يجد فليقضه يوم السبت»

و المناقشه فيه بعدم كون القضاء حقيقه فيما عندنا فى الزمن السابق مدفوعه بمنعه أولا خصوصا فى زمن الصادق (عليه السلام)، و بظهور إرادته منه هنا من حيث اتحاده مع السبت فى ذلك. هذا مع الإغضاء عن الانجبار بفتاوى الأصحاب كالمناقشه بخروجه عن المدعى، و هو الزوال بظهور كون المراد بأول النهار فيه الشطر الأول، سيما بعد الإجماع على عدم اختصاصه بصدر النهار، و أنه كل ما قرب من الزوال أفضل، و لو سلم فهو لا ينافى الاستدلال بآخره على المطلوب و ان ثبت ما عدا أول النهار الى الزوال بدليل آخر.

و

خبر عبد الله بن بكير عنه (عليه السلام) (٢) قال: «سألته عن رجل فاته الغسل يوم الجمعه، قال: يغتسل ما بينه و بين الليل، فان فاته اغتسل يوم السبت»

بناء على أظهر الوجهين فيها بأن يراد بفوات الغسل يوم الجمعه فواته فى الزمان المتعارف المعهود،

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٤.

و هو أول النهار بقريته

قوله (ع): «يغتسل ما بينه وبين الليل»

و احتمال الحديث معنى آخر لا يمنع من الاستدلال بظاهره المتقدم، و لو سلم تساوى الاحتمالين فالمرجح لأحدهما من الإجماعات السابقة و غيرها موجود.

و يشهد لهما ما عن

الهداية عن الصادق (عليه السلام) (١) «لأن نسيت الغسل أو فاتك لعله فاغتسل بعد العصر أو يوم السبت»

و المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام) (٢) «و ان نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر أو من الغد فاغتسل»

من حيث ظهور الفوات و النسيان في مضي الوقت، و ما دل (٣) على أصل مشروعيته من أن الأنصار كانوا يعملون بالنواضح، فإذا جاؤوا يوم الجمعة تتأذى الناس بأرواح إباطهم و أجسادهم، فأمرهم رسول الله (صلى الله عليه و آله) بال غسل، فجرت السنه، و كذا الأخبار الداله على إعادته الغسل و الصلاه ان كان في وقت إذا نسي الغسل يوم الجمعة حتى صلى، ك

خبر الساباطي (٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينسى الغسل يوم الجمعة حتى صلى، قال: ان كان في وقت فعليه أن يغتسل فيعيد الصلاه، و ان مضى الوقت جازت صلاته».

و قد ينقدح من هذا و غيره ان لم يتحقق إجماع على خلافه ان غسل الجمعة له تعلق في الوقت و في الصلاه، و ان كان لو حصل الأول في وقته أغنى عن الثاني، و حصلت به الفضيله بالنسبه للصلاه، و أما مع عدمه فيستمر الى فعل الصلاه و ان كان بعد الزوال، و لعله من ذلك و أشباهه ذكر الشيخ استمراره الى فعل الصلاه فتأمل جيدا، هذا.

١-١ الهداية ص ٢٣ المطبوعه بطهران سنه ١٣٧٧.

٢-٢ المستدرک- الباب-٦- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

٣-٣ الوسائل- الباب-٦- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١٥.

٤-٤ الوسائل- الباب-٨- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

الحميرى فى قرب الإسناد فى الصحيح عن الرضا (عليه السلام) (١) «انه كان أبى يغتسل للجمعه عند الرواح»

فالمراد بالرواح فيه على الظاهر معناه المعهود و هو المضى إلى الصلاه دون الرواح بمعنى العشى، أو ما بين الزوال إلى الليل، كما يشهد لذلك قوله (ع): «كان» الدال على الاستمرار، إذ من المعلوم ان الغسل فى هذا الوقت ليس من الأمر الراجح حتى يداوم عليه، و لعل هذا الخبر هو مستند ما ذكره الصدوق فى الفقيه، حيث قال بعد ان ذكر انه يجوز الغسل من وقت طلوع الفجر الى قرب الزوال: «و ان الأفضل ما قرب اليه، و يجوزى الغسل للجمعه كما يكون للرواح» و كان قوله: «و يجوزى» لبيان انه لا يشترط فى حصول وظيفه الغسل ان يكون عند الرواح إلى صلاه الجمعه كما نقل عن بعض العامه، بل كما يكون للرواح إلى الصلاه يكون لسنه الوقت وظيفه اليوم و ان لم يتعقبه الرواح كذا قيل، قلت: و لعل حملها على ما ذكرناه سابقا من تعلق الغسل بالوقت و الصلاه، و انه يجوزى الثانى عن الأول عند الصدوق و ان كان بعد الزوال أولى فتأمل. و كيف كان فمن الغريب ما اتفق لبعض الأعاضم من ضبط لفظ الرواح بالزاء المعجمه و الجيم و ذكر فى توجيهه ما يقضى منه العجب، و لقد أظن فى الحدائق، و الأمر سهل.

و قد ظهر لك من ذلك كله مستند كل من الاحتمالات أو الأقوال المتقدمه، و الذى يسهل الخطب فى ذلك عدم إيجاب التعرض فى النيه للأداء و القضاء، و من هنا ذكر بعض متأخرى المتأخرين أنه ينبغى الاقتصار على نيه القربه فى الغسل بعد الزوال، كما ظهر لك أيضا تمام حجه المختار، و قد يستند له أيضا زياده على ذلك ب

صحيح زراره عن الباقر (عليه السلام) (٢) «لا تدع الغسل يوم الجمعه فإنه سنه، و شم الطيب، و لبس

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاه الجمعه - الحديث ٣.

صالح ثيابك، و ليكن فراغك من الغسل قبل الزوال، فإذا زالت فقم و عليك السكينة و الوقار»

الحديث. بناء على أن المراد بما قبل فيه القبليه المطلقه المتناول لما بين الطلوع و الزوال، لكن قد يقال: إن ذلك خلاف الظاهر، لكون المنساق منها إرادته القريب من الزوال لا- مطلق القبليه، و لا- ريب في أن الأمر بهذا الفرد بعينه للاستحباب فلا- يمنع من التأخير كما لا- يمنع من التعجيل، اللهم إلا- أن يقال ظاهره المنع منهما كما في سائر الأوامر التي تساق للشرائط، و قيام الدليل بالنسبه للثاني لا ينافي بقاء الاحتجاج به على الأول، فتأمل جيدا.

و كل ما قرب الغسل من الزوال في الجمعه كان أفضل كما نص عليه والد الصدوق في رسالته و الشيخان و أكثر الأصحاب، بل الظاهر دخوله في معقد إجماع الخلاف و التذكرة سيما الثاني، و لعل ذلك- مع وجود عين عبارته في فقه الرضا (عليه السلام) (١) و إن الغرض منه الطهاره و النظافه عند الزوال، فكل ما قرب منه كان أفضل و التسامح- كاف في إثباته، و إلا فلم نقف على ما يدل عليه، و

قول الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره المتقدم آنفا «و ليكن فراغك قبل الزوال»

لا دلالة فيه على الكليه المذكوره، كالصحيح السابق

عن الرضا (ع) «كان أبي يغتسل عند الرواح»

نعم يستفاد من الأول بل و كذا الثاني أن أفضل أوقاته القريب إلى الزوال كما عبر بنحو ذلك في الفقيه و الذكري و عن غيرهما. و هو و إن كان لازما للكليه السابقه أيضا لكن لا حكم فيه باستحباب القريب فالقريب، و احتمال إرجاع ما في الفقيه و الذكري إلى الأصحاب بعيد لا داعي اليه، مع معارضته باحتمال العكس، و على كل حال فلا ريب في ثبوت الأفضليه للقريب من الزوال عند الجميع، لكن قد ينافي ذلك ما دل

من الأخبار الكثيرة (١) على استحباب التبكير للمسجد في يوم الجمعة، بناء على اعتبار تقديم الغسل في حصول وظيفه التبكير كما يفيد بعض الأخبار (٢) بل كاد يكون صريح

المرسل عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) المنقول عن رساله الشهيد الثاني في أعمال الجمعة «من اغتسل يوم الجمعة ثم بكر و ابتكر و مشى»

إلى آخره. و عن أبي الصلاح التصريح به، فلا- جهه للجمع حينئذ بينهما بالتبكير و تأخير الغسل لقرب الزوال، مع عدم تيسره غالبا، و ما فيه من التخطى لرقاب الناس، و التفرقه بينهم، و من حكمه التبكير التجنب عنهما، كالجمع بالغسل للتبكير ثم تكريره قرب الزوال، لعدم الدليل على مشروعيه ذلك.

نعم قد يجمع بينهما بتنزيل الأول على من لم يتيسر له التبكير كما هو الغالب، و الثاني على من تيسر له، مع ما فيه من أن ذلك تحكيم لأدله التبكير على إطلاق المعظم استحباب التأخير من غير استثناء، و نمنع ندره تيسر التبكير، نعم لا يفعل لا أنه لا يتيسر، و ليس ذلك أولى من العكس بأن يخص استحباب البكور بعد الغسل بما إذا لم يتمكن منه في آخر الوقت، و قد يقال: إنه لا تنافى بين استحباب نفس التبكير و تأخير الغسل بحيث يحتاج إلى الجمع، بل ذلك من باب تعارض المستحبات على المكلف فيتخير أو يرجح، و إلا فالغسل للتبكير باق على مرجوحته بالنسبه إلى آخر الوقت، و إن رجح التبكير على غيره من أنواع المجىء، و لا- غضاظه في مشروعيه مثل ذلك بحسب اختلاف الأشخاص و الأوقات، و لعل كثيرا من المستحبات من هذا القبيل، فتأمل. و عن المفاتيح أنه خص استحباب تقديم الغسل بمريد البكور، و فيه مع بعض ما ذكرنا أن الإراده لا تقتضى الترجيح، و الله أعلم.

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة.

٢- ٢ المستدرک- الباب ٢١- من أبواب صلاة الجمعة- الحديث ٨- ٧ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ المستدرک- الباب ٢١- من أبواب صلاة الجمعة- الحديث ٨- ٧ من كتاب الصلاة.

[في جواز تعجيل الغسل يوم الخميس]

و يجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف إغواز الماء على المشهور بين الأصحاب، بل لا- أعرف فيه خلافا كما اعترف به في الحدائق، بل في كشف اللثام نسبتبه إلى الأصحاب، و في المصايح إلى الصدوق و الشيخ و ابن البراج و ابن إدريس و ابن سعيد و الفاضلين و الشهيدين و عامه المتأخرين، قلت: و الأصل فيه ما رواه

المشايخ الثلاثة في الصحيح (١) عن الحسين أو الحسن بن موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن أمه و أم أحمد بن موسى قالتا: «كنا مع أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) في البادية و نحن نريد بغداد فقال لنا يوم الخميس: اغتسلا اليوم لغد يوم الجمعة، فإن الماء بها غدا قليل، قالتا:

فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة»

و ما رواه

الشيخ في الصحيح (٢) عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال لأصحابه: «إنكم تأتون غدا منزلا ليس فيه ماء، فاغتسلوا اليوم لغد، فاغتسلنا ليوم الجمعة»

و ما في السند مندفع بالانجبار بما عرفت مع التسامح، و يؤيده مع ذلك ما في

الفقهاء الرضوي (٣) «و إن كنت مسافرا و تخوفت عدم الماء يوم الجمعة فاغتسل يوم الخميس».

ثم ان ظاهر المصنف و القواعد كالمحكي عن ظاهر جماعه من الأصحاب الاقتصار في هذا الحكم على خصوص الإغواز و قوفا على مورد النص، و ربما مال إليه جماعه من متأخري المتأخرين، و قد يقوى إرادته المثل فيهما، فيكتفى بمطلق الفوات كما يقتضيه تعليق الحكم عليه في كشف اللثام و عن النهايه و المبسوط و السرائر و التذكرة و الدروس و البيان و النفلية و المعالم و الروض و المسالك تنقيحا لمناط الحكم مع التسامح، بل في الأخير ما يشعر بالقطع بإرادته المثل، و انه انما خص المصنف لورود النص به في أصل المشروعيه و اختاره في المصايح، قال: «و يؤيده عدم الاختصاص بالسفر كما هو المشهور مع

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٥- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

بعد الإعواز في الحضر» انتهى.

و لعل الأقوى الاكتفاء كما أن الأقوى الاجتزاء بمجرد الخوف للإعواز على ما هو ظاهر المصنف وغيره، بل قيل إنه المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، لظاهر الخبر الأول المنجبر دلالة بما عرفت مع التسامح. و المؤيد بصريح الرضوى، و بتعذر العلم به سابقاً غالباً، و بنظائره من الأبدال الاضطرابيه و الرخص، و لا- ينافى ذلك ما في الخبر الثاني، كما أن ما في الخلاف «لم يجز التقديم إلا إذا كان آيساً» لا يريد به الحصر بالنسبه إلى ما نحن فيه، و إلا كان ضعيفاً و إن أیده الأصل، كالمنتهى حيث علقه تاره على غلبه الظن و أخرى على خوف الإعواز، فتأمل جيداً. و لعل المنساق من نحو المتن فضلاً عن علق الحكم على الفوات الاجتزاء في مشروعيه التقديم خوف التعذر في وقت الأداء خاصه، و هو ما قبل الزوال عندنا، فلا عبره بالتمكن في بقيه يوم الجمعه فضلاً عن السبت، فله حينئذ التعجيل و لو علم التمكن فيهما كما عن البيان و روض الجنان التصريح به، و نسبه بعض المحققين إلى الأ-كثر، و لعله يرجع اليه ما عن الذكري و الموجز من تقديم التعجيل على القضاء عند التعارض، و الظاهر أنه المنساق من الأخبار(١) و إن كان المذكور فيها يوم الجمعه الظاهر منه الجميع، لكن المراد منه هنا و الذي ينصرف اليه انما هو الوقت المعهود المتعارف وقوع الغسل فيه، و هو وقت الأداء منه، و مثل هذه العبارة تقال في المقام من غير استنكار، و لعله بهذا يرتفع استظهار الخلاف في المقام من الفقيه و النهايه و المهذب و المعبر و لجامع و التلخيص و التحرير و المحرر و الدروس من حيث ذكر اليوم فيها كالأخبار و إن كان يؤيده الأصل و غيره، إلا أن الأقوى ما ذكرنا.

و منه ينقدح حينئذ أفضليه التعجيل على القضاء لإطلاق الأمر به حينئذ الشامل لصوره التمكن من وقت القضاء كما ذكرناه. و عموم المسارعه، و احتمال العكس كما فى صلاه الليل بالنسبه للشاب ضعيف لا- دليل عليه، و القياس لا نقول به كالأمر الاعتباريه الخاليه عن المدارك الشرعيه و إن استحسناها العقل، كاحتمال تقديم بعض صور القضاء على التعجيل، كما لو كان بعد الزوال بلا فصل كثير للقرب من وقت الأداء، و إمكان تعقيب الصلاه له حينئذ، و وجود قول أو احتمال بأنه وقت الأداء، إلى غير ذلك، فتأمل جيدا.

و الاقتصار على الخميس فى العبارة و غيرها يقتضى بعدم الجواز فى غيره من الأيام و الليالى، بل و لا فى ليلته، و هو كذلك لخروجه عن النصوص، بل فى المصاييح الإجماع عليه، و أما ليله الجمعة فعن ظاهر المعظم أنها كذلك، و لعله لتعليق الحكم على الخميس الذى لا تدخل ليله الجمعة فيه حتى لو قلنا بدخول الليالى فى أيامها، لكن قد يقال: إن المراد بذلك فى عباراتهم التحديد لابتداء رخصه التقديم، كما يكشف عن ذلك ما عن الموجز حيث قال: «و يعجل من أول الخميس لخائف العوز فى الجمعة» و ما عن الخلاف و التذكرة من الإجماع على لحوقها بالخميس، و يؤيده مع ذلك ما قيل من الأولويه للقرب من الجمعة، و الاستصحاب الذى لا- يعارضه ما دل على عدم الاجتزاء بالغسل المقدم على طلوع الفجر، لحمله على المختار دون المضطر تقديمًا للخاص على العام، كما يقدم استصحاب النجاسة أو الحرمة على عمومات الطهارة و الحل.

قلت: و فى الجميع نظر، إذا الاحتمال فى عباراتهم لا- يدفع الظهور، كما أن ظاهر معقدي إجماع الخلاف و التذكرة على غير ذلك، لا أقل من تساوى الاحتمالين، فلاحظ.

و الأولويه ممنوعه، إذ لعل للتماثل أو غيره مدخلية، و الاستصحاب يشكل التمسك به فى مثل المقام مما علق الحكم به على زمان مخصوص، بل ينبغى القطع بالعدم بناء على ثبوت

المفهوم فيه، نعم قد يستدل عليه بالتعليل المصرح به في أحدهما و المفهوم في الآخر، و هو الإعواز، و عدم جريانه في السابق على الخميس للدليل لا يمنع من التمسك به في اللاحق، سيما مع ظهور الفرق بينهما، فلعل الأقوى حينئذ الإلحاق وفاقا لجماعه.

كما أن الأقوى أيضا أنه إذا تمكن من الماء قبل الزوال أعاد الغسل وفاقا للمنتهى و القواعد و الذكري و المدارك و كشف اللثام و عن الفقيه و التذكرة و التحرير و نهاية الأحكام و المعالم و الموجز و الذخيره و البحار و شرح الدروس، لسقوط حكم البدل بالتمكن من المبدل منه، و إطلاق الأدله الداله على استحباب غسل الجمعه.

و قد يناقش في الأول بأن البدل وقع صحيحا لوجود شرطه خوف الإعواز، فلا يبطل بالتمكن من الأصل، إذ الأمر و لو ندبا يقتضى الإجزاء بالنسبه اليه، و التكليف بالغسل ثانيا مع صحه البدل جمع بين البدل و المبدل، و مناف لاقتضائه الاجزاء، و في الثاني بأن أوامر غسل الجمعه لا تقتضى إلا غسلا واحدا و قد حصل بالمتقدم، فإنه غسل جمعه قدم يوم الخميس، بل ربما ظهر من بعضهم أنه وقت للاضطرارى منه، فيكون أداء، و ربما يشهد له حصر القسمة عندهم في القضاء و الأداء، على أنه لو أعيد مثل هذا الغسل لأعيدت نظائره من صلاه الليل المقدمه، و الوقوف بالمشعر مع القدره، و لم ينقل عنهم القول به، بل قيل و قد روى تقديم الأغسال الليليه في شهر رمضان على الغروب، و لا مجال للقول بالإعاده في مثله.

و قد يدفع الأول بأن الذى يقتضيه التدبر في الخبرين الدالين على جواز التقديم في مثل المقام و ما اشتملا عليه من التعليل و ما دل على غسل الجمعه و غير ذلك هو اشتراط صحه الغسل المقدم بمطابقه خوف الإعواز أو القطع به للواقع، و إلا فلا، لظهور أن ذلك من الأعذار و الطرق لحصول الواقع، لا أنها مناط تكليف، و لذلك لم يعلق في الخبرين الحكم على الخوف و نحوه، و لا ينافى هذا ما تقدم لنا من الاكتفاء بالخوف،

لأن المراد الاكتفاء في جواز إيقاعه ابتداء و إن اشترط صحته بشىء آخر، و من التأمل فيما ذكرنا يعرف الجواب عن الثانى كما هو واضح جدا، هذا كله مع التمكن فى وقت الأداء و أما القضاء فلا- يعاد فى السبت قطعا، و كذا فى غيره بناء على المختار سابقا، بل و على أحد الوجهين فى غيره، لأن كلا منهما بدل عن الأداء، فلا وجه للإعاده، فتأمل جيدا.

[فى قضاء غسل الجمعة يوم السبت]

و كذا يجوز قضاؤه يوم الجمعة بعد الزوال و يوم السبت أيضا بلا خلاف أجده فيه فى أصل القضاء، بل حكى الإجماع مكررا فى المصاييح نضا عليه و ظاهرا فى غيره، و مع ذلك فالأخبار(١) به مستفيضه، فما فى

موثق ذريح عن الصادق (عليه السلام)(٢) «فى الرجل هل يقضى غسل الجمعة؟ قال: لا»

مطرح أو محمول على إرادته ما بعد السبت خصوصا إذا أشير بالرجل إلى معهود أو نفى الوجوب أو نفى ثبوت القضاء من غير تحديد، أو على التقية، فإن إثبات القضاء لهذا الغسل مما اختص به أصحابنا الإماميه كما فى المصاييح، و لا أجد فيه خلافا أيضا بالنسبة للوقتتين المذكورين. و إن كان ربما استظهر من عبارته المتن كالتلخيص و النفيه الاختصاص بالثانى، بل قيل انه كاد يكون صريح المذهب، و كأنه لبعض ما سمعته من الأخبار(٣) المقتصره على ذلك، إلا أن الأجود حملها على من فاته الغسل يوم الجمعة قضاء و أداء جمعا بينها و بين غيرها، بل و كذا أكثر هذه العبارات سيما مع النص منهم على ثبوت القضاء فى الوقتين كما عن المصنف فى المعبر و الشهيد فى غير النفيه و العلامه فى غير التلخيص، أو يراد بذلك فى كلامهم تحديد الآخر، و على كل حال يرتفع الخلاف، و كذا ظاهر الصدوقين الاختصاص بالنسبه إلى يوم الجمعة بما بعد العصر، و لعله

للمرسل فى الهدايه عن الصادق (عليه السلام)(٤) «إن نسيت الغسل أو فاتك لعله فاغتسل بعد

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه.

٤- ٤ الهدايه ص ٢٣ المطبوعه بطهران سنه ١٣٧٧.

و ما فى

فقه الرضا (عليه السلام) (١) «و إن نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر أو من الغد فاغتسل»

و كذا

خبر سماعه (٢) «فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة أول النهار، قال: يقتضيه فى آخر النهار، فان لم يجد فليقضه يوم السبت».

لكن الظاهر كما يرشد اليه عدم معروفية نسبه الخلاف إليهما فى ذلك عدم إرادته التخصيص و التقييد فى عبارتهما، بل و مستندهما حتى يحكم به على إطلاق

موثقه ابن بكير (٣) «فى رجل فاته الغسل يوم الجمعة قال: يغتسل ما بينه و بين الليل، فان فاته اغتسل يوم السبت»

بل و إطلاق غيره مما دل (٤) على طلب الغسل فى يوم الجمعة بناء على إرادته القضاء و الأداء منه، إذ لا داعى إلى ارتكاب إرادته الثانى مع التأيد بأولويه القضاء فى سابق العصر عليه، و كون الحكم استجابيا مع موافقه لإطلاق الفتوى، فلا جبه للإشكال فى ذلك من ذلك، نعم قد يحصل فى جواز القضاء فى غيرهما من ليله السبت خاصه، و إلا فغيرها من الليالى و الأيام فلم أعرف أحدا نص على شىء منها، بل ظاهر الجميع كالأدلة العدم، إلا ما فى

الفقه الرضوى (٥) «فإن فاتك الغسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت أو بعده من أيام الجمعة»

و فى البحار انى لم أر به قائلا و لا روايه.

قلت: فالأولى عدم العمل لظهور الاعراض عنه، و أما ليله السبت فظاهر بعضهم أنها كيومه فى الاستحباب، بل فى البحار نسبته إلى ظاهر الأكثر، و فى المجمع إلى الأصحاب كما عن الشيخ و بنى إدريس و سعيد و البراج و العلامة فى بعض كتبه

- ١-١ المستدرک- الباب- ٦- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.
- ٢-٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣.
- ٣-٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٤.
- ٤-٤ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب الأغسال المسنونه.
- ٥-٥ المستدرک- الباب- ٦- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

كالشهيد، و اختاره فى المصاييح، و قال: إن القولين تكافئا فى الاشتهار، خلافا لظاهر المصنف و غيره ممن اقتصر على ذكر يوم السبت، أو هو مع نهار الجمعة للأصل و ظاهر الأخبار المتقدمه و غيرها ك

قول الباقر (عليه السلام) فى مرسل حريز(١)«لا بد من غسل يوم الجمعة فى السفر و الحضر، فمن نسى فليعد من الغد»

و

الصادق (عليه السلام) فى خبر جعفر بن أحمد القمى (٢)المنقول عن كتاب العروس «من فاته غسل يوم الجمعة فليقضه يوم السبت»

و احتمال إرادته السبت فيها لما يشمل الليل كما ترى، كالأولويه المدعاه هنا مع عدم ظهورها، لاحتمال اعتبار التماثل، و الاستصحاب لثبوت القضاء قبل الليل مقطوع بظاهر الأخبار، مع أن المثبت له و هو النص ناف لما بعده، إلا أن يتمسك فى ثبوته بالإجماع، و هو ممنوع، لأن من الأصحاب من خص الحكم بيوم السبت، كل ذا مع إطلاق خبر ذريح المتقدم، و خروج نهارى السبت و الجمعة منه غير قادح.

قلت: و لعل الأقوى فى النظر الأول، لما عرفته من النسبه إلى الأصحاب المؤيده بما عن ظاهر الأكثر، و الأولويه المذكوره و المناقشه فيها تنجه لو أريد منها القطع، أو كونها مدركا شرعيا لغير المستحب فيه، فيكفى فيه الأدنى من ذلك، و باستصحاب ثبوت القضاء فى وجهه، و دعوى انقطاعه بظاهر الأدله مبنى على اعتبار المفهوم منها، و هو ممنوع سيما فى المقام، لاحتمال جريان التقييد بالسبت مجرى الغالب من عدم الاغتسال بالليل، أو يراد منه التحديد لآخر وقت الصحه، كما لعله المنساق من نحو الأدله، لا لأن يوم السبت حقيقه فيما يشملها، بل قد يقال: إن قوله (ع): «بعد العصر» شامل له حقيقه، فتأمل. و كذا المناقشه بأصل ثبوته أى الاستصحاب من

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٢.

ذلك، و من عدم الإجماع لوجود القائل بالسبب خاصه، مع أنك عرفت عدم القطع بوجود القائل بذلك لو سلم قدحه بالإجماع على تقديره.

و من الغريب ما وقع لبعض المحققين حيث أنه تمسك بالاستصحاب فى تعجيل الغسل فى ليله الجمعة لثبوته فى يوم الخميس، و منع هنا من القضاء ليله السبت لمنعه ثبوت الاستصحاب أولاً و انقطاعه ثانياً، فتأمل. كل ذا مع إمكان الاستدلال عليه بموثقه ابن بكير المتقدمه بناء على أن المراد بيوم الجمعة فيها تمامه، كما هو ظاهره، فيراد حينئذ ما بينه و بين آخر الليله، فيدل على القضاء ليله السبت، و جعل ظاهر قوله (ع): «ما بينه و بين الليل» من إرادته تمام الليل قرينه على إرادته الوقت المعهود من اليوم ليس بأولى من العكس، مع أنا لو سلمنا رجحان ذلك منها كما ذكرناه سابقاً لكن قد يقال إن مجرد احتمال ذلك كاف فى ثبوت المستحب بناء على التسامح فيه للاحتياط العقلى، سيما بعد الاعتضاد بما عرفت.

ثم ان ظاهر المصنف و غيره كصريح آخر ثبوت القضاء بالفوات لعذر كان أولاً، بل فى الكفايه كما عن الذخيره أنه المشهور، و فى البحار و كشف اللثام أنه ظاهر الأكثر، قلت: و هو الأقوى لإطلاق موثقه ابن بكير (١) و خبر سماعه (٢) المؤيدين بغيرهما من الإطلاق أيضاً، و بما عرفته من الشهره و التسامح فى المستحب، فما فى مرسل الهدايه و حريز من اشتراط النسيان مع الفوات لعله فى الأول قاصر عن أن يحكم به على الأول من وجوه لو قلنا بحمل المطلق على المقيد فى المستحبات، و انها ظاهره فى التقييد، مع إمكان منعهما معا سيما الثانى، لاحتمال كون الغرض التنصيص على الفرد الخفى من القضاء مع العذر من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، و إلا فمتى ظهر أنه مما

١-١ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.

تدارك مصلحته لم يتفاوت الحال فيه، و احتمال المبالغه فى تأكيد غسل الجمعة حتى كان الترك عمدا من غير عذر مما لا يقع، و لعل اللابديه فى خبر حريز مما تشعر بذلك، كما أنه لعل الصدوقين لم يكونا مخالفين فى المقام و إن عبرا بمرسل الهدايه، فتخرج حينئذ المسأله عن أن تكون خلافه إلا من المنقول عن موجز أبى العباس، حيث قال: «و يقضى لو ترك ضروره إلى آخر السبت» و لا ريب فى ضعفه حينئذ، كما أنه لا ريب فى ضعف القول بالفرق بين وقتى القضاء من نهار الجمعة و السبت، فيقضى فى الأول التارك و لو عمدا بخلاف الثانى، كما قد يشعر بذلك ما فى التحرير من أنه لو ترك تهاونا ففى استحباب قضائه يوم السبت إشكال، و كذا الفرق بينهما باشتراط صحه القضاء فى الثانى بتعذر الأول كما هو ظاهر خبر سماعه، و عن النهايه الفتوى بمضمونه، لقصوره عن معارضه غيره من الأدله المنجبره بفتاوى الأصحاب. مع عدم ظهور إرادته التقييد فيه، نعم قد يقال باستحباب القضاء فى الوقت الأول للمسارعه و القرب إلى الأداء، بل احتمال كونه أداء على ما سمعته سابقا و خبر سماعه، كما أنه يحتمل الحكم باستحباب القضاء قرب الزوال من يوم السبت لبعض ذلك و للمماثله، بل عن بعضهم الحكم بأنه كل ما قرب إلى الزوال كان أفضل على حسب الأداء، فتأمل جيدا.

ثم انه لا ريب فى عدم إرادته الإباحه من الجواز فى المتن هنا و فى سابقه، لعدم تصوره فى العباده، بل المراد الاستحباب قطعا فى الأول، و كذا فى الثانى بناء على استحباب غسل الجمعة، لعدم معقوليه زياده الفرع على الأصل، و أما على القول بوجوبه فيحتمله و الوجوب كما لعله الظاهر من الأمر به فى عباره الصدوقين، و عن الكافى ما يشعر به أيضا، فتأمل، و الأمر سهل.

[فى كيفيه غسل الجمعة]

و كيفيه غسل الجمعة على حسب كيفيه غسل الجنابه و نحوها، و يجرى فيه كغيره من الأغسال المندوبه الارتماس كما تقدم سابقا ذكره، و الاستدلال عليه، و يستحب

الدعاء عند غسل الجمعة بما عن

الصادق (عليه السلام) (١) «اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق به ديني و تبطل به عملي، اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين»

و الله أعلم.

[منها ستة أغسال في شهر رمضان]

إشاره

و من جمله الستة عشر التي يستحب الغسل فيها للوقت ستة في شهر رمضان

[أولها أول ليله منه]

أولها أول ليله منه عند الأصحاب كما في المعتمر و الروض، بل في الأخير و الغنيه صريح الإجماع عليه، و هو الحجج مع ما في

خبر سماعه عن الصادق (عليه السلام) (٢) «و غسل أول ليله من شهر رمضان مستحب»

و الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) (٣) كما عن العيون، و في

الإقبال «روى ابن أبي قره (٤) في كتاب عمل شهر رمضان بإسناده إلى الصادق (عليه السلام) «يستحب الغسل في أول ليله من شهر رمضان و ليله النصف منه»

- ثم قال:- إني رأيت في كتاب اعتقد أنه تأليف

أبي محمد جعفر بن أحمد القمي عن الصادق (عليه السلام) (٥) «من اغتسل في أول ليله من شهر رمضان في نهر جار و يصب على رأسه ثلاثين كفا من الماء طهر إلى شهر رمضان من قابل»

- ثم قال أيضا- و من الكتاب المشار اليه

عن الصادق (عليه السلام) أيضا (٦) (من أحب أن لا تكون به الحكمة فليغتسل أول ليله من شهر رمضان، فلا تكون به الحكه إلى شهر رمضان من قابل)»

انتهى.

قلت: بل و يومها أيضا و إن لم يذكره المصنف لما رواه السيد أيضا فى

الإقبال بإسناده (٧) عن السكونى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) قال: «من اغتسل أول يوم من السنه فى ماء جار و صب على رأسه

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الجنابه - الحديث ٢.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٦.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٤.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٥.
 - ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٧.

ثلاثين غرفه كان دواء السنه، و إن أول كل سنه أول يوم من شهر رمضان»

و فى البحار حكاية الروايه عن الإقبال إلى قوله: «دواء السنه» و احتمال لذلك فى أول السنه المحرم و شهر رمضان، و لعل الأظهر ما قلناه. مضافا إلى الروايات المتعدده^(١) الداله على أنه أول السنه شهر رمضان، و قد روى جمله منها فى الإقبال، ثم قال: «و اعلم أنى وجدت الروايات فى أن أول السنه محرم أو شهر رمضان، لكنى رأيت عمل من أدركته من علماء أصحابنا المعتبرين و كثيرا من تصانيف علمائهم الماضين أن أول السنه شهر رمضان على التعيين» انتهى. و فى مصباح الشيخ أن المشهور من روايات أصحابنا إن شهر رمضان أول السنه، و لذلك رتب كتابه عليه، و هناك قرائن آخر أيضا تقضى بكونه أول السنه، و لعل فى ذلك كفايه لما نحن فيه، و إلا فللبحث فى تحقيقه مقام آخر، و لعلها تختلف السنون باختلاف الاعتبارات، فتأمل جيدا.

بل و كذا يستحب فى سائر ليالى فرادى شهر رمضان وفاقا لجماعه من أساطين أصحابنا منهم الشيخ، قال على ما نقل عنه: «و إن اغتسل ليالى الأفراد كلها و خاصه ليله النصف كان له فضل كثير» انتهى. لما رواه السيد فى الإقبال^(٢) فى سياق أعمال الليله الثالثه من الشهر، و فيها يستحب الغسل على مقتضى الروايه التى تضمنت أن كل ليله مفرده من جميع الشهر يستحب فيها الغسل، و ذلك كاف فى إثباته.

كما أنه ينبغى الحكم باستحباب الغسل فى العشر الأواخر كلها شفعها و وترها، ل

قول الصادق (عليه السلام) فى مرسل ابن أبى عمير^(٣) المروى فى الإقبال من كتاب على بن عبد الواحد النهدى: «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يغتسل فى شهر

١-١ الإقبال ص ٤.

٢-٢ الإقبال ص ١٢٠.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٠.

رمضان فى العشر الأواخر فى كل ليله»

و

أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما رواه فيه أيضا نقلا عن أحمد بن عياش (١) قال: «لما كان أول ليله من شهر رمضان قام رسول الله (صلى الله عليه وآله) فحمد الله وأثنى عليه - إلى أن قال -: حتى إذا كان أول ليله من العشر قام فحمد الله وأثنى عليه، وقال مثل ذلك ثم قام وشمرو شد المئزر وبرز من بيته واعتكف وأحى الليل كله، وكان يغتسل كل ليله منه بين العشاءين»

إلى آخره.

قلت: وقد يحتمل فيه إرادته كل ليله من شهر رمضان، بل قد يدعى ظهوره فيه كما لا يخفى على من لاحظ و تأمل، فيثبت حينئذ استحباب الغسل فى جميعه. وربما يشهد له ما عن

المجلسى فى زاد المعاد أنه «قد ورد (٢) فى بعض الأخبار استحباب الغسل فى كل ليله من شهر رمضان»

انتهى. إلا أنه لم أعثر على ناص عليه إلا ما عن المحدث فى الوسائل، حيث قال على ما نقل بعد ذكره الروايه السابقه: إن الظاهر عود الضمير إلى الشهر، فإنه أقرب الوجوه، وعلى التقديرين فاستحباب الاغتسال فى جميع العشر ثابت، مضافا إلى ما ورد فى استحبابه فى ليله القدر منه كما ستعرف، والأربعه والعشرين كالأمر من الصادق (عليه السلام) بالاغتسال كما فى الإقبال (٣) نقلا من كتاب الحسين بن سعيد ونحوه عن الخصال، (٤) وكذا الخمس والعشرين والسبع والعشرين والتسع والعشرين (٥) مضافا إلى أنها من الفرادى، وعن

فلاح السائل نقلا عن كتاب ابن أبى قره فى كتاب عمل شهر رمضان «و غسل ليله أربع وعشرين منه»

و روى فى ذلك روايات،

١-١ الإقبال ص ٢١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأغتسال المسنونه - الحديث ٦.

٣-٣ الإقبال ص ٢١٥.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغتسال المسنونه - الحديث ٥.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الأغتسال المسنونه - الحديث ١٢ و ١٣.

و لعل المستحب يكفى فيه أدنى من ذلك، فتأمل.

[ثانيها غسل ليله النصف]

و ثانيها غسل ليله النصف منه بلا خلاف أجده و إن كان ربما توقف فيه بعض متأخرى المتأخرين من حيث عدم ظهور المستند، لكنه ليس فى محله للاكتفاء فى مثله بنص هؤلاء الأساطين، مع ما فى الغنيه من الإجماع عليه، و فى الوسيله من عدم الخلاف، و ما سمعته سابقا مما ورد فى الفردى، بل فى خصوص النصف منه، كما فى أول خبر نقلناه عن الإقبال، و

المرسل (١) فى المقنعه عن الصادق (عليه السلام) «أنه يستحب الغسل فى ليله النصف من شهر رمضان»

إلى غير ذلك، فلا ينبغى التوقف فيه، و كان المصنف فى المعتبر لم يعثر على شىء مما ذكرنا حيث استدل على ذلك بعد أن نسبه إلى الثلاثه بأنه لعله لشرف تلك الليله، فاقترانها بالطهر حسن، قلت: و ينقدح منه هنا كتعليقه غسل التوبه و غسل رجب و غيرهما، بل صرح به فى بعض كلماته كون الغسل مستحبا فى نفسه و إن لم يحصل شىء من موجباته، و مثله عن العلامه فى المنتهى فى غسل التوبه، و كأنه ل

قولهم: «الطهر على الطهر عشر حسنة» (٢).

و

«أى وضوء أطهر من الغسل» (٣).

و ما ورد فى بعض الروايات (٤) من الأمر بالغسل بماء الفرات من غير تعيين عله أو غايه، و فى الكل نظر، بل ربما يظهر من الأصحاب حيث حصروا محاله عدمه، كما هو قضيه الأصل و قصور تلك الأدله عن إفادته و لو مع التسامح إلا مع الاحتياط العقلى الذى ذكرناه غير مره، و ذلك لظهور الطهر فى غير ما نحن فيه من الأغسال المندوبه.

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الوضوء- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الجنابه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٩- من كتاب المزار.

و منه تعرف فساد الاستدلال على مشروعيه التحديد في الأغسال المندوبه، إذ الأقوى عدمها، وفاقا للمنفول عن نص العلامه و الشهيد، و نسبه بعض المحققين الى ظاهر الأصحاب، بل إلى المعلوم من طريقه المسلمين، للأصل و عدم وضوح دليل عليه، فما عساه يظهر من المحكى عن المنتهى في غسل المستحاضه من مشروعيه ذلك ضعيف لو سلم ظهوره، و إن نقل عن بعض المتأخرين الميل اليه، نعم قد يقال باستحباب الغسل لكل زمان شريف و مكان شريف كما عن ابن الجنيد، و ربما يشهد له فحاوى كثير من الأخبار كتعليل غسل العيدين عن الرضا (عليه السلام) (١) و يوم الجمعة (٢) و أغسال ليالى القدر (٣) و نحوه، بل تتبع محال الأغسال يقضى به، و المستحب يكفى فيه أدنى من ذلك.

[ثالثها غسل ليله سبع عشره منه]

و ثالثها غسل ليله سبع عشره منه لصحيح ابن مسلم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) المشتمل على سبعة عشر غسلًا، و حسنه عن الباقر (عليه السلام) (٥) المروى عن الخصال، كخبر الأعمش (٦) عن الصادق (عليه السلام) عنه أيضا، و الفضل ابن شاذان عن الرضا (عليه السلام) (٧) المروى عن العيون، و مرسل الفقيه (٨) و الإقبال (٩) كل ذا مع ما فى الغنيه و الروض من الإجماع عليه، و الوسيه من عدم الخلاف فيه، و المعتبر من نسبه إلى الأصحاب، و ما تقدم فى الفرادى.

[رابعها و خامسها و سادسها غسل ليله تسع عشر و إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين]

و رابعها و خامسها و سادسها غسل ليله تسع عشر و إحدى و عشرين

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٨.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٨.
 - ٣- ٣ المستدرک - الباب - ٢ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١١.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٥.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٨.
 - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٦.
 - ٨- ٨ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٤.
 - ٩- ٩ الإقبال ص ١٥٨.

و ثلاث و عشرين للإجماع المحكى إن لم يكن محصلا فى الغنيه و الروض و المصابيح و المعتبره المستفيضه(١)بل فى بعضها(٢)النهى عن تركه فى الأخيرين المحمول على الكراهه، أو تأكد الاستحباب، و منه يستفاد أنهما أشد استحبابا من ليله تسع عشره كما يرشد إليه أيضا أنهما من العشر الأواخر، و لعل الغسل فى الثالثه و العشرين أكد منه فى الحاديه و العشرين، لأنهما و إن اشتركا فى كونهما فرادى و من العشر الأواخر إلا أن الثالثه و العشرين، أرجى ليله القدر من غيرها، و لعله يومى إلى ذلك خبر الجهنى(٣)و غيره، كما أنه يومى إليه استحباب تكرير الغسل فيها أول الليل و آخره ل

مضمربريد(٤)قال: «رأيتة اغتسل فى ليله ثلاث و عشرين مرتين، مره من أول الليل و مره من آخر الليل»

و إضماره مع ظهور أنه الإمام (عليه السلام) كما عن الذكري غير قاده، سيما مع روايه السيد ابن طاوس فى الإقبال عن بريد أيضا مستندا له إلى الصادق (عليه السلام)، و الظاهر أن له الاقتصار على أحدهما عملا بإطلاق غيره من الأدله، كما أنه له الغسل فى الأثناء لذلك.

نعم قد يمنع الغسل فى الأثناء مع الغسل أول الليل اقتصارا فى مشروعيه التعدد على الآخر، كما أنه قد يمنع الغسل فى الآخر لو اغتسل فى الأثناء اقتصارا فى مشروعيته على كون الغسل السابق أول الليل، سيما و دليل الحكم حكايه فعل لا عموم فيها، فتأمل.

هذا كله لو أراد المحافظه على وظيفه الغسل مرتين، أما لو أراد ذلك مره واحده كان

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب أحكام شهر رمضان - الحديث ١١ من كتاب الصوم.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

مخيراً في أى جزء كما في كل غسل أضيف إلى ليل أو يوم من غير فرق بين غسل لياالى القدر وغيره، و يدل عليه مضافاً إلى ذلك ما في

صحيح العيص بن القاسم عن الصادق (عليه السلام) [\(١\)](#) «عن الليله التى يطلب فيها ما يطلب متى الغسل؟ فقال: من أول الليل، و إن شئت حين تقوم من آخره، و عن القيام، فقال: تقوم فى أوله و آخره».

نعم قد يشعر قوله أولاً من أول الليل باستحباب ذلك مع ما فيه من المسارعه و الملاقاه لسائر الزمان مغتسلاً، و عليه يحمل ما فى

صحيح ابن مسلم [\(٢\)](#) عن أحدهما (عليهما السلام) و الغسل فى أول الليل، و هو يجرى إلى آخره»

و

خبر ابن بكير [\(٣\)](#) «سأل الصادق (عليه السلام) عن الغسل فى رمضان- إلى أن قال:- و الغسل أول الليل، قلت: فان نام بعد الغسل قال هو مثل غسل الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك»

كما يشعر به أيضاً التشبيه بالجمعه لا على إرادته انحصار الاستحباب به، و كذا ما سمعته سابقاً من

الخبر عنه (عليه السلام) [\(٤\)](#) «انه (صلى الله عليه و آله) كان يغتسل فى العشر الأواخر بين العشاءين»

سيما مع الإطلاق فى خبر آخر [\(٥\)](#) و كونه فعلاً. فما عساه يظهر من المصاييح من التوقيت بما بين العشاءين للعشر الأواخر لا يخلو من نظر.

ثم انه يستفاد من خبر ابن بكير عدم قاده النوم فيه، و عدم استحباب الإعادة كما هو مقتضى الأصول و حصول الامتثال، و كذا بالنسبه إلى كل حدث صغير أو كبير غير النوم، و فى المصاييح لا يعاد شىء منها بالحدث إجماعاً، فلو أعاد حينئذ شرع، نعم قد ترجح الإعادة لاحتمال الخلل و نحوه مما يندرج تحت الاحتياط، و كذا لو كان الغسل للفعل كغسل الإحرام أعاده لو نام بعده قبل وقوع الفعل للمعتبره الصريحه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٦.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١٤.

فى ذلك بالنسبه للإحرام (١) و دخول مكه (٢) و فيها الصحيح، خلافا للمحكى عن ابن إدريس فلم يعده، و هو جيد على أصله إن لم يثبت الإجماع و نحوه عنده، سيما بعد إطلاق ما دل (٣) على إجزاء غسل اليوم عن يومه، و الليل لليله، لكنه ضعيف عندنا للأخبار السابقه.

ثم انها و إن كانت خاصه فى خصوص الإحرام و دخول مكه لكن الظاهر عدم الفرق بينهما و بين سائر الأغسال الفعلية لاتحاد الوجه، و نسبه بعض المحققين إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و لعل فى التعليل فى

خبر عبد الرحمن بن الحجاج (٤) إشعارا به، قال: «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل يغتسل لدخول مكه ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل أ يجزؤه ذلك أو يعيده؟ قال: لا يجزؤه، لأنه إنما دخل بوضوء»

و كذا لا فرق بين النوم و غيره من الأحداث وفاقا للمحكى عن العلامة و الشهيد و أبى العباس و إن اقتضرت عليه الأخبار السابقه لكنه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى على الظاهر، مضافا إلى إشعار التعليل السابق و التسامح فى المستحب، خلافا لظاهر آخرين حيث اقتضروا على النوم للأصل و ظاهر ما دل على الاجتزاء بغسل الليل إلى آخر الليل و كذا النهار مع غلبه تخلل الحدث فى هذه المده، و فيه أنه يرد مثله فى النوم أيضا، نعم قد يتجه بملاحظه هذه الأخبار - مع الأصل و العمومات، و

صحيح العيص ابن القاسم (٥) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينه و يلبس

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الإحرام من كتاب الحج.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مقدمات الطواف الحديث ٠ من كتاب الحج.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الإحرام - الحديث ٢ من كتاب الحج.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مقدمات الطواف الحديث ١ من كتاب الحج.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الإحرام - الحديث ٣ من كتاب الحج.

ثوبين ثم ينام قبل أن يحرم. قال: ليس عليه غسل»

- أن المستحب إعادة الغسل بهذه الأحداث لا انتقاض الغسل الأول جمعا بينها وبين غيرها مما أمر بالإعادة، وإن كان خبر عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم ظاهرا في النقص، لكنه يحمل على إرادته عدم الاجزاء في كمال الفضل، واختاره في المصاييح، فتأمل.

ثم ان ظاهر المصنف وغيره من الأصحاب ممن نص على القضاء في غسل الجمعة وتركه في غيره عدم مشروعيه القضاء فيما عداه، وهو كذلك للأصل، واحتياج القضاء إلى أمر جديد، مع أننا لم نعرف فيه خلافا فيما نحن فيه من الأغسال الزمانية سوى ما يحكى عن المفيد من قضاء غسل يوم عرفه، ولعله ل

قول أبي جعفر (عليه السلام) لزراره^(١) «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنازة والجمعة و عرفه والنحر و الحلق و الذبح و الزيارة»

حيث جمع بين غسل عرفه و أغسال يوم العيد، ولا يمكن ذلك في الأداء، فليحمل على القضاء، وفيه مع إمكان معارضته باحتمال جواز تقديم غسل العيد أن المراد الاجتزاء بالغسل الواحد للمتعدد حيث تجتمع كما يشعر به قوله (ع) بعده: «و كذلك» إلى آخره، فتأمل. و الشهيد من قضاء غسل ليالى الأفراد الثلاثة مسندا له في الذكرى و الدروس إلى روايه ابن بكير عن الصادق (عليه السلام)^(٢) لكننا لم نعر على غير الروايه السابقه لابن بكير، و لا ريب في ظهورها بإرادته الاغتسال للجمعه بعد الفجر، فتأمل جيدا.

[منها غسل ليله الفطر]

و من الأغسال المستحبه أيضا غسل ليله الفطر ل

قول الصادق (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٢- ٢ ذكر صدره في الوسائل - في الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث - ١٥- و ذيله في الباب - ١١- الحديث ٤.

فى خبر الحسن بن راشد(١)المروى فى الكافى و الإقبال و غيرهما بعد أن قال له:

«الناس يقولون ان المغفره تنزل على من صام شهر رمضان ليله القدر، فقال: يا حسن إن القار يجار انما يعطى أجرته عند فراغه و ذلك ليله العيد، قلت: فما ينبغى لنا أن نعمل فيها؟ فقال: إذا غربت الشمس فاعتسل»

الى آخره. و مع ذا ففى الغنيه الإجماع عليه، و ظاهر المصنف كمعقد الإجماع الاجتزاء بأى جزء من الليل، و هو كذلك، و ان ظهر من الخبر المتقدم إرادته التوقيت بما بعد الغروب، كما لا ريب أن الأصل يقتضى عدم مشروعيه تقديمه أيضا، لكونه من الموقت، سيما لو كان التقديم اختياريا، لكن

قال ابن طاوس فى إقباله فى آداب ليله الفطر: «روى أنه يغتسل قبل الغروب إذا علم أنها ليله العيد»

انتهى. و لا صراحه فيه بل و لا ظهور فى اتحاد هذا الغسل مع الغسل الليلى فعله مستحب آخر، و على تقديره فلا بد من القول حينئذ بكون الوقت للغسل من قبل الغروب، و ان الإضافه فى النص و الفتوى للجزء الأغلب و نحو ذلك، و لعله يأتى نوع تعرض مناه و لمثله مما ورد فى أغسال ليلالى شهر رمضان أيضا قبل الغروب عند تعرض المصنف لعدم تقديم الغسل الزمانى على وقته، فتأمل.

[منها غسل يومى الفطر و الأضحى]

و كذا يستحب فى يومى العيدين الفطر و الأضحى للمستفيض من الإجماع المحكى و الأخبار(٢)و ان كان فى بعضها ما يقضى بالوجوب لما عرفت من الإجماعات المنقوله على عدمه إن لم تكن محصله، انما الكلام فى وقته، فهل يمتد بامتداد اليوم كما هو مقتضى إطلاق النص و الفتوى و الإضافه فيهما كمعقد الإجماعات صريحها و ظاهرها، و اختاره جماعه، أو أنه من طلوع الفجر إلى ما قبل الخروج إلى المصلى كما عن ابن إدريس و أحد قولى العلامه حيث قال: الأقرب تضيقه عند الصلاه، ل

قول الصادق

١-١ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه.

(عليه السلام) في موثق عمار الساباطى (١) «في رجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى صلى قال: إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»

بل ربما يظهر منه أن الغسل للصلاة كالمروى (٢) عن العلل و العيون عن الرضا (عليه السلام) في عله غسل الجمعة و العيد تعظيما لذلك اليوم و تفضيلا له على سائر الأيام و زياده في النوافل و الصلاة، أو انه يمتد إلى الزوال الذي هو آخر وقت صلاة العيد كما مال إليه في الرياض لمساواه العيد للجمعه في كثير من الأحكام، و

الرضوى (٣) «إذا طلع الفجر يوم العيد فاغتسل، و هو أول أوقات الغسل ثم إلى وقت الزوال»

و لعله يرجعه إلى سابقه أو إليه سابقه قال في الذكرى: «الظاهر امتداد غسل العيدين بامتداد اليوم عملا بإطلاق اليوم، و يتخرج من تعليل الجمعة إلى الصلاة، أو إلى الزوال الذي هو وقت صلاة العيد و هو ظاهر الأصحاب» انتهى.

ولا ريب في قوه الأول لما عرفت و قصور غيرها عن المعارضه مع عدم وضوح دلالتها، إذ لا تلازم بين جواز الصلاة و بقاء الخطاب بغسل العيد، كما انا لا نمنع ارتباط الصلاة به في الجملة، فلا دلاله حينئذ في التعليل بزيادتها به على ذلك، بل في الخبر نفسه التعليل أيضا بالتعظيم و التفضيل الظاهر في بقاءه و استمراره، على أن فعل الصلاة مختلف باختلاف الأشخاص، فلا يليق التحديد به إلا أن يدعى حينئذ أنه غسل للفعل، فيتوجه عليه حينئذ أن ظاهر الأدله استحباب الغسل للعيد لمن خوطب بالصلاة و من لم يخاطب و من صلى و من لم يصل، و أما الرضوى فهو مع تسليم حجتيه رده في المصاييح بأنه خلاف المدعى، لامتداد الغسل فيه إلى الزوال و ان صلى العيد، انتهى.

١-١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٨.

٣-٣ المستدرک - الباب - ١١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

و هو ظاهر فى أن الوجه الثالث الذى ذكرناه ليس مذهبا لأحد من الأصحاب، و لعله كذلك.

و منه حينئذ يظهر أن الرضوى لنا لا علينا، ك

خبر عبد الله بن سنان (١) «الغسل من الجنابه و يوم الجمعة و يوم الفطر و يوم الأضحى و يوم عرفه عند زوال الشمس»

بل هو أظهر منه لإفادته الاستحباب و الفضل، و صلاه العيد انما تكون قبل ذلك غالبا، و على كل حال فلا ريب فى ضعفه، نعم يمكن القول بتأكد استحباب الغسل قبل الصلاه لأن له ارتباطا ما معها كما يومى اليه ما تقدم، بل فى المنقول (٢) عن ابن أبى قره فى كتاب أعمال شهر رمضان عن الرضا (عليه السلام) إدخاله فى كيفية صلاه العيد، فتأمل جيدا.

[منها الغسل فى يوم عرفه]

و كذا يستحب الغسل فى يوم عرفه للنصوص المستفيضه (٣) و إجماعى الغنيه و المدارك، و لا يختص بالناسك فى عرفات لإطلاق النص و الفتوى، و خصوص

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر عبد الرحمن (٤): «اغتسل أينما كنت»

فى جواب سؤاله عن غسل يوم عرفه فى الأمصار، كما أن إطلاقهما عدا النادر يقضى بامتداده فى سائر اليوم، لكن يحكى عن على بن بابويه أنه قال: «و اغتسل يوم عرفه قبل زوال الشمس» و لعله ل

خبر عبد الله بن سنان (٥) «الغسل من الجنابه و يوم الجمعة و يوم الفطر و يوم الأضحى و يوم عرفه عند زوال الشمس»

إلا- أنه مع ظهور إعراض الأصحاب لإطلاقهم كغيره من النصوص يتعين حمله على إرادته الفضيله أو غير ذلك، و احتمال إرادته التحديد للآخر فيها بالزوال، فتخرج حينئذ شاهدا على تحديد غسل يومى العيدين

١- ١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٠.

٢- ٢ الإقبال ص ٢٧٩ لكن رواه عن أبى عبد الله عليه السلام.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

بالزوال كما ترى، فالأقوى حيثُ امتداد استحبابه بامتداد اليوم، ونحوه في الاستحباب و الامتداد يوم الترويه لإطلاق دليله من صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) و عمار عن الصادق (عليه السلام) (٢)، و غيرهما (٣).

[منها الغسل في ليله النصف من رجب]

و كذا يستحب الغسل أيضا في ليله النصف من رجب على المشهور شهره كادت تكون إجماعا بين الأصحاب بل في الوسيله عدّه في المندوب بلا-خلاف، و عن العلامه في النهايه و الصيمرى في الكشف نسبتّه إلى الروايه، كل ذا مع ما في الزمان من الشرف ان قلنا باستحباب الغسل لمثل ذلك كما عن ابن الجنيد، و تقدم الكلام فيه، و عن

ابن طاوس (٤) في الإقبال أنه قال: وجدنا في كتب العبادات عن النبي (صلى الله عليه و آله) أنه قال: «من أدرك شهر رجب فاغتسل في أوله و أوسطه و آخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»

و المناقشه فيه بالإرسال كالدلاله باحتمال إرادته النهار ليست في محلها في مثل المقام، بل لا يبعد الحكم باستحبابه ليلا و نهارا لمكان هذا الخبر و التسامح في المستحب، كما أنه لا يبعد الحكم باستحبابه أيضا في أوله و آخره لذلك.

[منها الغسل في يوم السابع و العشرين من رجب]

و كذا الكلام في استحباب الغسل في يوم السابع و العشرين منه و هو يوم المبعث بلا خلاف أجده فيه، بل في الغنيه الإجماع عليه، و الوسيله عدّه في المندوب بلا خلاف، و العلامه و الصيمرى نسبتّه إلى الروايه، فلا وجه للتوقف فيهما بعد ذلك بل و لا في يوم المولود و هو السابع عشر من ربيع الأول على المشهور، و عن الكليني

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب إحرام الحج - الحديث ١ من كتاب الحج.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

أنه ثانی عشر لروايه (١) والأول أقوى، و كيف كان فلم أجد خلافا في استحباب الغسل فيه كما اعترف به في الوسيله، و عن الكشف نسبه إلى الروايه و لعل ذلك كاف في ثبوت استحبابه، مضافا إلى ما قيل انه من جمله الأعياد، فيستحب فيه الغسل لما يشعر به بعض الأخبار من استحباب الغسل في كل عيد

كالمرسل (٢) عنه (صلى الله عليه و آله) أنه قال في جمعه من الجمع: «هذا اليوم جعله الله عيدا للمسلمين فاغتسلوا فيه»

و عن الخلاف الإجماع على استحباب الغسل في الجمعة و الأعياد بصيغه الجمع.

[منها الغسل ليله النصف من شعبان]

و كذا ليله النصف من شعبان بل زياده، إذ هو مع عدم الخلاف فيه ظاهرا و الإجماع عليه من ابن زهره كنفى الخلاف من ابن حمزه مدلول

قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير (٣) «صوموا شعبان و اغتسلوا ليله النصف منه، ذلك تخفيف من ربكم»

و

قول النبي (صلى الله عليه و آله) في خبر سالم مولى أبي حذيفه (٤) المروى عن المصباح «من تطهر النصف من شعبان فأحسن التطهير - إلى أن قال:-

قضى الله له ثلاث حوائج».

[منها الغسل يوم الغدير]

و كذا يوم الغدير و هو الذى أخذ فيه النبي (صلى الله عليه و آله) البيعه لأمر المؤمنين (عليه السلام) في غدير خم بعد رجوعه من حجه الوداع، و كان اليوم الثامن عشر من شهر ذى الحجه من السنه العاشره من الهجره على المعروف بين الأصحاب كما نسبه إليهم غير واحد، بل في التهذيب و الغنيه و الروض الإجماع عليه، و هو الحجه،

١- ١ أصول الكافي ج ١ ص ٤٣٩ من طبعه طهران.

٢- ٢ كتر العمال ج- ٤- ص ١٥٢- الرقم ٣٣٦٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

قول الصادق (عليه السلام) في خبر العبدى (١) «من صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه- و بين كيفية الصلاه إلى أن قال:- ما سأل الله حاجه من حوائج الدنيا و الآخره إلا قضيت له كائنه ما كانت»
الحديث. و فى

الإقبال عن أبى الحسن الليثى عن الصادق (عليه السلام) (٢) أيضا فى حديث ذكر فيه فضل يوم الغدير قال: «إذا كان صبيحه ذلك اليوم وجب الغسل فى صدر نهاره»

و كان التوقيت فيهما محمول على الاستحباب لقصورهما مع اختلافهما فيه عن تقييد كلمات الأصحاب و معاقد إجماعاتهم، فما عن ابن الجنيد ان وقت هذا الغسل من طلوع الفجر إلى قبل صلاه العيد لما عرفت ضعيف، على أنه لو أريد الاقتصار على ما فى الخبر لوجب تخصيصه بمريد الصلاه، و لعله من هنا يمكن القول باستحباب الغسل من جهتين الصلاه و اليوم، و امتداده من حيث الثانيه لا ينافى عدمه من حيث الأولى، و العمده الإجماعات السابقه، و بها لا يلتفت إلى ما يحكى عن الصدوق، حيث قال فى الفقيه:

«فأما خبر صلاه الغدير و الثواب المذكور فيه لمن صامه فان شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصححه، و يقول: إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني، و كان غير ثقه، و كل ما لم يصححه هذا الشيخ و لم يحكم بصحته فهو عندنا متروك غير صحيح» انتهى. إذ هو مع مخالفته لما عرفت و اقتضائه عدم العمل بالأخبار الضعيفه فى الآداب و السنن يمكن إرادته إبطال خصوص ما فى هذا الخبر من الثواب المخصوص و إن وافق على مطلق الاستحباب، فتأمل جيدا.

[منها الغسل فى يوم المباهله]

و كذا يستحب الغسل فى يوم المباهله على المشهور بين الأصحاب لما

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الإقبال ص ٤٧٤.

عن

الإقبال (١) بسنده إلى ابن أبي قره بإسناده إلى علي بن محمد القمي رفعه قال: «إذا أردت ذلك فابدأ بصوم ذلك اليوم شكرا، و اغتسل و البس أنظف ثيابك»

و عن

المصباح (٢) عن محمد بن صدقه العنبري عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال: «يوم المباهله يوم الرابع و العشرين من ذى الحجه تصلى فى ذلك اليوم ما أردت- ثم قال:- و تقول و أنت على غسل: الحمد لله رب العالمين»

إلى آخره، و ما فى السند و الدلاله منجبر بالشهره السابقه التى هى قريب الإجماع، بل لعلها كذلك، بل فى الغنيه الإجماع على غسل المباهله، و الظاهر إرادته يوم المباهله لا فعلها، لاستبعاد دعوى الإجماع عليه، فىكون حينئذ دليلا آخر، نعم يحتمل ذلك فى

موثق سماعه (٣) قال: «و غسل المباهله واجب»

لأصالة عدم تقدير اليوم، لكن قد يقال فهم الأصحاب يعينه، فتكثر الأدله على المطلوب حينئذ، فتأمل جيدا.

و بناء على الوجه الأول يستفاد منه حينئذ استحباب الغسل لفعل المباهله كما عن جماعه النص عليه، و يدل عليه

خبر أبى مسروق عن الصادق (عليه السلام) (٤) المروى عن أصول الكافى قال: «قلت: انا نكلم الناس فنحتج عليهم بقول الله عز و جل (٥) «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» فيقولون نزلت فى أمراء السرايا،

١- ١ الإقبال ص ٥١٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب بقيه الصلاه المندوبه- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣.

٤- ٤ أصول الكافى باب المباهله من كتاب الدعاء- الحديث ١ لكن فى الكافى المسترق بدل المسروق.

٥- ٥ سورة النساء- الآيه ٦٢.

فاحتج بقول الله عز و جل (١) «قُلْ لَا أَشْرِكُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» فيقولون نزلت في موده قربي المسلمين، فاحتج بقول الله عز و جل (٢) «إِنَّمَا وَثَّيْتُكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» فيقولون نزلت في المؤمنين، فلم أدع شيئا مما حضرني ذكره من هذا و شبهه إلا ذكرته، فقال لي: إذا كان ذلك فادعهم إلى المباهله، قلت: فكيف أصنع؟ قال: أصلح نفسك ثلاثا و أظنه قال: و صم و اغتسل و ابرز أنت و هو إلى الجبان، فشبك أصابعك اليمنى في أصابعهم ثم أنصفه و ابدأ بنفسك و قل اللهم رب السماوات و رب الأرضين عالم الغيب و الشهاده الرحمن الرحيم إن كان أبو مسروق جحد حقا و ادعى باطلا فأنزل عليه حسابانا من السماء أو عذابا أليما، ثم رد الدعاء عليه. فقل و إن كان فلان جحد حقا و ادعى باطلا فأنزل عليه حسابانا من السماء أو عذابا أليما، ثم قال: فإنك لا تلبث إلا أن ترى ذلك، فو الله ما وجدت خلقا يجيبني إلى ذلك»

و قول الراوى: «و أظنه قال» يختص بالصوم و لا يعم الاغتسال كما هو الظاهر.

ثم إنه يستفاد من خبر العبرى السابق زياده على استحباب الغسل إن يوم المباهله الرابع و العشرون من ذى الحجه، و هو المشهور كما فى الذكرى و الروض و فوائد الشرائع و الذخيره و الكشف و غيرها حكايته عليه، و عن إقبال ابن طاوس نسبتته إلى أصح الروايات بعد أن حكى قولاً بالسابع و العشرين، و آخر بالواحد و العشرين، و لم ينقل عنه ذكر الخمس و العشرين قولاً لأحد، لكن ذهب إليه المصنف فى المعبر، و لعل الأول أقوى.

قلت: و قد بقى زياده على ما ذكرته و ذكره المصنف بعض الأغسال الزمانيه كغسل يوم دحو الأرض و يوم نيروز الفرس و يوم تاسع ربيع، فأما الغسل لدحو

١- ١ سورة الشورى- الآيه ٢٣.

٢- ٢ سورة- المائده- الآيه ٦٠.

الأرض و هو يوم الخامس والعشرين من ذى القعدة، فقد ذكر على ما قيل فى الذكرى و البيان و الدروس و جامع البهائى و اثنى عشريته، لكن نسبه فى الأول إلى الأصحاب كما أنه عن الفوائد المليه و الحديقه إلى المشهور، و ربما يكتفى بذلك فى مثله لولا ما فى المصاييح من «أنا لم نجد لذلك ذكرا فى غير ما ذكر، و كتب الفقه و الأعمال خاليه منه بالمره، و كان الشهيد رحمه الله و جده فى بعض كتب الأصحاب فعزاه إلى الأصحاب بقصد الجنس دون الاستغراق، ففهم منه الشهيد و غيره إرادته الظاهر فنسبوه إلى المشهور، و نحن فقد تتبعنا ما عندنا من مصنفات الأصحاب ككتب الصدوق و الشيخين و سلار و أبى الصلاح و ابن البراج و ابن إدريس و ابن زهره و ابن أبى المجد و ابن سعيد و كتب العلامه و ابن فهد و ابن طاوس فلم نجد له أثرا فالشهره مقطوع بعدمها، إنما الشأن فى من ذكره قبل الشهيد» انتهى، نعم قد يقال باستحباب الغسل فيه من حيث شرفه و فضله بناء على اعتبار مثل ذلك فيه، فتأمل.

[منها غسل يوم النيروز]

و أما غسل يوم النيروز فعلى المشهور بين المتأخرين بل لم أعثر على مخالف فيه ل

خبر المعلى بن خنيس عن الصادق (عليه السلام) (١) المروى عن المصباح و مختصره «إذا كان يوم النيروز فاغتسل»

إلى آخره. و فى

خبره الآخر عن الصادق (ع) (٢) المروى على لسان الشيخ الجليل الشيخ أحمد بن فهد فى مهذبته حكاها فى المصاييح، و هو طويل قد اشتمل على ذكر أمور عظيمه قد وقعت فى هذا اليوم، كبيعه على (عليه السلام) و إرساله إلى الجنى، و ظفره بالنهروان، و قتل ذى الشديه، و ظهور القائم (عليه السلام) و يظفره الله فيه بالدجال إلى أن قال: «و ما من يوم النيروز إلا و نحن نتوقع فيه الفرج، لأنه من أيامنا حفظه الفرس و ضيعتموه، ثم ان نبيا من أنبياء بنى إسرائيل سأل ربه

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

أن يحيى القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فأماهم الله بمائه عام فأوحى الله إليه أن صب الماء عليهم في مضاجعهم، فصب عليهم الماء في هذا اليوم فعاشوا وهم ثلاثون ألفاً، فصار صب الماء في يوم النيروز سنة ماضيه لا يعرف سببها إلا الراسخون في العلم، وهو أول يوم من سنة الفرس قال المعلى وأملى على من ذلك وكتبته من إملائه.»

ولا- ريب في الاكتفاء بذلك مع ذكر جماعه من الأساطين منهم الشيخ ويحيى ابن سعيد والعلامه والشهيد وغيرهم على ما حكى عنهم ووقوع الأمور العظيمة فيه ما سمعته بعض منها و متوقع فيه الفرج والبركه وغير ذلك من الشرف الذى لا ينكر فى إثبات مثل هذا المستحب، ولا وجه للمناقشه بعد ذلك فى السند أو غيره، كما لا وجه للمعارضه بما

عن المناقب (١) أنه قال: «حكى أن المنصور تقدم إلى موسى بن جعفر (عليهما السلام) إلى الجلوس للتهنئه فى يوم النيروز و قبض ما يحمل اليه، فقال: إني قد فتشت الأخبار عن جدى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلم أجد لهذا العيد خبراً، و انه سنة الفرس و محاه الإسلام، و معاذ الله إن يحيى ما محاه الإسلام فقال المنصور: انما نفعل هذا سياسه للجند، فسألتك بالله العظيم إلا جلست فجلس»

الحديث. إذ هو مع قصوره عن ذلك محتمل للتقيه كما عن بعضهم، أو يحمل على أن النيروز المذكور فيه غير اليوم المعظم شرعاً لوقوع الاختلاف فى تعيينه على أقوال، ف قيل إنه اليوم العاشر من أيار كما عن بعض المحاسبين و علماء الهيئه. و قيل إنه تاسع شباط كما عن صاحب كتاب الأنوار، و قيل إنه يوم نزول الشمس فى أول الجدى، و عن المذهب أنه المشهور بين فقهاء العجم بخلاف أول الحمل، فإنهم لا- يعرفونه بل ينكرون على من اعتقده، و قيل إنه السابع عشر من كانون الأول بعد نزول الشمس فى الجدى بيومين، و هو صوم اليهود، و قيل هو

أول يوم من فروردين ماه، و هو أول شهور الفرس.

قلت: و المشهور المعروف فى زماننا هذا انما هو يوم انتقال الشمس إلى الحمل، بل لا يعرف غيره كما عن المجلسيين النص عليه فى الحديقه و زاد المعاد، و الشهيد الثانى فى روضته و الفوائد المليه، و على شهرته فى زمانه، و الشيخ أبى العباس بن فهد أنه الأعراف بين الناس و الأظهر فى الاستعمال، و يؤيده مع ذلك ما يومى اليه

خبر المعلى بن خنيس (١) أنه «يوم طلعت فيه الشمس، و هبت فيه الرياح اللواقح، و خلقت فيه زهره الأرض، و أنه اليوم الذى أخذ فيه العهد لأمير المؤمنين (عليه السلام) بغدير خم»

فإنه على ما قيل قد حسب ذلك فوافق نزول الشمس بالحمل فى التاسع عشر من ذى الحجه على حساب التقويم، و لم يكن الهلال رأى ليله الثلاثين، فكان الثامن عشر على الرؤيه، و كذا صب الماء على الأموات، فإن وضع العيد على الاعتدال الربيعى، إلى غير ذلك من المؤيدات الكثيره، و لولاها لكان القول بالأخير متجها، و أما باقى الأقوال فهى ضعيفه، بل ربما احتمل فى أولها أنه مصحف «آذار» فيوافق المشهور، و لبسط الكلام فى ذلك محل آخر.

[منها الغسل للتاسع من ربيع الأول]

و أما الغسل للتاسع من ربيع الأول فقد حكى أنه من فعل أحمد بن إسحاق القمى معللا له بأنه يوم عيد، لما روى (٢) مما اتفق فيه من الأمر العظيم الذى يسر المؤمنين و يكيد المنافقين، لكن قال فى المصابيح: إن المشهور بين علمائنا و علماء الجمهور أن ذلك واقع فى السادس و العشرين من ذى الحجه، و قيل فى السابع و العشرين منه، قلت: لكن المعروف الآن بين الشيعة انما هو يوم تاسع ربيع، و قد عثرت على خبر مسندا إلى النبى (صلى الله عليه و آله) (٣) فى فضل هذا اليوم و شرفه و بركتته و أنه يوم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ البحار - المجلد - ٨ - ص ٣١٥ من طبعه الكمبانى.

٣- ٣ البحار - المجلد - ٨ - ص ٣١٥ من طبعه الكمبانى.

سرور لهم (عليهم السلام) ما يحير فيه الذهن، و هو طويل، و فيه تصريح باتفاق ذلك الأمر فيه، فلعلنا نقول باستحباب الغسل فيه بناء على استحبابه لمثل هذه الأزمنه، و سيما مع كونه عيداً لنا و أئمتنا (عليهم السلام).

هذا كله فى الأغسال المستحبه للزمان

[فى الأغسال المندوبه للأفعال الخاص]

إشاره

و اما ما يستحب لغيره فقد ذكر المصنف (رحمه الله) منه سبعة للفعل، و هى

[غسل الإحرام]

غسل الإحرام إذ لا خلاف فى مشروعيته فى الجملة، و الأخبار به (١) كادت تكون متواتره، بل لا خلاف محقق معتد به فى خصوص استحبابه، و لذا نفاه عنه فى المقنعه و حج الغنيه و طهاره الوسيله و المنتهى، بل فى طهاره الغنيه و عن حج الخلاف و التذكرة الإجماع عليه، كما عن ظاهر المجالس نسبتة الى دين الإماميه، و عن التهذيب عندنا أنه ليس بفرض، كما عن حج التحرير ليس بواجب إجماعاً، و عن ابن المنذر أجمع أهل العلم أن الإحرام جائز بغير اغتسال، و فى المصابيح أن عليه الإجماع المعلوم بالنقل المستفيض و فتوى المعظم و إطباق المتأخرين.

قلت: فلا ينبغى الإشكال بعد ذلك، و الأصل و السيره القاطعه، و عده مع معلوم الاستحباب، و الحكم عليه بأنه سنه فى مقابله الفرض و الواجب الظاهر فى الاستحباب، و إن حكى عن ابن أبى عقيل و ابن الجنيد الوجوب، و ربما نسب إلى ظاهر الصدوق و غيره ممن ذكر التعبير عنه أو عن إعادته بلفظ الأمر و «عليك» و نحوهما كالأخبار، و لا ريب فى صرف ما وقع فى الأخبار من ذلك و لفظ الوجوب أيضاً و نحوها على الاستحباب، كما أنه يحتمله كلام أولئك، فلا ينبغى بسط الكلام فيه سيما بعد انقراض الخلاف فيه بحيث لا يمنع من تحصيل الإجماع و السيره فى خصوص المقام، إذ لو كان واجبا لا يشترط فى صحه الإحرام، لاستبعاد الوجوب النفسى، و من المستبعد بل الممتنع أن يكون ذلك كذلك، و يكون المحفوظ عند العلماء خلافه

مع توفر الدواعى و تكرر الحج فى كل عام، مضافا إلى ما قيل من عدم تيسر الاغتسال فى تلك الأوقات لسائر الناس، فتأمل.

[غسل زياره النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام)]

و غسل زياره النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام) على المشهور بين الأصحاب، بل فى كشف اللثام و المصايح نسبته إلى قطع الأصحاب مؤذنين بدعوى الإجماع عليه، بل فى الغنيه دعواه صريحا، كالوسيله عدّه فى المندوب بلا خلاف، و هو الحججه، مضافا إلى المحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) (١) من نصه على غسل الزيارات بعد نصه على غسل زياره البيت، و الى ما عن نهايه الأحكام و الروض من نسبته إلى الروايه، و شرح الدروس الى الأخبار الكثيره (٢) و الى

خبر العلاء بن سيباه عن الصادق (عليه السلام) (٣) فى قوله تعالى (٤) «خُذُوا زِينَتَكُمْ» قال: «الغسل عند لقاء كل إمام (عليه السلام)»

و ظهورها فى الأحياء لو سلم غير قاذح لتساوى حرمتيهما، و الى ما يشعر به استحباب الاغتسال لزياره الجامعه التى يزار بها كل إمام (عليه السلام) و ما يشعر به المروى عن

كامل الزيارات لابن قولويه عن سليمان ابن عيسى (٥) عن أبيه قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): كيف أزورك إذا لم أقدر على ذلك؟ قال لى: يا عيسى إذا لم تقدر على المجىء فإذا كان يوم الجمعة فاغتسل أو توضأ و اصعد الى سطحك و صل ركعتين و توجه نحوى، فإنه من زارنى فى حياتى فقد زارنى فى مماتى، و من زارنى فى مماتى فقد زارنى فى حياتى»

لأولويه زياره

١- ١ المستدرک- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٩- من كتاب المزار- الحديث ٢.

٤- ٤ سوره الأعراف- الآيه ٢٩.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٩٥- من كتاب المزار- الحديث ٤.

القرب على البعد، و ظهور تساوى الصادق (عليه السلام) مع غيره، و الى ما يشعر به ما ورد فى استحباب الغسل لرؤيا أحدهم فى المنام، ك

خبر أبى المعزى (١) عن موسى ابن جعفر (عليهما السلام) المروى عن كتاب الاختصاص للمفيد، قال: «من كانت له إلى الله حاجة و أراد أن يرانا و أن يعرف موضعه فليغتسل ثلاث ليال يناجى بنا فإنه يرانا و يغفر له بنا»

الحديث.

و منه يستفاد استحبابه أيضا لذلك، و إلى خصوص ما ورد فى زياره النبى (صلى الله عليه و آله) (٢) و أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣) و أبى عبد الله الحسين (عليه السلام) (٤) و أبى الحسن على بن موسى الرضا (عليهما السلام) (٥) مما هو غنى عن الذكر، بل و ما

ورد فى خصوص زياره الإمامين موسى بن جعفر و محمد ابن على الجواد (عليهم السلام) من المروى (٦) عن ابن قولويه فى كامل الزيارات عن أبى الحسن (عليه السلام) «إذا أردت زياره موسى بن جعفر و محمد بن على (عليهم السلام) فاغتسل»

إلخ بل و خصوص زياره الإمامين أبى الحسن على بن محمد و أبى محمد الحسن بن على (عليهم السلام) على ما عن

الكتاب المذكور (٧) قال: أروى عن بعضهم (عليهم السلام) أنه قال: «إذا أردت زياره قبر أبى الحسن على بن محمد و أبى محمد الحسن بن على

١- ١ المستدرک- الباب- ٢٢- من أبواب الأغسال المسنونہ- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من كتاب المزار- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٩- من كتاب المزار.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٩- من كتاب المزار.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٨٨- من كتاب المزار.

٦- ٦ كامل الزيارات باب الماء.

٧- ٧ المستدرک- الباب- ٧٠- من أبواب المزار- الحديث ٣ من كتاب الحج.

(عليهم السلام) تقول بعد الغسل إن وصلت»

إلى آخره إلى غير ذلك. و لعل عدم ورود ذلك في خصوص أئمة البقيع للاكتفاء بغسل زياره النبي (صلى الله عليه و آله) للتداخل و إن كان ذلك رخصه لا- عزيمه، نعم قد تحتمل العزيمه، في المجتمعين في قبر واحد، كالكاظم و الجواد (عليهما السلام)، و الهادي و العسكري (عليهما السلام) كما يشعر به الخبر المذكور، فتأمل.

هذا كله إن لم تفهم الشمول من لفظ الزيارة التي ورد استحبابه في صحيحتي ابن مسلم (١) و ابن سنان (٢) و موثقه سماعه (٣) و غيرها (٤) لما نحن فيه، بل نخصها بزياره البيت. كما في صحيحه معاويه بن عمار (٥) و إلا- تكثرت الأدله على المطلوب و اتضحت، و لعلنا ندعيه.

و كيف كان فلا ريب في استفاده استحباب الغسل حينئذ لزياره البيت من هذه الأخبار كما عن جماعه النص عليه، بل عن الغنيه الإجماع عليه لكن مقيدا له عند الرجوع من منى، و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في ثبوته متى تحققت الزيارة المذكوره، نعم لا يستفاد منها استحبابه لكل طواف بالبيت و إن لم يسم زياره كما عن جماعه، اللهم إلا أن يكون مستنده

الخبر عن الكاظم (عليه السلام) (٦) «إن اغتسلت بمكه ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك»

أو الإجماع المحكى عن الشيخ في الخلاف أو غير ذلك، و ليس ببعيد، فلا- فرق حينئذ بين طواف الزيارة و العمرة و النساء الوداع و غيرها، و كما يستحب حينئذ للطواف كذلك يستحب للوقوف بعرفات لما عن الخلاف

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مقدمات الطواف - الحديث ٢ من كتاب الحج.

و الغنيه من الإجماع عليه، و خبرى معاويه بن عمار(١) و عمر بن يزيد(٢) و بالمشعر لأولويته من سابقه، و ما عن الخلاف من الإجماع عليه، و النحر و الذبح و الحلق لحسنه زراره(٣) الوارده فى تداخل الأغسال، و لا يستحب لرمى الجمار و إن نقل عن المفيد لصحيح الحلبي و حسنه (٤) الظاهرين فى نفيه أو الصريحين. كالإجماع عن الخلاف مضافا إلى الأصل.

[فى استحباب غسل المفرد فى صلاه الكسوف]

و مما يستحب للفعل غسل المفرد فى صلاه الكسوف بأن تركها متعمدا، و المراد بالكسوف هنا كغيره من العبارات ما يعم الشمس و القمر كما صرح به فى بعض كتب الأصحاب، بل نسب إلى كثير منها، بل ظاهر بعضهم الإجماع عليه، بل فى المصاييح أنه محل وفاق، مع ما فى المحكى عن الفقه الرضوى (٥) من التصريح بهما، و شمول لفظ الكسوف فى الأخبار للأمرين إن لم ندع ظهوره فى الشمس التى هى محل الاشكال، و اشتمال مرسل حريز(٦) على لفظ القمر لا يصلح للحكم به عليها، كاشتمالها نفسها(٧) على لفظ الاستيقاظ المشعر بكون محل الكسوف آيه الليل سيما بعد ما عرفت، و إمكان دعوى أولويه الشمس منه فى هذا الحكم، فتأمل.

و اعلم أن المعتبر مع التفريط المذكور فى استحباب الغسل احتراق القرص على

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الإحرام بالحج- الحديث ١ من كتاب الحج.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الإحرام بالحج- الحديث ٤ من كتاب الحج.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الجنابه- الحديث ١.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب رمى الجمره- الحديث ٢ و ٤ من كتاب الحج.
 - ٥- ٥ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.
 - ٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.
 - ٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

الأظهر بل لا- نعرف خلافا نصا و فتوى فى أصل مشروعيته مع القيدىن السابقىن، بل الإجماع إن لم يكن محصلا فمقول كالمحصل عليه، و إن وقع النزاع فى وجوبه و ندبه حىنئذ، كما أنه لا ىنبغى الإشكال فى عدم مشروعيته مع انتفاء أحدهما من التفريط أو الاستيعاب. للأصل و ظاهر

الحسن كالصحيح المروى (١) عن الخصال عن الباقر (عليه السلام) «الغسل فى سبعة عشر موطنا- و عددها إلى أن قال- و غسل الكسوف إذا احترق القرص كله و استيقظت و لم تصل فاغتسل و اقض الصلاة»

و نحوه مرسل الفقيه (٢) و المناقشه فيه باحتمال الاستيقاظ بعد الانجلاء و تركه الصلاه للنوم لا- عمدا فهو مع أنه لا- ىنافى الاستدلال بالظاهر بعيد جدا بل فاسد قطعاً، لعدم اشتراط الغسل بذلك عند أحد من الأصحاب، فوجب إرادته الترك العمدى من لفظ الاستيقاظ، و خص بالذكر لفوائد، فلا ريب فى كون العمل على ظاهر الصحيح المتقدم من اشتراط الشرطين فى مشروعيه الغسل، سيما مع تأييده بنفى الخلاف عن ذلك فى صريح صلاه السرائر و ظاهر المنتهى و المختلف و التذكرة و عن الوسيله و كشف الرموز و كشف الالتباس و غايه المرام و ظاهر معقد إجماع الغنيه و صريح المحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) (٣) فإطلاق

صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) «و غسل الكسوف، فإذا احترق القرص كله فاغتسل»

إذ لم يذكر فيه التعمد، كمرسل حرىز (٥) فعكس ذلك مقيد بما عرفت، فما يحكى عن المقنعه و السيد فى المسائل الموصليه و المصباح من الاقتصار على اشتراط التعمد ضعيف مع عدم ثبوت ذلك عن الأخير، لكون المحكى عنه فيه نسبته إلى الروايه، بل و لا صراحه الجميع فى الخلاف، إذ لعله للاتكال على معروفه القيد

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٤.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

أو نحو ذلك كإطلاق النافع، و عن كتاب الاشراف و سلار استحباب الغسل لقضاء صلاه الكسوف، و كذا المحكى عن الذكري، فاقصر على الاستيعاب، و حكاه في كشف اللثام عن الصدوق، و لم يثبت، بل ربما ثبت عدمه كما قيل لما عرفت.

نعم انما الكلام في استحباب هذا الغسل و وجوبه مع اجتماع الأمرين، فأكثر المتأخرين على الأول كما عن الذخيره و البحار، بل في المنتهى أنه مذهب الأ-كثر، بل عن كشف الالتباس ان ذلك هو المشهور، بل عن غايه المرام نسبته إلى المتأخرين، كالمصاييح أن عليه إطباق المتأخرين من زمان ابني زهره و إدريس عدا النادر و فيها أيضا «ان أكثر من قال بالوجوب من القدماء كالشيخين و المرتضى و سلار و ابن البراج و ابن حمزه فقد خالف نفسه في موضع آخر من كتابه أو كتاب آخر له، فذهب إلى الندب أو تردد بينه و بين الوجوب، فلم يتمحض للقول بالوجوب إلا-الصدوق و الحلبي بل الحلبي وحده، لعدم صراحه كلام غيره فيه» انتهى.

خلافًا لصلاه المقنعه و المبسوط و الجمل و الوسيله و عن المصباح و الاقتصاد و النهايه و المراسم و المهذب و الكافي و شرح الجمل للقاضي وجوبه نصًا و ظاهراً، و هو المحكى عن ظاهر الرساله و الفقيه و الهدايه و المجالس، بل عن الأخير نسبته إلى دين الإماميه كما في صلاه الخلاف و عن شرح الجمل للقاضي الإجماع عليه، و لعل ذلك مع الأمر في الأخبار به هو الحجج لهم حينئذ على الوجوب، لكن و مع ذلك فالأول هو الأقوى للأصل و حصر الواجب من الأغسال في غيره من الأخبار، و الإجماع المحكى في مقامين من الغنيه المعتضد بما عرفت من الشهره و غيرها، و بما في المصاييح أيضا من اتفاق الأصحاب بعد الخلاف عليه تاره، و أخرى عليه الإجماع المحقق، و باستبعاد اشتراط الصلاه بغسل غير رافع للحدث، مع ما في

خبر زراره(١) «لا تعاد الصلاه إلا من خمس:

إلى آخره. إذ ليس هو من الطهور، لأن الفرض وجوبه وإن وجدت الطهارة.

ولا ريب في ضعف ما تقدم من أدله الوجوب عن معارضه ذلك، إذ الإجماع مع معارضته بإجماع آخر أقوى منه لاعتضاده بذهاب المعظم، بل قد يغلب في الظن خطأ الأول من حيث مخالفه بعض الناقل له نفسه في غير الكتاب، كطهاره المبسوط وغيرها، بل وللقائلين بالوجوب أيضا لما صرحوا به من النذب في كتاب الطهارة كالمقنعه والمبسوط والمراسم والمهذب والمصباح والجمل والاقتصاد والنهاية والخلاف على ما نقل عن بعضها، ومن ذلك يعرف ما في النسبه إلى دين الإماميه، ولعله أراد المشروعيه كناقيل الإجماع. وأما الأخبار فبعد تسليم ظهورها في الوجوب تحمل على إرادته النذب لوجود الصارف، مع ضعف بعضها ولا جابر كما عرفت.

ثم إن الظاهر اختصاص الاستحباب المذكور للقضاء خاصه، للأصل، لكن في المختلف استحبابه للأداء أيضا، وربما مال إليه بعض من تأخر عنه، ولعله لإطلاق صحيح ابن مسلم (١) وفيه أن الظاهر كما عن جماعه من المحققين التصريح أن هذا الخبر بعينه خبر الخصال، وعليه شواهد، فكان التقيصه فيه من قلم الشيخ، على أنه يجب حمله على غيره، سيما بعد القطع بعدم إرادته ظاهره بناء على تسبب الاحتراق للغسل من غير مدخله للصلاه، كما أن ظاهره الوجوب، ولا صارف له إلى إرادته النذب إلا مع إرادته القضاء، وأيضا فالأداء يجوز فعله قبل تحقق الاحتراق، فلو فعل ثم احترق لم يجب عليه الغسل حينئذ، لعدم وجوب الصلاه، فيجب التخصيص في الحديث، وإيجاب الإعادة عليه لمثل هذا الخبر كما ترى.

[منها غسل التوبه]

ومنها غسل التوبه سواء كان عن فسق بارتكاب كبيره أو إصرار على صغيره أو كفر أصلي أو ارتدادى بلا خلاف أجده فيهما، بل في المنتهى الإجماع

على ذلك، بل و كذا الغنيه و المصاييح و عن ظاهر التذكره، حيث حكى فى الأولين منها كما عن الأخير على الكبيره المستلزم للكفر، إذ ليس أكبر منه شىء، و فى المعتبر نسبه غسل التوبه إلى الأصحاب، و هو شامل لما نحن فيه قطعاً، و كيف كان فالحجه- مع ذلك و مع ما ورد من أمر النبى (صلى الله عليه و آله) قيس بن عاصم (١) و تمامه بن آفال بالاغتسال لما أسلما، و ليس المراد الجنابه لعدم اختصاصها بهما، و

الحديث القدسى (٢) «يا محمد من كان كافرا و أراد التوبه و الايمان فليطهر لى ثوبه و بدنه»

بناء على أن المراد بتطهير البدن ما نحن فيه، و ما عساه يشعر به قوله تعالى (٣) «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» مع ما فيه من التفأل للطهاره المعنويه بالطهاره الحسيه، و كذا الغسل لقاضى الكسوف و رؤيه المصلوب و قتل الوزغ مع ما ورد فيه من التعليل -

خبر مسعده بن زياد (٤) قال: «كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام)، فقال له رجل: بأبى أنت و أمى انى أدخل كنيفا لى و لى جيران و عندهم جوار يتغنين و يضربن بالعود، فربما أطلت الجلوس استماعاً، فقال: لا تفعل، فقال الرجل: و الله ما أتيتهن برجلى، و انما هو سماع أسمعه بأذنى، فقال: لله أنت أما سمعت الله عز و جل يقول (٥) «إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصِيرَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُومًا» فقال: بلى و الله، و لكنى لم أسمع هذه الآيه من عربى و لا عجمى، لا جرم أنى لا أعود إن شاء الله، و انى أستغفر الله، فقال: قم فاغتسل و صل

١-١ البحار- المجلد- ١٧- ص ٥٠ من طبعه الكمبانى.

٢-٢ المستدرک- الباب- ١٢- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٤ و فيه ثمامه بن أبال و فى رجال المامقانى ثمامه بن أثال.

٣-٣ سورة البقره- الآيه ٢٢٢.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

٥-٥ سورة الإسراء- الآيه ٣٨.

ما بدا لك، فإنك كنت مقيماً على أمر عظيم، ما كان أسوأ حالك لو مت على ذلك، احمد الله و اسأله التوبه من كل ما يكره، فإنه لا يكره إلا القبيح، و القبيح دعه لأهله، فإن لكل أهلاً»

و المناقشه فيه بالإرسال مع أن مثله فى مثل ما نحن فيه غير قاده سيما بعد الانجبار مدفوعه بأنه كذلك فى روايه الشيخ و الصدوق بخلاف الكلينى، فإنه قد رواه مسنداً، بل الظاهر أنه صحيح، فلاحظ. و لا ريب فى استفاده ما ذكرنا من الأمرين منه سيما التعليل بالإقامه على العظيم، بل ربما قيل باستفاده استحباب الغسل للتوبه و لو من الصغير كما يقتضيه عبارته من أطلق استحباب الغسل لها، بل فى صريح المنتهى الإجماع عليه بدعوى إشعار الاستدلال عليه بالآيه الشريفه، ك

قوله (ع) فى آخره: «و أسأله التوبه عن كل ما يكره»

مع ظهور صغر ذنبه الذى قد أمره الإمام (ع) بالتوبه منه، إذ ليس هو إلا الإقدام على ما يحتمل كونه معصيه، و ترك السؤال عنه كما هو ظاهر الروايه، و لم يثبت كون ذلك من الكبائر، و جعل الامام (عليه السلام) له أمراً عظيماً إما لعظمه فى نفسه أو لأنه فى مقام الزجر و الردع أو غير ذلك.

قلت: لكن الإنصاف أن ذلك كله تعسف، لعدم الإشعار فى الاستدلال بالآيه كالكليه فى آخره بالاعتسال لكل ذنب، و الجاهل المقصر كالعالم فى عظم الذنب و صغره أيضاً، و لا ريب فى كون استماع الغناء سيما من مثل الجوار إذ الغالب اشتماله على الملاهى حينئذ و غيره كبيره من العالم، و أيضاً مع التسليم فالمفهوم من قوله (ع): «كنت مقيماً» الإصرار على ذلك، و هو كبيره، فظهر حينئذ أن الاستدلال به على ذلك لا يخلو من تأمل، فمن هنا اقتصر فى الغنيه كما عن غيرها على الكبيره، و ربما فهم من نحو عبارته المصنف و القواعد لعدم تحقق الفسق بالصغيره، إلا أن يصير عليها، فتكون كبيره حينئذ.

و منه يظهر دليل آخر غير الأصل، لعدم استحباب الغسل لها من حيث وقوعها مكفره، فلا توبه منها حتى يشرع الغسل لها، لكن قد يقال: إنه يكفى فى ثبوت

الاستحباب إجماع المنتهى المؤيد بصريح الفتوى من جماعه، كإطلاق آخرين الغسل للتوبه حتى نسب إلى الأصحاب فى المعبر، و عده فى الوسيله من المندوب بلا خلاف، بل لعل عباره المصنف و نحوها يراد من الفسق فيها بقريته المقابله بالكفر ما هو أعم منهما، فينحصر الخلاف حينئذ فى خصوص من قيد بالكبيره، و هو قليل، و فى المصايح أن التعميم هو المشهور بل المجمع عليه، لندرته المخالف و انقراضه بالنسبه إلى أولئك، مع احتمال عدم التخصيص منهم، كما أنه يحتمل أيضا شمول الكبيره بدعوى أن سائر الذنوب كبائر و إن اختلفت شدة و ضعفا، كما عن بعض نسبه إلى الجميع، و آخر إلى الأكثر، و الصغائر تقع مكفره فى حال الغفله و النسيان، و إلا- فالتوبه واجبه عن كل ذنب، و الصغيره بترك التوبه تكون كبيره، و لعله على هذا يحمل قوله تعالى (١) «إِنْ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ» الآية.

على أن محل البحث حيث تتحقق التوبه عن الصغيره التى ليست بكبيره كما لو فرض إرادته التوبه عن بعض الصغائر لمرتكب الكبائر، و دعوى عدم جواز تبويض التوبه ممنوع، فتأمل جيدا. فظهر لك أن الأقوى حينئذ استحباب الغسل مطلقا.

[منها غسل صلاه الحاجه و صلاه الاستخاره]

إشاره

و منها غسل صلاه الحاجه و صلاه الاستخاره بلا خلاف أجده فيهما، بل فى الغنيه الإجماع عليهما، و فى الوسيله من المندوب بلا خلاف، و فى المعبر مذهب الأصحاب، و الروض أنه عمل الأصحاب، و عن التذكرة عند علمائنا، و يدل عليه مضافا إلى ذلك الأخبار (٢) الكثيره الأمره به مقدما على الصلاه عند طلب الحوائج، و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر سماعه (٣): «و غسل الاستخاره مستحب»

و لم أعثر على غيره فيما يتعلق بالاستخاره، و غير المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام) (٤) «و غسل

١- ١ سورة النساء- الآية ٣٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١.

الاستخاره و غسل طلب الحوائج من الله تبارك و تعالى»

و ليس فيهما ذكر الصلاه، بل ظاهرهما الاستحباب لنفس الأمرين، كالمحكي لنا من عبارته التذكرة ناسبا لها إلى علمائنا، و لعله غير بعيد، بل أخبار الحاجه (١) لا تنافيه، لعدم صراحتها بل و لا ظهورها في كون الغسل للصلاه، و إن أمر به سابقا على الصلاه المأمور بها، اللهم إلا أن يجعل إجماع الغنيه المؤيد بما عرفت قرينه على احتمال الصلاه فيهما، و أما

صحيح زراره عن الصادق (عليه السلام) (٢) في الأمر يطلبه الطالب من ربه، إلى أن قال: «فإذا كان الليل فاغتسل في ثلث الليل الثاني - و ساق الحديث حتى قال: - فإذا رفع رأسه من السجده الثانيه استخار مائه مره، يقول»

و ذكر الدعاء، و نحوه خبر مرام (٣) عن الكاظم (عليه السلام) فيما إذا قد حك أمر عظيم، فالظاهر أن المراد بالاستخاره فيهما انما هو طلب أن يجعل الله له الخيره في هذا الأمر الذي يطلبه و أن يختاره، فإنه أحد معاني الاستخاره لا بمعنى المشاوره.

لكنك في غنيه عن ذلك بعد الاستدلال بما عرفت من الإجماع و غيره، على أن الاستخاره تدخل في طلب الحوائج، فتشملها تلك الأدله، نعم قال في جامع المقاصد و تبعه غيره: «إنه ليس المراد بصلاه الحاجه و الاستخاره أى صلاه اقترحها المكلف لأحد الأمرين، بل المراد بذلك ما نقله الأصحاب عن الأئمه (عليهم السلام)، و له مظان فليطلب منها» انتهى.

قلت: لكن لا - يخفى على من لاحظ ما ورد من أخبار الحاجه (٤) انها ظاهره في أن للمكلف أن يصلى ركعتين مغتسلا لهما في كل حاجه و في أى وقت، نعم في

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١ و ٥ و ٧.

بعضها(١)كيفية خاصة للصلاه من قراءه الإخلاص خمس عشره على نحو صلاه التسييح و صيام ثلاثه أيام و نحو ذلك، و هو أمر خارج عما نحن فيه. فلاحظ و تأمل، و لعله يدخل فى صلاه الحاجه ما ذكر من الغسل لصلاه الاستسقاء، لما فى الغنيه من الإجماع عليه، و فى

موثقه سماعه(٢)«و غسل الاستسقاء واجب»

و المراد تأكد الاستحباب باتفاق الأصحاب كما قيل، لكن لا صلاه فيها، و لعله للاتكال على معلوميه ذلك سيما مع ما عرفت من الإجماع، بل عن فلاح السائل نقلا عن ابن بابويه فى كتاب مدينه العلم عن الصادق (عليه السلام)(٣)أنه روى حديثا فى الأغسال ذكر فيها غسل الاستخاره و غسل صلاه الاستسقاء و غسل الزياره، ثم قال: رأيت

فى بعض الأخبار(٤)من غير كتاب مدينه العلم «ان مولانا عليا (عليه السلام) كان يغتسل فى الليالى الباردة طلبا للنشاط»

قلت: و منه يستفاد استحباب الغسل لذلك أيضا، فتأمل.

و من الحوائج الغسل لصلاه الظلامه

، لما روى عن

مكارم الأخلاق عن الصادق (عليه السلام)(٥)قال: «إذا طلبت بمظلّمه فلا تدع على صاحبك، فان الرجل يكون مظلوما فلا يزال يدعو حتى يكون ظالما، و لكن إذا ظلمت فاغتسل وصل ركعتين فى موضع لا يحجبك عن السماء ثم قل»(٦).

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ٧ و ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٢.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ٢٢- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ١.

٦- ٦ «اللهم ان فلان بن فلان ظلمنى، و ليس لى أحد أصول به عليه غيرك، فاستوف لى ظلامتى الساعه الساعه بالاسم الذى إذا سألك به المضطر أجبته، فكشفت ما به من ضرر، و مكنت له فى الأرض، و جعلته خليفتك على خلقك، فأسألك أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تستوفى لى ظلامتى الساعه الساعه،- إلى أن قال:- فإنك لا تلبث حتى ترى ما تحب» منه رحمه الله.

و منها أيضا الغسل لصلاه الخوف من الظالم

المرويه (١) عن مكارم الأخلاق أيضا بكيفية خاصه (٢) بل و كذا ما ذكر من الغسل لصلاه الشكر مدعيا في الغنيه الإجماع عليه قد يدعى دخولها في الحوائج أيضا لقوله تعالى (٣) «لَيْسَ شَكَرُكُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ» و لم نقف على خبر يدل على ذلك، نعم روى عن الصادق (عليه السلام) (٤) في كيفية صلاه الشكر عن الكافي (٥).

[الغسل لأخذ التربه الحسينيه]

و قد يدخل في طلب الحوائج أيضا ما ورد من الغسل لأخذ التربه الحسينيه، للمرسل (٦) عن ابن طاوس في مصباح الزائر (٧) و نحوه عن البحار عن المزار الكبير

١-١ المستدرک- الباب- ٢٧- من أبواب بقیه الصلوات المندوبه- الحدیث ٢.

٢-٢ من كشف الركبتين بعد الاغتسال و الصلاه، و جعلهما مما يلي الصلاه ثم قول مائه مره: يا حى يا قيوم يا حى يا قيوم يا حى لا إله إلا أنت، برحمتك استغثت، فصل على محمد و آل محمد، و ان تلتطف و ان تغلب لى و أن تمكر لى و أن تخدع لى و أن تكيد لى و أن تكفينى مؤنه فلان بلا مؤنه، فإن هذا كان دعاء النبى ص يوم أحد منه رحمه الله.

٣-٣ سوره إبراهيم عليه السلام الآيه ٧.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب بقیه الصلوات المندوبه- الحدیث ١.

٥-٥ ٥ ركعتين يقرأ فى الأولى بفاتحه الكتاب و قل هو الله أحد، و فى الثانية بفاتحه الكتاب و قل يا أيها الكافرون، و تقول فى ركوع الأولى و سجودها: الحمد لله شكرا شكرا و حمدا، و تقول فى الركعه الثانيه أيضا فى ركوعك و سجودك: الحمد لله الذى استجاب دعائى و أعطانى مسألتى، منه رحمه الله.

٦-٦ ٦ البحار- المجلد- ٢٢- ص ١٤٧ من طبعه الكمباني.

٧-٧ ٧ قال: يروى فى أخذ التربه «انك إذا أردت أخذها فقم آخر الليل و اغتسل و البس أطهر ثيابك و تطيب بسعد و ادخل وقف عند الرأس و صل أربع ركعات» الحدیث منه ره.

عن جابر الجعفي عن الباقر (عليه السلام) (١).

[منها لقتل الوزغ]

و بقى بعض الأغسال للأفعال، (منها) قتل الوزغ، و هو حيوان ملعون قد ورد عده أخبار (٢) في ذمه و الترغيب على قتله، و انه كمن قتل شيطانا. إلى غير ذلك، و الظاهر أن سام أبرص و الورك بعض أفراده، و على كل حال فاستجاب الغسل للمروى (٣) عن بصائر الدرجات و روضه الكافي و الخرائج و الجرائح عن الصادق (عليه السلام) «عن الوزغ، قال: رجس، و هو مسخ كله، فإذا قتلته فاغتسل»

و عن

الهداية (٤) أنه «روى و العله في ذلك أنه يخرج من الذنوب فيغتسل منها»

و لعل هذا مع فتوى جماعه من الأصحاب به يكفى في إثبات الاستحباب، فما وقع من الاضطراب فيه حتى من المصنف في المعبر ليس في محله.

و (منها) الغسل من المس للميت بعد تغسيله

، لموثقه عمار الساباطي (٥) و فيه بحث.

و (منها) الغسل لإرادته تكفينه أو تغسيله

كما عن الذكرى و النزّه، بل عن الأخير نسبه إلى الروايه، و لعله أراد بها

خبر محمد بن مسلم (٦) عن أحدهما (عليهما السلام) أو الباقر (عليه السلام) «الغسل في سبعة عشر موطناً- إلى أن قال:- و إذا غسلت ميتاً أو كفتته أو مسسته بعد ما يبرد»

و هو غير ظاهر في ذلك، بل هو محتمل وجوها عديده، فتأمل جيداً ليظهر لك بطلان ما عن الصدوق، و وجهه في المجالس و الهدايه

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأَغسال المسنونه و المستدرک - الباب ١٣ منها.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأَغسال المسنونه - الحديث ١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الأَغسال المسنونه - الحديث ٢.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب غسل المس - الحديث ٣.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأَغسال المسنونه - الحديث ٥ و ١١.

من الفتوى بمضمون الخبر المتقدم مع التصريح بالوجوب.

و (منها) الغسل للتوجه إلى السفر

خصوصا سفر زياره الحسين (عليه السلام)، للمرسل عن ابن طاوس (١) في أمان الأخطار في ذلك، و خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) (٢) في خصوص سفر الحسين (عليه السلام) (٣).

و (منها) عمل الاستفتاح

لما عن

الشيخ و الصدوق و ابن طاوس بطرق متعدده (٤) عن الصادق (عليه السلام) أنه قال في حديث طويل: «صم في رجب يوم ثلاثه عشر و أربعه عشر و خمسه عشر، فإذا كان يوم الخامس عشر فاغتسل عند الزوال»

و عن روايه أخرى قريبا من الزوال.

و (منها) غسل من أهرق عليه ماء غالب النجاسه

كما عن المفيد في الاشراف، و لعله للاحتياط، كالغسل عند الإفاقه من الجنون كما عن العلامه في النهايه، قال:

«لما قيل: ان من زال عقله أنزل» انتهى. لكن نفاه في المنتهى، لعدم الدليل، و كالغسل عند الشك كواجدى المنى في الثوب المشترك، و إعاده الغسل عند زوال العذر الذى رخص فى اشتمال الغسل على نقص خروجا من شبهه القول بوجوبه.

و (منها) غسل من مات جنبا قبل تغسله

على ما عن بعضهم، لكن عن المعتبر الإجماع على عدم استحبابه، و قد تقدم لنا كلام فيه.

١-١ البحار- ج- ٢٢- ص ٣ من طبعه الكمباني.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٧٧- من كتاب المزار- الحديث ١.

٣-٣ قال: «إذا أردت الخروج إلى أبي عبد الله عليه السلام فصم قبل أن تخرج ثلاثه أيام يوم الأربعاء و يوم الخميس و يوم الجمعة. فإذا أمسيت ليله الجمعة فصل صلاه الليل، ثم قم فانظر فى نواحي السماء فاغتسل تلك الليله قبل المغرب، ثم تنام على

طهر، فإذا أردت المشى إليه فاعسل ولا تطيب ولا تدهن ولا تكتحل حتى تأتي القبر» منه رحمه الله.

٤-٤ الإقبال- ص ٦٥٩.

و (منها) لمعاودة الجماع

، قيل: ل

قول الرضا (عليه السلام) في الذهبية(١):

«و الجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث للولد الجنون»

قلت: و يحتتمل بفتح الغين المعجمه و إرادته غسل الجنابه، فتأمل. و لا- يخفى عليك أن ما ذكر من غسل الأفعال منها ما كان الفعل غايه له، و منها ما كان سببا له، و يختلفان من هذه الجهه من حيث التقدم و التأخر، فتأمل جيدا.

[في الأغسال المندوبه المكانية]

اشاره

و خمسه أغسال للمكان و بها تم الثمانية و العشرون التي ذكرها المصنف

[منها غسل دخول الحرم]

و هي غسل دخول الحرم للصحيح (٢) و الخبرين (٣) و إجماع الغنيه المعتضد بما في الوسيله من المندوب بلا خلاف، لكن في كشف اللثام عن الشيخ في الخلاف الإجماع على عدمه، و هو- مع قصوره عن معارضه ما عرفت- قال في المصابيح: إنى لم أجد ذلك في الخلاف، ثم إطلاق الحرم في الأخبار و كلام الأصحاب ينصرف إلى حرم مكه دون حرم المدينه، فكان على المصنف أن يثنيه ل

صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)(٤)«الغسل في سبعة عشر موطنًا- إلى أن قال:- و إذا دخلت الحرمين»

و احتمال إرادته نفس البلدين منه تكلف لا داعى اليه و لا شاهد عليه.

[منها غسل دخول المسجد الحرام]

و غسل دخول المسجد الحرام لاجماعى الغنيه و الخلاف المعتضدين بما في الوسيله أيضا من المندوب بلا خلاف، و فحوى ما دل عليه لمسجد النبى (صلى الله عليه و آله) لأنه أفضل منه، و ربما استدل عليه ب

قول الكاظم (عليه السلام) [\(٥\)](#) لعلى بن أبي حمزة:

«ان اغتسلت بمكه ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك»

لكن ظاهره كون الغسل

١-١ البحار- ج- ١٤- ص ٥٥٨ من طبعه الكمباني.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٧.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣ و ٥.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ١١.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب مقدمات الطواف- الحديث ٢ من كتاب الحج.

للطواف، و كيف كان فما عن الجعفي من وجوب الغسل لذلك شاذ لا يلتفت اليه.

[منها غسل دخول الكعبة]

و غسل دخول الكعبة ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر سماعه(١): «و غسل دخول البيت واجب»

و المراد تأكيد الاستحباب، و في

صحيح ابن سنان (٢) «و دخول الكعبة»

و

قول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم (٣): «و يوم تدخل البيت»

مع ما في الغنية و الخلاف من الإجماع عليه معتزدا بما سمعته من الوسيله أيضا، و لعل المراد بالكعبة في المتن ما يشمل البلد،
أعنى مكة لما في الخلاف من الإجماع عليه فيها أيضا معتزدا بما في الوسيله مما تقدم، و

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان(٤):

«و دخول مكة»

و فحوى ما دل عليه (٥) في دخول المدينة، و أما

خبر الحلبي (٦) «ان الله عز و جل يقول في كتابه (٧) «أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرَّكَّعِ السُّجُودِ» فلا- ينبغي للعبد أن
يدخل مكة إلا و هو طاهر قد غسل عرقه و الأذى و تطهر»

فيحتمل إرادته البيت من مكة فيه، و ما في كشف اللثام من الإجماع عن الخلاف على عدم استحباب الغسل لذلك لم نجده، بل
الموجود ما حكيناه.

[منها غسل دخول المدينة]

و غسل دخول المدينة

حسن معاوية بن عمار عن الرضا (عليه السلام) (٩) «إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها»

و إجماع الغنيه المعتضد بما سمعت من الوسيه، و إطلاق الدليل هنا كإطلاق ما دل عليه بالنسبه إلى دخول مكة عدم الفرق بين الدخول لأداء

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٣.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٧.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١١.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٠.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٧.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب مقدمات الطواف - الحديث ٣ من كتاب الحج.
 - ٧-٧ سورة البقره - الآيه ١١٩.
 - ٨-٨ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.
 - ٩-٩ الوسائل - الباب - ٦- من كتاب المزار - الحديث ١ لكن رواه عن الصادق ع.

فرض أو نقل أو غيرهما، فما عن المقنعه من اختصاصه بالأولين ضعيف.

[منها غسل دخول مسجد النبي (صلى الله عليه وآله)]

و غسل دخول مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) ل

قول الباقر (عليه السلام) في خبر ابن مسلم (١): «و إذا أردت دخول مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله)»

و إجماع الغنيه المعتضد بما سبق من الوسيه أيضا، و في الموجز كما عن شرحه و نهايه الأحكام زياده دخول مشاهد الأئمه (عليهم السلام) في الأغسال المكانية بعد أن ذكروا استحبابه للزياره، و جعلوه من الغسل للفعل، و هو أعم من الزياره إذ يكون لها و غيرها، و لم نعرف له شاهدا سيما إذا أريد البلد، إلا فحوى ثبوته للمدينه و مكه و مسجديهما، و كذا ما يحكى عن أبي على من استحبابه لكل مشهد أو مكان شريف، كقوله ذلك أيضا في الزمان لكل زمان شريف، و لكل فعل يتقرب به إلى الله، و غير ذلك، و لعله لحجيه القياس عنده، فتأمل.

[مسائل أربع]

إشارة

مسائل أربع:

[المسألة الأولى في تقديم الغسل على الفعل]

الأولى ما يستحب للفعل و منه المكان إذ المراد الدخول اليه يقدم عليهما لأن المراد وقوع الفعل منه مغتسلا، و هو مع ظهوره و عدم ظهور الخلاف فيه بل نسب إلى تصريح الأصحاب مصرح به في كثير من الغايات المذكوره في الروايات (٢) لكن قد يناقش فيه بغسل التوبه و قاضى الكسوف و قاتل الوزغ و الساعى إلى المصلوب و ماس الميت بعد تغسيه و نحو ذلك، و ربما دفع بكونه في الأول للصلاه التى تقع بعدها كما يظهر من المستند، و الثانى للقضاء، و الثالث و ما بعده بأن المراد من اللام فى قولنا «للفعل» بمعنى الغايه، و لا ريب فى كونها ليست من ذلك، و فيه أن غسل التوبه لها لا للصلاه كما هو ظاهر الأصحاب و إجماعاتهم، و منعه ظهور الخبر السابق فى كونه للصلاه و إن وقع الأمر بها فيه بعده كالقاضى للكسوف لأن ذلك انما كان

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه.

عقوبه له من حيث تركه، على أن تسليمه لا يدفع أصل الإشكال، لتحقيقه بغيره، و الثالث خلاف ما صرحوا به من كون الغسل فيها للفعل غير فارقين بينها و بين غيرها في ذلك.

و من هنا ارتكب بعضهم الاستثناء فحكم بتقديم الغسل للفعل إلا في هذه الأمور كآخر فقسم الغسل إلى زمانى و غائى، و يدخل المكانى فيه، و سببى على خلاف التقسيم المشهور من الزمانى و الفعلى و المكانى، و الأمر فى ذلك كله سهل بعد التسالم على الحكم، نعم قد يناقش ب

حسنه معاويه بن عمار السابقه «إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها»

بناء على أن التريديد منه (ع) لا من الراوى، و قد تحمل على إرادته التخيير بين التقديم بفصل و غيره، كما عساه يشهد له

قوله (عليه السلام) (١): «إذا انتهيت إلى الحرم إن شاء الله فاغتسل حين تدخله و إن تقدمت فاغتسل من بئر ميمون أو من فح أو من منزلك بمكة»

الخبر. و أصعب منه المناقشه ب

خبر ذريح (٢) سألته «عن الغسل فى الحرم قبل دخوله أو بعد دخوله، قال: لا يضر ك أى ذلك فعلت، و ان اغتسلت فى بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس»

لكنه قد يحمل على إرادته غسل دخول الكعبه أو المسجد أو غير ذلك، و عن الشيخين و الأكثر تنزيل هذه الأخبار على العذر و الاضطرار، و فيه أنه مبنى على جوازهما و لو قضاء، و هو محل بحث و ان ظهر من المحكى عن الذكرى جوازه فى سائر أغسال الأفعال الا أنه لا يخلو من نظر، إذ لو جاز لاقتصر فيه على محل النص، فتأمل جيدا.

ثم لا يخفى عليك انه ليس المراد بالتقديم فى الغسل لغايته الاجتراء به و لو مع الفصل بالزمان الطويل كاليومين و الثلاث فصاعدا قطعاً، لظهور الأدله أو صراحتها

١-١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب مقدمات الطواف- الحديث ٢- ١ من كتاب الحج.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب مقدمات الطواف- الحديث ٢- ١ من كتاب الحج.

بعدهم كلام الأصحاب، بل ربما يظهر من ملاحظه الأدله اراده اتصال عرفى بال غسل و الفعل، فلا يعتبر التعجيل و المقارنه كما لا يجتزى بمطلق التراخي، نعم ربما يقال بالاكْتفاء مع الفصل باليوم كالليل، فيجتزى بال غسل للزياره مثلا الفجر و لو وقعت الزياره قريب المغرب، و كذا الليل كما عن جماعه التصريح به منهم الشيخ و ابن إدريس و يحيى ابن سعيد و غيرهم، ل

قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح (١): «غسل يومك ليومك و غسل ليلتك ليلتك»

و عن

أبي بصير(٢) قال: «سأله رجل و أنا عنده، قال:

اغتسل بعض أصحابنا فعرضت له حاجه حتى أمسى، فقال: يعيد الغسل، يغتسل نهارا ليومه ذلك، و ليلا ليلته»

و

قول الصادق (عليه السلام) في خبر عثمان بن يزيد(٣):

«من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل، و من اغتسل غسلا ليلا كفاه غسله الى طلوع الفجر».

مع إمكان المناقشه في ذلك كله باحتمال إرادته الأغسال الزمانيه من الخبرين الأولين، و أنه لا- يجتزى بغسل النهار لليل و بالعكس، و بعدم اراده ظاهر الخبر الثالث من الاكْتفاء بال غسل عن كل ما يثبت في ذلك اليوم من الأمور المتجدده، فيكون مؤلا بالنسبه إلى المطلوب، و يخرج عن الحجيه، لكن قد يقال بان دفاع ذلك كله بعد الانجبار بالفتوى، بل لم يحك خلاف فيه، إلا أنه ينبغي الاقتصار حينئذ على هذا المقدار من دون زياده، و أما ما في

خبر جميل عن الصادق (عليه السلام)(٤) أيضا «غسل يومك يجرؤك ليلتك، و غسل ليلتك يجرؤك ليومك»

بل عن الصدوق الفتوى به فقاصر عن

١-١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الإحرام- الحديث ٢-٣ من كتاب الحج.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الإحرام- الحديث ٢-٣ من كتاب الحج.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الإحرام- الحديث ٤ من كتاب الحج.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الإحرام- الحديث ١ من كتاب الحج.

معارضه ما عرفت، سيما مع احتمال معنى «الى» من اللام، أو إرادته الاغتسال فى الليل قبيل الفجر، و كذا العكس على ما ستعرف، لكن لو لا ظهور إعراض الأصحاب عنه لأمكن العمل به، لصحة سنده بطريق الصدوق الى جميل بحمل تلك الأخبار على تأكيد الاستحباب.

و كيف كان فبناء على الاقتصار على ما عرفت فلا اشكال فيه إذا وقع الغسل فى أول كل منهما، أما لو وقع فى الأثناء فهل يعتبر التلفيق بمعنى التكميل بالليل مثلاً، إن ثلثا فثلث، و إن ربعاً فربع، و هكذا، أو يعتبر التقدير بمعنى تقدير زمان النهار مثلاً بساعات، فيؤخذ بقدر ما يتم به النهار كذلك من الليل، فلو لم يف فمّن النهار الثانى، و هكذا الليل، أو المعتبر الانقضاء بالانقضاء فلا تليق و لا تقدير؟ وجوه، أقواها أوسطها، لظهور كون عدم قادحيه الفصل، و أضعفها آخرها، بل

موثق سماعه و أبى بصير(١) «من اغتسل قبل طلوع الفجر و قد استحکم قبل ذلك ثم أحرم من يومه أجزاءه غسله»

صريح فى بطلانه.

و لا فرق فى عدم جواز التقديم زياده على المقدار المتقدم بين الاضطرار كاعواز الماء و عدمه، و حمله على الجمعه قياس لا نقول به. فالمتجه السقوط حينئذ. لكن نقل عن الشهيد جواز التقديم للإعواز، و لعله لما روى (٢) من تقديمه (عليه السلام) الغسل بالمدينه مخافه إعواز الماء بذى الحليفه، و يدفعه أنه لا مسافه بينهما بحيث تزيد على مسير اليوم أو الليله حتى ينتقل منه إلى جواز ذلك، فتأمل.

هذا كله فى الأغسال الفعلية الغائيه، و منها المكانية، أما الفعلية السببيه فلعل الوجه فيه أنه يمتد بامتداد العمر، لأن ذلك مقتضى ثبوته لوجود السبب من دون توقيت

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الإحرام - الحديث ٥ من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الإحرام - الحديث ١ من كتاب الحج.

و إن قلنا بفوريته، لعموم ما دل على المسارعه (١) و الاستباق (٢) و لأن الأغسال السببيه قد شرعت أما عقوبه كرؤيه المصلوب، أو للمبادره إلى عمل كالتوبه، أو للتفأل كالخروج من الذنوب لقتل الوزغ، أو لشىء يكره البقاء عليه كمس الميت، و الكل يناسب الفوريه، قيل و هو ظاهر الأصحاب و الأخبار الوارده فى تلك الأسباب، قلت: بل قد يفهم منها توقيت عند التأمل، و لا ينتقض مثل هذا الغسل بالحدث قطعاً، للأصل و ظواهر الأدله و محكى الإجماع، بخلاف سابقه كما مر الكلام فيه مفصلاً عند البحث بانتقاض غسل الزمان بالحدث.

و أما ما يستحب من الأغسال للزمان فإنما يكون و يوجد بعد دخوله كما هو واضح، لظهور الإضافه فى ذلك إن لم يكن أمراً بوقوعه، و ملاحظه الأدله تغنى عن تكلف الاستدلال، نعم ظاهر التوقيت مع عدم التقييد بجزء خاص منه الاجتزاء بوقوع الفعل فى أى جزء منه، سيما إذا أمر به فى الوقت، و قد مضى سابقاً الكلام فى بعض الأغسال الموقته من حيث ظهور بعض الأدله فى توقيتها بجزء خاص من الزمان.

و كيف كان فذو الوقت لا- يقدم عليه إلا- ما عرفت من غسل الجمعة عند إغواز الماء للدليل، كما أنه لا يقضى إلا هو أيضاً، للأصل و فقد النص و بطلان القياس، و ظاهر الأصحاب حيث اقتصروا عليهما فى الجمعة، فما عن المفيد- من قضاء يوم عرفه ل قول أبى جعفر (عليه السلام) فى خبر زراره (٣): «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابه و الجمعة و عرفه و النحر»

إلى آخره. لاستحاله الجمع بين غسل عرفه و أغسال يوم العيد، فليحمل على القضاء- ضعيف، و فيه مع أنه معارض

١- ١ سورة آل عمران- ١٢٧.

٢- ٢ سورة الحديد- الآيه ٢١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الجنابه- الحديث ١ لكنه مضمّر.

باحتمال تقديم غسل العيد حينئذ أن المراد منه بيان الاجتزاء بالغسل الواحد عن أسباب متعدده، فتأمل. وكذا ما عن الشهيد من قضاء غسل ليالى القدر، لعدم الدليل، وما ادعاه من خبر بكير لم يثبت كما أشرنا إليه سابقا، هذا بالنسبة للقضاء، و أما التقديم فكذلك لا يجوز في غير الجمعه للعدر، لكن

قال الباقر (عليه السلام) [\(١\)](#) في الصحيح:

«الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله، ثم تصلى و تفرط»

و في إقبال

ابن طاوس روى [\(٢\)](#) «إنه يغتسل قبل الغروب إذا علم أنها ليله العيد»

و قد يشكل بمنافاه التوقيت الثابت هنا إجماعا كما قيل لاستحباب التقديم اختيارا، نعم لا ينافيه التقديم مع العذر محافظه على مصلحه أصل الفعل، بل لعله يكون حينئذ وقتا اضطراريا، إذ أقصى مفاد التوقيت منع التقدم عليه.

و قد يدفع إما بالتوسع في زمان الغسل، فيجعل الليل مع شىء مما تقدمه، فالتوقيت بالليل في الأخبار و كلام الأصحاب تغليبا للأكثر، أو لكون الجزء المتقدم بمنزله الليل، لاتصاله به، أو لأن الليل هنا من سقوط القرص المتقدم على الغروب الشرعى، و فيه أن ذلك كله إن أمكن في الأخبار فغير ممكن في كلام الأصحاب لعدم الشاهد له، بل هو على خلافه موجود، و القول: إن المستحب يتسامح فيه يدفعه أن ذلك ما لم يظهر إعراض من الأصحاب عنه، و كذا ما يدفع به أيضا يجعل هذا الغسل المتقدم من الأغسال الغائيه للزمانيه المتقدمه، فيكون غايته الزمان، أو ما يقع فيه من الأعمال، نعم يسقط به الغسل الزمانى، إذ هو - مع أنه مجرد احتمال لا دليل عليه - ظاهر الأصحاب خلافه، لعدم ذكرهم هذا الغسل، كما أن ظاهر الخبر المتقدم الدال على هذا الحكم كون هذا الغسل انما هو الغسل الموظف في الليله،

١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٢.

و إلا فلا دلالة فيه على إسقاط الغسل الزمانى به، و مجرد امتناع تطبيقه على قواعد الموقت لا يصلح لأن يكون قرينه على شىء من الاحتمالات السابقه لمعارضتها بمثلها، بل لعله حمله على تفاوت الفضيله، و جعل الوقت للغسل الكامل و المقدم من الرخص، أو حمله على غسل آخر غير الغسل الزمانى، و أنه لا يسقط به أو غير ذلك أولى منها، فالمتجه طرح الروايه السابقه، أو حملها على ما لم يظهر من الأصحاب اعراض عنه، و كان متجهها بالنظر إلى قواعد الحمل، فتأمل جيدا.

[المسأله الثانيه فى عدم جواز غسل الزمانى على الزمان]

الثانيه إذا اجتمعت أسباب أغسال مندوبه فالأقوى الاكتفاء بغسل واحد لها، لكن لا تكفى نيه القربه فى ذلك ما لم ينو السبب و نحوه، بل لا بد من التعرض لها تفصيلا أو كالتفصيل فى بعض الوجوه، و قيل: إذا انضم إليها غسل واجب كفاه نيته و الأول أولى كما تقدم الكلام فى جميع ذلك مفصلا فى محله، فلاحظ و تأمل.

[المسأله الثالثه و الرابعه فى استحباب الغسل لمن سعى إلى رؤيه المصلوب و استحباب غسل المولود]

المسأله الثالثه و الرابعه قال بعض فقهائنا كالصديق فى ظاهره و عن أبى الصلاح فى صريحه بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب ليراه عامدا بعد ثلاثه أيام إلا أن الأول منهما لم يزد على ذكره المرسله (١) التى هى مستند أصل الحكم فى المقام، قال:

«و روى أن من قصد إلى مصلوب فنظر إليه و جب عليه الغسل عقوبه»

لكنه بضميمه تعده فى أول كتابه يظهر منه العمل به، و الثانى قيد المصلوب بكونه من المسلمين، و ذكر القصد بدل السعى، و ترك التصريح بالعمد، فإنه قال على ما حكى عنه: «إن الأغسال المفروضه ثمانيه- إلى أن قال:- و غسل القاصد لرؤيه المصلوب من المسلمين بعد ثلاثه» و لم نعثر على غيرهما ذهب إلى ذلك، نعم ربما ظهر من بعضهم التردد فيه، بل و فى أصل ثبوت الحكم فضلا عن وجوبه، لكنه ضعيف جدا لما سيظهر لك فى مطاوى البحث، و كذا سابقه من القول بالوجوب، إذ لم نعرف له مستندا سوى المرسله السابقه، و هى

مع خلو أكثر كتب الحديث عنها وقله العامل بها وانقراضه لا تقطع الأصل، ولا تحكّم على غيرها من الأخبار (١) التي حصرت الواجب في غيره، وخصوصاً مع شهره الندب، بل إطباق المتأخرين عليه كما قيل، بل في الغنية الإجماع عليه، و عن ظاهر السرائر عدم الخلاف فيه عند ذكره اختلاف الأصحاب في أنواع الغسل الواجب، وكفى بذلك دليلاً على الندب، وعلى تنزيل الرواية عليه بإرادته الواجب فيها المتأكد سيما مع التسامح في المستحب، لكنه لا- تقييد فيها بالثلاث، إلا- أنه ذكره غير واحد من الأصحاب، بل نسبه في المصايح إليهم عدا الصدوق والمفيد، كما أنه قيد به في معقد إجماع الغنية، ولعل ذلك كاف في تقييد النص، مضافاً إلى ما قيل من أن الصلب شرعاً لتفويض المصلوب واعتبار الناس، فكان النظر إليه في المدة المضروبه لصلبه و هي ثلاثه أيام بالنص والإجماع جائزاً بل مطلوباً للشارع، فلا يترتب عليه عقوبه، وقد صرح في النص (٢) بأن الغسل عقوبه على النظر، فوجب تخصيصه بالنظر الممنوع، وهو ما كان بعد الثلاث.

قلت: إلا أن ذلك يقتضى اختصاص التقييد بالمصلوب بحق دون الظلم، لعدم استحقاقه التفضيح، لحرمة صلبه و وجوب إنزاله عن الخشبه مع التمكّن منه مطلقاً، فهو في الثلاثه مساو للمصلوب بحق بعدها، فالمتجه حينئذ ثبوت الغسل بالسعى إلى رؤياه فيها، لكنه مناف لإطلاق المصلوب في كلامهم، بل عن جامع المقاصد والروضه و فوائد الشرائع و منهج السداد والروض و المسالك و الفوائد المليه و تعليق الإرشاد التصريح بعموم المصلوب لهما، و حمل التقييد بالثلاثه على إرادته بالنسبه إلى إطلاق الغسل،

١-١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الأغسال المسنونه.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الأغسال المسنونه- الحديث ٣.

لا في الغسل مطلقاً أى بالنظر إلى نوعيه كما ترى، و لعله من هنا حكى عن الصيمرى تخصيص المصلوب فى كلامهم بالمصلوب بحق، بمعنى عدم ثبوت الغسل بالسعى إلى رؤيا المصلوب بظلم، لكنه مناف لإطلاق النص و للتعليل فيه، و لما سمعته من إطلاق الأصحاب و تصريح جمع منهم، و كذا دعوى مساواته للمصلوب بحق فى عدم ثبوت الغسل إلا بعد الثلاث، لإطلاق النص و التعليل، و لذا كان تحرير مرادهم فى المقام فى غايه الإشكال، إذ تخصيص المصلوب فيه بحق يقتضى سقوط الغسل فى المظلوم، و فيه ما عرفت، و تعميمه يقتضى تقييده بالثلاثة كالمستحق، و فيه ما عرفت، مع تصريح بعضهم أيضاً بعدمه، و انه يثبت الغسل بالسعى إلى رؤياه فيها.

فعل المتجه تنزيل كلماتهم على إرادته المستحق، كما قد يدعى تبادره بالنسبه إلى الخطابات الشرعيه، و لا ينافيه استبعاد بقائه حينئذ على الخشبه بعد الثلاث لانسباط يد الشرع حينئذ، إذ لعلها ليست من كل وجه أو غير ذلك. ثم يلحق به المظلوم إلحاقاً للتعليل و غيره مع التسامح فى أدله السنن، لا- أنه يكون داخلًا فى عباراتهم، فيثبت الغسل حينئذ بالسعى إلى رؤياه فى الثلاث فضلاً عما بعدها، و لعل ذلك هو الظاهر من ذيل عبارته كشف اللثام، فلاحظ و تأمل.

و منه ينقذ حينئذ إرادته الهيئه الشرعيه فى الصلب دون غيرها، إلا- أن تلحق إلحاقاً كالمصلوب بظلم كما هو الأقوى، نعم لا غسل فى المقتول و نحوه بغير الصلب و لو كان بحق، بل و لا فى المصلوب بعد إنزاله من الخشبه و ذهاب هيئه الصلب، لتبادر إرادته المصلوبيه حين الرؤيه، و الظاهر أن مبدأ الثلاثه حين الصلب لا الموت، خلافاً للمحكى عن بعضهم، إذ هى المده التى يترك فيه المصلوب شرعاً مات أو لم يميت فتأمل.

ثم انه يشترط فى ثبوت الغسل تحقق النظر كما دل عليه الخبر (١) و عن جماعه

التصريح به، و لعله مراد الباقيين، لعلبه تحققة في السعي إليه، كما أنه يشترط فيه أيضا السعي إلى النظر و إن ترك في الخبر و ذكر في كلام الأكثر، لكن ظاهر لفظ القصد فيه و في معقد إجماع الغنية ذلك، فلو خلا النظر عن السعي أو السعي عن النظر لم يثبت الغسل، كما أنه معتبر بحسب الظاهر أيضا القصد إلى النظر، فلو وقع منه بغير قصد لم يثبت الغسل لظاهر النص و الفتوى خصوصا عبارته المصنف.

هذا كله في السعي و النظر بعد الثلاثه، أما لو سعى فيها لينظر بعدها فالأقوى عدم ثبوت الغسل فيهما، للأصل و تبادل تعلق الظرف بالسعي لا بالرؤية و إن قربت إليه، على أن الغالب اتحاد زمانهما، و لعله كاد يكون صريح بعضهم حيث ذكره بعد فعل السعي، خلافا للعلامه الطباطبائي في مصابيح، فأثبته حاكيا له عن ظاهر المعظم من حيث ظهور تعلق الظرف بالرؤية، و بالأولى مما ذكرنا ما لو سعى فيها لينظر فيها أو بعدها خلافا له أيضا فيها، نعم لا فرق في رؤيه المصلوب بين كونه حيا و ميتا، لظاهر النص و الفتوى، كما أن ظاهر التعليل بالعقوبه في أولهما يقتضى أن لا يكون النظر لغرض شرعى كالشهاده على عينه و نحوها، و لا يثبت الغسل حينئذ، و كذا يقتضى كون المصلوب من المسلمين كما هو معقد إجماع الغنية، لعدم احترام الكافر فلا عقوبه بالسعي إليه، و لعله مراد الجميع.

و كذلك الكلام في غسل المولود فقال بعض فقهاءنا كابن حمزه بوجوبه ل

قول الصادق (عليه السلام) في موثق سماعه (١) في تعداد الأغسال: «و غسل المولود واجب»

و ربما ظهر من الصدوق أيضا، و المشهور نقلا و تحصيلا الندب، بل نسبه في المصابيح إلى الأصحاب تاره، و أخرى إلى سائر المتأخرين، كما أنه حكى عن ظاهر السرائر نفى الخلاف فيه، بل في الغنية الإجماع على ذلك، و لعله كذلك إذ لم يثبت

فيه الخلاف إلا ممن عرفت، مع أنه رماه في المعتر بالشذوذ، و في المنتهى بالمتروكيه.

و من هنا و ما عرفته بالنسبه للمسأله السابقه قال المصنف: ان الأظهر الاستحباب فيهما، مضافا إلى معارضه الموثقه بما دل على حصر الواجب في غيرهما من الأخبار، و إلى إطلاق لفظ الوجوب فيها أيضا على معلوم الاستحباب من غير خلاف، فيقوى حينئذ إرادته تأكيد الاستحباب منه، أو مطلق الثبوت، و لا دليل سواها، إذ

خبر أبي بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) «اغسلوا صبيانكم من الغمر، فان الشيطان يشم الغمر، فيفزع الصبي»

إلى آخره. ليس مما نحن فيه، لما قيل من أن الغمر بالتحريك ريح اللحم و ما تعلق باليدين من دسمه، و الصبي غير المولود، فالمراد منه على الظاهر الأمر بتنظيف يدي الصبي مما يزاوله من نحو ذلك.

ثم ان ظاهر الموثقه كعبارات الأصحاب و أصاله العباده في الأوامر أنه غسل بضم الغين لا غسل بفتحها، فيعتبر حينئذ فيه ما يعتبر في غيره من النيه و غيرها، فلا يقدر فيه ما تشعر به بعض الأخبار(٢) من أنه لانزاله القذر عنه و نحوه، كغيره مما علم أنه عباده كغسل الجمعه و نحوها مما ورد(٣) فيها نحو ذلك لأن المراد أن هذه من الحكم التي تترتب على فعله، فما عن بعضهم من احتمال أنه تنظيف محض و ليس من العباده في شىء ضعيف، كاحتمال عدم اعتبار الترتيب و لو كان عباده، للأصل من غير معارض، لعدم تناول ما دل عليه له، و فيه منع، لتعارف الترتيب في الغسل و معهوديته فيه، و أنه كيفيه له، فمتى أطلق انصرف اليه، و من هنا لم يحتج إلى إقامه الدليل عليه في كل غسل، هذا.

مع إمكان دعوى توقف يقين الامتثال عليه لو قلنا باعتبار مثله فيه، و لعله مما ذكرنا

١-١ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١٥.

و من عدم معرفته و عدم العموم فى دليله يظهر لك منشأ الوجهين فى جريان الارتماس فيه.

و كيف كان فهل وقت هذا الغسل ما دام يتحقق معه صدق غسل المولود كالיום و اليومين و نحوهما مما يسمى به مولودا عرفا و لو إلى السابع، كما لعله يشعر به إطلاق النص، و لم يستبعده فى المعتبر، أو من حين الولاده كما هو ظاهر المحكى من عبارات الأصحاب؟

وجهان، أحوطهما الثانى إن لم يكن أقواهما، لأنه المعهود المتعارف، فينصرف الإطلاق إليه، فتأمل.

[الركن الثالث فى الطهاره الترايبه]

اشاره

الركن الثالث من معتمد هذا الكتاب.

فى الطهاره الترايبه و هى الحاصله بمباشره التراب فى مقابله المائيه الحاصله بمباشره الماء. و كذا تسمى اضطراريه، كما أن الثانيه تسمى اختياريه. من حيث أنها لا تشرع إلا عند الاضطرار إليها بتعذر الأولى عقلا أو شرعا على ما هو مستفاد من النصوص (١) و الفتاوى أيضا إلا فى بعض المواضع للدليل كما سيأتى، و ليست الا التيمم، بخلاف المائيه فالغسل و الوضوء، و هو لغه القصد كقوله تعالى (٢) «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» و شرعا مباشره الأرض على وجه خاص يعرف مما سيأتى، و هو ثابت كتابا و سنه (٣) و إجماعا، بل لعله فى الجملة من ضروريات الدين التى يدخل من أنكرها فى سبيل الكافرين و قد ذكر الله تعالى شأنه فى النساء تاره، و فى المائده أخرى، فقال

١- ١ الوسائل- الباب ١ و ٢ و غيرهما من أبواب التيمم.

٢- ٢ سورة البقره- الآيه ٢٦٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب التيمم.

عز من قائل في الثانية(١)«وإن كنتم مرضى أو على سفرٍ أو جاء أحدٌ منكم من الغائطِ، أو لامستم النساءَ فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً. فامسحوا» الى آخرها، و كذا في الأولى (٢)و ان اختلفا بالنظر الى ما تقدم ذلك.

و قد سبق لنا كلام طريف في هذه الآيه الشريفه في أول الكتاب عند البحث عن وجوب الغسل لنفسه أو لغيره يندفع بملاحظته ما أورد على ظاهرها من الإشكالات، التي منها اشتهر من جمع الله عز و جل الأمور الأربعة بشرط رتب عليه جزاء واحدا، أعنى الأمر بالتيمم، مع أن سببيه الأولين للترخص للتيمم و الأخيرين لوجوب الطهاره عاطفا لها بأو المقتضيه لاستقلال كل واحد منهما بترتب الجزاء، مع أنه ان لم يجتمع أحد الأخيرين مع واحد من الأولين مثلا لم يحصل وجوب التيمم الذي هو الجزاء، من غير حاجه الى جعل «أو» فيها بمعنى الواو.

و لا إلى ما ذكره البيضاوى من أن وجه هذا التقسيم هو أن المترخص بالتيمم إما يحدث أو جنب، و الحال المقتضيه له غالبا إما مرض أو سفر، و الجنب لما سبق ذكره اقتصر على بيان حاله، و الحدث لما لم يجر له ذكر ذكر من أسبابه ما يحدث بالذات و ما يحدث بالعرض و استغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب و بيان العذر مجملا، فكأنه قال: و إن كنتم جنبا أو مرضى أو على سفر. أو محدثين جئتم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء، مع أنه لا يوافق ما ثبت عندنا من أن المراد بالملامسه الجماع.

و لا الى ما فى الكشاف من أنه أراد سبحانه أن يرخص للذين وجب عليهم التطهر و هم عادمون الماء فى التيمم بالتراب، فخص أولا من بينهم مرضاهم و سفرهم، لأنهم المتقدمون فى استحقاق بيان الرخصه لهم، لكثرة السفر و المرضى و غلبتهما على

١- ١ سورة المائدة- الآيه ٩.

٢- ٢ سورة النساء- الآيه ٤٤.

سائر الأسباب الموجبه للرخصه، ثم عمم كل من وجب عليه التطهر و أعوزه الماء، لخوف عدو، أو سبع، أو عدم آله الاستقاء، أو إزهاق فى مكان لا- ماء فيه، أو غير ذلك مما لا- يكثر كثر المرض أو السفر، مع ما فيه من الإجمال الذى لا تنحسم عنه ماده الإشكال، إلا أن يحمل على إرادته جعل قيد عدم الوجدان للأخيرين خاصة دون الأولين، للاستغناء عنه بالتعليق على المرض و السفر الغالب معهما عدم التمكن من الماء استعمالا أو وجودا، كما أنه يستغنى عن تقيدهما بالحدث لمكان العطف فيهما على ما سبقهما، فيكون المقصود حينئذ من الآية بيان المحذنين أصغر أو أكبر إذا كانوا مرضى أو مسافرين، و خصهما لغلبتهما أو غيره، و بيانهما كذلك إذا لم يجدوا ماء و إن لم يكن مرض أو سفر، فلا إشكال حينئذ من تلك الجبهه، بل و لا من تكرير ذكر الجنابه، فلاحظ و تأمل.

[البحث فى التيمم يقع فى أطراف أربعه]

اشاره

و كيف كان ف النظر و البحث فى التيمم يقع فى أطراف أربعه.

[الطرف الأول فيما يصح معه التيمم]

اشاره

الأول فيما يصح معه التيمم ضروره عدم مشروعيته على الإطلاق و هو ضرور مرجعها إلى شىء واحد عند التحقيق، و هو العجز عن استعمال الماء عقلا أو شرعا و إن ذكر المصنف هنا من أسبابه ثلاثه: عدم الماء، و عدم الوصله اليه، و الخوف من استعماله، بل فى المنتهى أن أسبابه ثمانية: فقدته، و الخوف من اللص و نحوه، و الاحتياج له للعطش، و المرض و الحرج و شبههما، و فقد الآله التى يتوصل بها اليه، و الضعف عن الحركة، و خوف الزحام يوم الجمعة و عرفه، و ضيق الوقت، و هى بأجمعها عدا الأخير تندرج فيما ذكره المصنف، و أما هو فسيأتى الكلام فيه، كما أنه فى الوسيله ذكر ان شرط التيمم فقد الماء أو حكمه، ثم أدرج فى الثانى اثنى عشر شيئا، و الكل ترجع إلى ما ذكرنا أيضا.

[السبب الأول عدم الماء]

اشاره

و كيف كان ف الأول من الأسباب التى ذكرها المصنف عدم الماء

كتاباً (١) و سنة (٢) و إجماعاً محصلاً و منقولاً من غير فرق فيه عندنا بين السفر و الحاضر بل فى الخلاف و المنتهى الإجماع عليه بالخصوص، كما أنه فى الأخير الإجماع أيضاً على عدم الفرق بين السفر الطويل و القصير، لكن فى بعض نسخ المدارك أنه أجمع علماً كافه إلا من شذ على وجوب التيمم للصلاه مع فقد الماء سواء فى ذلك الحاضر و المسافر، و لم أعر على الشاذ الذى استثناه إلا ما أرسله بعضهم هنا عن علم الهدى فى شرح رساله أنه أوجب الإعادة على الحاضر، و هو مع أنه لم يعرف هذا النقل عنه هنا ليس خلافاً فيما نحن فيه، إذ لا ينكر وجوب التيمم و الصلاه عليه و إن أوجب الإعادة بعد ذلك.

فلعل الصواب ما فى أكثر النسخ أجمع العلماء إلا من شذ، و يراد بالشاذ حينئذ ما عن بعض العامه من حيث أنكر وجوب التيمم و الصلاه على الحاضر، مستدلاً بظاهر تعليق الأمر بالتيمم فى الآيه الشريفه على السفر، و فيه - مع أن مثله يكون حجه إن لم يخرج مخرج الغالب، و إلا - فهو ليس بحجه إجماعاً كما فى المنتهى، و أنه لا يجرى فى الحاضر المريض أيضاً - مبنى على عدم جعل المجيء من الغائط و ما بعده سبباً مستقلاً فى التيمم، بل هو راجع الى المرضى و المسافرين بجعل «أو» بمعنى الواو، و أما بناء على التحقيق الذى قد سلف منا فى الآيه فهى بإطلاقها حينئذ لنا لا علينا ككثير من أخبارنا التى كادت تكون صريحه فى عدم الفرق بينهما، و الأمر سهل.

فظهر لك من ذلك كله أنه لا فرق فى مسوغيه عدم الماء للتيمم بين الحاضر و المسافر و لا بين السفر الطويل و القصير، و لا بين كونه طاعه أو معصيه، لكن انما يكون مسوغاً للتيمم بعد الطلب له فلم يوجد، فمتى تيمم قبله مع حصول شرائط وجوبه من الرجاء و سعه الوقت و عدم الخوف و نحو ذلك لم يصح، لعدم تحقق عدم الوجدان بدونه، و هو

١- ١ سورة النساء - الآيه ٤٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم.

[فى وجوب الطلب عند عدم الماء]**اشاره**

وهو مراد المصنف وغيره بقوله و يجب عنده الطلب بل فى الخلاف و الغنيه و المنتهى و جامع المقاصد و عن التذكرة و التنقيح و غيرها الإجماع عليه. لا الوجوب التعبدى خاصه، على أنه قد لا يجب التيمم، فلا يجب الطلب حينئذ شرعا قطعا و إن وجب شرطا، بل فى الخلاف و المنتهى و عن المعبر الإجماع على ما يقتضى الشرطيه، مضافا الى ظاهر الأمر به، بل فى

الحسن كالصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) **(١)** «إذا لم يجد المسافر فليطلب ما دام فى الوقت»

بناء على إحدى النسختين و أحد الوجهين فيها، و فى

خبر السكونى **(٢)** «يطلب الماء فى السفر إن كانت حزنه فغلوه»

إلى آخره ان حملت الجملة الخبريه فيه على الأمر، و مضافا الى وجوب تحصيل شرط الواجب المطلق، و عدم إحرازه القدره عليه لا- يسقطه، إنما الذى يسقطه العجز، و لا- يعلم به حتى يطلب، فتأمل فإنه نافع فى غير المقام أيضا من مقدمات الواجب المطلق، كطلب التراب للتيمم أيضا، و إن لم نجده بالتحديد المذكور للماء، لعدم الدليل و حرمة القياس، فيبقى على ما تقتضيه الضوابط.

و كيف كان فما يحكى عن الأردبيلى من الحكم باستحباب الطلب مع عدم ثبوت ذلك عنه كما لا يخفى على من لاحظ كلامه ضعيف، و لعله لإطلاق طهوريه التراب و بدليته عن الماء، و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر داود الرقى **(٣)** بعد أن سأله أكون فى السفر و تحضر الصلاه و ليس معى ماء و يقال: ان الماء قريب منا، فأطلب الماء و أنا فى وقت يمينا و شمالا: «لا تطلب الماء و لكن تيمم، فإنى أخاف عليك التخلف عن أصحابك، فتضل و يأكلك السبع»

و

قوله (عليه السلام) فى خبر يعقوب بن سالم **(٤)**

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم - الحديث ١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

عن الرجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك:

«لا أمر أن يغرر بنفسه، فيعرض له لص أو سبع»

و

قوله (عليه السلام) أيضا في خبر علي بن سالم (١) لداود الرقي: «لا- تطلب الماء يمينا و لا شمالا و لا في بئر إن وجدته على الطريق فتوضأ منه، و إن لم تجده فامض»

و هي - مع عدم الموافقة ظاهرها لما ذكره من الاستحباب، و موافقتها للمحكي عن أبي حنيفة، و ووضوح قصورها عن معارضه ما تقدم، سيما بعد ظهور الثانيه و كذا الأولى فيما لا يقول الخصم من حصول الماء قريبا منه، و سيما بعد الطعن في سند الأولى بداود الرقي بأنه ضعيف جدا كما في جش، بل فيه أيضا قال: أحمد بن عبد الواحد قل ما رأيت له حديثا سديدا و عن ابن الغضائري أنه كان فاسد المذهب ضعيف الروايه لا يلتفت اليه، و عن الكشي أنه يذكر الغلاه أنه من أركانهم، و في سند الثانيه بمعلی بن محمد بأنه مضطرب الحديث و المذهب، و بأنه يعرف حديثه و ينكر، و الثالثه بعلي بن سالم باشتراكه بين المجهول و الضعيف، على أنها مطلقه لا- تعارض المقيد- محموله على الخوف و الخطر في الطلب كما هو ظاهر الأولين أو صريحهما، فيكونا قرينه على الخبر الثالث، خصوصا خير الرقي، إذ لا ريب في سقوطه في هذا الحال، لكن مع عدم تمكنه من الاستنابه بناء على اعتبارها كما ستسمع، و ان أطلق غير واحد من الأصحاب سقوطه في مثل هذا الحال، لوجوب الطلب عليه حينئذ بنفسه أو وكيله، فتعذر الأول لا يسقط الثاني، و عليه أو نحوه يحمل

صحيحه الحلبي (٢) أيضا، سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يمر بالركيه و ليس معه دلو، قال: ليس عليه أن يدخل الركيه، إن رب الماء هو رب الأرض فليتمم».

كما أنه لا ريب في سقوطه مع تيقن عدم الماء للأصل، و ظهور وجوب الطلب

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

فى رجائه، نعم لا يسقط بالظن كما صرح به فى المنتهى و التحرير و غيرهما، لإطلاق الأمر به، و هو جيد مع عدم استناده الى سبب شرعى، كشهادة العدلين بل العدل الواحد، و إلا فالمتجه السقوط حينئذ، لعموم ما دل على اعتبارهما.

اللهم إلا أن يدعى عدم تحقق عدم الوجدان عرفاً بذلك، و لعله لذا أطلق فى الموجز الحاوى عدم الاجتزاء بخبر غير النائب كما عن نهايه الأحكام، و فيه بحث، إذ هو بعد التسليم غير واجد شرعاً، و أولى منه ما لو كان ذلك بطريق النيابة و لو كان عن متعددين، و من هنا قال فى الذكرى و جامع المقاصد: و يجوز النيابة فى الطلب لحصول الظن، مع نصه فى الأخير كما عن المسالك على اشتراط العدالة، و قضيه إطلاق الأول و تعليقه جوازها و ان لم يكن عدلاً كإطلاق الموجز الحاوى و عن نهايه الأحكام، و لعله لصيرورته أميناً حينئذ، و لأن فعله فعل موكله، لكن نص فى المنتهى على عدم الاجتزاء بالنيابة من غير فرق بين العدم و غيره، قال لأن الخطاب بالطلب للمتيمم فلا يجوز أن يتولاه غيره، كما لا يجوز أن يؤممه، و فيه أن مجرد تكليفه و خطابه به مع عدم ظهور إرادته المباشرة لا يعارض عموم الوكاله، و قياسه على التيمم مع الفارق.

[مقدار الطلب]

و كيف كان فالمراد بالطلب الذى قد ذكرنا وجوبه هو التفحص عن الماء فى رحله و عند رفقائه و نحوهما و أن يضرب فى الأرض لو كان فى فلوات غلوه سهمين أى رميه أبعد أو وسط ما يقدر عليه المعتدل بالقوه مع اعتدال السهم و القوس و سكون الهواء على ما صرح به بعضهم، بل فى كشف اللثام أنه المعروف، لكنه حكى فيه عن العين و الأساس أن الفرسخ التام خمس و عشرون غلوه، و عن المغرب عن الأخباس عن ابن شجاع أن الغلوه قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة ذراع، و عن الارتشاف أنها مائة باع، و الميل عشر غلاء، و المعتمد الأول فى كل جهه من الجهات الأربع إن كانت الأرض سهله على المشهور نقلاً و تحصيلاً، بل فى الغنيه الإجماع عليه، و عن

التذكرة نسبته إلى علمائنا، كما أنه قد ينطبق عليه إجماع إرشاد الجعفرية على ما قيل، و لعل ذلك هو الحجج، و الا فمستند الحكم من النص الآتي لا تعرض فيه لذكر الجهات، بل قضيه إطلاقه الاكتفاء بالواحدة. لكن قد يقال بإرادة الجميع منه بجعل ما عرفت قرينه عليه مع عدم المرجح لبعضها و عدم معلوميه تحقق الشرط و براءة الذمه بدونه.

فما فى الوسيله من الاقتصار على اليمين و اليسار مع أنه احتمال فيها إرادته الأربع ضعيف، كالمحكى عن المفيد و الحلبي من زياده الإمام و ترك الخلف، الا- أنه علة فى كشف اللثام بكونه مفروغا عنه بالمسير، فلا خلاف، و فيه أن المفروغ منه انما هو الخط الذى سار فيه لا جوانبه.

و من هنا كان المتجه بل لعله مراد الجميع جعل مبدأ طلبه كمرکز دائره نصف قطرها ما يتبدأ به من الجهات، فإذا انتهى الى الغلوه أو الغلوتين رسم محيط الدائره بحركه، ثم يرسم دائره صغرى. و هكذا الى أن ينتهى إلى المركز حتى يستوعب ما احتمال وجود الماء فيه من ذلك، و هو المراد و ان لم تكن بتلك الكيفيه المذكوره، فتأمل.

و غلوه سهم ان كانت الأرض حزنه بسكون الزاء المعجمه خلاف السهله، و هى المشتمله على نحو الأشجار و العلو و الهبوط، و أصل التحديد بالغلوه و الغلوتين فى الحزنه و السهله هو المشهور بين الأصحاب، بل فى الغنيه و عن إرشاد الجعفرية الإجماع عليه، كما عن التذكرة نسبته إلى علمائنا و فى السرائر أنه قد تواتر به النقل و هو الحجج، مضافا الى

خبر السكونى عن جعفر بن محمد عن أبيه (١) عن على (عليه السلام) قال:

«يطلب الماء فى السفر، إذا كانت حزنه فغلوه، و ان كانت سهله فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك»

و ضعفها لا يمنع من العمل بها بعد اعتضاها بما عرفت كما أن عدم

ظفرنا و ظفر العلامه فى المنتهى بغيرها لا يقدر فى دعوى التواتر من ابن إدريس، و كذا إطلاق الشيخ - فى مبسوطه و عن نهايته إيجاب الرميّه أو الرميّتين من غير تفصيل بين الحزنه و السهله مع إمكان تنزيله على ذلك - لا يقدر فى دعوى الإجماع المتقدم، كإطلاقه فى الجمل و الخلاف و ابن سعيد فى الجامع إيجاب الطلب للماء، و المرتضى فى جملة إيجاب الطلب و الاجتهاد فى تحصيله، مع احتمال الجميع ما ذكرنا، إذ لا ريب فى تحقق ماهية الطلب و الاجتهاد بالقدر المذكور.

فما فى

الحسن - كالصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) (١) «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت، فإذا خشى أن يفوته الوقت فليتيّم و ليصل»

- قاصر عن معارضه ما تقدم من وجوه لا تخفى، سيما بعد معارضتها بما دل على جواز التيمم (٢) مع السعه، و بما دل (٣) على النهى عن الطلب من الأخبار السابقه، و ما حكاه فى الوافى عن بعض النسخ «فليمسك» بدل «فليطلب» فيمكن حينئذ إرادته بذلك جمعا بين النسختين و الأدله، و ما فى جامع المقاصد و غيره من أن الظاهر منه تحديد زمان الطلب لا مقداره، لأن الطلب قبل الوقت لا يجزى لعدم توجه الخطاب، فلا يراد حينئذ استيعاب الوقت بالطلب، كل ذا مع أنا لم نعرف عاملا بها بالنسبه إلى ذلك سوى ما فى المعبر «ان روايه زراره تدل على أنه يطلب دائما ما دام فى الوقت حتى يخشى الفوات، و هو حسن، و الروايه واضحه السند و المعنى» انتهى. مع أنه

قال قبل ذلك بلا فصل بعد أن استضعف دليل المشهور: الوجه أنه يطلب من كل جهه يرجو فيها الإصابه، و لا يكلف التباعد بما يشق، و لا ريب فى منافاته لذلك إذا لم يستوعب الوقت.

و لذا اعتمد فى المدارك ما استوجهه فى المعبر، و حمل خبر زراره على الاستحباب،

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم.

و فيه ما عرفت و إن كان لا بأس بحمله الخبر المذكور، و لعله أولى مما فى الحدائق من الجمع بينها و بين خبر السكونى بحملها على رجاء الحصول أى ظنه، و خبر السكونى على تجويز الحصول من دون ظن، إذ هو مع أنه لا- شاهد عليه مبنى على وجوب الطلب زائدا على النصاب مع ظن الماء، و فيه منع، بل إطلاق الأدلة السابقة يقتضى سقوطه و إن ظن، لعدم الدليل على التعبد به، مع أنه هو بنفسه استظهر بعد ذلك عدم اعتبار الظن لا إطلاق خبر السكونى، نعم انما يجب الطلب زائدا مع العلم لعدم تناول الروايه له، فما فى جامع المقاصد و الروض و غيرهما من إلحاق الظن به فى ذلك حتى أنه قطع به فى الأول لا يخلو من نظر بل منع، كالتعليل له بعدم حصول شرط التيمم معه، و هو العلم بعدم التمكن من الماء، و إلا لوجب مع الاحتمال أيضا، و هو باطل قطعاً مناف لفائده التحديد بالقدر المذكور.

نعم قد يتردد فى الظن الذى تطمئن به النفس بل هو علم عرفى من حيث عدم احتمال شمول الخبر لمثله، و لعله مرادهم كما عساه يشعر به ما ذكره من التمثيل له بالقريه و الحضرة و نحوهما، فيجب السعى حينئذ و إن زاد على المقدار.

لا يقال: إنه لا إشكال فى عدم تحقق الشرط، و هو إن لم تجدوا فى الفرض السابق، لتوقف صدقه على التطلب و الاختبار، فلم يوجد، لأننا نقول: إنه بعد أن قامت الأدلة من الخبر و الإجماع على وجوب الطلب غلوه أو غلوتين كان المراد من الآيه فان لم تجدوا فيهما، و لا- ريب فى صدق عدم الوجدان فيهما و إن ظن فى غيرهما بل و إن علم، لكنه خرج بما خرج من إجماع أو غيره، و إلا لو أريد صدق عدم الوجدان بالنظر إلى جميع الأمكنه لوجب الطلب حينئذ مع الاحتمال، و هو باطل قطعاً لما عرفت.

و كذا ما يقال: إن المراد صدق إطلاق عدم الوجدان من غير تقدير للغلوه و الغلوتين و لا غيرهما، إذ ليست بدون ذكر المتعلق من المجملات و لا ترجع الى التعميم السابق

أيضا، و لا يصدق هذا الإطلاق إلا باختبار مظان الماء و لو زاد على النصاب دون ما احتمال، و به يفترق عن التعميم السابق. لأننا نقول- بعد تسليم تحقق مصداق للمطلق غير التعميم السابق، و تسليم توقفه على اختبار المظان كلها:- لا نسلم أن شرط التيمم هو مصداق هذا المطلق بعد قيام الأدله على الغلوه و الغلوتين، فهو من قبيل المقيد بها و الكاشف للمراد بها. نعم قد يتم ذلك بالنسبه للمحال التي ليست من جهه الضرب فى الأرض، كحدوث مجىء قافله أو شخص أو نحو ذلك، فنوجب اختبار أمثالها كما صرح به فى المنتهى و الذكرى مع احتمال وجود الماء فيها فضلا عن الظن.

و الحاصل ان وجوب تطلب الماء فى الضرب فى الأرض أقصاه النصاب المذكور، و أما فى غيره كالقافله فصدق إطلاق عدم الوجدان. نعم قد يقال: إن التحديد بالنصاب المذكور مبنى على التسامح العرفى لا التحقيقى، بحيث لو ظن وجود الماء مثلا بما يقرب من منتهاه جدا لم يجب الاختبار و الطلب، و لعله لذا حكى عن العلامة فى نهايه الأحكام التصريح بوجوبه حينئذ، بل عن المنتهى ذلك أيضا لو توهم، و لعله يريد الظن الضعيف، فتأمل.

[عدم كفايه الطلب قبل الوقت]

ثم انه صرح جماعه من الأصحاب منهم المصنف فى المعتبر و العلامة فى المنتهى و الشهيد فى الذكرى بأنه لو طلب الماء قبل الوقت فلم يجده لم يعتد به و وجب إعادته، إلا أن يعلم استمرار العدم الأول، و لعله لظاهر ما دل على وجوبه من الإجماعات السابقه و غيرها، و هو لا يتحقق إلا بعد الوقت، لعدم وجوبه قبله و لتوقف صدق عدم الوجدان عليه، سيما بعد ظهور الآيه الداله على اشتراطه فى إرادته عدم الوجدان عند إرادته التيمم للصلاه، و عند القيام إليها، و فى زمان صحه التيمم، و لخبر زواره(١) المتقدم آنفا، و لأنه لو اكتفى به قبل الوقت لصح الاكتفاء به مره واحده للأيام

المتعدده، و هو معلوم البطلان، و لأن المنساق إلى الذهن من الأدله إرادته الطلب عند الحاجة إلى الماء.

فلا وجه للتمسك للاجتزاء به بإطلاق خبر السكونى المتقدم، سيما بعد إمكان دعوى انصرافه إلى المتعارف من أفراد الطلب، و هو بعد دخول الوقت، و كذا التمسك باستصحاب عدم الوجدان الثابت قبل الوقت، و عدم الماء كذلك، إذ هو- بعد تسليم أن مثله يثبت مثله من الموضوعات العرفيه أى التى يرجع فى صدقها إلى العرف، و تسليم الاكتفاء باستصحاب عدم الماء فى تحقق شرط التيمم الذى هو عدم الوجدان، و هو غير عدم الماء- أنه لا يعارض ما ذكرنا من ظهور الأدله فى شرطيه الطلب أن يكون بعد الوقت، اللهم إلا أن يمنع، و فيه ما عرفت.

لكن صرح فى الذكرى بعد ذلك بالاكتفاء بالطلب مره فى الصلوات إذا ظن الفقد بالأول مع اتحاد المكان، و هو قد يوهم المنافاه لما ذكرنا فى الجمله من عدم الالتفات إلى الاستصحاب و غيره، سيما إذا أريد بالصلوات فى كلامه ذوات الأوقات المختلفه كالمغرب بالنسبه للظهرين، إذ هو بالنسبه إليها طلب قبل الوقت.

و كذا ما فى جامع المقاصد حيث اكتفى بالطلب مره لصلاه إذا حضرت صلاه أخرى مع الظن بالفقد الأول أيضا، و أوضح منهما ما فى التحرير حيث قال: «و لو دخل عليه وقت صلاه أخرى و قد طلب فى الأولى ففى وجوب الطلب ثانيا إشكال، أقربه عدم الوجوب، و لو انتقل عن ذلك المكان وجب إعاده الطلب» انتهى.

اللهم الا- أن يحمل ذلك منهم على الفرق بين الطلب فى وقت صلاه و عدمه، فيجتزى بالأول و لو فى صلاه أخرى لم يدخل وقتها، و هو موقوف على دليل الفرق، و ليس بواضح، أو يحمل الصلاه فى كلامهم على نحو الظهرين و العشاءين مما اشتركا فى وقت واحد، فإنه يجتزى به حينئذ للاستصحاب، و إطلاق خبر السكونى و غيرهما لا المغرب و الظهر مثلا.

و فيه انه مبنى أيضا على عدم وجوب تجديد الطلب فيما لو فرق بين الصلاتين، مع نقضه لتييمه السابق بحدث مثلا و تجويزه تجدد ماء، و هو لا يخلو من تأمل يظهر مما تقدم، و لعله لذا قال فى المنتهى: إنه لو طلب فلم يجده و صلى متيما ثم حضرت الصلاة الثانية ففى وجوب إعاده الطلب نظر، أقربه الوجوب إن أراد بالصلاه الثانيه ذلك من حيث تعارف التفريق، و الا كان شاهدا على سابقه، أو يحمل كلامهم على إرادته ما لو طلب فى الوقت لصلاه تيمم و صلى ثم حضر وقت صلاه أخرى و لما ينتقض تيممه و قلنا بجواز دخوله فيها بذلك التيمم، فإنه لا يحتاج إلى الطلب حينئذ لاستصحاب صحه تيممه، إذ أقصى ما دلت الأدله على اشتراطه بالنسبه لابتداء التيمم لا لاستمرار صحته، و هو لا يخلو من نظر و تأمل.

فالأحوط إن لم يكن أولى تجديد الطلب عند كل صلاه احتمال احتمالا معتادا به تجدد الماء عندها حتى فى نحو الظهرين مع التفريق، بل و مع الجمع إذا كان كذلك، بل و الصلاه الواحده إذا فرق بينها و بين التيمم ليتحقق الاضطراب و عدم الوجدان، نعم هل يحتاج إلى تجديد تيمم بعد الطلب أو يكتفى بالأول؟ وجهان، كل ذا إن لم ينتقل عن ذلك المكان، و إلا وجب الطلب قطعا، فتأمل جيدا.

[بطلان التيمم و الصلاه لو أخل بالطلب]

و لو أخل ب ما وجب عليه من الطلب الذى منه الضرب فى الأرض و تيمم و صلى مع سعه الوقت بطلا قطعا و إجماعا منقولاً ان لم يكن محصلا، لما عرفت سابقا من الأدله الداله على اشتراط صحه التيمم به، و لا فرق فى ذلك بين أن يصادف عدم الماء بعد الطلب و عدمه، كما أنه لا فرق فيه بين العالم و الجاهل و الناسى و غيرهم، قضاء للشرطيه السابقه، و لا بين وقوع نيه التقرب به ان تصور ذلك و عدمه، إذ ليس هو من الشرائط التى يكفى فيها مصادفه الواقع، و انما يحتاج المكلف إلى إحرازها لإيقاع نيه التقرب حتى يصح من الغافل و نحوه، فما عساه يظهر من بعض فروع التحرير

من الحكم بالصححة لو صادف عدم الماء ليس فى محله، مع احتمال إرادته ما ليس نحن فيه فلاحظ و تأمل.

نعم لو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت أخطأ لتقصيره فى الطلب الواجب عليه و صح تيممه و صلاته على الأظهر الأشهر بين الأصحاب، بل فى المدارك أنه المشهور، و عن الروض نسبتة إلى فتوى الأصحاب لسقوطه عند الضيق للأصل، و العمومات الداله (١) على عدم سقوط الصلاة بحال، مع عدم تناول ما دل على شرطيته لمثله، فىكون حينئذ كما لو لم يخل، و عصيانه لا يوجب عليه، لصدق عدم الوجدان أيضا، خصوصا إن أريد به عدم التمكن، و لإطلاق بدليه التراب، و

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح زراره أو حسنه السابق (٢): «فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمم و ليصل»

و فحوى ما تسمعه من صححه التيمم لغير المتمكن من استعمال الماء مع وجوده عنده لضيق الوقت إن قلنا به، خلافا للمحكى عن ظاهر الخلاف و المبسوط و النهايه، حيث أطلق عدم الصححه مع الإخلال، مع عدم ثبوت ذلك عن الثانى، و احتمال الجميع السعه، بل لعله ظاهر الأول كما لا يخفى على من لاحظته، و يرشد اليه دعواه الإجماع عليه فيه، كل ذا مع عدم وضوح دليل له سوى اقتضاء شرطيه الطلب ذلك. و عدم صدق الفاقد، و هما ممنوعان.

و لا قضاء عليه بعد ذلك حتى لو وجد الماء فيما أخل بالطلب فيه وفاقا لصريح مجمع البرهان و المدارك، و كذا ظاهر المصنف هنا، و إن فرض المسأله فى خصوص من أخل بالضرب، لاقتضاء الأمر الاجزاء، و عدم صدق اسم الفوات عليه حتى يشمله الأمر

١-١ الوسائل - الباب ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ من أبواب وجوب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب ١ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

الجديد بالقضاء، و لاقتضاء ما سمعته من الأدله السابقه أنه كالفاعد غير المفرد بالطلب و ان أثم بترك الطلب.

و خلافا للذكرى و جامع المقاصد و المسالك، فأوجبوا الإعادة مع وجدان الماء فى محل الطلب، بل و للمصنف فيما يأتى، و العلامه فى القواعد و ان اقتصر على ما لو وجد الماء فى رحله أو عند أصحابه، كما عن المبسوط و الخلاف و الإصباح و ان اقتصر فيها على الرحل، لكن قد سمعت أن المحكى عن ظاهر الأولين عدم صحه التيمم فيما نحن فيه، فتأمل. و للمنتهى فيما لو نسى الماء فى رحله أو موضع يمكنه استعماله فيه و تيمم و صلى، قال فيه: «فان كان قد اجتهد و لم يظفر به لخفائه أو لظنه انه ليس معه ماء صحت صلاته، و إن كان قد فرط فى الطلب أعاد، قاله علماؤنا» انتهى. و قال فى جملة فروع له أيضا:

لو صلى فبان الماء بقربه اما فى بئر أو فى مصنع أو غيرهما، فان كان خفيا و طلب و لم يظفر فلا إعاده و ان لم يطلب أعاده، و للمعتبر حيث قال: «و لو كان بقربه بئر لم يرها فمع الاجتهاد تيمم و لا إعاده، و مع التفريط يعيد» انتهى. لحمل الإعاده فى كلام الجميع على اراده القضاء كما هو مقتضى فرض المسأله فى تارك الطلب الذى لا يصح منه الفعل الا عند الضيق، و إن أمكن فرض ذلك بالفعل بظن الضيق ثم انكشف السعه الا أنه بعيد، و لعله لمكان هذه العبارات و نحوها نسب فى الحدائق و جوب القضاء فيما نحن فيه الى المشهور، و فى جامع المقاصد الى أكثر الأصحاب.

و كيف كان فلم نعرف لهم دليلا على ذلك سوى ما ذكره غير واحد من

خبر أبى بصير(١) قال: «سألته عن رجل كان فى سفر و كان معه ماء فنسيه و تيمم و صلى ثم ذكر أن معه ماء قبل أن يخرج الوقت، قال: عليه أن يتوضأ و يعيد الصلاه»

و هو- مع الغرض عما فى سنده و إضماره و كونه فى الوقت- خارج عما نحن فيه، و احتمال دفع ذلك

كله بالانجبار بالشهره و ظاهر إجماع المنتهى السابق فيه مع عدم صلاحيتها لدفع بعض ما عرفت أنه لا شهره محققه على ما نحن فيه، بل ربما يقال خصوصا فى عبارتى المنتهى و المعتبر إرادته الإعاده فى الوقت أو الأعم فيما لو نسى الماء و ترك الطلب لاعتقاد عدم الماء فتيتم و صلى ثم بان الخلاف، و هو غير ما نحن فيه، و لعل المتجه فيها ذلك أيضا للخبر السابق، و لأنه كنسيان الطهاره، و للبراءه اليقينيه، و لعدم اقتضاء الأمر الاجزاء فى مثله كما مر تحقيقه غير مره، إذ هو من باب تخيل الأمر لا الأمر، و للتقصير فى النسيان، و لأنه واجد للماء واقعا، نعم لو طلب فلم يجد قد يتجه حينئذ عدم الإعاده، للأمر الخصوصى بالتيمم حينئذ فى ظاهر الأدله.

[فى وجوب التيمم على من أراق الماء فى الوقت]

و منه يعلم الحكم فى نظائره من كل طالب و أخطأ فى تحصيل الماء، خلافا للمحكى عن المرتضى، فلا يعيد الناسى مطلقا فى الوقت و خارجه طلب أو لم يطلب مع اعتقاده عدم الماء، و كأنه لرفع القلم، و عدم القدره على زواله، و صدق عدم الوجدان، لأن المراد به فى اعتقاده لا واقعا، و لذا لا يعيد مع الطلب و ان لم يصادف الواقع، و عدم شمول دليل القضاء له، و هو لا يخلو من وجه سيما فى القضاء، و ان كان الأوجه الأول، و ربما يظهر للمتأمل فى كلامهم شواهد على ما ذكرنا من إرادته هذه المسأله لا ما نحن فيه من المسأله السابقه، كما أنه يظهر له كمال التشويش فى كلام جمله من المتأخرين كالمحقق الثانى و كاشف اللثام و غيرهم، بل و خلافا فى النقل أيضا، فلاحظ و تدبر.

و من التأمل فيما قدمنا يظهر لك الحال فى كل من نقل تكليفه من الاختيارى إلى الاضطرارى، كمن أراق الماء فى الوقت، فإنه يتيمم و يصلى و إن عصى بذلك مع علم عدم الماء حينئذ، أو ظنه بل و احتماله لوجوب الحفظ عليه من باب المقدمه، و أولويته من إيجاب الطلب، و ظهور الأدله فى الاهتمام بالنسبه إلى ذلك كما يومى اليه شراؤه بما

يتمكن و نحوه، فما عساه يظهر من المعتبر من جواز الإرافه ضعيف جدا، كصريح جامع المقاصد فيما لو ظن إدراك الماء، بل لعل الإجماع على خلافه، كما عساه يشعر به نسبتبه إلى الأصحاب فى الحدائق.

و احتمال التمسك له- بعد الأصل بأن أقصى ما يستفاد وجوب كلى الصلاه فى أول الوقت، و كيفية أدائها يتبع حاله وقت الأداء واجد الماء أو فاقده، و ذلك لا يقتضى إيجاب حفظ حاله الأولى التى قارنت مبدأ التكليف، و لذا كان له السفر بعد الوقت، و نقل تكليفه من الإتمام و القصر، بل تخييره فى أوقات الصلاه يقتضى عكسها- ضعيف جدا، إذ لا ريب فى إيجاب الصلاه بماء عليه باعتبار وجدانه له، و ان كان مخيرا فى إيقاعها كذلك فى سائر أوقات السعه، لا أنه مخير فى كلى الصلاه، و القياس على السفر يدفعه معلوميه إباحته، فمنه و من التخيير فى الإيقاع ينتقل الى جواز ذلك، بخلاف ما نحن فيه.

و من هنا لم يقع الاشكال فيه من حيث ذلك و ان وقع فيه من حيث انتقال فرضه الى القصر حينئذ، لعموم الأدله و عدمه لاستصحاب ما كلف به أولا، فتأمل جيدا. على أنه لو سلم عدم اقتضاء القواعد الحرمه فيما نحن فيه فلا ينبغى الإشكال هنا بعد ظهور الإجماع المتقدم و الأدله فيه. نعم هو لا ينافى الانتقال الى التيمم لشمول أدلته.

و منه يعلم حينئذ أنه لا وجه للإعاده بعد التمكن من الماء وفاقا للمصنف فى المعتبر و الهنذى فى كشف اللثام و غيرهما، بل قد يشعر عباره الأول بعدم الخلاف فيه، و أولى منها القضاء، إذ هو بعد عصيانه يساوى غير العاصى فى شمول أدله التيمم، فكما لا إعاده هناك لاقتضاء الأمر الإجزاء فكذلك هنا، فما فى القواعد و غيرها من الإعاده عند التمكن ضعيف جدا، خصوصا ان أراد الأعم من القضاء، و مجرد وجوب ذلك سابقا عليه لا يقتضيه.

نعم قد يحتمل القول بعدم مشروعيه التيمم من حيث ظهور أدلته في غيره، فيعاقب حينئذ على الصلاة وإن لم تقع منه لسوء اختياره، فإذا وجد الماء أعاد أو قضى، لا أنه يشرع له التيمم ثم يجب عليه الإعادة بعد التمكن، اللهم إلا أن يريد بوجوبه من المقدمه للفراغ اليقيني لا من حيث شمول أدله التيمم له، أى أنه لم يتضح له من الأدله حكم هذا الموضوع أنه من الفاقده، فيتيمم أولا- فيفعلهما حينئذ معا تحصيليا للفراغ اليقيني، ولا ريب أنه أحوط وإن كان قد ينظر فيه بعد التسليم بأن وجوب القضاء لا يحققه إلا- الأمر الجديد لا- احتمال الشغل، فمن جاء بالصلاه متيمما لم يحصل له اليقين بالفوات، إلا أنه يمكن دفعه، و كيف كان فالأقوى ما سمعت.

ثم ان الظاهر اختصاص الإعادة بالصلاه التى أريق الماء فى وقتها لا كل ما يمكن تأديته بذلك الماء و ان لم يدخل وقتها، بل لا يبعد اختصاص الظهر لو أراقه فى وقتها المختص به دون العصر، و ان احتمل بعضهم بناء على دخوله بمجرد انتهاء وقت الظهر، لكن الأول هو مقتضى الأدله السابقه، فتأمل جيدا.

هذا كله إذا أراقه بعد الوقت، أما قبله فيصلى بتيممه المتجدد إجماعا كما فى المنتهى، و لا- يعيد قطعاً، كما أنه لا اثم عليه كذلك أيضا حتى لو علم عدم الماء فيه للأصل، و عدم وجوب مقدمه الواجب الموسع قبله، سيما فيما لها بدل شرعى، خلافا للأستاذ الأكبر فى شرح المفاتيح، فأوجهه أيضا مع احتمال عدم الماء فضلا عن غيره، معللا له باستصحاب البقاء الى وقت الصلاه الواجبه، و كونها من الواجبات المطلقه اللزومه الصدور من المكلف على أى تقدير و أنها أشد الفرائض، و هما كما ترى، و كذا قياسه على مقدمات الحج، للفرق الواضح بينه و بين ما نحن فيه مما يسع الوقت له و لمقدماته، و من هنا لم يتحقق الوجوب إلا مع مضى مقدار الطهاره مع الصلاه، نعم ربما يقال:

انه يظهر من الأدله زياده الاهتمام بالصلاه و مقدماتها و رفع موانعها كما يشعر به النهى

عن السفر إلى أرض لا ماء فيها و أنه هلاك الدين، لكن وصول ذلك إلى حد الوجوب ممنوع، و عليه فيجب الطهاره حينئذ لو مر بماء قبل الوقت مع احتمال عدمه فيه، بل و كذا طلبه قبله مع احتمال عدمه التيسر له فيه، و كذا حفظ وضوئه عن الحدث لو كان متوضئا و نحو ذلك مما قد يقطع بعدمه، بل يشمل ما حكى من الإجماع على عدم وجوب الوضوء قبل دخول الوقت كظاهر الأخبار(١)المعلقه له عليه، لكن قد يقوى في النفس وجوب حفظ ما تفوت الصلاة بفواته و إن كان قبل الوقت حينئذ كالطهورين مثلا، كما يشعر به حرمة النوم لمن علم فوات الفريضة به، إما لزياده الاهتمام بأمر الصلاة، أو يدعى ذلك في كل واجب موقت، أو يفرق بين ما يجعل وسيله و احتيالا لإسقاط الواجب من الصلاة و غيرها و عدمه، و كيف كان فهو غير ما نحن فيه، فتأمل جيدا.

[في وجوب التيمم على من فرط حتى ضاق الوقت]

و ربما يظهر لك من التأمل فيما ذكرنا سابقا وجوب التيمم على واجد الماء الذي لا يتمكن من استعماله مخافه فوات الوقت حتى إدراك مقدار ركعه منه و إن كان ذلك بتقصير و تفریط منه، وفاقا للمنتهى و التذكرة و المختلف و الروضه و غيرها، بل في الرياض أنه الأشهر، لعموم المنزله، و أنه أحد الطهورين، و اتحاد رب الأرض و الماء مع عدم سقوط الصلاة عنه، و ظهور مساواته لما خاف فوات الوقت بالسعى إليه أو بإتمام السعى إليه، كظهور أصل مشروعيه التيمم للمحافظة على الصلاة في وقتها، فهو أهم في نظر الشارع من المحافظة على الطهاره المائيه كغيرها من الشرائط من تحصيل الساتر و نحوه، فإنها كلها تسقط عند الضيق، و لعله لذا لم يعد الضيق في مسوغات التيمم، و لما يشعر به الأمر في الموثق (٢) و خبر السكوني (٣) بالتيمم عند خوف الزحام يوم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الوضوء - الحديث ١ و لم نجد غيره يدل على المطلب.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

الجمعه أو عرفه كما سيأتى التعرض له فى الأحكام، و لظهور الاتفاق على مشروعيته لصلاه الجنازه مع خوف فواتها، و لا فرق بينها و بين ما نحن فيه إلا بالوجوب و الندب، و هو لا يصلح فارقا، و تمام الكلام عند تعرض المصنف له فى الأحكام أيضا.

و خلافا للمعتبر و جامع المقاصد و كشف اللثام و المدارك لثبوت اشتراطها بالطهاره المائيه مع عدم ثبوت مسوغه ضيق الوقت للتميم، لتعليقه على عدم الوجدان الذى لا يتحقق صدقه بذلك، فحينئذ يتطهر و يقضى، و لذا يصدق عليه اسم الواجد لغه و عرفا، و بذلك يفرق بينه و بين من أخل بالطلب حتى ضاق، و فيه- بعد تسليم عدم إرادته التمكن منه مع شهادته أمور كثيره عليه- أنه لا- دلالة فيه على اختصاص المسوغ به إلا بالمفهوم الذى لا يظهر شموله لمثل ما نحن فيه، بل قد يظهر منه خلافه، و هو لا يعارض ما عرفته سابقا، لكن و مع ذلك كله فالاحتياط بالتميم و الصلاه ثم الطهاره و القضاء سيما مع التقصير منه و التفريط لا ينبغى تركه، بل ربما أوجه بعضهم هنا مقدمه ل فراغ اليقيني، إلا أنه ممنوع لما عرفت فى نظائره من اقتضاء الأمر الاجزاء، و بدليه التراب و غيرهما.

ثم ان المعتبر فى الضيق المسوغ للتميم عدم التمكن مع استعمال الماء من إدراك الصلاه و لو بإدراك ركعه من الوقت، أو يكفى فيه خروج بعض الصلاه عن الوقت حتى التسليم بناء على وجوبه فيها، و جهان، و ربما يجرى مثله فى سائر الشرائط غير الطهاره و إن أمكن الفرق بالبدليه هنا شرعا دون غيرها، فيتجه الثانى فيما نحن فيه، و الأول فى غيره، فتأمل.

[وجوب التيمم على من كان عنده من المال ما لا يكفيه]

و على كل حال ف لا فرق فيما ذكرنا من وجوب التيمم بين عدم الماء أصلا و وجود ماء لا يكفيه لطهارته وضوء أو غسلا، إذ هو بمنزله العدم، لعدم مشروعيه تبعض الطهاره و لا تليقها من الماء و التراب، فيشمله حينئذ قوله تعالى (١)

«فَلَمْ تَجِدُوا» * لتبادر إرادته ما يكفي، كقوله تعالى (١) في كفاره اليمين «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيءٌ يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» لعدم وجوب إطعام البعض، مضافا إلى الأمر في صريح الأخبار المستفيضة، وفيها الصحيح وغيره بالتيمم للجنب وإن كان عنده من الماء ما لا يكفيه، كخبري الحلبي (٢) والحسين بن أبي العلاء (٣) وغيرهما (٤) وإلى اقتضاء قاعده انتفاء الكل بانتفاء الجزء.

و

قوله (عليه السلام) (٥): «لا يسقط الميسور»

مع إجماله في نفسه لا- يتمسك به من دون جابر له، فكيف مع وجود ما يوهنه، واحتمال تعميم ما دل (٦) على تنزيل التراب منزله الماء في الأبعاض أيضا يدفعه ظهور تلك الأدلة، بل هو صريح بعضها في غيره.

كل ذا مع أنه لا- خلاف أجده في شيء من ذلك، بل في كشف اللثام الاتفاق على وجوب التيمم كما في المنتهى، وعن التذكرة نسبتته إلى علمائنا مع التصريح في معقد ذلك فيها بعدم الفرق بين الحدث الأصغر والجنب، سوى ما في الروض «ربما حكى عن الشيخ في بعض أقواله التبعض، وهو قول بعض العامة» انتهى. مع انا لم نجد ذلك فيما حضرني من كتبه كالمبسوط والخلاف، بل الموجود فيهما خلافه، بل في الأخير الإجماع على التيمم للمجنب الذي كان عنده ماء لا يكفيه لغسله و كذا الوضوء، و سوى ما نقل عن العلامة في نهايه الأحكام أنه احتمال في الجنب صرف الماء إلى بعض أعضائه معللا ذلك باحتمال وجود ما يكمله، و الموالاه فيه ليست بشرط، و الظاهر أنه ليس خلافا فيما

١- ١ سورة المائدة- الآيه ٩١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب التيمم.

٥- ٥ غوالي اللثالي عن أمير المؤمنين عليه السلام.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

نحن فيه من إيجاب التيمم، و عدم الاجتزاء بغسل البعض و التلفيق من الماء و التراب، بل هو واجب آخر خارج عن ذلك من حيث احتمال له لوجود ما يكمله، مع أنه أيضا ممنوع، لعدم رجوعه إلى أصل يعول عليه، و لو علله بإمكان رفع بعض الجنابه دون بعض لمكان توزيعها على البدن، كما يشعر به

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «تحت كل شعره جنابه»

و غيره مع وجوب تخفيف الحدث كالخبث لكان أوجه و إن كان كل من مقدمته ممنوعا أيضا كما هو واضح.

فظهر لك من ذلك كله أنه لا ينبغي الإشكال في الرجوع الى التيمم و عدم الالتفات الى ذلك الماء من غير فرق بين الأصغر و غيره، و لا- بين سائر أنواع الحدث الأ-كبر إلا في إيجاب الوضوء به لو كان يكفيه في حدث غير الجنابه كالحيض و المس، لما قدمناه في باب الحيض أنه يوجب الطهارتين، فتعذر إحداهما لا يسقط الأخرى بخلاف الجنابه، و من هنا نص في خبر محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) على الأمر بالتيمم و النهى عن الوضوء في المجنب في السفر، و معه ماء قدر ما يتوضأ، كظاهر غيره أيضا.

و لو كان الماء يكفي للغسل أو الوضوء في غير الجنابه احتمل تقديم الغسل و التيمم بدل الوضوء، لكونه أهم في نظر الشارع، و التخيير، و الأول أحوط.

ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من عدم مشروعيه التبعض المذكور بين أن يكون منشأ قله الماء أو غيره كمرض بعض أعضاء الطهاره مع صحه الباقي مرضا لا يدخله تحت الجبيرة و لواحقها و كذا لو كان عليها نجاسه لا يستطيع غسلها لألم و نحوه، كما صرح بذلك جماعه من الأصحاب منهم الشيخ في مبسوطه و خلافه، و المصنف في المعبر، و العلامه في المنتهى و غيرهم، بل ينتقل حينئذ إلى التيمم، و كأنه لعدم الالتفات

١- ١ كتر العمال- ج- ٥ ص ٩٢- الرقم- ١٩٦٦ و ١٩٧١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

منهم هنا إلى عدم سقوط الميسور بالمعسور، و

قوله (صلى الله عليه وآله) (١):

«إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»

إما لظهور الأدلة في خصوص الطهارات في عدم اعتبار ذلك، كما يشعر به أمر الجنب الواجد لبعض الماء بالميم و غيره، و اما لأنهم عثروا على ما يصرف دلالتها عن شمول ذلك و ان كان ظاهرها الآن تناول، كما رواه في

الصافي (٢) عن المجمع عن أمير المؤمنين (ع) في تفسير قوله تعالى (٣) «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ» ثم قال: «خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: ان الله كتب عليكم الحج، فقال عكاشة بن محصن - و يروى سراقه بن مالك -: أ في كل عام يا رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ فأعرض عنه حتى عاد مرتين أو ثلاثا فقال رسول الله (ص):

ويحك و ما يؤمنك أن أقول نعم، و الله لو قلت نعم لوجبت، و لو وجبت ما استطعتم، و لو تركتم كفرتم. فاتركوني ما تركتم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم و اختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، و إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»

و هو ظاهر بل صريح في غير ما نحن فيه من الإتيان ببعض أجزاء المركب لو تعذر الباقي، مع منافاته لقاعده انتفاء المركب بانتفاء بعض أجزائه، لكن و مع ذلك فقد ذكر الشيخ في المبسوط و الخلاف فيما نحن فيه أن الأحوط غسل الأعضاء الصحيحة ثم التيمم ليكون مؤديا لصلاته بيقين، و هو لا يخلو من تأمل إن أراد ذلك من حيث وجود المخالف فيه منا، نعم له وجه إن أراد من حيث احتمال في نفسه، فتأمل جيدا، و الله العالم.

١-١ سنن البيهقي - ج - ١ - ص ٢١٥ و لكن نصه «ما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم» و رواه أيضا في غوالي اللثالي عن النبي صلى الله عليه وآله بعين ما ذكر في الجواهر و في تفسير الصافي - سورة المائدة - الآية ١٠١.

٢-٢ تفسير الصافي - سورة المائدة - الآية ١٠١.

٣-٣ سورة المائدة - الآية ١٠١.

[السبب الثاني عدم الوصله إليه]

السبب الثاني عدم الوصله إليه أى إلى الماء بلا خلاف أجده، بل فى ظاهر المعبر أن عليه إجماع أهل العلم، إما لتوقفه على ثمن تعذر عليه فتييم إجماعا كما فى التذكرة، أو لفقد الآله التى يتوصل بها الى الماء، كما إذا كان على شفير بئر أو نهر و لم يتمكن من الوصول الى الماء إلا بمشقه أو تعزير النفس فيباح له التيمم عند علمائنا أجمع كما فى المنتهى، و

قال الصادق (عليه السلام) لما سأله ابن أبى العلاء (١) عن الرجل يمر بالركيه و ليس معه دلو: «ليس عليه أن ينزل الركيه، إن رب الماء هو رب الأرض فليتييم»

و نحوه قوله (عليه السلام) أيضا فى خبر الحلبي (٢) و

قال (عليه السلام) أيضا فى صحيح ابن أبى يعفور و عنسه (٣):

«إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئا تغرف به فتييم بالصعيد الطيب، فان رب الماء رب الصعيد، و لا تقع فى البئر و لا تفسد على القوم ماءهم»

أو للعجز عن الحركة المحتاج إليها فى تحصيله لكبير أو مرض أو ضعف قوه و لم يجد معاونا و لو بأجره مقدوره، أو يكون موجودا فى محل يخاف من السعى إليه على نفس أو طرف أو مال محترم أو بضع أو عرض أو ذهاب عقل و لو بمجرد الجبن، لقيح التكليف بما لا يطاق، و نفى العسر و الحرج و الضرر فى الدين، مع عموم بدليه التراب عن الماء، و صدق عدم الوجدان و ربما يشير الى بعض ما ذكرنا مضافا الى الأخبار السابقه أيضا

خبر السكوني (٤) و عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) أنه «سئل عن رجل يكون فى وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفه لا يستطيع الخروج من المسجد من كثره الناس، قال: يتييم

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب التيمم - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب التيمم - الحديث ٣.

و يصلى معهم، و يعيد إذا انصرف»

و

داود الرقى (١) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أكون فى السفر و تحضر الصلاة و ليس معى ماء و يقال: إن الماء قريب منا، فأطلب الماء و أنا فى وقت يمينا و شمالا؟ قال: لا تطلب الماء و لكن تيمم، فإنى أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضل و يأكلك السبع»

و

يعقوب بن سالم (٢) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك، قال: لا أمره أن يغرر بنفسه. فيعرض له لص أو سبع»

الى غير ذلك.

و ظهر لك حينئذ مما قدمنا أن من عدم الثمن أو بعض ما سمعت فهو كمن عدم الماء فى وجوب التيمم و كذا إن وجد به ثمن يضر به فى الحال كما هو فتوى فضلائنا على ما فى المعتبر، و الظاهر اتفاق الأصحاب عليه كما فى شرح المفاتيح من غير فرق فى ذلك بين الحال و المؤجل، و منه ما لو كان محتاجا له للنفقة، فإنه لم يجب عليه الشراء قولاً واحداً كما فى المنتهى، و منه أيضاً الإجحاف بما له أى استئصاله أو كاستئصاله، و اقتصر عليه أى الإجحاف فى الغنيه و الوسيله و عن الكافى من غير تعرض للضرر، بل لعله بعض معقد إجماع الأول، كما أنه لم يعرف فيه مخالفاً فى المنتهى.

فإطلاق ابن سعيد فى الجامع كما عن المرتضى إيجاب الشراء و إن كثر ثمنه منزل على غير ما ذكرنا قطعاً، سيما مع خوف التلف كما يشعر به جواز التيمم مع خوف العطش، فالثمن أولى، فلا خلاف حينئذ، و إن كان قد يظهر من المصنف فى النافع و المعتبر ذلك، حيث جعلهما قولين، بل مال إليه فى الحدائق، فأوجب الشراء مطلقاً إلا إذا خاف على نفسه العطب، تمسكاً بإطلاق ما دل على شرائه بالثمن و إن كثر من الأخبار الآتية، و هو- مع مخالفته للإجماع فى الجملة، و عدم تبادل مثل ذلك من الأخبار

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب التيمم - الحديث ٢.

التي ادعاها- منافع لنفي الضرر و العسر و الحرج في الدين، سيما إذا استلزم ذلك سؤاله و ذله، و لسهولة المله و سماحتها، مع عموم بدليه التراب عن الماء، و استقراء أمثال هذه الموارد في الواجبات الأصلية فضلا عما كان وجوبه من باب المقدمه و له بدل.

فبذلك كله يخرج عن تلك الإطلاقات لو سلم تناولها، و احتمال العكس بعد تسليم قبول هذه العمومات التخصيص لا وجه له، سيما بعد رجحان هذه بعمل الأصحاب و غيره.

نعم قد يناقش في شمول تلك العمومات لمثل المقام بمنع كونه عسرا و حرجا، و إلا لم يقع نظيره في الشرع من الجهاد و بذل المال في الحج و غير ذلك، و بأن المراد من حديث الضرار النهي عن أن يضر أحد أحدا لا ما نحن فيه، و يدفعه منع عدم الشمول، لأن المراد بالحرج المشقه التي لا تتحمل عادة و إن كانت دون الطاقه، على أن استقراء موارد سقوط الطهاره المائيه يشعر بإقامه الشارع التراب مقامها بأقل من ذلك كما لا يخفى.

فلعل العسر و الحرج يختلف بالنسبه للتكاليف باعتبار المصالح المترتب عليها، فمنها ما لا عسر و لا حرج في بذل النفوس له فضلا عن الأموال كالجهاد لما يترتب عليه من المصالح العظيمه التي يهون بذل النفوس لها، و منها ما لا يكون كذلك مثل ما نحن فيه، كما يعطيه فحاوى الأدله، للأمر بتركه في كثير من مظان أقل الضرر.

نعم قد يتأمل لما ذكره و لباب المقدمه في بعض أفراد الضرر الذي يتحمل مثله عادة، و إلا فمطلق الشراء بالثمن الكثير الزائد على ثمن المثل ضرر، كما ينبى عنه استدلال الأصحاب في أبواب المعاملات على أمثاله بنفي الضرر و نحوه، و من هنا لم يعتبر المضره اليسيره في المهذب و ظاهر مجمع البرهان على ما حكى عنهما.

كما انه قد يتأمل فيما ذكره المصنف في المعتبر دليلا للحكم السابق غير ما قدمناه، و تبعه غيره من أنه إذا لم يجب السعى و تعريض المال للتلف مع خوف أخذ اللص ما يجحف به و ساغ التيمم دفعا للضرر فهكذا هنا، بالفرق بينه و بين ما نحن فيه، للنص فيه

هناك و عدمه هنا، و لذا لم يعتبر فى خوف اللص الضرر و الإجحاف، و بما فى أخذ اللص و نحوه من الطرق التى لم تعد أعضا مما لا-يحتمل عادة، بل قد يعد مثله إضاعه المال المنهى عنها، و بما قيل أيضا إن العوض فيه هنا الثواب بخلافه فى اللص، لكن فى الذكرى أنه خيال ضعيف، لأنه إذا ترك المال لابتغاء الماء دخل فى حيز الثواب، و فيه أنه فرق بين الثوابين، و لعل مراد المحقق الذى أشرنا إليه سابقا من أن هذا و شبهه مما أمر بالتميم من جهته يشعر بقيام التراب مقام الماء بأقل من ذلك، فتأمل جيدا.

و المراد بالحال فى المتن و غيره حال المكلف كما هو صريح التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد و غيرها، و ظاهر إطلاق الضرر فى الخلاف، فيشمل الحال و المتوقع فى زمان لا يتجدد فيه ما يندفع به عادة لاشتراكهما فى الأدلة السابقة، و استقراء موارد ما رفع من التكليف للضرر، و فحوى الأمر بالتميم عند خوف العطش، فالتمن الذى هو بدل الماء أولى، فما يحكى عن صريح المعتبر- بل قيل إنه ظاهر المتن من إرادته الزمان الحال لعدم العلم بالبقاء إلى وقته، و لإمكان حصول مال فيه على تقدير البقاء، و لانتفاء الضرر- ضعيف جدا كدليله، نعم لو بعد زمان التوقع إلى مرتبه لا يحترز عن مثله فى العادات لم يعتبر، لعدم عد مثله من الضرر، فتأمل.

هذا كله فيما إذا أضر و أما إن لم يكن مضرا بالحال و لو من حيث الإجحاف لزمه شراؤه إذا كان بضمن المثل اتفاقا محصلا و منقولاً لصدق الوجدان و للمقدمه، بل و كذا لو كان بأضعاف ثمنه المعتاد إجماعا كما فى الخلاف، و فتوى فقهاءنا عن المهذب البارع، بل لعله مندرج أيضا فى معقد إجماع الغنيه، و على كل حال فهو الحجج، مضافا إلى صدق الوجدان معه و المقدمه و

الصحيح (١) قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاه و هو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ

به بمائه درهم أو بألف درهم و هو واجد لهما يشترى و يتوضأ أو يتيم؟ قال: لا- بل يشترى، قد أصابني مثل هذا فاشترت و توضأت، و ما يشترى بذلك مال كثير»

و

خبر الحسين بن طلحه (١) المروى عن تفسير العياشى قال: «سألت عبدا صالحا عن قول الله عز و جل (٢) «أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» * ما حد ذلك؟ قال: فان لم تجدوا بشراء أو بغير شراء، قلت: إن وجد قدر وضوئه بمائه ألف أو بألف و كم بلغ قال ذلك على قدر جدته»

و ما

عن فخر الإسلام فى شرح الإرشاد «ان الصادق (عليه السلام) اشترى وضوءه بمائه دينار»

و ما عن

دعائم الإسلام (٣) الى أن قال: «و قالوا (عليهم السلام): فى المسافر يجد الماء بثمان غال أن يشتره إذا كان واجد الثمن فقد وجده إلا أن يكون فى دفعه الثمن ما يخاف منه على نفسه التلف إن عدم و العطب، فلا يشترى و تيمم بالصعيد و يصلى». فما عن ابن الجنيد من عدم إيجاب الشراء إذا كان غالبا، و لكن أوجب الإعادة إذا وجد الماء ضعيف، و لعله لأنه ضرر فى نفسه، فيندرج تحت

قوله (صلى الله عليه و آله) (٤): «لا ضرر»

إذ المراد به ما كان فيه ذلك فى حد ذاته و بالنسبه إلى غالب الناس، و لسقوط السعى عند الخوف على شىء من ماله، و هو مدفوع بما عرفت.

كما أنه قد عرفت الفرق بينه و بين الخوف بالنص و غيره، فلا ينبغى الإشكال فى وجوب ذلك حينئذ، كما أنه لا إشكال عندهم بل و لا خلاف، بل فى الحدائق نسبتته إلى ظاهر

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٢- ٢ سورة النساء - الآية ٤٦ و سورة المائدة - الآية ٩.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من كتاب الشفعة - الحديث ١ و الباب ١٢ من كتاب إحياء الموات - الحديث ٣ و ٤.

الأصحاب في وجوب القبول عليه لو وهب له الماء، لا ابتناء ذلك على المسامحة عرفاً، فلا منه ولا ضرر، لكنه لا يخلو من تأمل، لاختلافه باختلاف الأشخاص رفعه وضعه والأزمته والأمكنه، وعليه فلو تيمم والحال هذه بطل ما دام الماء المبذول قائماً كما صرح به غير واحد، وكذا في نظائره.

وأما لو بذل له الثمن ففي المبسوط والمنتهى والمدارك والحداثق وجوب القبول أيضاً للمقدمه المقدوره عقلاً و شرعاً، إذ لا حرمه عليه في تحمل المنه، واستشكله في المعتبر بأنه فيه منه في العاده، ولا تجب المنه، واختاره في جامع المقاصد، قال: «لأن هبه المال مما يمتن به في العاده ويحصل به للنفس غضاظه واستهانته، وذلك من أشد أنواع الضرر على نفوس الأحرار، ولا أثر لقلته في ذلك، لعدم انضباط أحوال الناس، فربما يعد القليل كثيراً، بل مناط الحكم كون الجنس مما يمن به عاده، كما لا نفرق بين قله الماء وكثرته في وجوب القبول اعتباراً بالجنس» انتهى. وفيه التأمل السابق، فلعل الأولى إناطه الحكم بذلك لا الإطلاق، ولا اعتبار بالجنس الذي ذكره، إذ منشأ عدم تحمل المنه إنما هو الحرج الذي لا يتحمل، فيكون كالضرر المتقدم في الثمن، فيدور الحكم مداره وجوداً وعدمه من غير مدخليه للجنس، بل وكذا الكلام في الاستيهاب والاكتساب، فإن الناس مختلفه بذلك أشد اختلاف، و ظاهرهم هنا عدم الفرق بين الهبه والبذل بمعنى الإباحه، وهو كذلك عند التأمل.

ولو بذل له الماء أو الثمن إلى أجل يستطيع وفاء فيه وجب عليه القبول كما صرح به جماعه، بل قد يشعر بنسبه الخلاف فيه إلى خصوص الشافعي في المعتبر والمنتهى بعدمه بيننا، لكن عن ابن فهد أنه حكى عن بعض مشايخه القول بالعدم، ولعله لأن نفس شغل الذمه مع احتمال عوارض عدم الوفاء ضرر، وهو ضعيف، وبأدنى تأمل تعرف جريان جميع ما تقدم من الكلام في الماء و ثمنه في الآله، ولذا قال المصنف وكذا القول في

الآله حتى الكلام بالنسبه إلى وجوب قبولها لو وهبت، و عدمه كالثمن، فلا حاجه إلى الإعادة و التطويل.

[السبب الثالث الخوف]

السبب الثالث الخوف على النفس أو المال إن وصل إلى الماء من اللص أو القتل أو الجرح أو الأذيه التي لا تحتتمل عادة من غير خلاف أجده، بل حكى الإجماع عليه على لسان جماعه مع اختلاف معقده، ففي الغنيه عليه من العدو، و فى صريح المعتمر أو ظاهره عليه أو على أهله أو ماله من اللص أو السبع، و فى المنتهى على نفسه أو ماله من السبع أو العدو أو الحريف أو التخلف عن الزفقه و ما أشبهه، ثم قال لا نعرف فيه خلافا، و فى كشف اللثام شارحا لعباره القواعد الخوف من تحصيله أو استعماله على النفس أو المال و لو لغيره مع الاحترام من لص أو سبع بالإجماع و النصوص، نحو «لا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ»^(١) إلى آخره و فى المدارك فى شرح عبارته المصنف إلى قوله أو ضياع مال هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب على ما نقله جماعه الى غير ذلك كما لا يخفى على المتتبع.

و من ذلك و وجوب الحفظ و نفى العسر و الحرج و إرادته اليسر و النهى عن قتل النفس و الإلقاء إلى التهلكه و روايتى يعقوب بن سالم^(٢) و داود الرقى^(٣) المتقدمين كان لا فرق فى جواز التيمم بين أن يخاف لصا أو سبعا أو يخاف ضياع مال لكن أشكل الحال على صاحب الحدائق بالنسبه للخوف على المال بعد اعترافه باتفاق الأصحاب عليه، قال: «لعدم الدليل، لظهور الروايتين فى الخوف على النفس، و معارضه نفى الحرج و وجوب حفظ المال بما دل على وجوب الوضوء و الغسل، بل هى أوضح فلتحكم عليها، و لو سلم فيبينها تعارض العموم من وجه، و تحكيم تلك ليس أولى من العكس» و فيه-

١- ١ سورة النساء- الآية ٣٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب التيمم- الحديث ١.

بعد الإجماع بقسميه على خلافه سيما فيما يتضرر بتلفه، و منع ظهور خبر يعقوب فى الخوف بالنفس، لوجود لفظ اللص الظاهر فى الخوف منه على المال، كما يشهد له فهم الأصحاب من ذلك، و لا ينافيه لفظ النفس قبله، و ظهور استقراء أخبار التيمم فى سقوط المائيه بأقل من ذلك بل و غيرها من الواجبات الأصلية فضلا عنها، مع أن أصل مشروعيه التيمم لليسر- أن أدله العسر و الحرج غير قابله للتخصيص، لظهورها أن ليس فى الدين ما فيه حرج، فليست هى من قبيل الأصل كما بين فى محله، و بعد التسليم فهى أرجح من وجوه عديده لا تخفى.

نعم قد يناقش فى كون بعض أفراد ذهاب المال هنا عسرا و حرجا، لكن إطلاق الإجماع المحكى و غيره كاف فى إثبات الحكم فيه، و منه مع شمول النص السابق صرح غير واحد من الأصحاب بل نسب إليهم فى لسان جماعه مشعرين بدعوى الإجماع عليه إن لم يكن محصلا بعدم الفرق بين المال القليل و الكثير، و هو الفارق بينه و بين بذل المال و إن كثر فى الشراء، مضافا إلى ما فى اغتصاب المال من الغضاضه التى لا تتحمل، بل قد يوجد بعض الناس بنفسه دونها، بخلافه فى البذل بالاختيار كما أشرنا إليه سابقا، بل صرح فى جامع المقاصد و غيره أنه لا فرق بين ماله و مال غيره، لكنه لا يخلو من تأمل فيما لا يجب حفظه عليه من أموال الغير و لم يكن فى تسلط اللصوص عليهم غضاضه عليه من عياله و رفقاءه المستجيرين به اللائذين بحماه، لعدم الدليل الذى يقطع باب المقدمه.

نعم قد يتجه ذلك فى النفس، فلا- يفرق بين الخوف على نفسه و نفس غيره إن كانت محترمه مع الخوف عليها من السبع و شبهه، كما أنه لا فرق بين المال و العرض، بل هو أولى منه و إن لم ينص عليه فى الخبر، لظهور إرادته التمثيل منه و نفى الحرج و غيرهما، و فى إلحاق غرض غيره به مع عدم التعلق به و لو من جهه الاستجاره و نحوها إشكال، و من الخوف الخوف من الحبس ظلما، و كذا المطالبه بحق عاجز عن أدائه،

إما لعدم تمكنه من إثبات العجز، أو لتغلب المطالب، بل فى جامع المقاصد أن منه لو خاف القتل قصاصا مع رجاء العفو بالتأخير إما بالديه أو مجاناً، لأن حفظ النفس مطلوب، و فيه تأمل، و الخوف عن جبن كالخوف عن غيره كما صرح به المصنف و العلامة فى بعض كتبه و الشهيدان و غيرهم، بل لعله أقوى، إذ قد يؤدى إلى ذهاب العقل، فالتكليف معه مشقه لا تتحمل، خلافاً للتحرير فلم يعتبره، و توقف فيه فى المنتهى، و هو ضعيف إلا فيما لا يبلغ حد المشقه فى التكليف معه.

ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من الخوف بين حصوله له فى طريقه أو ما تخلف له من الأموال و نحوها بعد ذهابه إليه كما هو واضح.

و كذا أى الخوف من السبع و اللص لو خشى حصول المرض الشديد باستعماله أو بالمضى إليه أو بترك شربه بلا خلاف أجده فيه، بل هو إجماع سيما مع خوف التلف معه، لنفى العسر و الحرج و الضرر و إرادته اليسر و سعه الحنيفيه و سماحتها، و أنها أوسع ما بين السماء و الأرض، و النهى عن قتل النفس و الإلقاء إلى التهلكه، و الأمر بالتيمم عند خوف البرد على نفسه فى صحيح البزنطى عن الرضا (عليه السلام) (١) و خبر داود بن سرحان (٢) و فحوى الأمر به من خوف الشين، و كذا الأمر به فى حال المرض عند خوف زيادته أو بطئه أو عسر علاجه أو التلف كتاباً (٣) و سنة (٤) عمومًا و خصوصًا مثل ما ورد فى ذى القروح و الجروح و المجذور و المكسور و المبطون من الأخبار الكثيره (٥) و فيها الصحيح و غيره، و إجماعاً محصلاً و منقولاً فى الخلاف

١-١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٧.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٨.

٣-٣ سورة النساء - الآية ٤٦ و سورة المائدة - الآية ٩.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم.

على المجذور و المجروح و من أشبههما ممن به مرض مخوف، و على ما لو خاف الزيادة فى العله و إن لم يخف التلف.

و فى المعتبر و التذكرة على المريض الذى يخاف التلف، بل فى أولهما أن مذهبا التيمم عند خوف الزيادة فى العله و بطئها، و فى الغنيه عند حصول الخوف فى استعماله لمرض أو شده برد.

و فى المنتهى السبب الرابع المرض و الجرح و ما أشبههما، و قد ذهب علماؤنا أجمع إلى أنه إذا خاف على نفسه من استعمال الماء فله التيمم، و فى مجمع البرهان لا شك فى وجوب التيمم عند تعذر استعماله الماء للمرض الذى يضر استعماله ضررا بينا حيث يقال عرفا إنه ضرر، للآيه و الأخبار و الإجماع و الحرج إلى غير ذلك.

نعم قد يشكل الحال فيما لو خاف حدوث المرض اليسير، فظاهر المتن و التحرير و صريح المعتبر و المبسوط عدم اعتباره، بل فى الأخير نفى الخلاف عنه، و لعله لصدق الوجدان معه، لعدم عد مثله فى الضرر عرفا، فيبقى التكليف بالمائه بحاله، و حكى عن الخلاف و المنتهى، بل ربما استظهر منهما الإجماع عليه، و الموجود فيهما المرض لا يخاف منه التلف و لا الزيادة فيه، بل فى الثانى لا يخاف الضرر باستعمال الماء لا يجوز معه التيمم، لصدق الوجدان الذى لا يتضرر معه وفاقا لمن عدا مالك أو بعض أصحابه و داود، لإطلاق «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى»* و هو كما ترى غير ما نحن فيه، و على كل حال فقد استشكله فى الذكرى و جامع المقاصد بالحرج، و ب

قول النبى (صلى الله عليه و آله):

«لا ضرر و لا ضرار»

و بأنه أشد ضررا من الشين الذى سوغوا التيمم له، و بعدم الوثوق بيسير المرض عن أن يصير شديدا.

و ربما استظهر من التعليل بالحرج و نحوه لفظية النزاع، إذ مبنى الأول عدم الحرج و المشقه فيه بخلاف الثانى، فيكون الجميع متفقين على مانعيه ما فيه الحرج دون غيره،

و فيه أن البحث في أن مطلق المرض و لو يسيرا حرج أو لا و سهولته بالإضافة إلى الفرد الأخير من المرض لا- ينافي دعوى عسره في نفسه، إذ لا ريب في اختلاف أنواع المرض شده و ضعفا.

و كيف كان فالأقوى الأول لمنع الحرج فيه، إذ المراد به المشقه التي لا تحتل عاده، و هو الذى يسقط عنده التكليف بالصوم و الصلاه من قيام أو من جلوس و غير ذلك، لا مجرد المرض الذى لا يعتد به فى العاده، فتأمل. و فى

موثقه زراره(١)قال:

«سألت الصادق (عليه السلام) ما حد المرض الذى يفطر به الرجل و يدع الصلاه من قيام، فقال: بل الإنسان على نفسه بصيره، هو أعلم بما يطيقه»

و المرض اليسير عند الخوف من سرايته إلى الشديد شديد.

و لا فرق فيما ذكرنا بين الصحيح الذى يخشى حدوث المرض اليسير باستعمال الماء أو طلبة و نحوهما و بين المريض كذلك، إلا أن يحصل بانضمامه إلى ما فيه من المرض مشقه عظيمه، و لا فى المرض اليسير بين أن يكون من جنس ما فيه من المرض و عدمه إلا- أن يحصل أيضا بالانضمام إلى الأول مشقه عظيمه، و لعله لذا أطلقوا الأمر بالتيمم حتى حكى الإجماع عليه عند الخوف من زياده المرض من غير تفصيل.

و لعل مجرد التألم الذى لا- يتحمل عاده لمرض أو شده برد و نحوهما مسوغ للتيمم و إن لم يخش التلف و لا- الزيادة و لا غيرهما، وفاقا للمحكى عن الأ-كثر، بل عن ظاهر الغنيه الإجماع عليه، للحرج و إطلاق «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى»*(٢) و ترك الاستفصال فى أخبار الجروح و القروح (٣) و غير ذلك، و فحوى التيمم للشين، و احتمال اندراجه

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القيام - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ سورة النساء - الآية ٤٦ و سورة المائدة - الآية ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم.

فيمن يخاف على نفسه البرد، فيدل عليه حينئذ صحيح البنظي (١) عن الرضا (عليه السلام) و خبر ابن سرحان (٢).

و خلافا للقواعد و الذكري و عن غيرهما، مع احتمال إرادته التألم الذي يتحمل عادة، فلا خلاف حينئذ، مع أنه لا مستند له سوى الأصل المخصص بما مر، و خروجه عن المنصوص، و هو ممنوع في مثل المريض بل و غيره، و أفضليه أحمز الأعمال و المراد أشقها في نفسه لا المرض و نحوه، و

الصحيح عن الصادق (عليه السلام) (٣) أنه «سئل عن رجل كان في أرض بارده فتخوف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل، كيف يصنع؟ قال: يغتسل و إن أصابه ما أصابه، قال: و ذكر (عليه السلام) أنه كان وجعا شديداً الوجع فأصابته جنابه و هو في مكان بارد و كانت ليله شديده الريح بارده، فدعوت الغلمه، فقلت لهم: احملوني فاغسلوني، فقالوا: إنا نخاف عليك، فقلت:

ليس بد، فحملوني و وضعوني على خشبات ثم صبوا على الماء فغسلوني».

و

صحيح ابن مسلم أيضا (٤) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تصيبه الجنابه في أرض بارده و لا يجد الماء، و عسى أن يكون الماء جامدا، فقال:

يغتسل على ما كان، حدثه رجل أنه فعل ذلك فمرض شهرا من البرد، فقال: اغتسل على ما كان، فإنه لا بد من الغسل، و ذكر أبو عبد الله (عليه السلام) أنه اضطر اليه و هو مريض، فأتوه به مسخنا فاغتسل، و قال: لا بد من الغسل».

و هما فيما يقوله الخصم مؤلان، و لا حجه فيه لعدم الانحصار في ذلك، و إلا فظاهرهما حتى لو خاف على نفسه التلف، و من هنا حملهما الشيخ على من أجنب نفسه مختارا، و هو مبني على تكليف من كان كذلك بالغسل على كل حال، كما هو خيرته

١-١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٧.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٨.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

فى الخلاف مدعىا عليه إجماع الفرقه، و المفيد فى مقنعته، و الصدوق فى هدايته، للأصل و إدخاله الضرر على نفسه، و الصحيحين السابقين، و إجماع الفرقه المحكى فى الخلاف، و

مرفوعه على بن أحمد(١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن مجدور أصابته جنابه، قال: إن كان أجنب هو فليغتسل، و إن كان احتلم فليتمم»

و

مرفوعه إبراهيم ابن هاشم (٢) قال: «قال إن أجنب نفسه فعليه أن يغتسل على ما كان، و ان كان احتلم تيمم».

لكن المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا عدم الفرق بين متعمد الجنابه و غيره، بل هو مندرج فى إطلاق الإجماعات السابقه على التيمم عند خوف التلف، و نحوه من ابن زهره و المصنف و العلامه و غيرهم، بل ظاهر المنتهى الإجماع عليه بالخصوص، حيث قال: لو أجنب مختارا و خشى البرد تيمم عندنا و هو الحجه، مضافا الى إطلاق «وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ» * و نفى العسر و الحرج و الضرر، و إرادته اليسر و رفع الضرر المظنون، و النهى عن الإلقاء فى التهلكه و قتل النفس، و ترك الاستفصال فى أخبار الجروح و القروح و خوف البرد، مع ظهور بعضها فى تعمد الجنابه، و استقراء موارد سقوط المائيه بأقل من ذلك، بل غيرها من التكاليف كالصلاه و الحج و الصوم و غيرها و بأهميه حفظ النفوس و الأبدان عند الشارع من حفظ الأديان، و عموميه بدلته التراب و طهوريته و اتحاد ربهما و كفايته عشر سنين، مع أن المتجه على مذهب الخصم حرمة الجنابه و الحال هذه، و فى الاعتبار الإجماع على الإباحه، للأصل و العمومات كالإذن فى إتيان الحرث متى شاء، و الحرج الشديد فى بعض الأحوال لو منع من الجماع، و يومى اليه- زياده على ما فى الصحيح السابق فى أدله الخصم من إصابه الصادق (عليه السلام) ذلك، لما قيل من

١-١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

أنه منزّه عن الاحتلام، كما دلت عليه الأخبار (١) - ما فى

خبر السكونى (٢) «ان أبا ذر أتى النبى (صلى الله عليه و آله) فقال: يا رسول الله (صلى الله عليه و آله) هلكت جامعة على غير ماء، قال: فأمر النبى (صلى الله عليه و آله) بمحمل فاستترت به و بماء فاغتسلت أنا و هى، ثم قال: يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين»

و

خبر إسحاق بن عمار (٣) «عن الرجل مع أهله فى السفر فلا يجد الماء يأتى أهله، فقال: ما أحب أن يفعل ذلك الا أن يكون شبقا، أو يخاف على نفسه قال: يطلب بذلك اللذه، قال: هو حلال، قال: فإنه روى عن الصادق (عليه السلام) أن أبا ذر سأل عن هذا فقال انت أهلك تؤجر، فقال:

يا رسول الله (صلى الله عليه و آله) أوجر، قال: كما أنك إذا أتيت الحرام أزرت فكذلك إذا أتيت الحلال أجرت ألا ترى أنه إذا خاف على نفسه فأتى الحلال أجر»

و إذا جاز الجماع لم يوجب العقوبه بمثل ذلك.

نعم قد يستشكل فى جوازه بعد الوقت قبل فعل الصلاة و كان يتمكن من الوضوء خاصه، بل فى المنتهى تحريمه كما عن النهايه احتمالها، مع إمكان القول بمنعه فيه بعد تسليم اقتضاء القاعده التحريم أيضا، تمسكا بإطلاق الأدله السابقه من الإجماع و غيره بل فى جمله من

الأخبار (٤)، و قد تقدم بعضها «عن الرجل يجب و ليس معه إلا قدر ما يكفيه للوضوء، فقال: يتيمم».

كل ذا مع ضعف أدله الخصم بانقطاع الأصل و عدم اقتضاء تعمد سقوط احترامه سيما مع إباحته له، و منع الإجماع لمصير الأكثر بعده الى خلافه، بل هو

١-١ أصول الكافى باب مواليد الأئمه عليهم السلام من كتاب الحجّه- الحديث ٨.

٢-٢ الوسائل- الباب-١٤- من أبواب التيمم- الحديث ١٢.

٣-٣ الوسائل- الباب-٢٧- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٤-٤ الوسائل- الباب-٢٤- من أبواب التيمم.

فى المبسوط كما عن غيره من كتبه أنه يتيمم و يصلى إذا خشى البرد ثم يعيد بعد ذلك، بل لا يبعد دعوى انعقاد الإجماع بعده على خلافه كما لا- يخفى على الخبير الممارس، و مخالفه إخباره للكتاب و السنه النبويه و العقل، و موافقتها للمحكى عن أصحاب الرأى و أحمد فى إحدى الروايتين، فالمتجه طرحها و الاعراض عنها، للأمر بذلك من أئمتنا (عليهم السلام) فى هذا الحال، مع عدم ظهور الصحيحين سيما الثانى فى تعمد الجنابه، إلا ما فيه من اصابه الصادق (عليه السلام) ذلك، لعدم وقوع الاحتلام منه، لكنه معارض يبعد وقوع الجنابه منه فى تلك، فلعلها جنابه سابقه على المرض، فيكون لا قائل بظاهرهما حينئذ، و احتمالهما المشقه التى تتحمل عادة لا التلف و نحوه، بل فى المعتبر أنه يمكن العمل بهما على جهة الاستحباب، لكنه كما ترى لا- ينطبق على ظاهر ما سمعته من الأدله، لاقتضائها التحريم، و كذا ما فى كشف اللثام بعد ذكره أخبار الخصم بأسرها، و الكل يحتمل وجوب تحمل المشقه اللاحقه بالاستعمال من البرد خاصه، و استحبابه لا مع خوف المرض أو التلف، مع عدم تصور الاستحباب فى الطهاره لوجوبها بمجرد إمكانها مضافا الى ما عرفت من مساواه المشقه الشديده الخوف، فالمتجه حينئذ الطعن بالصحيحين بما عرفت، و بالمرفوعتين بعدم قابليتهما لإثبات مثل هذا الحكم سيما مع المعارضه بما تقدم.

ثم المدار فى ثبوت الضرر هنا و غيره مما كان كذلك على علمه أو ظنه المستفاد من معرفه أو تجربه أو إخبار عارف و ان كان صيبا أو فاسقا بل و ذميا مع عدم تهمه فى الدين، و لعل ما فى المنتهى من عدم قبوله إذا كان كذلك للتهمه و عدم الظن فلا خلاف لظهور كلامه أو صريحه فى الاكتفاء بالظن كغيره من الأصحاب من غير خلاف أجده فيه، لوجوب دفع الضرر المظنون، و للتعليق على الخوف المتحقق به فى السنه و معاهد الإجماعات، بل قد يقال بتحقيقه مع الشك فضلا عن الظن، بل مع الوهم القريب الذى لا يستبعده العقلاء، و لعله لا يخلو من قوه، و ان كان ظاهر العلامه و من

تأخر عنه التعليق على الظن، وكذا الكلام في السابق من خوف اللص والسبع ونحوهما، فتأمل جيدا.

و كيف كان فمتى تضرر لم يجز استعمال الماء، فان استعمل لم يجز، لانتقال فرضه فلا- أمر بالوضوء مثلا- بل هو منهي عنه فيفسد، و ما في بعض

أخبار الجروح والقروح (١) «انه لا بأس عليه بأن تيمم»

مما يشعر بالرخصة لا الوجوب لا يراد منه ظاهره قطعاً، كما يوضحه مضافاً الى العقل الأخبار الأخر (٢) وكذا كل ما كان كذلك من أسباب التيمم مما يفيد تحريم العمل نفسه لا ما كان منها ليس فيه تحريم للعمل نفسه، كالخوف من اللص ونحوه، فإنه لو خالف و غرر بنفسه فوجد الماء عاد فرض الماء و ان فعل حراماً في ذلك، لتحقق صدق الوجدان حينئذ عليه، وكذا لو اشترى الماء بما فيه ضرر عليه، لعدم فساد معامله بذلك، أو تحمل منته في طلبه أو طلب ثمنه، أو ارتكب التكسب بما فيه مهانه عليه، سيما مع عدم حرمة بعض ذلك عليه و ان رخص معها في التيمم، و لا ينافيه أنها طهاره اضطراريه، و مع عدم ممنوعيه حصول الماء عقلاً أو شرعاً كتحميل المنه و نحوها لا اضطرار، إذ مع إمكان إرادته غلبه اضطراريتها قد يقال ان ذلك بعد إسقاط وجوب تحميل المنه أو الضرر المالي مثلاً مما يتوقف عليهما صدق اسم الوجدان للعسر و الحرج و نحوهما لا ينافي صدق اسم الاضطرار و ان جاز له شرعاً تحمله من حيث عدم منافاه الإباحه الحرج و الألم الحالى مع أمن العاقبه.

ثم بناء على سواغ التيمم له لو خالف و تطهر ففي الأجزاء نظر، ينشأ من حرمة إيلامه نفسه و عدمها، و لعل الأقوى عدم الحرمة، فيجزي حينئذ و إن كان لا وجوب للطهاره، لكن يكفي رجحانها في حد ذاتها ان قلنا بعدم منافاه الندب للحرج، و بعدم ظهور الأدله في عدم مشروعيه الطهاره لمثله.

و هل ضيق الوقت عن استعمال الماء الذى تقدم أنه مسوغ للتيمم مفسد للوضوء

١-١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - الحديث ١١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم.

أو الغسل مع المخالفه مع قطع النظر عن الضديه، لعدم الأمر بهما حينئذ و انتقال الفرض الى التيمم، أو أن الفساد فيهما مبنى على حرمه الضد؟ وجهان، أقواهما الثانى، لأن سقوط خصوص الأمر بهما لهذه الصلاه لا يقتضى سقوط غيره من الأوامر الداله على رجحانهما فى حد ذاتهما أو لغير هذه الصلاه مما كان فى وقته مثلا الا من جهه الضديه، فالحكم حينئذ مبنى عليها، و لعل مثله واجد الماء الذى وجب عليه صرفه فى غير الطهاره مما لا بدل له كإزاله النجاسه. اللهم الا أن يقال: إنه بعد أمر الشارع بصرفه فى غيرها كان بمنزله من لا ماء عنده، فلا خطاب بالطهاره حينئذ.

و من هنا قال الوحيد الطبائى فى منظومته بعد ذكره أسباب التيمم مؤخرا ما نحن فيه عنها:

فالفرض فى هذا و نحوه البدل و الأصل لا يجزى إذا الفرض انتقل

لكن يعود إن تكلف السبب و ارتفع العذر بما قد ارتكب

و ضابط البطلان تحريم العمل لا النهى عما يقتضيه إذ حصل

انتهى. لكن يحتاج إلى التأمل التام فى هذا الضابط بالنسبه إلى انطباقه على ما ذكرنا، فتأمل.

ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من التيمم عند خوف الضرر بين الضرر على مجموع بدنه أو بعضه كما هو قضيه ما سمعته من الأدله السابقيه خصوصا أخبار الجروح و القروح، نعم ربما تخيل المنافاه بينها و بين ما دل سابقا(١) على حكم الجبيره و غسل ما حول الجرح أو القرع أو وضع خرقة و المسح عليها، و قد تقدم البحث و وجه الجمع فيه سابقا، لكن الكلام هنا فى مثل الرمذ، و ينبغى القطع بانتقاله مع تضرره بوضع الماء على وجهه،

بل و كذا لو لم يكن كذلك بل كان الضرر بقربه إلى ظاهر أجفان عينيه، لأصالة الانتقال إلى التيمم بتعذر بعض أعضاء طهارته، و عدم شمول أدله الجبيرة و لواحقها له.

و ما فى الحدائق من أن الأقرب إن كان لا يتضرر بغسل ما عدا العين فالواجب الوضوء أو الغسل أو غسل ما حول العين و لو بنحو الدهن، لأصالة المائيه مع عدم ثبوت المخرج، و إلحاقا لها بحكم القروح و الجروح، بل لعل الجواب فى بعض أخبارها متناول لذلك، و ان كان السؤال مشتملا على خصوص الجرح و القرحة فان العبره بعمومه، و لا ريب فى ضعفه ان أراد ترك غسل الجفن و نحوه من الظاهر، لمنع الأصل عليه و حرمة القياس، نعم له وجه لو كان الضرر بمباشره باطن العين خاصة و كان يتمكن من غسل الظاهر بحيث يأمن من دخوله الماء الى الباطن، بل ينبغى القطع حينئذ بعدم سقوط المائيه كما هو واضح، إلا أن ذلك نادر جدا فى الرمى، و لذا كان المعمول عليه فى زماننا عند من عاصرناه من المشايخ و مقلدتهم التيمم عند حصول الرمى، فتأمل جيدا.

و كيف كان فمتى خشى المرض أو الشين باستعماله الماء جاز له التيمم كما تقدم الكلام فى الأول مفصلا، و أما الثانى فلا أعرف فيه خلافا بين الأصحاب، بل ظاهر المعبر كنسبته فى المنتهى إلى علمائنا و جامع المقاصد إلى إطباقهم و المدارك و غيره الى قطع الأصحاب الإجماع عليه، و ظاهر إطلاق كثير منهم كما عن بعضهم التصريح به عدم الفرق بين شديده و ضعيفه، و هو مشكل جدا سيما بعد تقييد المرض بالشديد على المختار، إذ لم نعثر له على دليل سوى عمومات العسر و الحرج، و احتمال دخوله فى المرض أو فى إطلاق ما دل على التيمم عند خوف البرد، و من المعلوم عدم العسر فى ضعيفه، بل لا يكاد ينفك عنه غالب الناس فى أوقات البرد، و عدم صدق اسم المرض عليه، بل قد يشك ذلك بالنسبه إلى شديده فضلا عنه، و ظهور أدله خوف البرد فى غيره، و لعله

لذا قيده فى موضع من المنتهى بالفاحش، و اختاره جماعه ممن تأخر عنه منهم المحقق الثانى فى جامعہ و الشهيد الثانى فى روضه و الفاضل الهندى فى كشفه، و اليه يرجع ما عن جماعه أخرى من التقييد بما لا يتحمل عادة، بل فى الكفايه أنه نقل بعضهم الاتفاق على أن الشين إذا لم يغير الخلقه و يشوهها لم يجرز التيمم.

فالأقوى الاقتصار على الشديد منه الذى يعسر تحمله عادة من غير فرق فيه حينئذ بين خوف حصوله أو زيادته أو بطء برئه كالمرض، بل لعله داخل فيه حينئذ، و كذا التألم منه خاصه و إن أمن العاقبه بناء على ما تقدم سابقا فى المرض، و المراد بالشين على ما صرح به جماعه من الأصحاب ما يعلو البشره من الخشونه المشوهه للخلقه من استعمال الماء فى البرد، و قد يصل إلى تشقق الجلد و خروج الدم، و يختلف شدة و ضعفا باختلاف البلدان و الأبدان، و المدار فى تحقق الخوف على نحو ما تقدم فى المرض.

و كذا يتيمم لو كان معه ماء للشرب و خاف العطش على نفسه ان استعمله فى الحال أو المآل إجماعا محصلا و منقولا عن علمائنا، بل و عن كل من يحفظ عنه العلم مستفيضا و سنه (١) بالخصوص كذلك فضلا عن عمومها و عمومات الكتاب، و على رفيقه المسلم المحترم الدم، سيما إذا كان ممن تجب نفقته عليه بلا خلاف أجده فيه أيضا، لأهميه حفظ النفس فى نظر الشارع بدليل تقديمه على غيره من الواجبات كقطع الصلاه لانقاذها و غيره مما لا بدل له، فضلا عما له بدل مساو له فى الطهوريه، بل و على رفيقه المضرر به تلفه أو ضعفه و ان لم يكن محترما كالحربى و غيره، و كذا الحيوان إذا كان كذلك و إن كان كلبا، لفحوى ما تقدم سابقا من الانتقال الى التيمم عند خوف الضرر عليه باستعماله أو طلبه ان لم نقل باندرج ذلك كله أو بعضه فى قول الصادق (عليه السلام)

خبر ابن سنان (١) أو صحيحه: «إن خاف عطشا فلا يهرق منه قطره و لىتميم بالصعيد، فان الصعيد أحب الى»

و

موثقه سماعه (٢) بعد أن سأله عن الرجل يكون معه الماء فى السفر فىخاف قلته، قال: «ىتميم بالصعيد و ىستبقى الماء، فان الله جعلهما طهورا الماء و الصعيد».

بل ربما ظهر من إطلاق كثير من الأصحاب تقديم حال الرفيق المحترم النفس و لو ذميا أو معاهدا و ان لم يضر تلفه فيه، و لعله لا احترام النفس و انه من ذوى الاكباد الحاره، و سهوله أمر التميم، بل قضيه إطلاق بعضهم الرفيق تناوله لغير محترم النفس كالحربى و المرتد و نحوهما، لكنه لا دليل عليه، بل هو على خلافه متحقق، و لذا صرح فى الذكرى و غيرها بعدم مزاحمه كل من كان كذلك كالحربى و المرتد و الزانى المحصن و غيرهم، بل قد يسرى الإشكال فى سابقه أيضا، إذ أقصى اقتضاء محقونه دمه حرمه قتله لا إىجاب حفظه من المهلكات، اللهم إلا أن يقال: ان للرفقه حقا تبذل النفوس دونها خصوصا على أهل المروات، بل قد يدعى حصول المشقه عليهم لو كلفوا بذلك، فلعله لذا أطلق الرفيق.

كما أنه أطلق غير واحد من الأصحاب دابته المحترمه من غير تقييد بضرر تلفها، و استشكله جماعه من متأخرى المتأخرين بعدم تسويغ مطلق ذهاب المال للميم، بل هو مقيد بالضرر، و لذا وجب صرف المال الكثير فى شرائه، لكن قد يقال مع أنه قد يندرج فى إتلاف المال و ضياعه الذى لم يفرق فيه بين القليل و الكثير: انها نفوس محترمه و ذوات أكباد حاره مع حرمه إيدائها بمثل ذلك، بل هى واجبه النفقه عليه التى منها السقى، بل فى غير واحد من

الاخبار (٣)المعتبره «أن للدابه على صاحبها حقوقا،

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب التميم- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب التميم- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب أحكام الدواب فى السفر و غيره- من كتاب الحج.

منها أن يبدأ بعلفها إذا نزل»

فتحترم لذلك لا من جهه المالىه، و فى

الخبر عن النبى (صلى الله عليه و آله)(١)«ما من دابه إلا و هى تسأل الله كل صباح اللهم ارزقنى مليكا صالحا يشبعنى من العلف، و يروينى من الماء، و لا يكلفنى فوق طاقتى»

و فى آخر عن

أبى الحسن (عليه السلام)(٢)«من مروه الرجل أن يكون دوابه سمانا، قال:

و سمعته يقول ثلاث من المروه- و عد منها- فراهه الدابه»

الى غير ذلك (٣)من الاخبار المذكوره فى كتاب المطاعم و المشارب و التجملات من كتاب الوافى مما يفيد شده الرأفه بالدواب فى أنفسها، و لعله لذا صرح فى المسالك بعدم الفرق بين دابته و دابه غيره، و إن كان له الرجوع حينئذ بالثمن، و يومى اليه كلام الأصحاب فى باب النفقات، و فى المنتهى عن النهايه أن فيه إشكالا، نعم قد يتجه و جوب ذبحه مع عدم الضرر و إمكان الانتفاع بلحمه و جلده، كما أنه يتجه عدم مزاحمه الحيوانات التى ليست بمحترمه و يجب قتلها كالكلب العقور و نحوه، بل فى الذكرى و ان لم يجب قتلها كالحيه و الهره الضاربه.

و حاصل البحث أنه متى عارض الطهاره المائيه واجب آخر أرجح منها قدم عليها كحفظ النفس و نحوه، بل لعل منه كل واجب لا- بدل له كإزاله النجاسه عن البدن و الساتر الذى ليس له غيره، إذ هو و ان كان ظاهرا من تعارض الواجبين إلا أن مشروعيه البديل لأحدهما تشعر برجحان غير ذى البديل عليه فى نظر الشارع، و ان الاهتمام بشأنه أكثر، كما قيل أو يقال: «ان فى ذلك جمعا فى العمل بهما، فهو أولى من غيره.

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب أحكام الدواب فى السفر و غيره- الحديث ٦ من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب أحكام الدواب فى السفر و غيره- الحديث ١ من كتاب الحج.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- و غيره من أبواب أحكام الدواب فى السفر و غيره من كتاب الحج.

كل ذا مضافا الى الإجماع على تقديم الإزالة على الطهاره فى حاشيه للإرشاد أظن أنها لولد المحقق الثانى، كما عن التذكرة الإجماع أيضا على تقديمها على الوضوء صريحا و الغسل ظاهرا، و المعتبر نفى الخلاف بين أهل العلم فيه أيضا كذلك.

و قد يشهد له مع ذلك أيضا ما فى

خبر أبى عبيده^(١) «سئل الصادق (عليه السلام) عن المرأة ترى الطهر فى السفر و ليس معها ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال:

إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتييم و تصلى»

الحديث لتقديمه إزاله النجاسه فيه على الوضوء لوجوبه عليها لولاها، و كيف كان فان خالف فى الاجزاء ما سمعته سابقا، و قد تنظر فيه هنا فى القواعد و اختاره فى الموجز الحاوى كما عن النهايه، و لعله لعدم اقتضاء الأمر النهى عن الضد، أو عدم اقتضاء النهى المستفاد منه الفساد، و فى جامع المقاصد و عن البيان و مجمع البرهان أن الأقوى عدم الاجزاء، و لعله لوجوب صرف الماء فى إزاله النجاسه، فهو غير واجد للماء، فلا خطاب بالوضوء و لو ندبا، و لأنه مكلف بالتييم حينئذ، و هو لا يخلو من قوه، هذا إن لم يجوز وجود المزيل تجويزا عاديا فى الوقت، و إلا- اتجه القول بالا-جزاء كما اعترف به بعضهم، و كذا لو تعارض خطاب الطهاره مع ارتكاب محرم، كما لو كان عنده ماء ان طاهر و نجس، و كان محتاجا الى شرب الماء، فإنه ينتقل الى التيمم، و لا يشرب النجس، لتقديم مراعاة الحرمة عليه، و مثله لو خشى العطش بعد ذلك استبقى الطاهر و تيمم، كما صرح به المصنف و غيره و استجوده فى المدارك إن ثبت حرمة شرب الماء النجس مطلقا، و ظاهره يعطى التأمل فى الحرمة أو إطلاقها، و هو فى غير محله بعد الإجماع محصلا و منقولا عليها ان لم تكن ضروريه، و الاخبار^(٢) التى كادت تكون متواتره الوارده فى اجتناب أو انى المشركين، و إهراق السمن و الزيت و المرق الواقع

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الحيض - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٣ و ٤٤ و ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمه.

فيها فأره أو قدر، نعم قد يتأمل في وجوب مراعاة ذلك و تقديمه على الطهاره المضيقه مع ارتفاع حرمه شرب النجس لو اضطر اليه فيما يأتي من الزمان و قد لا يحتاجه، فتأمل.

[الطرف الثاني فيما يجوز التيمم به]

إشاره

الطرف الثاني فيما يجوز التيمم به و هو كل ما يقع عليه اسم الأرض ترابا أو حجرا أو حصى أو رخاما أو مدرا دون ما لا يقع اسمها عليه، و إن خرج منها كالنبات و نحوه فإنه لا يجوز التيمم به، للأصل و السنه (١) و الإجماع المحكى في كشف اللثام، و قاله علماءنا في موضع من المنتهى، و في آخر زياده أجمع، و عدم الجواز بغير الأرض اختيارا مما لا نزاع فيه عندنا في مجمع البرهان، و في السرائر أن الإجماع منعقد على أن التيمم لا- يكون إلا بالأرض أو ما يطلق عليه اسمها، خلافا للمحكى عن أبي حنيفه فجوزه بالكحل و نحوه، و مالك فجوزه بالثلج، قلت: لكن ستسمع فيما يأتي أنه حكى عن مصباح السيد و الإصباح و المراسم و البيان و الموجز الحاوى و ظاهر الكاتب التيمم بالثلج عند الاضطرار، كما هو ظاهر القواعد، و في التحرير على رأى، اللهم إلا أن يريدوا بالتيمم به مسح أعضاء الوضوء مجازا، فلا خلاف حينئذ، أو أنه لا يقدح خلافهم فيه، أو يراد بعدم الجواز في حال الاختيار أو غير ذلك.

و أما الغبار و الوحل فقد يدعى دخولهما في الأرض كما صرحت به الاخبار في الثاني (٢) و مقطوع به في الأول بالنسبه إلى غبار الأرض، فدعوى الإجماع عن بعضهم على خروج الثاني عن الأرض ليس في محله، كدعوى خروج الأول عنها، و عدم جواز التيمم بهما اختيارا ممن اكتفى في التيمم بمسماها كالمصنف للدليل خاص.

و كيف كان فما في المتن هو المشهور تحصيلا و نقلًا في الكفايه و الحدائق و عن

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم.

غيرهما، بل عن ظاهر التذكرة الإجماع عليه في الحجر الصلد كالرخام وإن لم يكن عليه غبار، كما عن الخلاف أيضا ذلك في التراب و ما كان من جنسه من الأحجار، لكن الإنصاف أنه لا ظهور في عبارتهما يعتد به كما لا يخفى على من لاحظ و تأمل، نعم في كتز العرفان و عن مجمع البيان نسبة التيمم بما يشمل الحجر إلى أصحابنا، كما عن الأردبيلي أن الحجر ينبغى أن يكون لا نزاع فيه.

قلت: و لعله كما ذكر، إذ جواز التيمم به اختيارا خيره المبسوط و الخلاف و المعتمد و التذكرة و التحرير و المنتهى و الإرشاد و المختلف و الذكرى و الدروس و اللمعة و الموجز الحاوى و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المدارك و غيرها، و هو المنقول عن ابن الجنيد و الحسن بن عيسى و مصباح السيد و جمل الشيخ و مصباحه و مختصر المصباح و المهذب البارع و التنقيح و كشف الالتباس و إرشاد الجعفريه و شرحها الآخر و المقاصد العلية و مجمع البرهان و آيات الأردبيلي و رساله صاحب المعالم و الذخير و المفاتيح و ظاهر رساله الفخرية أو صريحها، و قواه في الكفايه بشرط وجود غبار عليه محافظه على العلق.

و مرجع الجميع كما يظهر من ملاحظه كتبهم الاستدلاليه إلى ما اختاره المصنف من الاكتفاء في التيمم به صدق اسم الأرض لا خصوص التراب منها، خلافا لظاهر الغنيه أو صريحها، و المحكى عن السيد في شرح رساله و الكاتب و التقى، فلا يجوز بغير التراب و إن كان أرضا، بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين التمكن من التراب و عدمه، فيكون فاقد الطهورين حينئذ، لكن في المختلف و الروض و الروضة الإجماع على بطلان ذلك، أى عدم جواز التيمم بالحجر مطلقا، فلعل ذلك يكون قرينه على إرادتهم الاختيار، فيوافق حينئذ ما فى المقنعه و الوسيله و السرائر و الجامع و عن المراسم من اشتراط فقد التراب فى التيمم بالحجر، بل فى حاشيه المدارك للأستاذ الأعظم

ما يظهر منه دعوى اتفاق الأصحاب على ذلك إلا من شد منهم، بل فى الجامع اشتراطه بفقد الغبار أيضا.

لكن قد يشكل الجميع بظهور أن منشأ الاختلاف فى التيمم بالحجر و نحوه الاختلاف فى معنى الصعيد، فلا يجتزى به مطلقا، بناء على أن الصعيد هو التراب خاصة كما فى الصحاح و المقنعه و عن الجمل و المفصل و المقاييس و الديوان و شمس العلوم و نظام الغريب و الزينه لأبى حاتم، بل ربما استظهر من القاموس و الكنز، كما أنه

حكى عن الأصمعى و كذا عن أبى عبيده لكن بزياده وصفه بالخالص الذى لا يخالطه سبخ و رمل، و بنى الأعرابى و عباس و الفارس، بل عن المرتضى (رحمه الله) نقله عن أهل اللغة.

و يؤيده

قول الصادق (عليه السلام) [\(١\)](#) فى الطين: «إنه الصعيد»

و

فى آخر [\(٢\)](#) «انه صعيد طيب و ماء طهور»

و ما فى

صحيحه زراره [\(٣\)](#) «ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد»

و ظهور قوله تعالى [\(٤\)](#) «مِنْهُ» فى إرادته المسح ببعض الصعيد الذى يعلق باليد، سيما بعد تفسيره بذلك فى

الصحيح عن الباقر (عليه السلام) [\(٥\)](#) قال فيه:

«فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً - إلى آخره - فلما أن وضع الوضوء عن لم يجد الماء أثبت عوض الغسل مسحا، لأنه قال «بِوُجُوهِكُمْ» ثم وصل بها «وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ» أى من ذلك التيمم، لأنه علم أن ذلك أجمع لا يجرى على الوجه، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف و لا يعلق

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ٥ و هو قول أحدهما ع.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٨.

٤- ٤ سورة المائدة - الآية ٩.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

ببعضها»

الحديث. لظهور أن المراد بالتيمم فيه المتيمم به، وكذا غيره مما يفيد المسح ببعض الأرض،

كالصحيح (١): «إذا لم يجد الرجل طهورا فليمسح من الأرض»

و نحوه مما يفيد العلق باليد من أخبار النفض (٢) ونحوها مما لا يتحقق في التيمم بالحجر، و الاخبار المشتمله (٣) على لفظ التراب، ك

قوله (صلى الله عليه وآله) (٤): «جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا»

سيما بعد وروده فى بيان اليسر و التوسعه و الامتتان المناسب لتعميمه لغير التراب لو صح التطهر به، و بعد العدول من لفظ الأرض اليه، و

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيحه جميل (٥): «ان الله عز و جل جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا»

و رفاعه (٦) و

عبد الله بن المغيرة (٧): «إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب و لا ماء فانظر إلى أجف موضع تجده فتيمم»

إلى آخره. إلى غير ذلك مما اشتمل على لفظ التراب.

مضافا إلى ضعف ما يعارض ذلك كله مما اشتمل على لفظ الأرض لانصرافه للفرد الشائع منها، على أنه لم يسق فى جملة منها لبيان ما يتيمم به، و إلى توقيفيه العباده، و عدم حصول اليقين بالبراءه إلا بالتراب مع التمكن منه، إلى غير ذلك.

و يجترى به أى بالتيمم بالحجر مطلقا بناء على تفسير الصعيد بوجه الأرض كما

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب التيمم- الحديث ٣ و ٦ و ٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ١٣ و الباب- ٢٣- الحديث ١ و المستدرک الباب- ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٨.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ١٠.

عن العين و المحيط و الأساس و المفردات للراغب و السامى و الخلاص و المغرب و المصباح المنير، و عن تغلب و ابن الأعرابى و الخليل بل عن المغرب و تهذيب اللغة و المقاييس و مجمع البيان عن الزجاج أنه لا يعلم فيه اختلافا بين أهل اللغة، و حكاة فى المعبر عن فضلاء أهل اللغة، قال: ذكر ذلك الخليل و تغلب عن ابن الأعرابى، و فى المنتهى و عن نهايه الاحكام عن أهل اللغة، و فى البحار: «أن الصعيد يتناول الحجر كما صرح به أئمه اللغة و التفسير» انتهى. و فى الوسيله «بل قد فسر كثير من علماء اللغة الصعيد بوجه الأرض، و ادعى بعضهم الإجماع على ذلك، و انه لا يختص بالتراب، و كذا جماعه من المفسرين و الفقهاء» انتهى. و به فسر أكثر أصحابنا فى الكتب الفقيهيه نضا و ظاهرا، و حكى عن أبى حنيفه و أصحابه.

و يؤيده- مضافا إلى ما سمعته سابقا من جواز التيمم بالحجر و نحوه اختيارا عند الأصحاب الذى بملاحظته يعرف ما فى نسبه الأستاذ سابقا فى حاشيه المدارك إليهم عدم جواز التيمم به إلا عند الاضطرار، لظهور ندره القائل به بالنسبه إلى الأول، مع عدم صراحه كلامه أيضا فى ذلك- قوله تعالى (١) «فَتَصَيَّبَحْ صَيْعِيداً زَلَقاً» أى أرضا ملساء يزلق بها لاستئصال شجرها و نباتها على ما فسرنا بذلك غير واحد، مع ظهور ذلك منها أيضا، ك

قول النبى (صلى الله عليه و آله) (٢): «يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراه على صعيد واحد»

أى أرض واحد إذا أرادته التراب منها كما ترى،

١- ١ سورة الكهف- الآيه ٣٨.

٢- ٢ فى معالم الزلفى ص ٤٥ باب- ٢٢- فى صفه المحشر عن الباقر قال: «إذا كان يوم القيامة جمع الله الناس فى صعيد واحد من الأولين و الآخريين عراه حفاة.» و فى كنز العمال ج ٧ ص ٢٠٨ عن النبى ص: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراه عزلا» الى آخره و لم نجد فى أحاديث أهل السنه كلمه «صعيد واحد».

معانى الاخبار عن الصادق (عليه السلام) (١) «الصعيد الموضع المرتفع عن الأرض، و الطيب الموضع الذى ينحدر عنه الماء»

كالمحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) (٢) أيضا و فسر به فى الهدايه، إذ المراد إما مطلق الارتفاع المتحقق بالحجر و نحوه من الأشياء التى على الأرض، أو خصوص المرتفع ارتفاعا يعتد به كرؤوس الاكم و الجبال، و على كل حال فيصدق بدون التراب، مع أن الثانى مما يقطع بعدم اعتباره فى الصعيد، مضافا إلى إمكان الاستغناء عنه حينئذ بوصف الطيب المتقدم، فيتعين الأول، فيراد مطلق المرتفع، و بالطيب الارتفاع الذى يتحقق معه الانحدار، و قد يرمى إليه حينئذ ما فى المقنعه من أنه انما سمي التراب صعيدا لأنه يصعد من الأرض، فلعل الظاهر من ذلك و من الخبرين ملاحظه المعنى الوصفى فى الصعيد.

و منه ينقدهح تأييد آخر للمشهور كما أنه قد يؤيد أيضا بما فى المنتهى من جواز التيمم بالأرض و إن لم يكن عليها تراب ناسبا له إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، بل لم ينقل فيه خلافا إلا عن بعض الجمهور مستدلا عليه بآيه الصعيد، و هو شاهد على عدم اختصاصه بالتراب، فيتم حينئذ بعدم القول بالفصل، و بما فيه أيضا من التيمم بالرمل على كراهيه عند الأصحاب، بل فى المعتبر و عن التذكرة دعوى الإجماع صريحا على ذلك، لعدم اندراجه فى اسم التراب عرفا كما صرح به الأستاذ الأكبر فى كشف الغطاء، و يشعر به عطف التراب عليه فى قول الشاعر:

«عدد الرمل و الحصى و التراب»

و نحوه الكلام فى أرض السبخ، و بما عن التذكرة و غيرها من ظهور الاتفاق على جواز التيمم بالأرض النديه.

و بما يظهر من تعليل الأصحاب المنع فى المعدن و النبات و الرماد و غيرها بعدم

١-١ تفسير الصافى - سورة النساء - الآية ٤٦.

٢-٢ المستدرک - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

صدق اسم الأرض من الإجماع على دوران الحكم مدارها، وكذا ما يأتي من الأدلة على جواز التيمم بأرض النوره و الجص قبل الإحراق من الاخبار(١) وغيرها، لعدم كونهما من التراب أيضا، بل في كشف اللثام: «ان أرض النوره ليست غير الحجر على ما نعرف» انتهى. مع أنه لم ينقل فيهما خلاف إلا من الشيخ في النهاية، فاشترط فقد التراب، بل ذهب جماعه إلى جوازه فيهما بعد الإحراق تمسكا بخبر السكوني (٢) وبقاء اسم الأرضيه، و عن آخرين المنع لكن عللوه بالخروج عن الأرضيه به، و هو مشعر بدوران الحكم مدارها لا التراب، و إلا فهما ليسا بتراب قطعا، و بما عن

الراوندى (٣) بسنده عن علي (عليه السلام) قال: «يجوز التيمم بالجص و النوره، و لا- يجوز بالرماد، لأنه لم يخرج عن الأرض، فقليل له: التيمم بالصفاء العاليه على وجه الأرض، قال: نعم»

إذ هو مع اشتماله على الجص و النوره و الصفا مما لا يسمى ترابا مشتمل على التعليل الذي كاد يكون صريحا في المدعى، كخبر السكوني (٤) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) لكنه لم يذكر فيه الصفا.

و احتمال المناقشه في ذلك و نحوه- بأنه لا دلالة في جواز التيمم بالحجر و نحوه على كون الصعيد لما هو أعم من التراب، إذ لعله للدليل الخاص- مدفوع بملاحظه كلمات الأصحاب في الكتب الاستدلاليه، لظهورها في كون المدار ذلك، على أن ثمره البحث في خصوص المقام انما هو جواز التيمم بالحجر و نحوه اختيارا، فإذا ثبت لا يهمننا عدم شمول لفظ الصعيد له، و بما في

الموثق (٥) «عن رجل تمر به جنازه و هو على غير

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب التيمم - الحديث ٢ و فيه «الصفاء النابتة» و في هامشه «الصفاء الثابتة».

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنائز - الحديث ٥.

طهر، قال: يضرب يديه على حائط لبن فيتميم»

لعدم صدق التراب على اللبن، وهو المسمى بالمدر، بل في كشف اللثام أنه لا نعرف فيه خلافاً وإن لم يذكره الأكثر، وعن مجمع البرهان أنه ينبغي أن يكون لا- نزاع فيه، وظاهر الوسيله أو صريحها مساواته للتراب، مع أنه اعتبر في التيمم بالحجر فقد التراب، فلعل ذلك منه قرينه على عدم اختصاص الصعيد عنده بالتراب.

كما أنه قد يظهر ذلك أيضاً من المقنعه و السرائر و غيرهما و إن قيدوا الحجر بما عرفت، بل نص في الأول على أن الصعيد هو التراب، لكن ملاحظه كلماتهم يقضى بجوازه في نحو الأرض التي لم يكن عليها تراب و اللبن و غيرهما اختياراً، و يشهد له ما سمعته من المنتهى سابقاً في الأرض التي ليست عليها تراب من ظهور عدم الخلاف بين الأصحاب فيه، و لا ينافيه تقييد الحجر بما عرفت، إذ لعله لدليل لم نعثر عليه، بل في كشف اللثام احتمال إرادتهم الاحتياط في الاجتناب عنه، لوقوع الخلاف في معنى الصعيد عند أهل اللغة، فينحصر الخلاف حينئذ في مثل السيد و ابن زهره و نادر، كاحتمال إرادته المخالف أيضاً خصوص المطبوخ من الحجر، لتخيل خروجه عنها بذلك كالخزف، مع أن المحكى عن السيد في المصباح موافقه المشهور أيضاً، و باستصحاب جواز التيمم به قبل تماسك أجزائه، و خروجه عن صدق التراب بذلك انما يقدر لو ثبت شرطيه التيمم به إما مطلقاً أو في حال الاختيار.

و لعل هذا هو الذى أوماً إليه العلامة في جملة من كتبه في الاستدلال عليه بأنه تراب اكتسب رطوبه لزجه و عملت حراره الشمس فيه حتى تحجر، فحقيقه التراب فيه باقيه، و انما حدثت زياده وصف.

فلا وجه للمناقشه فيه بعدم صدق التراب عليه أولاً، و عدم تبادره من إطلاقه ثانياً، سيما بعد ملاحظه ما دل على العلوق، و بجريانه في مثل المعادن مما خرج عن اسم

الأرض ثالثا، فتأمل جيدا.

و قد يؤيد المشهور أيضا بما دل على أن الطين صعيد، لكونه ليس بتراب قطعاً، و حمله على إرادته تركبه من الصعيد و نحو ذلك خلاف الظاهر، و بإطلاق لفظ الأرض مورداً للتيمم في الاخبار الكثيرة (١) في باب التيمم الشامل للتراب منها و غيره، سيما بعد غلبه الرمل و الحصى و الحجر و السبخ في أرض المدينة و نحوها، حتى النبوى المتقدم في مؤيدات الخصم، فإنه و إن اشتهر في كتب الفروع بلفظ التراب، لكنه في كتب الاخبار خال عن ذلك، بل

نقل في الوسائل أربع روايات من كتب متفرقة أنه «جعلت له الأرض مسجداً و طهوراً»

عدا ما في

البحار نقلاً عن العلل و الخصال بسند متصل إلى جابر (٢) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): قال الله عز و جل: جعلت لك و لأمتك الأرض مسجداً، و ترابها طهوراً»

و هو مع مخالفته لخبر الخصم متنا محتمل التصرف من الراوى بظن اتحادهما كما هو الغالب، على أنه رده في المعبر بأنه تمسك بدلاله الخطاب، و هي لا تعارض النص إجماعاً.

قلت: بل هو مفهوم لقب و خارج مخرج الغالب، اللهم إلا أن يوجه بأن المراد خروج الكلام عن البلاغه التي هي مطابقتها الكلام لمقتضى الحال لو كانت الطهوريه وصفاً للأرض مع عدوله عنها بعد ذكره لها في المسجديه إلى التراب، بل هو ضد مقتضى الحال، سيما مع أنه في مقام بيان الامتنان و زياده اللطف به و بأتمته من الكريم المنان، لكن ذلك - مع أنه مشترك الإلزام، لما سمعت من الإجماع على التيمم بالحجر عند فقد التراب و تأخره عن التراب مرتبه لا يسوغ ترك ذكر الامتنان به في مقام بيانه، إذ المراد طهوريه الأرض و إن ترتبت، و إلا فطهوريه التراب متأخره عن الماء أيضاً-

١-١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التيمم.

٢-٢ المستدرک - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

قد يقال: إن المراد منه الأرض بقرينه غيره من الاخبار، و هو أرجح من احتمال العكس من وجوه لا تخفى.

فظهر حينئذ ضعف تأييد مذهب الخصم به، بل و كذا أخبار التراب مع عدم سوق بعضها لبيان ذلك، و مع عدم الأمر بالتيمم به حتى ينافى ما دل على الأرض، و مع دعوى شيوع فرد التراب منها، و كذا أخبار الطين، بل بعضها ظاهر فى التأييد للمختار كما عرفت، على أن إطلاق لفظ الصعيد على التراب لا ينافى أنه الأرض بعد شيوع استعمال الكلى فى الفرد، و دعوى ظهور الخصوصية منه ممنوعه، بل يمكن الجمع بين كلام أهل اللغة و إن بعد بهذا الاعتبار أو قريب منه، فيحمل التراب فى كلامهم على إرادته التنصيص على أكمل الافراد و أشيعها، بل لعل ذلك جار فى كل ما كان من هذا القبيل فى كلام أهل اللغة، و هو أولى من العكس قطعاً، أو يقال: إن تعارض كلام أهل اللغة فى ذلك مبنى عن استعمال الصعيد فى التراب و غيره، كما أنه كذلك فى نفس الأمر، و أصله عدم الاشتراك و المجاز تقضى بكونه حقيقه فى القدر المشترك سيما بعد استعماله فيه نفسه، مع أنه لو أغضينا عن ذلك كله لكان المتجه الأخذ بجميع كلماتهم، فينبغى الحكم حينئذ باشتراك لفظ الصعيد بين الخاص و العام، كما عساه يرمى اليه ما عن المصباح المنير، قال بعد تفسيره الصعيد بوجه الأرض تراباً أو غيره: «و يقال الصعيد فى كلام العرب على وجوه، على التراب الذى على وجه الأرض و على الطريق» انتهى. بل و كذا ما فى القاموس «الصعيد التراب أو وجه الأرض» إن حمل لفظ «أو» فيه على معنى الواو.

و على كل حال يكون ما ذكرناه سابقاً من الامارات معينا لإرادته العام منها، مع احتمال ترجيح التفسير بالعام عليه بأنه يؤل الى تعارض الإثبات و النفي تنزيلاً لتعدد أفراد المعنى مع استعماله فى كل منها على وجه الحقيقه منزله تعدد المعانى، و الأول مقدم

على الثانى، كما أنه يرجح أيضا بالكثرة.

و أما ما ذكره الخصم من التأييد بما دل على العلق آيه و روايه ففيه- مع عدم استلزام ذلك للتراب، بل يكفى الغبار و الرمل و نحوهما على الحجر و سحق الحجر بل التراب اليسير، و ابتناؤه على اشتراط العلق، و ستعرف ما فيه إن شاء الله، و على كون «من» فى الآيه للتبعيض، مع احتمالها السببيه و البدليه و الابتدائيه، و على أن المراد بالتميم فى الروايه المفسره له المتميم به، و فيه بحث سيما بعد القطع بعدم وجوب مسح الوجه و اليدين بما يعلق من التراب، بل و لا استحبابه للإجماع المحكى إن لم يكن محصلا على استحباب نفض اليدين، و منه النفض الذى لم يبق معه شىء من التراب- أنه لا مانع من رجوع الضمير لبعض أفراد الصعيد الذى هو التراب، سيما بعد غلبته و شيوعه، فيكون المراد فيما فيه علق من الصعيد، و ذلك لا يقضى بأن المراد بالصعيد التراب سيما على القول بعدم تخصيص ضمير العام العام، على أنه لو سلم كون المراد بالصعيد فى الآيه التراب لا ينافى ثبوت ما ذكرناه من أدله خارجيه كما عرفت.

فانضح لك حينئذ بحمد الله من جميع ما ذكرنا أن الأقوى الاجتزاء بوجه الأرض ترابا أو غيره اختيارا، كما أنه اتضح لك أنه لا وجه للتفصيل المذكور بين الاختيار و الاضطرار، و ما يقال: إن دليله الإجماع حال الاضطرار و إن لم يكن داخلا تحت الصعيد ففيه- مع عدم صلاحيه ذلك دليلا للمفصل نفسه- أنه لا إجماع عند التحقيق، إذ الخصم انما جوزه لشمول لفظ الصعيد له و قد ظهر له بطلانه، و اختصاصه بالتراب، فلم يتحقق إجماع على الحجر من حيث أنه حجر فى حال الاضطرار، فتأمل فإنه دقيق، على أن المحكى عن ابن الجنيد بل هو المتجه بناء على اختصاص الصعيد بالتراب سقوط الصلاه لفواته، و لعله ظاهر الغنيه و غيرها، و كذا ما يقال: إنه لا ريب فى حصول الظن

بالتيمم بمطلق الأرض في الجملة بعد ملاحظه ما دل على التيمم بها، لكنه لا شمول فيها لجميع الأحوال بحيث يقاوم ما دل على التراب حتى يتساوى معه في ذلك، فيتوقف يقين البراءة على تقديم التراب عند وجوده، كما أنه لا شمول فيما دل على التراب لمثل حال العجز عنه حتى تسقط الصلاه حينئذ بحيث يقاوم ما دل على الأرض بالنسبه إلى هذا الحال، مع توقف يقين البراءة عليه أيضا.

و بالجملة فالمتجه العمل بكل منهما لكن بالترتيب تمسكا بالظن الحاصل للمجتهد في كل منهما، إذ مع أن ذلك لا يرجع إلى محصل يعتمد عليه عند التأمل قد عرفت قوه الأمارات الداله على المختار، فلا شك حتى يتوقف يقين البراءة لو سلم جريان نحوه في مثل المقام مما يحصل الشك فيه بالنسبه إلى شرط العباده، بل ينبغي القطع بعدم جريانه في مثل الحجر في حال الاضطرار كما ذكره الخصم، لأن مرجعه حينئذ إلى الشك في نفس الشغل و عدمه لا إلى البراءة منه حتى يجب التيمم بالحجر.

و احتمال تميم ذلك باستصحاب الشغل و عدم سقوط الصلاه بحال و نحوها مدفوع- مع عدم جريان الأول في بعض الصور كما لو فقد التراب قبل الوقت مثلا، بل هو بالعكس - بعدم صلاحية ذلك و نحوه لإثبات حكم شرعى، و هو التيمم بالحجر كما هو واضح، فتأمل. لكن مع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغي أن يترك، و إلا فلا إشكال في صحة التيمم بالحجر و نحوه مما يسمى بالأرض اختيارا بالنظر إلى الظن الاجتهادى.

نعم قد يشكل الحال في مثل الخزف نظرا إلى خروجه عن مسماها بالإحراق كما اختاره المصنف في المعبر بعد أن نسبه إلى ابن الجنيدي قال: «و لا يعارض بالسجود عليه لأنه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض كالكاغذ» انتهى.

و قد يورد عليه بمنع خروجه عن اسم الأرض و إن خرج عن اسم التراب، بل هو أولى من الحجر لقوه استمساكه دونه أو مساو للمشوى منه، مع إطلاقهم التيمم

بالحجر الشامل له عدا ما عن كشف اللباس من التوقف فيه، و بأن المتجه عدم جواز السجود عليه لو سلم خروجه عن مسمى الأرض، لعدم جوازه إلا- عليها و نباتها غير المأكول و الملبوس، فجواز السجود عليه كما اعترف به الخصم شاهد للتيمم به، و لذلك كله كان خيره التذكرة و الذكري و جامع المقاصد و غيرها الجواز.

و لعله الأقوى لما عرفت، و إن استشكله في المنتهى، كما عن الدروس التوقف فيه، و لمفهوم التعليل في خبر السكوني (١) و مروى الراوندي (٢) لعدم التيمم بالرماد بأنه لم يخرج من الأرض بخلاف الجص و النوره كما سمعته فيما مر، و لاستصحاب عدم خروجه عن المسمى، بل و أحكامه قبل الإحراق، و لا يعارضه استصحاب الشغل المتوقف يقين البراءة منه على التيمم بغيره، لوروده عليه القاضي بتقدمه و تحكيمه، كما في نظائره من استصحاب طهاره الماء و غيره، و به حينئذ يحصل يقين البراءة، إذ المراد الأعم من الشرعى قطعاً.

و من ذلك ظهر سقوط ما في الرياض من الميل إلى العدم لا- لما في المعتبر بل للشك في الخروج و عدمه، مع معارضه استصحاب الجواز بمثله في فساد العباده، فتبقى الذمه مشغوله بها للأوامر السليمه عما يصلح للمعارضه، إذ بعد الغض عما فيه و تسليم حصول الشك قد عرفت الجواب عنه، فتأمل جيداً.

و لا- فرق بين الخزف و سحيقه في جواز التيمم به، و البحث البحث كالحجر و سحيقه أيضاً، و احتمال الفرق بصيرورته تراباً حينئذ ضعيف بل فاسد قطعاً، لعدم صدق التراب و إن صدق الأرض كما ذكرنا، فالمتجه حينئذ الجواز فيهما لذلك.

[في عدم جواز التيمم بالكحل و الزرنين و نحوهما من المعادن]

نعم لا يجوز التيمم ب الكحل و الزرنين و نحوهما من المعادن إجماعاً محكياً

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٦- من أبواب التيمم - الحديث ٢.

فى الغنىه و صريح المنتهى و ظاهره، و عن الخلاف إن لم يكن محصلا للخروج عن اسم الأرض قطعا، فیدخل حیثئذ فیما سمعته سابقا من الأدله على عدم جواز التیمم بغيرها، فما عن ابن أبى عقیل من جوازه بالأرض و بكل ما كان من جنسها كالکحل و الزرنیخ ضعيف، و العرف أعدل شاهد علیه إن كان ذلك منه لعدم الخروج، و فاسد محجوج بما عرفت إن كان مراده الجواز بذلك و إن خرج عن مسمى الأرض، و مفهوم التعلیل فى خبر السكونى و مروى الراوندى المتقدمین لا جابر له فى المقام، بل معرض عنه بالنسبه إلى ذلك بین الأصحاب لما سمعت من الإجماعات السابقه، لكن قد ظهر لك أن مبنى المنع فى المعادن عند الأصحاب الخروج عن اسم الأرض كما يظهر من استدلالهم علیه به، بل جعل بعضهم الحكم فیها دائرا مداره، فغير الخارج عن ذلك منها لو كان یتجه فیہ حیثئذ الجواز، و احتمال مانعیه نفس المعدنیه و إن لم یخرج تمسكا بإطلاق معقد الإجماع المحكى فى غایه الضعف، كالقول بلزوم الخروج عن الأرض للمعدنیه، لما ستعرفه فى تحقیق معنى المعدن فى باب السجود إن شاء الله.

[فى عدم جواز التیمم بالرماد]

و كذا لا یجوز التیمم بالرماد إجماعا كما فى المنتهى، و ل

خبر السكونى عن جعفر(١) عن أبیه عن على (عليهم السلام) «انه سئل عن التیمم بالجص فقال: نعم، فقیل: بالنوره فقال: نعم، فقیل: بالرماد فقال: لا، انه لا یخرج من الأرض إنما یخرج من الشجر»

كالمروى عن

الراوندى (٢) بسنده عن على (عليه السلام) أيضا قال:

«یجوز التیمم بالجص و النوره و لا یجوز بالرماد، لأنه لم یخرج عن الأرض»

لكنهما ظاهران أو صریحان فى رماد غیر الأرض دونه، بخلاف معقد إجماع المنتهى، بل ربما يفهم من التعلیل فیهما الجواز به، و لعله لذا أو دعوى عدم الخروج جوزه به فى الحاوى

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التیمم - الحدیث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب التیمم - الحدیث ٢.

كما عن نهايه الاحكام، و فى التذكره تعليق عدم الجواز على الخروج، و قربه فى الرياض، و هو جيد لكن لا حكم فيه بالخروج و عدمه، و هو المثمر، اللهم إلا- أن يكون المراد أنه يخرج تاره و لا يخرج أخرى، إلا أن الأقوى الخروج متى صدق عليه الرماد كما هو الغرض، فتأمل جيدا.

[فى عدم جواز التيمم بالنبات المنسحق كالأشنان و الدقيق]

و لا بالنبات المنسحق كالأشنان و الدقيق و نحوهما مما أشبه التراب بنعومته و نحوها، لكن لا يصدق عليها اسم الأرض و التراب إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا، بل فيما تقدم من الإجماع و غيره على عدم جوازه بغير الأرض كفايه، و

خبر عبيد بن زراره(١) عن الصادق (عليه السلام) بعد أن سأله عن الدقيق يتوضأ به، فقال:

«لا بأس بأن يتوضأ به و ينتفع به»

محمول على ما ذكره الشيخ فى التهذيب من إرادته النطف به و التطهر من الدرر، كما قد يكشف عنه

صحيح ابن الحجاج (٢) «سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يطلى بالنوره فيجعل الدقيق بالزيت يلمه به يتمسح به بعد النوره ليقطع ريحها قال: لا بأس»

بل هو أولى من إرادته التيمم من الوضوء حتى يعارض ما تقدم، مع أنه على تقديره فى غايه القصور أيضا عن مقاومته كما لا يخفى.

[فى جواز التيمم بأرض النوره و الجص]

و يجوز التيمم بأرض النوره و الجص اختيارا على المشهور نقلا و تحصيلا، و عن مجمع البرهان أنه ينبغي أن يكون لا نزاع فيه، بل لم أجد فيه خلافا إلا ما فى نهايه الشيخ، فاشترط فقد التراب، و ما عن السرائر من المنع للمعدنيه مع انى لم أجد ذلك فيها، بل الموجود لا يجوز التيمم بجميع المعادن، و تعدادها يطول، و قد أجاز قوم من أصحابنا التيمم بالنوره، و الصحيح الأول، و هو مع عدم ذكره لأرض الجص محتمل بل ظاهره النوره بعد الإحراق لا أرضها، و لذلك حكاه فى الذكرى عنه فى

١- ١ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب التيمم- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب آداب الحمام- الحديث ١.

النوره، فينحصر الخلاف حينئذ، في الأول و إن كان ربما يقال إنه أو العدم لازم تفسير الصعيد بالتراب، سيما بعد ما في كشف اللثام ان أرض النوره ليست غير الحجر على ما تعرف، وقد عرفت الكلام فيه إلا أنه لم يحك عن أحد منهم هنا، بل في المقنعه التصريح بالجواز فيهما بدون التقييد بفقد التراب، و هو ممن فسر الصعيد بذلك.

و كيف كان فلا إشكال في الحكم بناء على المختار، لصدق اسم الأرض، و احتمال المعدنيه مع ضعفه في نفسه قد عرفت عدم منعها مع الصدق، نعم هو لا يتجه بناء على التفسير بالتراب، كما لا يتجه التفصيل بالاختيار و الاضطراب، و استدل عليه بعضهم مضافا إلى صدق الأرض بخبرى السكونى و الراوندى المتقدمين، و فيه أنهما في الجص و النوره لا أرضهما، و احتمال إرادتها منهما لا- شاهد له، و الأولويه انما تصح لو سلم العمل بهما فيهما، نعم قد يشعر التعليل فيهما بالمطلوب، و الأمر سهل، إذ قد عرفت انا في غنيه عنهما، كما أنه قد تشعر عباره المصنف بمنع التيمم بنفس الجص و النوره، وفاقا للأكثر في الثانى و جماعه في الأول، للخروج بالإحراق لا أقل من الشك، مع معارضه استصحاب الجواز و البقاء على الأرضيه بأصالة بقاء الشغل، فتبقى الأوامر عن المعارض سليمه، و لا جابر للخبرين السابقين، و خلافا لصريح بعض و ظاهر آخر فجوزوه بهما للخبرين، و عدم الخروج، و الاستصحاب الحاكم على أصاله الشغل المفيد ليقين البراءه حينئذ شرعا، فلا أوامر سليمه لو سلم مغايرتها لأوامر الشغل الذى قد ذكر الخصم استصحابه، و هو جيد إن لم يطمئن بعدم الصدق، فتأمل.

هذا كله بناء على كفايه وجه الأرض، و إلا- فعلى التراب فالبحث ساقط من أصله، إلا أن يخصوه في حال الاضطراب كما في غيره، فيتجه البحث منهم عن أرضيته و عدمها، إذ مع الخروج لا يجوز و لو اضطرابا للإجماع المحكى على عدم جوازه بغيرها و لو مضطرا كما عرفت، فتأمل جيدا.

[فى جواز التيمم بتراب القبر]

و كذا يجوز التيمم ب تراب القبر عندنا و ان نبش، بل و إن تكرر نبشه ما لم يعلم نجاسته بالدم أو الصديد المصاحب له أو غير المصاحب مع نجاسه الميت و نحوهما، لصدق اسم الصعيد بل الطيب، للطهاره شرعا، و الصديد مع عدم الدم من الميت الطاهر بالتغسيل طاهر، فلا يقدح اختلاطه مع استهلاكه، فما فى الذكرى من أنه لو علم اختلاطه بالصديد اجتنب محل تأمل، أو ينزل على ما لا- ينافى المطلوب، و احتمال التمسك له بانتفاء الطيب حينئذ فيه ما عرفت، ثم قال: «و فى اللحم و العظم نظر، للطهاره بالغسل، و على قول المبسوط ينبغى المنع، نعم لو كان الميت نجسا منع» انتهى. قلت: لا- تأمل فى الجواز مع الاستحاله ترابا، و عدم العلم بنجاسه التراب بالصديد، و لعله يريد الاختلاط بدون الاستحاله، فيكون من مسائل الامتزاج، و يأتى الكلام فيها إن شاء الله.

[فى جواز التيمم بالتراب المستعمل فى التيمم]

و كذا يجوز بالتراب المستعمل فى التيمم بلا خلاف أجده فيه، بل فى التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد و غيرها الإجماع صريحا و كشف اللثام ظاهرا للأصل و الصدق، فما عن الشافعى فى أصح قوليه من المنع لا ينبغى أن يصغى اليه، كدليله القياس على الماء المستعمل فى رفع الحدث، إذ هو- مع بطلانه فى نفسه أولا- و فى المقيس عليه على الأصح عندنا ثانيا- قياس مع الفارق، لتحقق رفع الحدث بالماء بخلافه، و لعله لذا وافقنا أبو حنيفة و أصحابه عليه.

و من المستعمل الملتصق بأعضاء التيمم إجماعا فى التذكرة، بل و المتساقط منها كالمقطر مما غسل به من الماء، لتحقق ماهيه الاستعمال به، بل لعله المنساق إلى الدهن قبل الأول، فما فى التذكرة من احتمال العدم ضعيف، نعم قد يشكل فى المنفوض و المتساقط من اليدين بعد الضرب قبل المسح به و إن صرح به بعضهم، بل فى الذكرى و جامع المقاصد أنه فسر به، و بالممسوح به من غير نقل خلاف فيه أو إشكال لعدم تحقق الاستعمال قبل المسح به سيما بعد حكاية الإجماع فيهما، و فى التذكرة على خروج المضروب

منه، مع نفي الخلاف عنه في المبسوط، لأنه كالإنياء المغترف منه.

قلت: فهذا كالماء المغترف قبل الغسل به، نعم يتم كونه منه لو ثبت جزئيه الضرب من التيمم، لكن قد يتجه حينئذ دخول المضروب، فلعل ما ذكره من الإجماع والتشبيه بالإنياء مشعر بخروجه أى الضرب عن ماهيه التيمم، إلا أنه يمكن القول بدخول الضرب و خروج المضروب، فتأمل جيدا.

[في عدم جواز التيمم بالمغصوب]

ولا يصح التيمم بالتراب أو الحجر المغصوب أى الممنوع من التصرف فيه شرعا إجماعا محكيا في التذكرة و المنتهى إن لم يكن محصلا، علق في اليد شىء فمسح به جبهته و يديه أولا، للنهي المقتضى للفساد عقلا و شرعا، و هو واضح بناء على جزئيه الضرب من التيمم، بل و شرطيته مع اعتبار النيه فيه، كما هو الأصل فى كل ما أمر به، نعم لو لم يكن شرطا و كان كاغتراف الماء من الإنياء أو كان شرطا لكن لم تعتبر النيه فيه اتجه عدم اقتضاء النهى الفساد حينئذ عقلا، بل التيمم صحيح و إن كان الضرب محرما، لكن مع مسح الجبهه و اليدين بعد الضرب بدون العلق، بل و معه على إشكال، اللهم إلا أن يستفاد الفساد حينئذ من ظاهر الأدله.

و كيف كان ففساد التيمم دائر مدار النهى عنه شرعا، و إلا فلا فساد حيث لا نهى و لو لجهل أو غفله يعذر فيها، و من هنا صرح فى جامع المقاصد و غيره بجواز التيمم للمحبوس فى المكان المغصوب، لأن الإكراه أخرجه عن النهى، فصارت الأكوان مباحه، لامتناع التكليف بما لا يطاق إلا- ما يلزم ضررا زائدا على أصل الكون، و القول ان فى التيمم تصرفا زائدا على أصل الكون ممنوع، إذ الإلزام بكيفيه خاصه من الكون أو حركه خاصه متعذر أو متعسر، بل هو ترجيح من غير مرجح، و من ثم جاز له أن يصلى و ينام و يقوم، و حق الغير يتدارك بلزوم الأجره، بخلاف الطهاره بالماء المغصوب، لأنه يتضمن إتلافا غير مأذون فيه، نعم لو ربط فى ماء مغصوب و تعذر

عليه الخروج و لم يلزم الاغتسال به زياده إتلاف أو تصرف أمكن القول بالجواز، فتأمل جيدا.

هذا كله فى التراب المغصوب، أما المملوك و قد تيمم به فى مكان مغصوب فى المدارك أن الأصح الصحة، لأن الكون ليس من أفعال التيمم، بل هو من ضروريات الجسم، و فيه أن الضرب و المسح حركة و سكون، و هما كونان سيما الأولى، فلا ريب فى حصول التصرف فى مال الغير بذلك، على أن التيمم فعل و عمل فى ملك الغير، و هو هواؤه، و لذا كان الأقوى الفساد، كما هو خيره كشف اللثام، لكن علة «بأن الاعتماد جزء التيمم، فهو كاعتماد المصلى على ملكه الموضوع فى أرض مغصوبه» انتهى. و هو جيد بالنظر إلى الضرب، و كذا لو كان التراب فى آنيه مغصوبه، للنهى عن الضرب المقتضى للفساد عقلا، إلا على ما سمعت، بخلاف الماء فى الآنيه المغصوبه، للنهى فيه عن الأخذ منها، و هو أمر خارج عن العباده، مع احتمال الفساد فيه أيضا على بعد، فتأمل.

[فى عدم جواز التيمم بالتراب النجس]

و كذا لا- يجوز التيمم ب التراب النجس بلا- خلاف أجده فيه، بل فى المدارك و غيرها نسبه إلى مذهب الأصحاب مؤذنا بالإجماع عليه و لعله كذلك، لا اشتراط الطهاره فيه إجماعا فى جامع المقاصد و كشف اللثام و محتمل أو ظاهر الغنيه و عن التذكره و شرح الجعفرية، و لا نعرف فيه مخالفا فى المنتهى، و يدل عليه مضافا الى ذلك الوصف بالطيب فى الكتاب العزيز، إذ المراد به- كما لعله الظاهر منه و فسره به غير واحد بل فى جامع المقاصد نسبه الى المفسرين- الطاهر، كما أنه قد يؤيده أى الاشتراط بل فى الحدائق أن الأولى فى الاستدلال به عليه النبوى المروى فى

عده أخبار(١) و فيها الصحيح و غيره «جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا»

لما تقدم سابقا أن

الطهور هو الطاهر المطهر، لكن قد يناقش بأنه لا دلالة فيها على اعتبار الطاهريه حال المطهريه.

نعم لو ثبت لزوم المطهريه للحدث أو الخبث للطاهريه أو أن الأصل ذلك كان دليلا آخر للمطلوب من غير حاجه الى الأخبار أيضا، لمعالميه مطهريه التراب، و لعل ذلك الأصل ثابت خصوصا بمعنى عدم سبق النجاسه، بل فى جامع المقاصد «أنه لا يعقل كون النجس مطهرا» انتهى، و لا يرد الغساله على بعض الأقوال و حجر الاستنجاء، لخروجها بالدليل، أو لاعتبار سبق الطهاره فيهما أيضا، فتأمل.

و المشتبه بالمحصور يجنب كالماء، بل لعله لا يشرع الاحتياط بالتكرير، بناء على الحرمة الذاتيه فيه كالماء كما صرح به الأستاذ فى كشف الغطاء، مع احتمال له للفرق بينهما بالأمر بالإراقه هناك دونه، و عدم ثبوت غير الحرمة التشريعيه هنا، و لا فرق بين قله التراب المتنجس و كثرته مع وقوع الضرب عليه كما صرح به فى المنتهى، لفساد بعض الضرب المقتضى لفساده جميعه، و لاقتضاء الشرطيه السابقه، و لا يعقل الاستهلاك هنا، و احتمال الصحه- بناء على عدم اشتراط استيعاب الضرب لما يتيمم به، أو أنه قليل لا- يقدر بالاستيعاب عرفا- لا يخلو من وجه، نعم لا يقدر نجاسه غير المضروب قطعا و إن اتصل بالمضروب كأحد جانبي الحجر أو طرفيه.

[فى عدم جواز التيمم بالوحل]

و كذا لا يجوز التيمم بالوحل أى الطين مع وجود التراب أو الحجر نصا و فتوى كما سيأتى ان شاء الله.

[فى جواز التيمم بتراب فيه شىء مستهلك من المعادن]

و ان مزج التراب بشىء من المعادن كالكحل و الزرنيخ و نحوهما أو غيرها مما لا يجوز التيمم به من الدقيق و سحيق الأشنان و غيرهما فان استهلكه التراب أى كان كالمعدوم فى عدم منافاته لصدق اسم التراب بل التراب الخالص، و لا عبره بتعميق النظر و تدقيقه جاز التيمم به وفاقا للمشهور بين الأصحاب، للأصل و صدق الامثال

بضرب الصعيد والأرض و نحوهما، و دعوى أن ذلك من المسامحات العرفيه ممنوعه، مع عدم قيام دليل صالح على عدم اعتبارها فى مثله، و تعذر أو تعسر خلوص التيمم به من ذلك غالبا سيما لو اعتبر العلم به، كما هو قضيه اشتراط الخلوص، فينافى حكمه مشروعيه التيمم، خلافا لظاهر الغنيه و صريح المحكى عن الخلاف، فمنعا

منه مع الخلط و إن استهلك، و هو- مع أنى لم أجده فى الثانى، و يمكن تنزيل الأول على غير المستهلك، سيما بعد دعواه الإجماع عليه، إذ ما نحن فيه مظنه حصوله على العكس- ضعيف جدا لا دليل عليه.

و إلا يكن الخليط مستهلكا كذلك، بل كان هو المهلك للتراب كذلك لم يجز التيمم به قطعا و إجماعا بقسميه، لأصالة الشغل مع عدم صدق الامتثال بضرب الصعيد والأرض، بل و كذا ان لم يهلك أحدهما الآخر كما هو ظاهر المتن أو صريحه كالمبسوط و المنتهى و الذكرى و جامع المقاصد و كشف اللثام و غيرها، بل فى الغنيه الإجماع على عدم جواز التيمم بتراب خالطه شىء من ذلك، و هو الحجبه بعد الأصل فى وجهه، و صحه سلب اسم التراب عنه، و لا يعارض بسلب اسم الخليط، إذ هو لا- يكفى فى صحه التيمم به، لاشتراطه بالتراب لا بغير الكحل مثلا، كما لا يقال: إنه يصدق عليه اسم كل منهما لا سلبه، فيقال: هذا تراب و كحل، إذ الظاهر منع ذلك فيما نحن فيه من الامتراج المتحقق باختلاط الاجزاء المتساويه اختلاطا لا يتحقق معه التمييز، فإنه بعد حصوله يتحد المختلطان و يكونان شيئا واحدا، فلا- يصدق عليه انه تراب و كحل، لزياده أمر آخر عليهما أخرجهما عن هذا الصدق، و هو الامتراج، فهما و إن كانا جزءين ماديين لهذا الشىء لكن مع ذلك فالامتراج من مقوماته أيضا معهما، فالتراب حينئذ جزء، و لا- وجه للحكم به على الكل، فلا- يقال هذا تراب قطعا، بل إن قيل مثل ذلك فى مقام تعداد الاجزاء يراد منه ان هذا الشىء كحل و تراب حال

كونهما ممتزجين، فيكون الخبر هو المجموع لا كل واحد منهما، فتأمل.

نعم يتجه ذلك في الخليط المتميز المستقل الذى لا يتصور فيه امتزاج كالشعر مع التراب، و ستسمع الكلام فيه، هذا. على أنا نقول بعد تسليم صدق اسم التراب عليه و انه كالخليط المتميز فلا ينافى صدق ضرب التراب ضرب غيره معه، لكن المعنى فى التيمم مماسه تمام باطن الكف للتراب حال الضرب، كما صرح به فى كشف اللثام، و هو ظاهر غيره أو صريحه، و لا ريب فى عدم حصول ذلك فى محل الفرض و إن صدق ضرب التراب فى الجملة.

و منه يظهر لك الحكم فى الخليط المتميز، فلو فرض وجود تبه و نحوها فى تراب بحيث يحتجب وصول بعض الكف إلى التراب بطل، و لذا لم يكتف بعضهم بصدق اسم التراب، بل قال: إنه ينبغى اعتبار عدم الإمساس بالخليط مع ذلك، و إلا فلا ريب فى حصول الاسم فى المثال المذكور.

لكن قد يشكل ذلك أولاً- بالاكْتفاء فى جملة من كتب أصحابنا ببقاء الاسم من غير اعتبار ذلك كالقواعد و التحرير، بل عن السرائر و التذكرة و نهايه الاحكام و الدروس و البيان أنه يجوز بالمختلط مع بقاء اسم التراب، بل فى المنتهى بعد أن حكى الخلاف المنع من التيمم بالمختلط و إن غلب التراب، و عن المبسوط الجواز مع الاستهلاك قال: «و بالأول قال الشافعى، و الثانى قال بعض الشافعية حيث اعتبر الغلبه، و هو الأقوى عندى لبقاء الاسم، و لأنه يتعذر فى بعض المواضع - ثم قال:- لو اختلط التراب بما لا- يعلق باليد كالشعير جاز التيمم منه، لأن التراب موجود، و الحائل لا يمنع من التصاق اليد به» انتهى. و ثانياً بعدم الدليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه، لصدق ضرب التراب و الصعيد من دون اعتبار ذلك.

و قد يدفع بأن مراد أولئك الأصحاب بالاكْتفاء بالاسم انما هو فى صورته الخلط

الامتزاجي، فيرجع حينئذ عند التأمل إلى شرطيه الاستهلاك كما يومي إليه ما في المنتهى أولاً و غيره أيضاً، ولا تعرض فيه للخليط الذي لا يتصور فيه الاستهلاك و إن قل، و لعل عدم تعرضهم له لعدم دخوله فيما يعتبر في التيمم به، بل هو راجع إلى الكف، فيعتبر فيه الاستيعاب، و أما ما في آخر عبارته المنتهى فمع أنه قد استشكله بعض من تأخر عنه يحتمل ما في كشف اللثام و غيره من أنه بالاعتماد يندفن بالتراب أو الكف تماس التراب إذا حركت، لأنه لا تعلق بها و إن أورد عليه فيه بأنه يتوجه الجواز بالمتزج بنجس قليل إذا علم وصول الكف جميعها بالتحريك أو الاعتماد إلى الطاهر، و في جامع المقاصد أن فيه تردداً ينشأ من عدم تسميه الخليط تراباً.

إلا- أنه قد يدفع الأول بأنه لا دليل على بطلان اللزوم، بل ظاهر الأدلة تناوله، و ليس ذا من تعدد الوضع أو الضرب، بل هو من توابع الوضع الأول، و الثاني بمنع عدم التسميه في مثل ما نحن فيه، فتأمل. و أما دعوى عدم الدليل على الاستيعاب المذكور ففيه- مع أصالة الشغل في وجهه و الاقتصار على المتيقن- أنه ظاهر التيمم البياني ك

قوله:

«وضع يديه»(١)

و

«ضرب بكفيه الأرض»(٢)

و

«اضرب بكفيك الأرض»(٣)

و نحوها(٤) لظهور الاسم في تمام المسمى، فيراد تمام اليد و الكف، و احتمال صدق ذلك و لو ببعض الكف ممنوع، و لذا يصح سلب الضرب بالكف عنه، لكن و مع ذلك كله فالذي يقوى الاكتفاء بالاستيعاب العرفي بحيث يصدق عليه أنه ضرب بكفيه الأرض، و لعله متحقق و إن حصل بعض الخليط كشعيه أو تبته و نحوهما، بل و إن لم يكن خليط لكن لم يصل بعض أجزاء الكف كذلك، مع أنه قد يتعذر الخلوص

١- ١ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب التيمم- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب التيمم- الحديث ٧.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب التيمم.

من مثل ذلك أو يتعسر في كثير من المواضع، وربما نزل ما في المنتهى عليه، بل قد يؤيده أمور كثيرة تظهر بالتأمل في أخبار الباب و كتب الأصحاب و إن كان الأحوط ما تقدم، و كذا الكلام في الممتزج، فلا تقدر بعض الاجزاء الدقاق و إن منعت محلها من المماسه.

[في كراهه التيمم بالسبخه و الرمل]

و يجوز التيمم و لكن يكره بالأرض المالحة النشاشه المسماه بالسبخه و الرمل و هو معروف على المشهور بين أصحابنا نقلا و تحصيلا، بل في المعتبر الإجماع عليه عدا ابن الجنيد، فمنع في السبخ، بل عن التذكرة الإجماع في السبخه من غير استثناء كالمنتهى، حيث لم ينقل فيها خلافا إلا- عن بعض الجمهور، كما أنه نسب الجواز مع الكراهه في الرمل إلى نص الأصحاب و جامع المقاصد، و عن التذكرة «يجوز بالرمل عندنا على كراهيه» بل ظاهر المدارك أو صريحها غيرها عدم الخلاف عندنا في جوازه بالرمل، و مراد الجميع الجواز اختيارا مع وجود التراب كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم.

فما في إشاره السبق و تبعه الأستاذ في كشف الغطاء من التيمم به عند فقد التراب ضعيف محجوج بما سمعت، و بتناول اسم الصعيد و الأرض له قطعاً و ان اكتسب بسبب الحرارة تشتتا و تغيراً ما، و ما عن الجمهوره عن أبي عبيده أن الصعيد هو التراب الذي لا يخالطه سبخ و لا رمل لا يلتفت اليه، على أنه لو كان كذلك لا دليل على جوازه في الاضطرار أيضاً، كالمحكى عن ابن الجنيد من المنع بالسبخ و لعله لذلك و فيه ما عرفت، أو

الخبر عن محمد بن الحسين (١): «ان بعض أصحابنا كتب إلى أبي الحسن الماضي (عليه السلام) يسأله عن الصلاه على الزجاج، قال: فلما نفذ كتابي إليه تفكرت و قلت هو مما أنبت الأرض، و مالي أن أسأله عنه، فكتب إلى لا- تصل على الزجاج و إن حدثتكَ نفسك أنه مما أنبت الأرض، و لكنه من الملح و الرمل، و هما ممسوخان».

و فيه أنه لا تعرض فيه للسبخه، و لا كلام في المنع من الملح، و لعل ابن الجنيد أراد بالسبخ ما يعلو الأرض من الملح، فلا خلاف حينئذ كما يشهد له عدم استثنائه

من إجماع التذكرة، و تخصيص الخلاف ببعض الجمهور في المنتهى كما تقدم، نعم هو دال على المنع من السجود على الرمل، و يلزمه عدم التيمم هنا، لكنه- مع قصوره عن معارضة ما تقدم، بل لعل الإجماع على خلافه حتى من الحلبي في إشارته لتجويزه به حال الضرورة- محتمل لإيراده أنهما مسخا بصيرورتها زجاجا، أى أنهما غيرا عن حقيقتهما السابقة، إلا أنه لا بأس بتأييد الكراهة في الرمل به، و بما سمعته عن أبي عبيده و إن كنا في غنیه عن إثباتها فيه و في السبخة بما تقدم بعد التسامح فيها، فتأمل جيدا.

[في استحباب أن يكون التيمم من ربا الأرض و عواليها]

و يستحب أن يكون التيمم من ربا الأرض و عواليها كما أنه يكره من المهابط إجماعا في الخلاف عليهما، و في المعبر صريحا في الثاني، و ظاهرا أو صريحا في الأول، كظاهر نسبته إلى علمائنا في التذكرة و صريح إجماع جامع المقاصد، و يؤيده- مع بعد العوالى عن النجاسات و زوالها عنها غالبا بالسيول و الرياح، فهو أبلغ في وصف الطيب بخلاف المهابط- ما ورد في تفسير الصعيد أنه الموضع المرتفع كالمحكي عن فقه الرضا (عليه السلام) (١) و

قول الصادق (عليه السلام) في خبر غياث بن إبراهيم (٢): «نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يتيمم الرجل بتراب من أثر الطريق»

و في

خبره الآخر قال أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣): «لا وضوء من موطأ»

و عن النوفلى يعنى ما تطأ عليه برجلك، خلافا للجمهور فلم يفرقوا بين المكانين و هو ضعيف، بل لا- يبعد تفاوت مراتب الاستحباب و الكراهة شدة و ضعفا بتفاوت الأمكنة في القرب و البعد عن احتمال النجاسة و نحوها.

[في جواز التيمم بغبار الثوب و لبد السرج و عرف الدابة مع فقد التراب]

و مع فقد التراب عقلا أو شرعا، و الحجر و نحوه على المختار من مساواته للتراب،

١- ١ المستدرک- الباب- ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب التيمم- الحديث ١.

بل و على غيره أيضا لتقدمه على الغبار عندهم، إلا النادر كسلار و يحيى بن سعيد فقدماه على الحجر، مع احتمال إرادته الأول الغبار الذى إذا نفض كان ترابا كافيا، بل لعله الظاهر من عبارته المحكية فى المختلف، فتعلق المصنف الانتقال كالمقنعه و المبسوط و القواعد و المنتهى على التراب خاصة فى غير محله، سيما من مثل الشيخ و المصنف و العلامة، لمساواته للتراب عندهم، اللهم إلا أن يريدوا به ما يشملهما اتكالا على ما سبق لهم، كما يشهد له بعض الامارات، فتأمل. فيوافق حينئذ ما فى النافع و الذكري و المعبر و التذكرة و غيرها من التعبير بالصعيد، بل هو معقد إجماع الأخيرين حيث علقا الانتقال المذكور على فقد الصعيد، ثم نسباه إلى علمائنا، و النهاية و الوسيلى و السرائر و التحرير و عن المهذب من التصريح بتأخره عن الحجر، و يقرب منه ما فى جامع المقاصد و الروض و المدارك.

يتيمم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابته للنصوص (١) و ظاهر الإجماع المحكى فى المعبر و التذكرة إن لم يكن محصلا، لا إذا لم يفقده فإنه يجب التيمم به حينئذ بلا خلاف أجده فيه، بل ظاهر المعبر و البحار و كشف اللثام و التذكرة الإجماع عليه إلا من ظاهر جمل المرتضى، فساواه مع التراب، مع أنه ليس بتلك المكانة من الظهور، و محتمل لما تقدم فى كلام سلار.

و لا ريب فى ضعفه بعد ما عرفت، و بعد

قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح زراره (٢): «إن كان أصابه الثلج فلينظر لبد سرجه، فيتيمم من غباره أو من شىء معه»

و قول الصادق (عليه السلام) أيضا فى صحيح رفاعه (٣) كذلك، و إشعار غيرهما من الاخبار (٤) به أيضا، و احتمال التمسك له بأن الغبار صعيد حقيقه و إن

١-١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم.

استخرج من غير الأرض لأنه كان مجاورا له، فإذا نفذ عاد إلى أصله و صار ترابا مطلقا يدفعه أن محل البحث في غير الجامع للشرائط منه من الاستيعاب و نحوه كما هو الغالب، و إلا- فلو فرض كونه في حال كذلك إما بنفضه أو غيره فلا إشكال في مساواته له حينئذ.

نعم قد يشكل الحال في تقديم القليل من التراب عليه مع عدم صلاحيته للاستيعاب، و لعل الأقوى حينئذ تقديم أكثرهما و أشدهما مباشرة لليد مع احتمال تقديم التراب مطلقا، سيما بعد ما في المنتهى و المدارك من عدم تسميه الغبار صعيدا، قال في الأول: لأن الصعيد هو التراب الساكن الثابت، و ان كان ذلك ضعيفا بل ممنوعا عليهما، كمناقشه الثاني في تقديمه على الوحل مع التمكن منه بعد تسليمه أن الأصحاب قاطعون بذلك، و ان ظاهرهم الإجماع، و نسبته في المنتهى إلى علمائنا كظاهر غيره أيضا، مع شهادته التبع لهما، إذ لم يحك عن أحد خلافا في ذلك إلا عن المهذب، فاشترطه بفقد الوحل.

و لا ريب في ضعفه بعد

قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير(١): «إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيّم به، فإن الله أولى بالغدر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر أن تنفضه و تتيّم به»

و انجباره بما سمعت يدفع المناقشه في سنده لو سلمت، و

قول الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره(٢): «ان كان أصابه الثلج فلينظر لبد سرجه، فيتيمم به من غباره أو من شئ معه، و ان كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه»

ك

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح رفاعه(٣):

«إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيّم به،

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

فان ذلك توسيع من الله عز و جل، قال: فان كان فى ثلج فلينظر لبد سرجه، فليتمم من غباره أو شىء مغبر، و ان كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتمم منه».

و المناقشه فيهما باختصاصه فى حال الثلج المانع من الوصول إلى الأرض لا وجه لها، إذ الاستدلال بظاهر قوله (عليه السلام): «و ان» الى آخره حتى لو أريد الاستئناف منه، كما يشهد له الاقتصار عليه خاصه فى صحيحه زواره الأخرى عن الباقر (عليه السلام) أيضا و هى دليل آخر ك

مضمرب ابن المغيرة^(١) «إن كانت الأرض مبتله و ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده، فتيتم من غباره أو شىء مغبر، و إن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتمم»

و إطلاق غيرها منزل عليها.

نعم قد يعارض ذلك

قول أحدهما (عليهما السلام) فى خبر زواره^(٢) بعد أن سأل «عن رجل دخل الأجمه ليس فيها ماء و فيها طين ما يصنع؟ قال: يتمم فإنه الصعيد، قلت فإنه راكب و لا- يمكنه النزول من خوف و ليس هو على وضوء، قال: إن خاف على نفسه من سبع أو غيره و خاف فوات الوقت فليتمم يضرب بيده على اللبد أو البرذعه و يتمم و يصلى»

سيما بعد تعليله فيه كغيره بأنه الصعيد.

لكنه- مع ضعفه و احتمال الطين الجاف كما لعل فيه إيماء إلى ذلك، بل فى المنتهى أنه مما تعرض فيه لنفى الماء دون التراب حتى فى قوله: «و فيها الطين»- قاصر عن مقاومه ما تقدم من وجوه، فتأمل جيدا. و التعليل بالصعديه يراى به أنه كان صعيدا كما يشير اليه ما فى

آخر^(٣) «انه صعيد طيب و ماء طهور».

ثم ان ظاهر ما تقدم من الاخبار كخبر رفاعه و زواره و أبى بصير و غيرهما عدم الترتيب فيما فيه الغبار كظاهر المصنف و المشهور، بل لم أجد فيه خلافا إلا من الشيخ

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٦.

فى النهايه، فرتب بين عرف الدابه و لبد سرجها و بين الثوب، مع عدم صراحتة فى ذلك، بل هو محتمل ما فى المنتهى من أن ذلك لكثرة وجود أجزاء التراب فى دابته و قلته فى الثوب، و ابن إدريس فى السرائر فعكس و هما ضعيفان، نعم ينبغى تحرى الأكثر فالأكثر و من غير الثلاثة، و كأنها خصت لأنها مظنته، بل ظاهر جماعه إيجابه، و هو لا يخلو من قوه.

كما أن الظاهر منها أيضا و به صرح جماعه كون الغبار غبار التراب و نحوه، لا غبار الأشنان و نحوه، و يؤيده الإجماعات السابقة على عدم جوازه بغير الأرض، بل و لا الممتزج منها لذلك إلا أن يغلب الاسم، و لعل المنساق من عباره المصنف و القواعد و غيرهما بل حكى عن الأكثر و ما سمعته من الاخبار السابقه و غيرها عدا خبر أبى بصير فى كيفية التيمم بالغبار ضرب ما كان عليه منه باليدين، ثم يمسح به من غير نفض، لعدم تيسر انفصاله غالبا، سيما فى حال المسؤول عنها فى الاخبار، بل فى

خبر زرارته^(١) عن أحدهما (عليهما السلام) التصريح به، قال: «إن خاف على نفسه من سبع أو غيره و خاف فوت الوقت فليتيمم، يضرب يده على البرذعه و يتيمم و يصلى».

لكن فى المقنعه و النهايه و المبسوط و المنتهى أنه ينفذ فيتيمم بغبرته، كالمحكى عن سلالر «نفذ ثوبه و سرجه و رحله، فان خرج منه تراب تيمم به» مع احتمال إرادته ما لو أمكن استخراج تراب من مجموع ذلك، و هو متجه مع إمكانه لانتفاء الضروره حينئذ، و إطلاق الاخبار منصرف إلى غلبه عدم تيسر مثل ذلك، سيما فى مثل المسؤول عنه فيها، إلا أن ذلك ليس مما نحن فيه، كما أنه قد يتجه ما فى المقنعه و ما بعدها إن أريد بالنفض فيها ما ذكره فى الذكرى و جامع المقاصد و الروض و غيرها من أنه ينفذ ثوبه و يستخرج الغبار حتى يعلوه، إلا أن يتلاشى فيقتصر على الضرب عليه، قلت:

حتى يتفاقم و يكون الضرب على الغبار نفسه، و لما يلوح من الاخبار ك

قوله (ع): «فليُنظر لبد سرجه أو شىء مغبر»

و نحوهما من اعتبار محسوسيه الغبار كما فى حاشيه المدارك، أو أريد أنه بنفضه جميعه يجمع منه غبار لا يحصل بدونه، إذ الضرب عليه انما يكون على مقدار اليدين خاصه.

و لعل الذى دعاهم إلى ذلك ما فى خبر أبى بصير السابق، و فى انطباقه على إطلاقهم النفض الذى قد يتخيل منه التيمم بالغبره الكائنه منه و إن لم تستقر فى مكان سيما بعد إشعار غيره من الاخبار بخلافه، و منافاته للتوسعه التى هى منشأ مشروعيه هذا الحكم تأمل و نظر، فقد يحمل على إرادته الاجتزاء بذلك لا- وجوبه، أو على ما سمعته فى كلام سلار أو نحو ذلك، و إلا فالأقوى عدم التضييق بشىء من ذلك، و الاجتزاء بالضرب على ناحيته مما علتة الغبره إن كان، و إلا فعلى ذى الغبار الكامن فيه إذا كان الضرب مما يهيج الغبار إلى الكفين، كما قد يومى اليه

قول الباقر (عليه السلام) (١) فى صحيح زراره فى المواقف إن لم يكن على وضوء كيف يصنع و لا يقدر على النزول؟: «تيمم من لبد سرجه أو عرف دابته فان فيها غبارا»

فتأمل جيدا.

[فى جواز التيمم بالوحل]

و على كل حال ف مع فقد ذلك أى الغبار يتيمم بالطين، و يسمى بالوحل إذا كان مما يجوز التيمم به إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا صريحا و ظاهرا و نصوصا (٢) قد تقدم سابقا جملة منها، لا مع عدم فقده، فإنه يقدم عليه كما عرفت، لكن من المعلوم أن ذلك حيث لا يمكن تجفيف الطين و إرجاعه للصدع و لو بإطلائه و انتظاره، و إلا

وجب و كان مساويا للتراب، للمقدمه و لعدم صدق الاضطرار، و به صرح العلامة و من تأخر عنه، بل فى الرياض أنه ليس محل خلاف، و فى المدارك قطعا، و هى من مثله كالإجماع، بل قد يشعر صحيح رفاعه السابق بمطلوبه ما أمكن من

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم.

التجفيف و إن لم يصل إلى حد التراب.

و احتمال المناقشه- بعدم وجوب مثل هذه المقدمه التي هي أشبه شىء بمقدمه الوجوب، و بإطلاق الأدله و ترك الاستفصال فيها، و اشتمالها على التعليل بأنه الصعيد، و بعد فرض ذلك كله فى ضيق الوقت و نحوه بحيث لا يستطيع التجفيف- مدفوع بعدم الفرق فيما دل على وجوب مقدمه الواجب المطلق بين هذه المقدمه و غيرها، و بانصراف الإطلاق لغير هذه الحال، و منه يعلم الوجه فى ترك الاستفصال سيما بعد

قوله (ع): «إذا كان فى حال لا يجد إلا الطين»

لكن و مع ذلك فالمسأله لا تخلو من إشكال، فتأمل.

إنما البحث فى كيفية التيمم بالوحد، فظاهر المصنف و غيره بل صريح السرائر و غيرها أنه كالتييمم بالأرض، و هو الذى يقتضيه ظاهر إطلاق الاخبار سيما فى مقام البيان، إلا أنه ينبغى إزالته عن اليد كنفذ التراب، لكن فى المقنع أنه «يضع يديه ثم يرفعهما فيمسح إحداهما بالأخرى حتى لا يبقى فيهما نداوه ثم يمسح بهما وجهه» و المبسوط و عن الخلاف و النهايه أنه «يضع يديه فى الطين ثم يفركه و يتيمم به» و الوسيله «قد أطلق الشيوخ رحمهم الله ذلك، و الذى تحقق لى أنه يلزم أن يضرب يديه على الوحد قليلا و يتركه عليها حتى ييبس ثم ينفذه عن اليد و يتيمم به» و اختاره فى التحرير.

قلت: لكن ينبغى القطع بطلان الأخير إن أريد الاجتزاء بالضرب الأول قبل التجفيف ثم المسح بعد النفض، إذ لا دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه، مع ما فيه من فوات الموالاه، كما أنه ينبغى القطع بصحته ان أريد تجفيفه قبل ضرب التيمم ثم يتيمم به بعد ييسه مع سعه الوقت، لكنه خارج عما نحن فيه، لرجوعه للتييمم بالتراب كما تقدم سابقا، و كذا ما فى كتب الشيخ إلا أنه يحتمل قويا إرادته الإزاله من الفرك، فيكون بمنزله النفض فى التيمم بالتراب، فيوافق المختار حينئذ مع مراعاة الموالاه، و قد يشعر به ما فى المعتبر حيث قال بعد ذكره ما فى المبسوط: انه الوجه، لظاهر الأخبار،

إذ قد عرفت ان ظاهرها ما قلنا، كما أنه في التذكرة بعد ذكره كلام ابن حمزه أنه الوجه عندى ان لم يخف فوت الوقت، و ان خاف عمل بقول الشيخ، إذ لو لم ينزل قول الشيخ على ما ذكرنا لكان فيه أيضا خوف من فوات الوقت، بل يمكن تنزيل ما فى المقنعه أيضا عليه، بل لعله أقرب فيتحد الجميع، و ان أبيت فهم محجوجون بما عرفت.

و المراد بالوحد فى المتن مطلق الطين كما علق الحكم عليه فى كثير من الاخبار لا الطين الرقيق و إن فسر به فى القاموس، نعم لا- يدخل فى الطين عرفا مطلق الأرض النديه و التراب كذلك فيجوز التيمم به اختيارا كما نص عليه الفاضلان فى المعبر و التذكرة، بل فى الثانى «لا يشترط فى التراب اليوسيه، فلو كان نديا لا يعلق باليد منه غبار جاز التيمم به عند علمائنا» انتهى. فهو مع صدق الصعيد الحجبه، مضافا إلى صحيح رفاعه السابق، لكنه قد يظهر منه تقييد الجواز بعدم التمكن من الجاف، سيما تعليق ذلك فيه بأنه توسع من الله عز و جل، إلا أنه يمكن حمله على ما لا ينافى المطلوب من إرادته الاشتراط بالنسبه الى بعض أفراد الاجف و ان كان طينا أو غير ذلك، فتأمل جيدا.

ثم ان ظاهر المصنف و غيره بل صرح به جماعه انحصار ما يتيمم به و لو اضطرارا بما ذكره من المراتب، فمع عدم شىء منها كان فاقد الطهورين حينئذ، و يأتى الكلام فيه من غير فرق فى ذلك بين أن يجد الثلج و الماء الجامد الذى لا يستطيع الغسل به و عدمه، وفاقا للأكثر و خلافا للمحكى عن مصباح السيد و الإصباح و المراسم و ظاهر الكاتب، فأوجبوا التيمم بالثلج مع عدم التمكن حيث لا- يوجد غيره و لا- يمكن حصول مسمى الغسل به و لو كالدهن، و اختاره فى القواعد و الموجز الحاوى و عن البيان، و كأنه للاحتياط، و ما دل (١) على عدم سقوط الصلاه بحال، و استصحاب التكليف بها،

حسن محمد بن مسلم أو صحيحه (١) «سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل أجنب في سفره و لم يجد الا الثلج أو ماء جامدا، فقال: هو بمنزله الضروره، يتيمم و لا أرى أن يعود الى هذه الأرض التي توبق دينه».

و فيه- مع عدم صلاحية شىء من ذلك عدا الخبر لإثباته، بل و الخبر لعدم صراحته بل و لا ظهوره فى التيمم به، لاحتمال إرادته الانتقال الى التيمم بالتراب كما يومى اليه قوله (عليه السلام) «بمنزله الضروره» و استبعاد فقدان كل ما يتيمم به حتى الغبار و الطين، سيما مع ترك استفصاله عن ذلك، و ان كان ربما شهد للأول النهى عن العود، و عد ذلك هلاك الدين، إذ لا هلاك فى التيمم بالتراب بعد كونه أحد الطهورين، و أنه مما أمتن الله به على هذه الأمة- أنه مناف لما سمعته سابقا من الإجماع على عدم جواز التيمم بغير الأرض، و لقد أجاد ابن إدريس فى رد المرتضى بأن الإجماع منعقد على أن التيمم لا يكون إلا بالأرض و ما يطلق عليه اسمها، و ما فى المنتهى من أن المسلم منه فى حال التمكن لا مطلقا فى غير محله.

[فى جواز التيمم مع وجود الثلج و عدمه]

كل ذا مع ظهور الخطابات الشرعية كتابا و سنه فى انحصار الطهاره بالمائيه و التراب، و وفائهما بيان كيفية كل منهما بحيث لا يشارك إحداهما الأخرى، و من هنا احتمل بعضهم فى الخبر السابق أن يراد بالتيمم فيه مسح أعضاء الطهاره بنداوه الثلج على كيفية المائيه مجازا، كما أنه احتمل آخر ذلك فى كلام المرتضى و من تبعه، و

هو مع بعده لعدم القرينه مبنى على وجوب ذلك عند الاضطرار و ان لم يحصل به مسمى الغسل، و فيه منع و ان أوجه الشيخان و ابنا حمزه و سعيد، و اختاره فى المنتهى و التذكرة و المختلف و الحدائق و عن نهاية الاحكام، كما أنه استحسنته فى كشف اللثام، و لعله لما دل (٢).

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٢- من أبواب الوضوء.

على الاكتفاء بمثل الدهن في الوضوء من الاخبار المذكوره في بابه، و على أنه

«يجزيك من الغسل و الاستنجا ما بلت يمينك»

كما في

خبر هارون بن حمزه (١) عن الصادق (عليه السلام)، و أنه «إذا مس جلدك الماء فحسبك»

كما في صحيح زراره عن الباقر (عليه السلام) (٢)، و ل

خبر معاوية بن شريح (٣) قال: «سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا عنده فقال: يصيبنا الدفق و الثلج، و نريد أن نتوضأ و لا نجد إلا ماء جامدا فكيف أتوضأ؟ أدلك به جلدى؟ قال: نعم»

و

خبر على بن جعفر (٤) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء و هو يصيب ثلجا و صعيدا أيهما أفضل أ يتيمم أم يمسح بالثلج وجهه؟ قال: الثلج إذا بل رأسه و جسده أفضل، فان لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمم»

و نحوه خبره الآخر المروى (٥) عن قرب الاسناد، و ل

صحيح ابن مسلم (٦) عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يجنب في السفر لا يجد إلا الثلج، قال: يغتسل بالثلج أو ماء النهر»

و لأن الواجب عليه: أمران إمساس جسده بالماء و إجراؤه، و تعذر الثاني لا يسقط الأول، لعدم سقوط الميسور بالمعسور، و لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله. هذا مضافا الى ما سمعته في حجه المرتضى من عدم سقوط الصلاة بحال و نحوه.

لكن في الجميع نظر، إذ هذه الاخبار- مع الطعن في سند خبرى على بن جعفر كخبر ابن شريح، و اشتمالهما على ما لا يقول به الخصم من تقديمه على التيمم مع تعليق التيمم فيهما على تعذر الاغتسال المتحقق و ان تمكن من المسح بالنداوه، و ظهور

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أحكام الخلوه- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٢- من أبواب الوضوء- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب التيمم- الحديث- ٢ و فيه «الدمق» بدل «الدفق».

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

التخير بين الثلج و ماء النهر فى صحيح ابن مسلم فى التمكن من الاغتسال به، سيما مع الأمر به فيه، كظهور أخبار الدهن و ما بعدها فى الاجتزاء بذلك اختيارا، و معارضتها بما دل (١) على اعتبار الجريان فيما يغتسل به الجنب- قاصره عن إثبات هذا الحكم من وجوه كثيرة، بل لعل الظاهر منها إرادته بيان أقل أفراد الغسل، و هو ما اشتمل على إجراء الماء باليد كالدهن، كما يشعر به عدة أمور اشتملت عليها، بل عن حاشية المجلسى نسبة تنزيلها على ذلك الى الأصحاب، و سيما مع ندره تحقق الإمساس من دون إمكان إجراء ماء و لو بمعين، و قد تقدم لنا فى باب الوضوء عند قول المصنف:

«و يجزى مسمى الغسل» ما له نفع تام فى المقام، فلاحظ.

و أقصر منها التعليل و ما بعده، إذ هو مع أن قضيته التقديم على التيمم و لا يقول به الخصم لا دليل على وجوب الإمساس فى نفسه، بل لو كان مقدمه للغسل فبعد انتفائه انتفى، و عدم سقوط الميسور بالمعسور و نحوه لا يجرى فى الاجزاء العقلية كالجنس و الفصل و نحوهما، كما هو واضح، و الاحتياط لا دليل على وجوبه حتى يعارض أصاله البراءة و استصحاب التكليف بالصلاه مع أنه قد يعارض بمثله لا يصلح لإثبات حكم لا دليل عليه، كعموم ما دل على عدم سقوط الصلاه بحال، مع أنه قد يكون طريقا لم يصل إلينا.

فالتحقيق الذى لا محيص عنه فى المقام انه ان أمكن تحصيل مسمى الغسل بالثلج و نحوه و لو كالدهن و جب بل مقدم على التيمم، لأنه أحد أفراد الطهاره الاختياريه، و الا فلا وفاقا للسرائر و المعتبر و جامع المقاصد و غيرها، و من العجيب ما عساه يظهر من المقنعه بل فى كشف اللثام أنه نصها، و محتمل المبسوط و الوسيله كما عن النهايه من تقديم التيمم على الاغتسال بالثلج و إن حصل مسمى الغسل لظهور الأدله، بل لعل

المقطوع به منها خلافه، و ما يقال: إن ذلك لعله للحرّج و المشقه يدفعه أن المتجه حينئذ سقوطه مع عدم التمكن من التراب لا وجوبه كما صرحوا به.

و ما أبعد بين هذا القول و القول بتقديم إمساس نداوه الثلج و إن لم يحصل مسمى الغسل به على التيمم بالتراب كما يظهر من الحدائق و حكاة عن كتابي الاخبار، و فيه- مع ظهور صحىحتى رفاعه و زواره المتقدمتين سابقا حيث أمر بالتيمم فى الغبار حال الثلج من غير استئصال عن التمكن من ذلك و عدمه- ما عرفته سابقا فى أصل اعتباره فضلا عن تقدمه على التيمم.

[مراتب التيمم عندنا ثلاثة]

فحصل من ذلك كله أن مراتب التيمم عندنا ثلاثة: أولها وجه الأرض، و ثانيها الغبار، و ثالثها الطين، و بناء على اعتبار الثلج تكون أربعه، بل خمسه بناء على تأخر الحجر عن التراب، بل سته بناء على الترتيب أيضا بين غبار الثوب و الدابه أو بالعكس، لكن قد ظهر لك ضعف الجميع و أنها ثلاثة خاصه.

كما أنه قد ظهر لك طريق الاحتياط إلا أنه قال فى المفاتيح: «إن الأحوط اعتبار التراب الخالص مع التمكن، أما مع فقدته فيجوز بغبار الثوب و نحوه، ثم بالجص و النوره ثم بالطين، ثم بالحجر و الخزف» و فيه ما لا يخفى، بل لعله مخالف للإجماع بالنسبه إلى تأخر الحجر عن الطين، بل و كذا فى تقديم الغبار على غيره من الحجر و نحوه مما ثبت أنه أرض، كما أنه يظهر لك بالتأمل فيما قدمنا ما فى كشف الغطاء للأستاذ الأكبر قدس الله روحه، حيث جعل المراتب سبعة أو سته موجبا لمراعاتها، الأول التراب، و الثانى الأرض غيره من الحجر و المدر و الحصى و الرمل و الجص و النوره، و الثالث غبار التراب، و الرابع غبار الأرض مما لا يعد ترابا كالجص و النوره و سحق المشوى و نحوها، ثم قال: بل هو مرتبه ثانيه من الغبار فى وجه قوى، انتهى. و حينئذ تكون خمسه بناء عليه، و السادس الوحل، و السابع ما تركب من قسمين من الأقسام السابقه

أو أكثر، ثم أخذ في ذكر صور الأ-خير و الترجيح بينها، و هو كما ترى يتطرق اليه النظر من وجوه تعرف مما تقدم فتأمل، و الله أعلم.

[الطرف الثالث فى كيفية التيمم]

إشارة

الطرف الثالث فى كيفية التيمم

[فى عدم جواز التيمم قبل الوقت]

لكن لا- بأس بذكر محله قبل ذلك، ف نقول لا- يصح التيمم قبل دخول الوقت إجماعا محصلا و منقولا فى ظاهر المعبر أو صريحه و صريح التذكرة و المنتهى و القواعد و التحرير و الذكرى و التنقيح و جامع المقاصد و الروض و المدارك و المفاتيح و غيرها بل لعله متواتر، و هو الحجة فى الخروج عن عموم المنزلة المقتضى لصحته قبل الوقت كالوضوء، و إلا فأكثر ما استدل به عليه غيره محل نظر، مع احتمال المناقشه فى صحه المائيه للفرض قبل الوقت أيضا، فلا حازه حينئذ لتخصيص عموم المنزله، إذ لا يكون ذلك من خواص التيمم، لكن ظاهر المعبر و المنتهى أو صريحهما أن ذلك من خواصه، و به افترق عن المائيه للدليل عليها دونه.

وفيه أنه من المعلوم كون المراد بعدم جوازه أى التيمم قبل الوقت انما هو إذا أريد به لذات الوقت كما صرح به فى جامع المقاصد و غيره، و الا- فلا- إشكال فى جوازه للغايات الأخر كصلاه نافله و نحوها، و ليس من المائيه ما يجوز فعلها قبل الوقت لذات الوقت، نعم يجوز فعلها قبله باعتبار استحباب الكون على طهاره فى نفسه، و لا دليل على منع قيام التيمم مقامها فى ذلك، بل عموم المنزله يقتضيه كما صرح به فى جامع المقاصد الا أنه قال على تأمل.

لا يقال: انه صرح جماعه باستحباب الوضوء للتأهب للفرض، و ليس هو إلا الوضوء للفرض قبل الوقت، لأننا نقول- مع أنه أنكره فى كشف اللثام، و قال:

إنه لا- معنى له الا- الكون على طهاره، فيرجع الى السابق حينئذ-: إن التأهب للفرض غايه غير الفعل للفرض، فلا بأس فى قيام التيمم مقامها فى ذلك حينئذ لعموم المنزله،

لكن الإنصاف أنه لا يخلو من نظر و تأمل بل منع، لظهور تناول معاهد الإجماعات له، بل كاد يكون صريح بعضهم.

فيكون الحاصل حينئذ أن المراد بعدم جوازه قبل الوقت عدم مشروعيته للتأهب كالمائه أو هو مع الكون على الطهاره فى وجهه، و إن كان الأقوى العدم فيه بخصوصه، لعموم المنزله من غير معارض حتى الإجماعات، فحينئذ لو تيمم قبل الوقت لذات الوقت لم يكن مشروعاً بالنسبه الى ذلك، لكن قد يقال بعدم فساد التيمم فى نفسه بعد فرض استحبابه للكون على طهاره، إذ هو حينئذ كالوضوء لغايه لم يشرع لها، لأن ملاحظه الغايه أمر خارج عنه، اللهم إلا أن يقال بعدم حصول التقرب فيه، لأنه قصد ما لا يشرع له، و ترك ما شرع له، فتأمل جيداً فانى لم أعثر على تنقيح فى كلام الأصحاب لذلك كله، كما أنه لم أعثر على تنقيح فى كلامهم لتناول معقد الإجماع على عدم الصحه قبل الوقت ما لو علم عدم التمكن من التيمم أصلاً أو الاختيارى منه بعد الوقت أو ظنه، و ان كان قضيه الإطلاق ذلك.

لكن استظهر العدم شيخنا الأكبر فى شرح المفاتيح و حاشيه المدارك، فأوجب التيمم قبل الوقت فى مثل هذا الحال للمقدمه، و لا- مانع من وجوبها قبل الوقت هنا، إذ هى كمقدمات الحج و نحوها حينئذ، و عموم المنزله و شدة الاهتمام بأمر الصلاه و عد العبد عاصياً بمثله عرفاً لظهور بقائه إلى وقت الواجب، هذا كله مع عدم معارض سوى إطلاق الإجماع، و شموله لمثله من الافراد النادره محل منع، على أنه إجماع منقول، و لا- يقوى على ما ذكرنا، سيما بعد إمكان المناقشه فيه بما نقل من القول بوجوب الطهارات لنفسها، و سوى مفهوم الآيه (١) و

قوله (عليه السلام) (٢): «إذا دخل

١- ١ سورة المائدة- الآيه ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الوضوء- الحديث ١.

الوقت وجب الطهور و الصلاة»

و فيه ما مر أيضا.

و فى الكل نظر إلا- ظهور الاهتمام بأمر الصلاة من الأدله، إلا- أنه فى إيجابه ذلك مع الظن أو عدم التمكن من خصوص الاختيارى و إن تمكن من الغبار أو الوحل نظر أو تأمل، مع أنه قد يقال بعد التسليم لم لا يكون الواجب عليه حينئذ التيمم لغايه يشرع لها من نافله أو الكون على طهاره بناء عليه أو نحو ذلك و إن كانت مستحبه بالأصل و يحفظ للفريضة، فلا ينافى حينئذ معاقد الإجماعات من عدم مشروعيته لذات الوقت قبل الوقت، و قد مر سابقا فى إراقه الماء قبل الوقت لمن علم عدم التمكن منه بعده ما له نفع تام فى المقام، فلاحظ و تأمل جيدا.

هذا كله فيما قبل الوقت

[فى جواز التيمم مع سعه الوقت و عدمه]

و أما بعده ف يصح مع تضييقه إجماعا محصلا و منقولاً أيضا فى التحرير و التنقيح و جامع المقاصد و الروض و المدارك و كشف اللثام و غيرها و عن نهايه الاحكام و حواشى الشهيد، مع ما فى الأخير أنه ترك نقل الإجماع فيه لشده ظهوره، قلت: و هو كذلك لكن ينبغى التأمل فى المراد من الضيق فهل هو عدم زياده الوقت على مقدار الواجب من التيمم و الصلاة بل و أقله، أو عليه مع فعل بعض المندوبات المتعارفه كالقنوت و جلسه الاستراحة أو نحوهما، أو على ما عزم عليه من فعلهما من نهايه الطول و القصر و الوسط؟ لا يبعد جعل المدار على الصلاة المتعارفه على حسب اختلافها باختلاف الأشخاص بطء و سرعه، إذ هى التى ينصرف إليها الإطلاق كما فى غير المقام من التحديدات.

و هل المعتبر فى معرفه الضيق العلم أو هو مع الظن أو خوف الفوات و إن لم يصل الى درجه الظن؟ لا يبعد الأخير و ان علق فى كثير من كلماتهم على الظن، ل

صحيح زراره أو حسنه (١) «فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم»

مع ما فى التكليف فى

الأولين من التغير بفوات الواجب، بل قد يتعذر أو يتعسر حصولهما لكثير من الأشخاص في كثير من الأوقات، و من الأمر به في الصحيح المذكور بضميمة اقتضائه الاجزاء يستفاد عدم وجوب الإعادة عليه لو انكشف بعد ذلك فساد ظنه حتى لو وجد الماء و كان في سعه كما صرح به بعضهم، بل لا- أجد فيه خلافا الا- ما يحكى عن الشيخ في كتابي الأخبار، مضافا إلى المعتبره المستفيضة(١) حد الاستفاضه الداله على عدم الإعادة لمن وجد الماء بعد صلاته و كان في وقت مع اشتغالها على التعليل بأنه فعل أحد الطهورين، و باتحاد ربهما، لتناولها بإطلاقها من فعل الصلاه بظن التضييق ثم انكشف الخطاء، بل قد يتعين فيها ذلك بناء على اعتبار التضييق في التيمم.

فما عن كتابي الأخبار للشيخ من الحكم بالإعادة ضعيف، و لعله ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر منصور بن حازم (٢) في رجل تيمم فصلى ثم أصاب الماء: «أما أنا فكنت فاعلا إني كنت أتوضأ و أعيد»

و هو- مع قصوره عن معارضه ما تقدم من وجوه، بل احتماله غير ما نحن فيه- واضح الدلالة على الاستحباب، بل لعله يكون قرينه حينئذ على إرادته ذلك من

قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر يعقوب بن يقطين (٣) بعد أن سأله «عن رجل تيمم فصلى فأصاب بعد صلاته ماء أ يتوضأ و يعيد الصلاه أم تجوز صلاته؟ قال: إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ و أعاد، فان مضى الوقت فلا إعادة عليه»

مع أن قضيه المفهوم فيه عدم الإعادة إن لم يجد الماء في الوقت كما هو بعض الدعوى، فتأمل جيدا.

و ثمره جميع ما سمعت تظهر على القول باعتبار الضيق في التيمم كما تسمعه، و اليه أشار المصنف بقوله و هل يصح التيمم مع سعة أى الوقت فيه تردد منشأه اختلاف النصوص و الفتاوى، فالأكثر كما في المنتهى و البحار و كشف اللثام و غيرها،

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ٨.

و المشهور كما فى المختلف و المسالك و غيرهما على المنع مطلقا، بل فى السرائر أنه مذهب جميع أصحابنا إلا من شذ ممن لا يعتد بقوله، لأنه عرف باسمه و نسبه، بل فى الانتصار و الغنيه و عن الناصريات و شرح جمل السيد للقاضى و أحكام الراوندى الإجماع عليه، بل ربما حكى ذلك عن الشيخ أيضا إلا أنه لم يثبت.

و هو الحجه سيما بعد اعتضاده بالشهره و الاحتياط اللازم المراعاة هنا فى وجهه، و بأنه طهاره اضطراريه، و لا اضطرار قبل ضيق الوقت، و بأنه مكلف بصلاه ذات طهاره مائه فى ضمن هذا الوقت، و لذا ينتظر الماء لو علم حصوله و لو فى آخر الوقت، فلا يسقط إلا بالعجز، و لا يعلم الا عند الضيق، مضافا الى

صحيح ابن مسلم (١) قال:

«سمعتة يقول: إذا لم تجد ماء و أردت التيمم فأخر التيمم إلى آخر الوقت، فان فاتك الماء لم تفتك الأرض».

و

حسن زواره أو صحيحه عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت، فإذا خاف أن يفوت الوقت فليتيمم و ليصل فى آخر الوقت»

و فى روايه أخرى (٣) «فليمسك» بدل «فليطلب» و لذا فى المنتهى جعلها روايه ثانيه.

و

خبره الآخر عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال: «إن خاف على نفسه من سبع أو غيره و خاف فوت الوقت فليتيمم يضرب يده على اللبد أو البرذعه»

الحديث.

و

موثق ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) (٥): «إذا تيمم الرجل فليكن

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب التيمم- الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب التيمم- الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ٣.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ٥.

ذلك في آخر الوقت، فان فاته الماء فلن يفوته الأرض»

ك

موثقه الآخر(١)المروى عن قرب الاسناد عن الصادق (عليه السلام) أيضا «في رجل أجنب فلم يجد الماء يتيمم و يصلى، قال: لا حتى آخر الوقت انه إن فاته الماء لم تفته الأرض».

و

خبر محمد بن حمران عن الصادق (عليه السلام)(٢)قال: «قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل الصلاة قال: يمضى في الصلاة، و اعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت».

و نحوه المروى في

البحار عن دعائم الإسلام (٣)عن الصادق عن آبائه عن على (عليهم السلام) «لا- ينبغي أن يتيمم من لم يجد الماء الا في آخر الوقت».

و أوضح منهما ما في

فقه الرضا (عليه السلام)(٤)«ليس للمتيمم أن يتيمم حتى يأتى إلى آخر الوقت أو إلى أن يتخوف خروج وقت الصلاة»

هذا. مضافا إلى ما تقدم آنفا مما دل على الإعادة لو وجد الماء في الوقت، و موافقه ما دل على السعة(٥)للمحكي عن إطباق العامة، و القصور سندا أو دلالة لو كان في البعض منجبر بما عرفت.

وقيل بالجواز مطلقا و هو خيره المنتهى و التحرير و البيان و مجمع البرهان و المفاتيح و الكفايه و منظومه الطباطبائي و محتمل الإرشاد و المحكي عن الصدوق و ظاهر الجعفي و البنزطي، و في المدارك و الرياض أنه لا يخلو من قوه، و عن حاشيه الإرشاد أنه قوى متين، كما عن كشف الرموز أن النظر يؤيده، و عن المهذب البارع أنه قول مشهور

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٤- ٤ فقه الرضا عليه السلام ص ٥.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم.

كالأول، للأصل في وجه قوى في خصوص ما نحن فيه من الشك في الشرطيه، وإطلاق ما دل على وجوب الصلاه بدخول الوقت كتاباً (١) و سنه (٢) أو على استحباب فعلها في أول الوقت و الحث على المحافظه عليه المقتضى لتمكن المكلف من الامتثال، و ليس إلا- بالتيمم و عموم المنزله و أنه أحد الطهورين، و قوله تعالى (٣) «فَلَمْ تَجِدُوا» * بعد عطفه على جواب الشرط السابق

كالنبوى المروى عن الخصال (٤) «فضلت بأربع، جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا، و أيما رجل من أمتى أراد الصلاه فلم يجد ماء و وجد الأرض فقد جعلت له مسجدا و طهورا»

الحديث. كالآخر

المروى (٥) على لسان غير واحد من الأصحاب «أينما أدركتني الصلاه تيممت و صليت»

و ما يشعر به أيضا الأمر فى الموثق (٦) و خبر السكونى (٧) بالتيمم عند خوف الزحام فى يوم الجمعة أو عرفه كما سيأتى التعرض له.

و

خبر داود الرقى عن الصادق (عليه السلام) (٨) «أكون فى السفر و تحضر الصلاه و ليس معى ماء، و يقال: إن الماء قريب منا، فأطلب الماء و أنا فى وقت يمينا و شمالا؟»

قال: لا تطلب الماء و لكن تيمم، فإنى أخاف»

الحديث. بل قد يشعر به ما دل (٩)

١- ١ سورة الإسراء- الآيه ٨٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الوضوء- الحديث ١.

٣- ٣ سورة المائدة- الآيه ٩.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٥- ٥ المستدرک- الباب- ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٨.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٨- ٨ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٩- ٩ الوسائل- الباب- ١- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

على الغلوه و الغلوتين من حيث ظهور الاكتفاء بذلك في صحته من غير شرط آخر، فتأمل.

كغيره مما هو ظاهر في ذلك، و في عدم توقفه على غير عدم التمكن من استعمال الماء.

و

خبر أبي عبيده^(١) «سأل الصادق (عليه السلام) عن المرأة ترى الطهر في السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة. قال: إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتيمم و تصلي»

الى آخره. و كاشعار

الصحيح^(٢) «في إمام قوم أصابته جنابه و ليس معه ماء يكفيه للغسل أ يتوضأ بعضهم و يصلى بهم؟ قال: لا، و لكن يتيمم الجنب الامام و يصلى بهم، إن الله قد جعل التراب طهورا كما قد جعل الماء طهورا»

لغلبه وقوع الجماعه أول الوقت مع بعد أمر المأمومين بالتأخير إلى آخر الوقت لدرك فضيله الجماعه مع خصوص هذا الامام مع وجود إمام متوضىء، مع أنه في كمال المرجوحيه سيما على القول بتنوع الوقت بالاختياري و الاضطراري، و أبعد منه حمله على اتفاق التأخير للجميع.

و فحوى المعبره المستفيضة حد الاستفاضه^(٣) بل لعلها متواتره الداله بأنواع الدلاله على عدم الإعادة لمن صلى ثم وجد الماء، و في كثير منها التصريح بوجدانه في الوقت، بل في بعضها ظهور التراخي بين الصلاة و وجدان الماء في الوقت، و في آخر التعليل بأنه أحد الطهورين و لا يكون ذلك إلا بمشروعيته في السعه و حملها على إرادته الصلاة في وقت لا الإصابه فيه بعيد بل ممتنع في كثير منها، كحملها على العلم أو الظن بالضيق ثم انكشف السعه سيما بعد اعتبار المضايقه الحقيقيه أو ما يقرب منها كما يظهر من الغنيه و السرائر خصوصا الثاني، حيث أنكر تصور فرض وجدان الماء في الوقت بناء على التضيق، و نسبه إلى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الحيض - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم.

المخالفين، مضافا الى ترك الاستفصال فيها عن ذلك مع ظهورها فى الفعل عمدا بدون الظن المذكور.

كل ذا مع بعد التكليف بذلك، لما فيه من العسر والمشقه فى كثير من الأوقات لكثير من الناس خصوصا النساء والأعوام، و خصوصا المرضى ونحوهم، و سيما بالنسبه للعشاءين بناء على تعميم المسأله لجميع أسباب التيمم، للإجماع فى الروض على عدم الفرق فى ذلك مع سهوله المله و سماحتها، سيما و أصل مشروعيه التيمم لذلك، و إرادته اليسر بالعباد و ما فيه من التغرير بترك الصلاه، بل العبث فيما لو علم عدم حصول الماء تمام الوقت، بل فيه فوات مصلحه أول الوقت من الاستحباب المؤكد و نافله العصر بناء على عدم مشروعيتها إلا بعد صلاه الظهر، بل و الزوال بناء على أنها نافله للفرض و لا تشرع الا بعد حصول الخطاب به، و لا خطاب، إذ هو يؤول إلى الوجوب المشروط على مذهب الخصم، لتوقفه على الطهور الذى لا يحصل و لا يصح إلا عند الضيق، و مع ذلك كله لو كان كذلك لشاع و ذاع لتوفر الدواعى إلى نقله و غلبه وقوعه، إلى غير ذلك من المبعديات الكثيره التى لا يمكن أن تستقصى، و ستمتع بعضها فى آخر البحث.

هذا مع ظهور مساواته لغيره من ذوى الأعذار كالمستحاضه و المسلسوس و ذى الجبيره، بل قد يشرف التأمل فى هذه الأمور و ملاحظه فحاوى الأدله الفقيه على القطع بفساد القول بالتضييق فيما لو علم عدم زوال العذر، على أنه لا شىء من أدله الخصم ينهض عليه بخصوصه سوى الإجماع المدعى و حسن زواره أو صحيحه على تقدير «فليمسك» كخبره الآخر الذى بعده و الرضى، و إلا فغيرها من أدلته ظاهره فى التأخير لرجاء الماء كما يومى اليه ما فيها

«فان فاتك الماء لم تفتك الأرض»

و نحوه، و احتمال خصوصيه التعليل و عموميه المعلل بعيد.

و الرضى - مع أنه ليس بحجه عندنا سيما بعد إعراض الصدوق الذى هو الأصل

فى شبهه حجته لما نقل عنه من القول بالتوسعه هنا- محتمل لكراهه التعجيل مع الرجاء، كما عساه يشعر به ما فى ذيل عبارته، و ما فى خبر محمد بن حمران و دعائم الإسلام للتعبير بلفظ «لا ينبغى» سيما الأول.

و صحيح زراره- مع ما فيه من الاضطراب و الاشعار بالرجاء على تقدير «فليطلب» و قصوره عن معارضه غيره من وجوه- محتمل الاستحباب، أو لإيراده الإمساك عند الرجاء خصوصا مع ملاحظه ما فى الروايه الثانيه و غيرها، على أن الغالب حصول الرجاء خصوصا فى المسافرين كما يومى اليه إطلاق الأمر بالتأخير فى باقى الأخبار معللا بما يشعر بالرجاء، بل لعل فيه شهاده على انصراف الإطلاق بدون التعليل إليه، فتأمل جيدا فإنه دقيق.

و منه يعرف الجواب عن خبره الآخر، على أن المفهوم فيه نفى الوجوب لا المشروعيه فيه.

و أما الإجماع فهو- مع ضعف الظن فيه نفسه، خصوصا فى مثل هذه الإجماعات التى لا يعلم إرادته أصحابها بها و لا طريقهم إليها، إذ لا- زالوا ينقلونها فيما هو مظنه العكس، خصوصا الغنيه و نحوها، مع عدم ظهور إرادته مدعيه خصوصا ما نحن فيه، بل لعل بعض عبارات الانتصار تشعر بإيراده الرجاء، و مع وهنه بالمحكى عن الصدوق و الجعفى و البنظى من القول بالسعه مطلقا، بل و ابنى الجنيد و أبى عقيل فى خصوص الفرض المعتضد باعراض المتأخرين أو أكثرهم عنه فيه، إذ من المستبعد جدا خفاء الإجماع على مثل أولئك الأساطين مع قرب العصر و اطلاع خصوص حاكبه، على أن تحصيله لهم غالبا فى ذلك الزمان انما هو بملاحظه الروايات و مذاهب الرواه لها، و قد عرفت ظهور أكثر الأخبار بالتوسعه، و ان الشيخ على كثره نقله الإجماع لم ينقله هنا كما اعترف به فى الذكرى- لا يقاوم بعض ما سمعته فضلا عن الجميع.

و من ذلك كله ذهب جماعه إلى التفصيل بين الرجاء و عدمه، فيؤخر مع الأول دون الثاني، و هو المحكى عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل، و اختاره جماعه من المتأخرين، بل فى جامع المقاصد عليه أكثرهم، و فى الروضه أنه الأشهر بينهم، جمعا بين أدله الطرفين سيما بعد ظهور أخبار التضييق فى صورته الرجاء كما عرفت، و بعد ما سمعت من البعد فيه مع عدم الرجاء، كالبعد فى التوسعه مع الرجاء، سيما لو كان ظنا، بل لعل السيره على خلافه، إذ هو مكلف بالمائيه، و لذا وجب عليه الطلب و غيره، و لا ينتقل عنها إلا بالعجز، و ليس إلا بالضيق، بل لعله المنساق إلى الذهن مما كان كذلك من التكاليف، بل يعد العبد عاصيا عرفا لو فعل قبل ذلك.

و منه ينقدح جريان ذلك فيه على القاعده، فيجرى حينئذ فى غير محل البحث من ذوى الاعذار، و منه الانتقال إلى مراتب التيمم، فلا يتمم بالغبار إلا أن يضيق الوقت أو يئأس منه، و كذا الوحل، مضافا الى إمكان المناقشه فى جميع ما دل على التوسعه بالنسبه إلى صورته الرجاء بما لا يخفى، و الى ما فى إطلاق التوسعه من التهجم على

طرح تلك الأدله من الإجماعات و غيرها بلا معارض يقاومها فى ذلك، فضلا عن أن يقوى عليها، مع ندره القائل بها، و إلى ما فى القول بالتفصيل من الجمع أيضا بين ما دل على الإعادة مع وجدان الماء فى الوقت و على عدمها كذلك، الى غير ذلك مما يطول التعرض لذكره مما لا يخفى على ذى مسكه و من أحاط بما تقدم.

و هو قوى متين إلا- أن سابقه أقوى منه فى النظر، إذ لو سلم اقتضاء القاعده الانتظار فى مثله مع إمكان المنع بظهور التكليف فى الصلاه فى كل جزء جزء من الزمان، فيتبع حال المكلف حينئذ فيه حتى لو علم زوال العذر فى ثانى الأوقات إلا أن الإجماع و غيره أخرجه عن بعض الاقسام، و يجب الخروج عنها هنا بما سمعته من الأدله، كعموم المنزله و ظاهر الآيه و أخبار عدم الإعادة و غيرها مما يبعد تنزيلها على ذلك، سيما الأخيره التى هى العمده فى أدله التوسعه، لما فيها من ترك الاستفصال، مع قيام

الاحتمال بل ظهوره لغلبه الرجاء كما سمعته سابقا، و سيما بعد ما عرفت من ضعف أدله التضييق من الإجماعات بما سمعت، و الاخبار بظهور بعضها بالندب، و هو قرينه على غيره خصوصا بعد كثره استعمال «افعل» فى الندب، حتى قيل انه مساو للحقيقه أو أرجح منها، فلا يأس بحملها على الندب حينئذ، و لا ينافيه ما تقدم من الاستدلال بما دل على الوجوب بالزوال، للحمل حينئذ على أفضل أفراد الواجب، نعم قد ينافيه الاستدلال بما دل على استحباب الصلاه فى أول الوقت مع إمكان الاعتذار عنه باختلاف الجهتين، و بأنه يكفى الاستدلال بها بالنسبه الى بعض أفراد الدعوى، لأن الأقوى اختصاص الندب فى التأخير بصوره الرجاء خاصه كما فى البيان، و إن أطلق الاستحباب فى المنتهى و جامع المقاصد و غيرهما، تحكيما لما دل على استحباب الصلاه فى أول الوقت، لضعفها عن المقاومه بعد إشعارها بالتأخير للرجاء، فتأمل جيدا.

لكن و مع ذلك كله ف الأحوط المنع من التيمم مع الرجاء، و أحوط منه المنع مطلقا حتى يتضييق و إن كان الأقوى ما عرفت، لكن ينبغى أن يعلم أنه قد صرح جماعه كما عساه يظهر من آخرين، و حكاه جماعه عن المبسوط مع قوله بالمضايقه أن محل الخلاف فى المسأله فى غير التيمم، أما من كان متيمما لصلاه قد ضاق وقتها أو لنافله أو لفائته ثم حضر وقت صلاه أخرى أو كان حاضرا جاز له الصلاه من غير اعتبار الضيق، لظهور ما دل على اعتباره فى غير التيمم، و لما دل على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعدده، و لوجود المقتضى من التطهر و سببىه الوقت للوجوب و ارتفاع المانع، و عليه ترتفع ثمره النزاع كما صرح به بعضهم، إذ له حينئذ التيمم فى وقت السعه لغايه غير الحاضره، ثم يصلها به قبل الضيق، و لو أراد المحافظه على تيمم واجب يدخل به فى الفرض نذر نافله و تيمم لها ثم دخل به، بل هو أكبر شاهد على ضعف القول بالضيق بل فساد، لاستبعاد كون الممنوع منه التيمم بنيه الحاضره خاصه دون غيره.

و لعله لذا استوجه بعض المتأخرين منهم الشهيد فى البيان كالمحكى عن مصباح السيد

عدم جواز الصلاه بهذا التيمم فى السعه، لأن الأخبار السابقه و إن كان ظاهرها غير التيمم الا أنها قد اشتملت على التعليل برجاء الماء، و هو متحقق فى الفرض، و ما دل على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعدده لا يلزم منه ذلك، بل أقصاه صحه وقوع هذه الصلاه به لو ضاق الوقت، إذ لا نوجب تجديد تيمم آخر لها، بل لا نعرفه قولا لأحد من أصحابنا و إن حكى عن الإيضاح أنه ذكره وجهها أو قولاً لكنه فى غايه الضعف عندنا، نعم هو محكى عن بعض العامه حيث أوجب لكل صلاه تيمما، فلعل تلك العمومات فى مقابلته، كما أنه يحتمل ما فى المبسوط ذلك أيضا، و من ذلك يعرف ما فى الأخير من دعوى انتفاء المانع لما عرفت من أنه رجاء الماء.

لكن قد يشكل ذلك كله بأنه لا يتم بناء على إطلاق التضييق حتى مع عدم الرجاء، اللهم الا أن يدعى أنه كما إن ضيق الوقت شرط لصحه التيمم للحاضره لو لم يكن كذلك هو شرط لفعل الصلاه بمطلق التيمم، إلا أنه محتاج الى دليل غير أخبار التضييق السابقه، لأنها لا تقتضيه، و ليس إن لم يكن على خلافه، كما أنها لا تقتضى وجوب تأخير التيمم إلا بالنسبه للموقت، أى الذى ضرب الشارع له وقتا خاصا محددًا، بل الفرائض خاصه، فمن أراد قضاء فائته و لو قلنا بالتوسعه فى القضاء أو نافله راتبه مع سعه وقتها أو مبتدأه فى الأوقات المكروهه أو غيرها أو نحو ذلك جاز له التيمم و الفعل، للقاعده إن قلنا باقتضائها ذلك أو عموم المنزله و نحوه، خلافا للمصنف فى المعتبر، فمنع منه للنافله فى خصوص الوقت المكروه، و لا نعرف له وجهها.

نعم يشترط تحقق الخطاب الشرعى بما أريد التيمم له من الأفعال المندوبه لا قبله من غير فرق فى ذلك بين صلاه الخسوف و الجنازه و النافله و غيرها، فتأمل جيدا.

و كذا لا تقتضى تلك الأدله وجوب التأخير فى غير فقد الماء من أسباب التيمم

كالمرض و نحوه، ففضيه القاعده أو العموم الجواز فيه مع السعه حتى على القول بالتضييق، لكن قد عرفت أن الشهيد فى روض الجنان حكى الإجماع على عدم الفرق بينها، و يشهد له التبع لكلمات الأصحاب، و الله و رسوله أعلم.

[فى اعتبار النيه فى التيمم]

و و إذ قد ظهر لك الحال فى محل التيمم شرع فى بيان كفيته ف الواجب فى التيمم النيه كغيره من العبادات إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا حد الاستفاضه إن لم يكن متواترا منا و من جميع علماء الإسلام إلا من شذ، و كتابا(١) و سنه(٢) مع توقف صدق الامتثال و الطاعه عليها، و قد تقدم البحث فى المراد منها، و فى تفصيل دليل وجوبها و فيما يعتبر فيها من نيه الوجه و الرفع أو الاستباحه فى باب الوضوء مفصلا.

و كذا البحث فى وجوب استدامه حكمها و المراد من ذلك فلاحظ و تأمل، لمساواه التيمم غيره فى هذه الأمور كلها عدا نيه الرفع، فإنه قد صرح جماعه من الأصحاب هنا بنيه الاستباحه فيه لا الرفع، لأنه غير رافع للحدث عند كافة الفقهاء إلا داود و بعض أصحاب مالك كما فى الخلاف، و عند علمائنا أجمع و مالك و الشافعى و أكثر أهل العلم كما فى المنتهى و مذهب العلماء كافة، و قيل يرفع، و اختلف فى نسبه هذا القول لأبى حنيفه أو مالك كما فى المعتبر، بل فيه عن ابن عبد البر من أصحاب الحديث منهم إجماع العلماء عليه من غير استثناء، إلى غير ذلك من الإجماعات المحكيه فى كلام الأصحاب، قلت: و هو كذلك، إذ معنى رفعه الحدث إزالته و إبطاله رأسا حتى لا

يجب بعد ذلك طهاره مزيله له إلا بحدث جديد، مع أن التيمم إذا وجد الماء انتقض تيممه و وجب عليه الطهاره بالماء لعين ذلك الحدث، و إلا فوجدان الماء أو رفع المرض ليس بحدث إجماعا حتى يكون بسببه غير الجنب جنبا مثلا، ضروره

١- ١ سورة البينه- الآيه ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب مقدمه العبادات.

عدم استواء المتيممين في موجهه، فالمحدث لا- يغتسل، و المجنب لا يتوضأ، و استباحه الصلاه و غيرها به ما دام مضطرا و لم يتعقبه حدث آخر ليس رفعا لطبيعته الحدث في المعنى.

نعم هو رفع لمنعه في الجملة و إلا- فالمانع لم يرتفع، و يكفى في تحققه و وجوده بقاء المنع فيه و لو في حال الاختيار و التمكّن، كما يومی إليه إطلاق لفظ الجنب على المتيمم، ك

قول النبي (صلى الله عليه و آله) (١) لابن العاص بعد أن صلى بأصحابه متيمما:

«صليت بأصحابك و أنت جنب»

و في

خبر ابن بكير (٢) قلت للصادق (عليه السلام):

«رجل أم قوما و هو جنب و قد تيمم و هم على طهور»

بل لعل مقابلته بالطهور كالصريح في ذلك، إلى غير ذلك، كما أنه يومی إلى بقاء الحدث في المتيمم أمارات كثيره من كراهه الائتمام به و غيرها.

و تنزيل التراب منزله الماء و كونه أحد الطهورين لا ينافي بقاء الحدث بالمعنى المتقدم، فما في قواعد الشهيد الأول و شرح الألفيه للثاني و استحسسه بعض من تأخر عنهما- من جواز نيه الرفع فيه، إذ ليس المراد به إلا- الحاله المانعه عن الصلاه، فمتى أبيحت ارتفع المانع و إن كان إلى غايه مخصوصه هي التمكّن من الماء و نحوه كحصول الحدث في الطهاره المائيه، فلا ينافي الرفع قبله، و كذا الكلام في دائم الحدث، على أن النيه فيه انما تؤثر بالسابق دون المقارن و اللاحق، إذ هو عفو- مآله بعد التأمل إلى نزاع لفظي أو إلى ما يعلم فساده مما تقدم، خصوصا عدم فرقه بين غايته التمكّن هنا و الحدث في المائيه، بل لا وجه لكون الثاني غايه، إذ ليس بحصوله يعود ما ارتفع أولا و ان حصل بسببه ما يساويه، بخلافه في التمكّن فإنه أثر الحدث الأول كما هو

١- ١ كتر العمال ج ٥ ص- ١٤٣- الرقم- ٢٩٤٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

واضح، وقد مر لنا سابقا فى أول غسل الجنابه و غيره ماله نفع تام فى المقام.

و ربما حكى عن المرتضى (رحمه الله) أيضا أن التيمم رافع للحدث، و لعله لما سيأتى له من أن المجنب إذا تيمم ثم أحدث بالأصغر و وجد بعد ذلك ماء يكفيه للوضوء توضأ و بقى على تيممه عن الجنابه، و ليس فيها دلالة على ذلك كما ستعرفه عند تعرض المصنف لذلك ان شاء الله.

و كيف كان فان نوى فى تيممه رفع الحدث فالمتجه على المختار من عدم اعتبار ذلك فيه و فى أمثاله الصحه سواء نوى رفع المنع ما دام مضطرا أو رفعه كالطهاره المائيه جهلا أو نسيانا أو غير ذلك لصدق الامتثال و إن لغى بنيه لأمر خارج عن حقيقه التيمم فى الثانى، و كذا لا فرق بين جعله الرفع متعلق القصد بدون عليه كما لو نوى رفع الحدث بالتيمم مثلا لمشروط به و بين جعله عله للتيمم، كأن قال: أتيمم لرفع الحدث، نعم لو جعل ذلك مشخصا للمنوى كأن يكون فى قوه نيته تيمما رافعا للحدث على حسب المائيه اتجه الفساد حينئذ، لأنه قصد امتثال أمر لا وجود له، كما أنه يتجه الفساد مطلقا فيما لم يكن المنوى الرفع ما دام مضطرا بناء على اعتبار الاستباحه فيه، لعدم نيتها، و احتمال استلزام ذلك نيتها و إن لغى فى الزائد فيصح ضعيف، لكون هذه الزيادة هى المائزه بين الرفع و الاستباحه، و منه يظهر حينئذ قوه الفساد أيضا عليه لو نوى به الاستباحه على حسب الماء، إذ هى معنى الرفع كذلك، نعم لو نوى مطلق الاستباحه أو الاستباحه ما دام مضطرا اتجه الصحه، و كذا لو كان المنوى الرفع ما دام مضطرا، إذ هو كالاستباحه.

و لعله الذى أرادته فى الذكرى بقوله: فإذا نوى رفع الحدث فقد نوى ما لا يمكن حصوله، نعم لو نوى رفع المانع من الصلاه صح و كان فى معنى الاستباحه لا أنه يريد بالمانع الحدث، سيما بعد ملاحظه أول كلامه، فتعجب المحقق الثانى منه لا يخلو من تأمل.

و هل مطلق الرفع كمطلق الاستباحه فيصح أو كالأستباحه المطلقه التي هي بمعنى الرفع المطلق فيفسد كما يومی اليه ما في أول عباره الذكري السابقه؟ وجهان، أقواهما الثاني لانصراف الرفع اليه، و لعله لذا أطلق البطلان بنيه الرفع في المبسوط و المعبر و القواعد و جامع المقاصد، بل قضيه ما عدا الأخير ذلك حتى لو ضم معه

الأستباحه، لكن المتجه فيه حينئذ الصحه كما صرح به في الذكري و جامع المقاصد و عن غيرهما، و إن لغى لوجود المقتضى و ارتفاع المانع، نعم لو خرجت الأستباحه بضم الرفع عن المعنى المعبر في الصحه اتجه الفساد لفقد الشرط حينئذ لا لضم الرفع، فتأمل.

و الأقوى عدم اعتبار نيه البدليه عن الغسل أو الوضوء مع اتحاد ما في الذمه منه، وفاقا لكشف اللثام و المدارك و غيرهما، و إن قلنا باختلاف كفيتهما، للأصل و صدق الامتثال و خروج وصف البدليه عن حقيقه التيمم، بل هو أمر واقع لا- مدخلية لنيه المكلف في تحققه، فمن تيمم بزعم التكليف الابتدائي لجهل البدليه كصبي بلغ و فرضه التيمم مثلا- صح، و كذا يصح مع الاتحاد في الكيفيه لو تيمم عن حدث لا يعلم أكبر أو أصغر حتى ينوى البدليه عن موجه.

نعم قد يقال بناء على اختلاف الكيفيه بوجوب التعرض للعدد في النيه و لو بنيه البدليه، لإفادتها له حتى إن كان عليه بدل الوضوء و نوى ضربه واحده و سها فنواه بدلا من الغسل صح و بالعكس. فهو ليس اعتبارا للبدليه في نفسها، مع احتمال عدم وجوب هذا التعرض أيضا، بل لعله الأقوى، إذ الواجب عليه التيمم متقربا إلى الله تعالى من دون حاجه إلى نيه تفصيل ما يفعله كالقصريه و التماميه، لأن اتحاد ما في ذمته كما هو الفرض كاف في تشخصه، بل لا يبعد الاكتفاء بما لو نوى التيمم و كان في ذهنه أنه محدث بالأصغر ثم ذكر أنه مجنب بعد أن ضرب ضربه فضرِب أخرى، لحصول المقتضى من نيه التقرب بما طلب منه من التيمم و إن توهم فيما قارنه من اعتقاد أن المراد

منه ذو الضربه الواحده، فهو حينئذ كمن نوى الظهر و كان فى خياله أن تكليفه القصر ثم ذكر فأتمها، بل قد يظهر من المدارك الصحه فيما لو تيمم بقصد أنه من الحدث الأصغر ثم ذكر الجنابه بعد أن ضرب فضرب مره أخرى و أتم، و هو لا يخلو من وجه و إن كان قد يشكل بأنه و إن لم يعتبر فيه البدليه لكن يعتبر عدم نيه الخلاف، لعدم صدق الامتثال حينئذ، إذ قصد ما لم يقع، و ما وقع لم يقصد، فهو كمن اغتسل بنيه حدث الجنابه و كان محدثا بالمس، فتأمل.

هذا كله مع اتحاد ما فى ذمته، أما مع تعدده كما لو كان عليه تيممان فالظاهر عدم اعتبار البدليه أيضا سواء قلنا باختلاف الكيفيه أو اتحادها لما مر، نعم لا بد من تشخيص ما يوقعه بنيه البدليه أو غيرها، لتوقف صدق الامتثال عليه حينئذ، و كذا التعرض للعدد على تقدير الاختلاف.

و ربما ظهر من كشف اللثام عدم وجوب هذا التشخيص أيضا على القول باتحاد الكيفيه، و لعله للأصل، و لأنه كالأمر بالفعل مرتين أو ثلاث، و فيه أن الظاهر مما نحن فيه كغيره مما تعدد فيه الأسباب كالغسل و نحوه تعدد الأمر لا متعلقه فقط، كما هو واضح، فتأمل.

و من ذلك كله ظهر لك ما فى إطلاق الوسيله و الجامع و اللمعه و جامع المقاصد و ظاهر الروضه و عن الخلاف و غيره من كثير من كتب الأصحاب اعتبار نيه البدليه فى التيمم، و ما فى الذكرى و ظاهر المعتمد و المنتهى من اعتبارها على تقدير الاختلاف بين الكيفيتين، و ما فى الروض و الرياض على تقدير تعدد ما فى الذمه، لما عرفت من عدم اعتبارها مطلقا فى نفسها و إن اتفق اعتبارها للتشخيص كغيرها مما يحصل به، اللهم إلا أن يريدوا باعتبارها ذلك، و لعله لا تأباه عبارات بعضهم دون الباقي، فلاحظ و تأمل، لكن ينبغى أن يعلم أنه قد صرح فى جامع المقاصد بسقوط اعتبار نيه البدليه فى مثل التيمم

للجنائز والنوم، لمشروعيتها مع وجود الماء، فلا يعقل فيهما معنى البدليه، و في التيمم لخروج الجنب و الحائض من المسجدين، لعدم شرعية الماء لو تمكن منه، و فيه أنه يمكن اعتبار ذلك في الأولين بجعله بدلا اختياريا، و في الأخير بالنسبه إلى ما يقتضيه ذات الحدث في نفسه.

و منه ينقدح الوجه حينئذ في اعتبار الضربه و الضربتين بالنظر للأصغر و الأكبر، إذ ليس مناطهما البدليه بالمعنى السابق، فتأمل.

و يعتبر مقارنه النيه لأول جزء من التيمم كغيره مما اعتبرت فيه، فلا يجزئ تقدمها على الضرب حينئذ قطعاً، كما أنه لا يجزئ تأخرها عنه إلى المسح كما صرح به جماعه منهم الفاضل و الشهيدان و المحقق الثاني و غيرهم، لأنه أول أفعاله كما هو ظاهر الفتاوى و النصوص (١) الواردة بعد السؤال عن كفيته و غيرها أو صريحها مع غايه استفاضتها إن لم تكن متواتره، خلافاً للمحكي عن الأول في نهايته، فجوز تأخيرها إلى مسح الجبهه كما عن الفخريه، و للجامع فأوجب المقارنه لها، و للمفاتيح فجعلها أول الاجزاء، و لعل ذلك كله تنزيلاً للضرب منزله الاعتراف من الإناء، و عليه لا بأس بالحدث بعده قبل المسح، كما صرح هو بالتزامه في الكتاب المذكور على ما حكى عنه، فلا وجه للرد عليه بذلك كما في الذكرى.

و ربما يؤيده ما تقدم سابقاً من عدم كون التراب المضروب مستعملاً عندهم حتى حكى الإجماع عليه سيما بعد تعليله من غير واحد من الأصحاب هناك بأن الضرب كالاغتراف من الماء، كما أنه قد يشهد له ظاهر الآية (٢) و

خير زرارته (٣) عن أحدهما

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

٢- ٢ سورة المائدة - الآية ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ٥.

(عليهما السلام) «من خاف على نفسه من سبع أو غيره و خاف فوات الوقت فليتيمم، يضرب يده على اللبد أو البرذعه و يتيمم و يصلى»

حيث أطلقه على ما بعد الضرب، و فيه- مع أنه قد يشعر التعليل بعدم وجوبه كما فى المشبه به، فيكفى تلقيه الريح بجبهته حينئذ، و هو مجمع على بطلانه حتى منه فى خصوص الكتاب المذكور، و إن قرب الاجتزاء بأخذ التراب من الريح و المسح به فيه، لكنه ليس خلافا فى الأخذ بالكف و المسح به، و ان المتجه بناء على ما ذكره مقارنة النيه حينئذ لمسح الجبهه كما فى الجامع لأنها ا لأول عنده، لا التخيير بينه و بين الضرب، و القياس على غسل اليدين و نحوهما لا يخلو من تأمل، لاحتمال الفرق بالدليل،

أو بالتزام كونها أجزاء مندوبه- أنه مخالف لما عرفت من غير ضروره، إذ الآيه مع كون الاخبار كاشفه للمراد بها محتمله للكنايه عن الضرب بقوله تعالى (١) «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا» و خبره مع قصوره فى نفسه و عن معارضه غيره من وجوه محتمل لإيراده إتمام التيمم، بل لعل قوله (عليه السلام) فيه:

«يضرب» عقيب قوله (عليه السلام): «فليتيمم» ظاهر فى خلافه، و قرينه على ما قلنا، بل هو أرجح من احتمال العكس من وجوه.

و لو نوى بعد الضرب قبل الرفع لم يجز بناء على اعتبار الضرب فى التيمم، بل و على تقدير الاكتفاء بالوضع أيضا فى وجه، للفرق بين الابتداء و الاستمرار، هذا كله بناء على أن النيه هى الاخطار، و إلا فيسقط هذا البحث من أصله بناء على أنها الداعى كما اعترف به فى الحدائق و كذا الرياض، لكن فيه مناقشه ذكرناها فى باب الوضوء.

[فى وجوب الترتيب فى التيمم]

و من الواجب فى التيمم الترتيب بأن يضع يديه على الأرض ثم يمسح الجبهه بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ثم يمسح ظاهر كل من الكفين بالأخرى مقدا اليمنى على اليسرى بلا خلاف صريح أجده فى شىء من هذا الترتيب

و إن حكى فى كشف اللثام خلو كتب بعض الأصحاب عنه مطلقا كالمصباح و مختصره و الجمل و العقود و الهدايه، و كالفقيه فى بدل الوضوء، و بعضها عنه بين الكفين كالمقنع و جمل العلم و العمل و السرائر و المراسم مثل المصنف هنا، إذ ليس ذلك صريحا فى الخلاف، مع أن التأمل فى عباره الأولين عدا مختصر المصباح فإنه لم يحضرنى يظهر معه إرادته الترتيب فيما عدا الكفين و إن وقع العطف بها فى الواو، بل و فيهما أيضا فى عباره ما عدا الهدايه، كما أن ظاهر السرائر أو صريحها الترتيب فى نفس الكفين أيضا كجمل العلم إن أراد بها التى للمرتضى (رحمه الله) و إن عطف فيهما اليسرى بالواو، و لم يحضرنى المراسم و المقنع، و لعله لذا نسب غير واحد الترتيب المذكور إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه كما صرح به فى المفاتيح و عن إرشاد الجعفرية، بل فى التذكرة إلى علماء أهل البيت، و المنتهى إلى علمائنا أجمع، و فى الخلاف و الغنيه إحالة دليل وجوبه على الوضوء، و منه هناك فيهما، بل عمدته الإجماع، و قد يشعر ذلك منهما بعدم القول بالفصل بين الوضوء و التيمم كما عن المرتضى التصريح به، حيث قال: «كل من أوجب الترتيب فى الوضوء أوجبه فيه، فمن فرق بينهما خرق الإجماع» انتهى.

فيكتفى حينئذ بما دل عليه هناك من الإجماع و غيره، و فى جامع المقاصد الإجماع عليه بالنسبه إلى تقديم اليمنى على اليسرى.

قلت: و مع ذلك كله فالتيمم البيانى فى صحيح الخزاز عن الصادق (عليه السلام) (١) و مضمرة الكاهلى فى الحسن (٢) و صحيح زراره (٣) عن الباقر (عليه السلام) المروى فى مستطرفات السرائر صريح فى ترتيب مسح الكفين على مسح الجبهة. و لا ينافيه عطفهما عليها فى غير هذه الاخبار بالواو، سيما على القول بأنها للترتيب، بل تكون الآية حينئذ دليلا على ذلك أيضا.

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٩.

مع إمكان الاستغناء عنه بالنسبة إليها بما دل (١) على الأمر بالبدأ بما بدأ الله به، لكنها على كل حال كأكثر الاخبار لا دلالة فيها على الترتيب بين اليدين، بل لعل إطلاقها يقضى بعدمه، إلا أنه فيما سمعته من الإجماعات بسيطها و مركبها غنيه عن ذلك، سيما بعد اعتضادها بظاهر

الصحيح المروى (٢) في مستطرفات السرائر عن الباقر (عليه السلام) حكاية عن النبي (صلى الله عليه و آله)، قال فيه بعد ذكر قصه عمار:

«فضرب يديه على الأرض، ثم ضرب إحداهما على الأخرى، ثم مسح جبينه، ثم مسح بكفيه كل واحده على ظهر الأخرى، مسح اليسرى على اليمنى، و اليمنى على اليسرى»

و لا ينافي تبادل الترتيب من مثله كون الواو لمطلق الجمع في حد ذاتها.

و

بالرضوى (٣) «صفه التيمم أن تضرب بيديك على الأرض ضربه، ثم تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف، ثم تضرب بهما أخرى فتمسح بهما إلى حد الزند، و روى من أصول الأصابع تمسح باليسرى اليمنى، و باليمنى اليسرى على هذه، و روى إذا أردت التيمم اضرب كفيك على الأرض ضربه واحده ثم تضع احدى يديك على الأخرى، ثم تمسح بأطراف أصابعك و جهك من فوق حاجبيك، و بقى ما بقى، ثم تضع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصل الأصابع من فوق الكف، ثم تمرها على مقدمها على ظهر الكف، ثم تضع أصابعك اليمنى على أصابعك اليسرى، فتصنع بيدك اليمنى ما صنعت بيدك اليسرى على اليمنى مره واحده»

إلى آخره. و هو و إن لم نقل بحجيته في نفسه، لكنه لا بأس بذكره مؤيداً، كما أنه لا بأس في العمل بما أرسله بعد الانجبار، و لعله لا ينافيه اشتماله على ما لا نقول به، إذ هو كالعمل ببعض الخبر و ترك الآخر.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الوضوء - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٩.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

و منه ينقدح الاستدلال حينئذ على ما نحن فيه ب

صحيح ابن مسلم (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن التيمم فضرب بكفيه الأرض، ثم مسح بهما وجهه، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع، واحده على ظهرها، و واحده على بطنها، ثم ضرب بيمينه الأرض، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه»

إلى آخره.

فظهر لك حينئذ من ذلك كله أنه لو أخل بالترتيب وجب عليه الإعادة على ما يحصل به ما لم يخل بالموالاه، فيجب استدراكه من أصله بناء على وجوبها فيه كما ذكره جماعه، بل في المنتهى نسبتته إلى علمائنا، والذكرى والحدائق إلى الأصحاب، والمدارك إلى قطعهم مؤذنين بدعوى الإجماع عليه كظاهر الغنيه أو صريحها وإشعار الخلاف، بل في جامع المقاصد والمرجع فيها الإجماع، والروض الاولى الاستناد إلى الإجماع، و مجمع البرهان يفهم كونها واجبه بالإجماع عند علمائنا، انتهى.

و أنها شرط فيه كما هو ظاهر معاقد هذه الإجماعات عدا الأخير، فإنه قد يظهر منه التوقف في ذلك، و احتمله غيره على أن يراد بها حينئذ الوجوب التعبدى، و لعله لاحتمال ذلك في موالاه الوضوء أيضا.

لكنه ضعيف جدا، و قد مر ما يكفى فى رده فى المقيس عليه، كضعف ما يحكى عن نهايه الاحكام من احتمال عدم وجوبها أصلا فيما كان بدلا من الغسل، و إن نقل عن الدروس الجزم به أيضا، و لعله لعدم وجوبها فى المبدل عنه باعتبار تنزيل التراب منزله الماء.

و فيه مع مخالفته لما عرفت من الإجماع صريحه و ظاهره أن إطلاق المنزل لا يتناول مثله، و ان كان قد يشهد له فى الجملة تمرغ عمار، و هو من أهل اللسان، إلا أنه يدفعه

عدم مساواتها للكيفية في الانصراف، على أنه قد رد ذلك على عمار، فعلم أن المراد بالمنزله البدليه في الإباحه لا الكيفيه.

فظهر حينئذ أن الاستدلال على الموالاه بالمنزله لوجوبها في الوضوء في غير محله، كالاستدلال عليها أيضا بالفاء في قوله تعالى (١) «فَتَيَمَّمُوا»* الداله على تعقيب التيمم الشرعى لإرادته القيام إلى الصلاه من غير مهله، و حيث لا يوالى فيه لم يحصل التعقيب لا لان التيمم في الآيه بمعنى القصد كما في المدارك، بل للقطع بكون المراد منها عدم الدخول في الصلاه بدون الطهاره، على أنه قد يستمر زمن الإراده بحيث لا ينافى الموالاه، مع احتمال المناقشه في استفاده التعقيب بالمعنى المراد هنا من مثل هذه الفاء.

نعم قد يمكن الاستدلال عليها بالفاء في قوله تعالى «فَأَمْسِيْ حُوا» متمما بعدم القول بالفصل بين معاقبه مسح الجبهه للضرب و بين غيره، و بالموالاه في التيمم البياني، و احتمال المناقشه فيه كما في الوضوء - مع إمكان منع جريانها هنا باعتبار كونه بيانا للتيمم المجمل - مدفوع بما تقدم في باب الوضوء.

نعم قد يناقش فيه باعتبار عدم ظهور قصد الموالاه في التيمم البياني، لاحتمال كونه لضروره البيان كما هو المعتاد في كل ما يراد بيانه مما لا يعتبر التوالى فيه قطعاً، فالإنصاف ان العمده في الدليل الإجماع السابق، لكن قد يقال مؤيدا له بعد كون الموالى فيه المتيقن في البراءة: أن ليس المراد هنا بالموالاه إلا - عدم التفريق المنافى لهيئه التيمم و صورته، و إلا فلا يعقل إرادته معناها في الوضوء إلا - بملا - حظه التقدير للجفاف لو كان ماء كما عن الدروس، و هو - مع أنه لازم لذهاب الصورة أيضا كالموالاه بمعنى التقدير الزمانى الذى قد ذكرناه في باب الوضوء - لا - دليل عليه هنا، كما أن المتابعه الحقيقيه مقطوع بعدمها، فيتجه الحكم بالفساد حينئذ لانتفاء الاسم بانتفاء تلك الصورة

كما فى كثير من العبادات، اللهم إلا أن يقال: إن ظاهر من اعتبر الموالاه إفساد التيمم بفوات المتابعه العرفيه، كما جعله المدار فى جامع المقاصد و الروض و إن لم تذهب الصوره، و فيه بعد تسليم انفكاك ذلك عن محو الصوره تأمل و نظر، هذا.

و قد قال فى المدارك و سبقه إلى ما يقرب منه فى المنتهى: «إنه لو قلنا باختصاص التيمم فى آخر الوقت كانت الموالاه من ضروريات صحته لتقع الصلاه فى وقتها» و فيه مع ابتناؤه على التضيق فى أمر التضيق أن وجوبها حينئذ خارج عما نحن فيه، بل تكون حينئذ كوجوب الموالاه فى الغسل عند الضيق، و أين هو من الوجوب الشرطى.

و كالترتيب و الموالاه فى الوجوب المباشره بالمعنى السابق فى الموضوع، كما هو ظاهر عباره المصنف و غيره من الأصحاب لعين ما مر فيه من القاعده و غيرها، مع ما فى كشف اللثام من الإجماع ظاهرا عليه هنا، و فى المدارك من نفى الريب عنه، و المنتهى من نفى الخلاف فيه عندنا، فلو يممه غيره مع القدره لم يجوز، نعم يجوز مع العجز كما فى المبدل منه بلا خلاف لما مر هناك أيضا، و ل

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر ابن مسكين (١) و غيره فى المجذور الذى غسل فمات: «ألا يمموه ان شفى العى السؤال»

و فى

مرسل ابن أبى عمير (٢) «يؤم المجذور و الكسير إذا أصابتها جنابه»

ك

مرسل الفقيه (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «المبطون و الكسير يؤمان و لا يغسلان»

لكن فى غير النيه، بل يتولاها العليل كالوضوع لما تقدم فيه أيضا، بل قد يظهر من المدارك دعوى الإجماع عليه هنا، إلا أنه قال فى جامع المقاصد: «لو نوى كان أولى» قلت: أى أحوط لظهور انتساب الفعل للعامل.

و هل المراد تيممه بيدى النائب أو أنه يضرب بيدى العليل، فيمسح بهما مع الإمكان؟ ظاهر الذكري و جامع المقاصد و المدارك أو صريحها الثانى، لعدم سقوط

١-١ الواسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم - الحديث ١.

١-٢ الواسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم - الحديث ١٠.

١-٣ الواسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم - الحديث ١٢.

الميسور بالمعسور، و بقاء صوره المباشرة، بل لم أقف على قائل بالأول، نعم فى الأول عن الكاتب يضرب الصحيح بيده ثم يضرب بيدى العليل، ثم قال: و لم نقف على مأخذه.

قلت: و هو كذلك مع التمكن من ضرب الأرض بيد العليل و المسح بها، أما مع الممكنه من الثانى دون الأول فقد يتجه حينئذ ما ذكره الكاتب، بل لم يستبعد وجوبه فى كشف اللثام.

لكن قد يناقش فيه مع بعد الفرض بعدم صدق المسح حينئذ بالأرض أى بما ضربها به.

كما أنه قد يناقش فى الأول أيضا بأصالة البراءة من تلك الكيفيه الخاصه، بل لعل إطلاق الأمر بالتوليه يقضى بخلافه إن لم يكن ظاهرا فى مباشره المتولى، بل قد لا يجتزى بيد العليل، لعدم استناد المسح اليه بسبب ذلك، فيكون بالنسبه للعامل كالمسح بآله أجنبيه، كل ذا مع تركهم هذا التفصيل فى الطهاره المائيه، بل ظاهر ما استدل به هناك - من أمر الصادق (عليه السلام) (١) الغلمه فى الليله التى كان فيها شديد الوجع بحمله و تغسيله فحمل و وضع على خشبات و غسل - عدمه أيضا، لظهور تمكن الغلمه من مباشره بعض الغسل بيديه، فالأحوط حينئذ إيقاع الكيفيتين إن لم يكن متعينا لتوقف البراءة اليقينيه عليه، فتأمل جيدا.

[فى أن الواجب هو الوضع أو الضرب]

هذا كله فى نفس الترتيب و نحوه، و أما المرتب فأولها وضع اليدين أو ضربهما على ما يتيمم به من الأرض و غيرها بلا خلاف أجده فيه، بل فى ظاهر الذكرى و صريح جامع المقاصد و المدارك و غيرها الإجماع عليه، للنصوص المستفيضه (٢) فى كيفيته إن لم تكن متواتره، و حملها على الغالب - من توقف التصاق التراب بالكفين و المسح به على ذلك، و إلا - فيجزئ حتى لو استقبل العواصف بهما و مسح، كما عن العلامه فى النهايه

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

أنه الأقرب - مناف لظاهاها أو صريحها بلا شاهد، سيما بعد الاعتضاد بما عرفت، بل عن المقاصد العليه الاتفاق على عدم صحه التيمم لو تعرض لمهب الريح، نعم لا يبعد الاجتراء بذلك عند الاضطرار، بل لعله يقدم على بعض أفراد الغبار.

إنما البحث فى أن الواجب مجرد الوضع كما هو ظاهر المصنف هنا و المبسوط و الجامع و القواعد و صريح الذكرى و جامع المقاصد و عن الدروس أو هو باعتماد أى الضرب كما هو ظاهر الهدايه و المقنع و جملى المرتضى و الشيخ و الغنيه و الوسيله و إشاره السبق و السرائر و الجامع و غيرها و صريح الروضه و الروض و الرياض و كشف اللثام، بل فى الذكرى نسبتة إلى معظم عبارات الأصحاب، و كشف اللثام إلى المشهور، بل هو معقد بعض الإجماعات و إن لم تكن مساقه له؟ قولان أقواهما الثانى اقتصارا على المتيقن فى الكيفيه المتلقاه من الشارع، و للتيممات البيانيه فعلا و قولاً فى الاخبار الكثيره (١) و الأمر به فى مضمير ليث المرادى (٢) و صحيح زراره (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) بعد أن سأل عن التيمم، و غيرهما (٤).

و لا ينافى ذلك ما حكاها مولانا الصادق (عليه السلام) فى خبر الخزاز (٥) و داود ابن النعمان (٦) من وضع النبى (صلى الله عليه و آله) يده على المسح فى بيان التيمم لعمار، كحكاياه الباقر (عليه السلام) أيضا ذلك فى صحيح زراره (٧) بل و فعله (عليه السلام) هو أيضا فى خبره الآخر (٨) إذ هو - مع أن الباقر (عليه السلام) أيضا

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٢ و هو مسند إلى الصادق ع.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٩.

٨-٨ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٥.

قد حكى عن النبي (صلى الله عليه و آله) الضرب بيانا لعمار فى صحيح زراره(١)المروى فى مستطرفات السرائر عن نوادر البنظى- قد رده فى المدارك و شرح المفاتيح بأنه حكاية فعل، و لا عموم فيه، لكن قد يشكل بأن العبره بتعبير المعصوم (عليه السلام) عنه فى مقام البيان و التعليم، فالأولى رده بأنه مطلق و الأول مقيد.

و دعوى ظهور الوضع فى غير الضرب لا- فيما يشملها، فيتجه التخيير بينهما لاشتغال الاخبار على كل منهما ممنوعه، كاحتمال جعل اختلاف عبارات الأصحاب و الاخبار فى ذلك قرينه على إرادته الوضع من الضرب، مع أنه ليس أولى من العكس، بل هو أولى لما عرفت، بل لعل تعبير المصنف و الجامع و القواعد بالضرب فيما يأتى من بدليه الضوء و الغسل و المبسوط فى الثانى خاصه قرينه على إرادته من الوضع هنا، فلا خلاف بالنسبه إليهم حينئذ، و ينحصر فى الشهيد و المحقق و عن نهايه الاحكام، و قد عرفت ضعفه لكن اختيارا.

أما لو اضطر بأن تمكن من الوضع دون الضرب فلا- يبعد الاجتزاء به و لا يسقط التيمم أصلا قطعاً أو خصوص مباشره باطن الكف للأرض منه، و إن كان الأول مقتضى انتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه، و الثانى مقتضى عدم سقوط الميسور، مع عدم الدليل على البدل فى المتعذر، إلا أن الأول لا يعارض ما دل على انتفائه بذلك من قاعده الميسور و غيرها، بل لعله إجماعى كما يظهر منهم فى عدم سقوطه بالاقطع و نحوه و بالعجز عن المباشره، و الثانى - مع أن قاعده اليسر تقتضيه، إذ الفأنت الضرب لا مباشره الكف بالأرض ثم المسح بها- يمكن استفاده بدليته من إطلاق ما دل على الوضع من الاخبار السابقه، بل و الآيه مع عدم المقيد هنا لظهور اختصاص أدله الضرب بالاختيار.

و كيف كان فيعتبر بالضرب أو الوضع أن يكون بكلتا يديه مع التمكن إجماعاً

محصولا و منقولا و نصوصا(١) فلو ضرب بإحدهما لم يجز، بل يعتبر أن يكون دفعه كما صرح به في جامع المقاصد و غيره، بل في الحدائق نسبتة إلى ظاهر الاخبار و الأصحاب، بل قد يستفاد من معقد إجماع المعية في المدارك و غيره، و إن أمكن المناقشه فيه باحتمال إرادته عدم الاجتزاء بالواحد، كما أنه يمكن المناقشه في استفاده شرطيته من الاخبار أيضا، و إن كان ربما ينساق من

قوله (عليه السلام)(٢): «اضرب بكفيك»

و نحوه لكنه انسياق أظهره لا شرطيه، و إلا فالصدق حاصل بالتعاقب.

نعم لا يعتبر فيما تيمم به من التراب و غيره كونه موضوعا على الأرض بل يجزئ لو كان على غيرها و لو بدن غيره، كما هو ظاهر إطلاق الفتاوى بل و الأدله و السيره القاطعه، و ما في التيممات البيانيه و نحوها من ضرب الأرض محمول على المثال قطعا، بل لو كان على وجه تراب صالح فضرب عليه و مسح أجزاء كما صرح به في الذكرى و غيرها، لصدق الامتثال و عدم ما يصلح للمعارضه، فما في المدارك و مال إليه في شرح المفاتيح من عدم الاجتزاء لتوقيفيه العباده مع تبادل غيره من الأدله جمود في غير محله، سيما بعد التعديه حتى منهما صريحا في الأول و ظاهرا في الثاني للتراب الموضوع على بدن الغير بل و بدنه غير الوجه، نعم لو أمر يده على ما على وجهه من التراب مجتزئا به عن مسحه بذلك لم يجز قطعا، و إن احتمله في المنتهى لما عرفت من الإجماع و غيره على اعتبار الضرب أو الوضع ثم المسح به.

كما أنه لا يجتزى بالضرب بظهر الكف و إن استوعب مع التمكن من البطن، لانه المنقول و المعهود و المتبادر، بل المقطوع به من كيفية التيمم في النصوص و الفتاوى، بل صرح به المرتضى و المفيد و ابن إدريس و غيرهم.

بل قد يشكل الانتقال للظهر مع عدم التمكن أيضا، و إن صرح به في جامع

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٧.

المقاصد و عن الذكري و إرشاد الجعفريه و المقاصد العليه، لإطلاق الآيه و غيرها، مع عدم نصوصيه الاخبار و الفتاوى فى وجوبه بالباطن، و التبادر مقصور على الاختيار بدعوى انصراف المسح فى الآيه إلى المتعارف من آله أيضا، كالأمر بضرب الأرض بالكف إلى الباطن، و بإجمال قصد الصعيد فيها، و قد كشفت عنه الأخبار بإرادته الضرب، و المتبادر منها الباطن، فيبقى غيره بلا دليل، و بأن المعتبر فى الحجية الظهور، فلا يقدر عدم النصوصيه، و منع الظهور أو قصره فى حال الاختيار كما ترى، مع أن قضيه الأول الجواز بالظهر اختيارا، و الثانى بغير الظهر من أجزاء البدن، و قربه إلى الباطن لا يصلح معينا، لكن قد يقال: إنه أولى من كل ما يتصور فى المقام من التولية أو تيمم الأقطع أى المسح بالأرض أو غيرهما، خصوصا بعد الأمر بالضرب بالكف المتناول للظاهر و الباطن، و إن كان الثانى هو المتبادر لكنه فى حال الاختيار خاصه.

و لعل ذا هو الأقوى و إن كان الأحوط حينئذ الجمع بينه و بين الإتيان بكل ما يحتمل مدخليته حتى حكم فاقد الطهورين إن لم يكن ذلك متعينا للبراءه اليقينيه، كما فى كل ما لم يتضح من الأدله حكمه.

و كيف كان فعلى الأول لو تعذر الضرب بباطن إحدى اليدين فهل يقتصر على باطن الأخرى أو بباطنها مع ظاهر الاولى؟ وجهان، أقواهما الثانى، لاستلزام بدليه ظهرهما ظهر كل منهما.

[فى لزوم الضرب و المسح بالباطن و إن كان نجسا]

و ليس نجاسه باطن اليدين مع عدم التعدى و الحجب و تعذر الإزاله عذرا فى الانتقال إلى الظهر مع الخلو عن ذلك، أو إلى مسح الأقطع مع عدمه، بل و مع الحجب بها أيضا، و لو استوعب لكن مع تعذر الإزاله و لو بنجاسه أخرى كغيرها من الحواجب بلا خلاف أجده بين الأصحاب فى الأول، و على الأصح فى الثانى لعدم الدليل على اعتبار الطهاره هنا و إن قلنا به فى الاختيار، و على اعتبار مباشره نفس البشره، بل

لعل إطلاق الأدله و فحاويها يقضى بخلافه، خصوصا ما دل (١) منها على تيمم ذى الجروح و القروح و نحوهما، و ما دل (٢) منها على حكم الحواجب من الجبائر و الطلاء و نحوهما مما تقدم فى الوضوء مما يفهم منها تنزيل الحائل مع تعذر إزالته منزله المحال عنه، بل فى حديث المراره (٣) منها ما هو كالصريح فى ذلك.

و لذا كان الحكم عندهم فى الحائل على الأعضاء الممسوحة من الجبهه و ظاهر اليدين المسح عليه، و الفرق بين الماسح و الممسوح فى ذلك تحكم.

فما فى ظاهر الذكري و صريح الروضه من جعلها لو كانت حائله عذرا فى الانتقال إلى الظهر لا يخلو من نظر بل منع، سيما مع حيلولتها لقليل من باطن الكف، وفاقا لصريح جامع المقاصد و المدارك و ظاهر الروض.

و احتمال الفرق بينها و بين غيرها من الحواجب الطاهره أو التزام ذلك فيها أيضا أوضح من الأول نظرا و منعا، سيما الأخير، بل لعله مجمع على خلافه هنا، بل قد ينقدح من التأمل فيما ذكرنا انه لو تعذر المباشرة بباطن اليد لجرح و شبهه و أمكن وضع حائل عليه من خرقه و نحوها و المباشرة به و جب كالجبيره فى المائيه، لكن الاحتياط بالجمع بين الكيفيتين بل و تيمم الأقطع و التولية مع حكم فاقد الطهورين لا ينبغى أن يترك.

نعم لو كانت النجاسه متعديه و لم يمكن التجفيف و لا الإزالة اتجه حينئذ جعله عذرا فى الانتقال إلى الظهر مع الخلو، و إلا فإلى المسح بالجبهه خاصه كالأقطع كما صرح به فى جامع المقاصد و الروض و الروضه، و لعله ظاهر الذكري، لاستلزامه حينئذ تنجس ما يتيمم به الذى قد عرفت اشتراط الطهاره فيه، مع إمكان المناقشه فيه أيضا بأن دعوى

١-١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب التيمم.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الوضوء.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الوضوء - الحديث ٥.

اعتبار ذلك مطلقا حتى مع التعذر لیتجه الانتقال المذكور ممنوعه، و كيف مع قصرهم كثيرا مما يعتبر فى التيمم على الاختيار، على أن قضيه اعتبارها كذلك سقوط التيمم أصلا لا اليدين خاصه، فيكون فاقد الطهورين، و قياسه على الأقطع ليس بأولى من قياسه على من تعذر عليه غسل بعض أعضاء الطهاره المائيه بما لا يرجع إلى الجبيره، بل هو مقتضى الأصل، و لو سلم فالمتجه سقوط الضرب و المسح بخصوص ذلك المحل من الكف لا تمامه مع فرض عدم الاستيعاب كما هو قضيه إطلاقهم.

و لعله لذلك كله أو بعضه جزم فى المدارك و تبعه فى الكفايه بالمسح باليد و ان تعدت النجاسه، و هو لا يخلو من قوه، خصوصا مع تعذر تيمم الأقطع و التولية عليه، لعدم سقوط الصلاه عنه بحال، إلا أن الأقوى الأول لكن بشرط استيعاب النجاسه للباطن، أما مع بقاء ما يصلح للضرب و المسح به فالأقوى تعيين ذلك عليه كما قد يقوى وجوب التولية عليه فى الظهريين مع تعدى نجاستهما، فلا يقتصر على مسح الجبهه كالأقطع و إن كان هو ظاهر كلام الأولين، بل قضيته صيرورته فاقد الطهورين مع فرض النجاسه المتعديه فى الجبهه أيضا، فيكون جميع أعضائه ماسحه و ممسوحه مستوعبه بالنجاسه، و فيه تأمل، لكن الاحتياط بفعل كل ما يحتمل مما ذكرناه فى المسأله السابقه لا ينبغى أن يترك، بل لعله متعين.

كما أنه قد يتعين أيضا فيما لو كانت النجاسه المتعديه فى الممسوح دون الماسح بحيث لا تتعدى إلى التراب، و إن كان الأقوى فيه المسح عليه حينئذ مع التعذر من غير فرق بين استيعابها للممسوح و عدمه، لعدم الدليل على اعتبار الطهاره فيه هنا، و إن قلنا باعتبارها فى الاختيار، لكنه احتمل فى جامع المقاصد و الروض كونه فاقد الطهورين فيما لو كان ذلك بالجبهه، و هو ضعيف، إذ لا فرق بين التعدى و عدمه بالنسبه إلى صحه التيمم، و إن كان ربما يحصل فى بعض الأحوال بالنسبه إلى خصوص الصلاه و نحوها

و بزياده النجاسه و نحوها، و البحث الآن فى الأول.

هذا كله مع تعذر الإزالة عن باطن اليدين مثلا- و لو تجفيفا، أما مع الاختيار فيجب التجفيف لثلا يتعدى النجاسه للتراب بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له، بل و بين غيرهم، لما عرفت من اشتراط طهاره التراب، و المناقشه- بأن القدر المسلم من اعتبار الطهاره فيه هو عدم سبق نجاسته على الضرب، أما لو تنجس به فلا- ضعيفه جدا، و أما اشتراط طهارته أى الماسح اختيارا مع عدم التعدى و الحجب بل و معه لغير التراب كما لو جرح بعد الضرب، و اشتراط طهاره الممسوح من الجبهه و ظاهر اليدين كذلك فلم أعتز على مصرح بشىء منه من قدماء الأصحاب، كما لم أعتز على ما يدل عليه بالخصوص من الاخبار، بل لعل إطلاقها خصوصا ما دل منها على تيمم ذى الجروح و القروح كالفتاوى يقضى بخلافه بعد الأصل.

نعم ظاهر الإرشاد و صريح جامع المقاصد و الموجز الحاوى و عن حاشيه الإرشاد- بل فى الثانى القطع به، و هى من مثله ممن يعمل (١) بالظنيات كالإجماع- اشتراط طهاره محل التيمم كصريح الذكرى، و عن الدروس و البيان و الصيمرى و صاحب المعالم و تلميذه اعتبارها فى محال المسح، بل فى الكفايه أنه المشهور بين المتأخرين.

و منظومه الطباطبائى و شرح المفاتيح و الجعفرية و عن إرشادها اعتبارها فى الماسح و الممسوح، و لعله مراد السابقين أيضا و ان قصرت بعض عباراتهم عنه، كما لعله الظاهر من الروض و الروضه أيضا، بل فى شرح المفاتيح نسبتة إلى الفقهاء كما عن الشهيد الأول فى حاشيته على القواعد الإجماع على اشتراط طهاره أعضاء التيمم، و لعله الحجة ان تم، لا ما فى الذكرى من أن التراب ينجس بملاقاه النجس فلا- يكون طيبا، و المساواه لأعضاء الطهاره المائيه، إذ الأول أخص من المدعى، بل غير ما سمعت من فرضنا

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصحيح «لم يعمل».

المسألة، و الثاني موقوف على الدليل، و احتمال إرادته بذلك عموم البدليه و المنزله لا وجه له، لان البحث فى طهاره الأعضاء لا التراب، إلا أن يراد أنه كما اعتبر فى الطهاره بالماء طهاره الأعضاء فكذا ما كان بمنزلته، و فيه منع واضح، بل قد يشهد إطلاق المنزله لخلافه.

و لذا مال فى المدارك و الحدائق إلى عدم الاشتراط، و كذا مجمع البرهان، و اليه يرجع ما عن حواشى السيد عميد الدين إذا كانت النجاسه غير متعديه جاز التيمم و إن كانت يدها نجستين، كالمحكى عن ابن فهد أنه اشترط أحد الأمرين الطهاره أو الجفاف بحيث لا يتعدى، و لو لا صريح الإجماع السابق المعتضد بظاهره، و بالقطع من المحقق الذى هو بمنزلته، و بالأصل فى وجهه، و بمقتضى البدليه على الاحتمال السابق لكان القول بعدم الاشتراط متجهها حتى مع التعدى لغير التراب.

و لقد أجاد فى كشف اللثام حيث قال بعد نقله الاشتراط عن الشهيد: «و لا أعرف دليلا عليه إلا وجوب تأخير التيمم إلى الضيق، فيجب تقديم الإزالة كسائر الأعضاء إن كانت النجاسه مما لا يعفى عنها لكنه حكى الإجماع فى حاشيه الكتاب» انتهى.

و أنت خبير ان ما استثناءه خارج عما نحن فيه من الاشتراط للتيمم من حيث هو، كما أوماً إليه بتشبيهه، على أنه لا يتم بناء على المختار من جوازه فى السعه للموقته أو مع عدم الرجاء، و كذا لا يتم فى التيمم لغيرها مما لا يعتبر فيه الضيق، و لو لا أن الشهيد فى سند الإجماع السابق لأمكن منعه على مدعيه، لما عرفت من خلو عبارات الأصحاب عن ذلك، بل إطلاقها سيما مع تعرضهم لما يعتبر فيه قاض بخلافه، فتأمل جيدا.

[فى عدم اعتبار العلق]

و يعتبر العلق مما ضرب عليه للمسح على أعضاء التيمم فى المشهور بين الأصحاب نقلا مستفيضا و تحصيلا، بل فى جامع المقاصد الإجماع عليه، و فى آيات الاحكام للفاضل الجواد الإجماع أيضا على عدم اعتباره للدين، بل فى ظاهر المنتهى

لا- يجب استعمال التراب فى الأعضاء الممسوحة، ذكره علماءنا، ثم حكى الخلاف فىه عن الشافعى و محمد و ظاهره الإجماع أيضا، ككنز العرفان حيث نسب القول بالعلوق إلى الشافعى فى مقابل الحنيفىة و أصحابنا من جواز التيمم بالحجر الصلب موافقا لتفسير الصعيد بوجه الأرض.

و منه ينقدح كغيره من كلمات الأصحاب مثل المصنف فى المعتبر و العلامة فى المنتهى و غيرهما أن كل من قال بجواز التيمم بالحجر و نحوه اختيارا لم يعتبر العلق، و هو كذلك، إذ منه الأملس الذى لا يعلق باليد منه شىء، فاحتمال القول ان تجوزهم له بالحجر اختيارا أعم من عدم اعتبار العلق، إذ قد يعتبرون فىه حينئذ شيئا من الغبار و شبهه مما يعلق ضعيف.

و إذ قد عرفت أن المخالف فى جوازه بالحجر نادر من الأصحاب- بل لا خلاف فىه عند فقد التراب كما سمعت نقله من غير واحد هناك، و فقد التراب الصالح أعم من عدم التمكن من العلق، و لم يعرف من أحد منهم اعتبار وضع شىء من الغبار أو التراب القليل على الصخر لتحصيل العلق، مع ظهور التمكن من ذلك، لجعلهم الغبار فى لبد السرج و عرف الدابة مرتبه ثالثه بعد فقد الحجر- اتجه حينئذ دعوى ظهور الاتفاق حتى ممن فسر الصعيد بالتراب على عدم اعتبار العلق للمسح، فما فى الكفايه- من الاكتفاء فيما يتيمم به بمطلق وجه الأرض لكن لا يبعد أن يعتبر وجود غبار و نحوه على الحجر حتى يعلق باليد- كأنه خرق للإجماع المركب إن لم يكن البسيط لما عرفت، مع أنه قد يؤيده زياده على ذلك عدم ذكره فيما يعتبر فى التيمم من أحد منهم مع أنهم بصدد بيان ذلك، بل لعل إطلاق كلامهم يقضى بعدم اعتباره، سيما بعد ذكرهم لاستحباب النفض حتى حكى الإجماع عليه غير واحد، كما أنه دل عليه كثير من الاخبار(١)

على ما ستعرف، بل عن المقاصد العليه أنه ربما قيل بوجوبه، بل عن المبسوط وغيره استحباب مسح إحدى يديه بالأخرى بعد النفض، وفي الروضه ينفخ ما عليهما من أثر الصعيد أو يمسخهما ونحو ذلك مما يفيد إرادتهم بالنفذ ما يشمل ما لا يبقى معه شىء من التراب، على أنه من أفراد النفض قطعاً، فيندرج فى المستحب حينئذ.

و من هنا جعل فى المختلف وغيره القول باعتبار العلوق المحكى عن ابن الجنيذ مقابلاً للقول باستحباب النفض و أى عاقل يجوز على الأئمة (ع) و الفقهاء اعتبار العلوق و أنه يفسد التيمم بدونه مع إطلاقهم استحباب النفض و التيمم بالحجر و نحوه مما هو مظنه عدم حصوله من دون نص من أحد منهم أو أمر بالمحافظه عليه، و ما ذاك إلا إغراء للمكلفين بالجهل، ينزهون عنه، فلذا أمكن للتأمل فى كلمات الأصحاب تحصيل الإجماع منهم على عدم اعتبار العلوق، سيما بعد ما عرفت من دعواه، و بعد عدم نقل الخلاف فيه من أحد من الأصحاب فى الكتب المعده لذلك، بل نسب إليهم جميعاً إلا من ابن الجنيذ و بعض العامه، و يشهد له التبع، فما فى المفاتيح من نسبه إلى السيد و جماعه و هم قطعاً، و ظنى أنه توهمه من مذهبه فى الصعيد أنه التراب، فتخيل التلازم، و هو واضح الفساد كما يعرف مما تقدم على أنه لا تلازم.

و كيف كان فالحجه عليه حينئذ - بعد الأصل، و ما تقدم فى تفسير الصعيد خصوصاً ما عرفته من جواز التيمم بالحجر اختياراً عند الأصحاب الشامل بإطلاقه إن لم يكن صريحاً للمجرد عن العلوق - إطلاق الأدله كتاباً (١) و سنه (٢) و صريح الإجماع المحكى فى جامع المقاصد المعتضد بظاهره القريب من الصريح فى المنتهى و كنز العرفان و غيرهما، بل و بصريحه أيضاً من الفاضل الجواد فى اليدين، مع إمكان تنميته بعدم القول

١- ١ سورة النساء الآيه ٤٦ و سورة المائده - الآيه ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

بالفصل، و بالشهره المحكيه و المحصله، بل الإجماع على الظاهر كما عرفت، و ما دل على النفض من الإجماع و النصوص (١).

و المناقشه فى الأخير- بعدم منافاته لاعتبار العلقو لظهور كون المراد به إزاله ما يتشوه به الوجه، و إلا فالإجزاء الصغار باقيه قطعاً، و هو كاف، و لذا ترى الاتفاق على استحباب النفض حتى ممن قال: باعتبار العلقو، بل فى شرح المفاتيح للأستاذ الأعظم ما ملخصه أن إطلاق الحكم باستحباب النفض من دون تقييد لذلك بما إذا اتفق العلقو باليدين قاض باعتباره إذ لا نفض بدونه، و قد عرفت عدم إذهاب النفض أثره بالمره، فمنه حينئذ يظهر الاتفاق على اعتبار العلقو، إذ لولاه لما صح إطلاقهم استحباب النفض كالأخبار الداله عليه أيضاً، كما يظهر من ذلك حينئذ ما فى نسبه القول بعدم الاعتبار إلى الشهره- فى غايه الضعف لما عرفت من شمول النفض فى النص و الفتوى لما لا يبقى معه أثر بالمره، إما لقله ما علق باليد، أو للمبالغه فى النفض.

و من أنه لم يقل أحد باعتبار العلقو إلا ابن الجنيد و قد نقلوا عنه الخلاف فى استحباب النفض، فدعوى الاتفاق على استحبابه حتى ممن اعتبر العلقو، فلا- ينافى اعتباره حينئذ فى حيز المنع، بل ظاهر المنقول عن ابن الجنيد يعطى وجوب بقاء ما يعلق فى الكف من التراب ليمسح به، فلا يكتفى بمثل هذه الأجزاء التى يشك فى تسميتها تراباً، أو بقاء تراب فى الكف.

و أيضاً كيف يتصور منه القول باستحباب النفض و إزاله تلك الاجزاء مع أن المسح بها قبله من أفراد الواجب عنده قطعاً، و لو سلم فالاجزاء الصغار الباقية بعد النفض لا يبقى منها شىء لليدين بعد مسح الجبهه غالباً.

و ما فى المفاتيح- من الاكتفاء بالعلقو الابتدائى و إن لم يبق لليدين، أو أنه

يجدد الضرب لأجل تحصيل العلوق و إن كان الواجب عليه ضربه واحده- خلاف المنقول من ابن الجنيدي، مع غرابه الوجه الثاني كغرابه ما في الشرح المتقدم، إذ من المعلوم من امثال هذه الأوامر أى أوامر النفض إرادته التقييد بما لو علق فيها شىء سيما مع غلبه الضرب على ما يحصل منه العلوق، و عليه ينزل إطلاق الاخبار، خصوصا ما كان منها حكاية أفعال، على أن الأمر بالنفض لم يسق للدلالة على اعتبار العلوق، و إلا فمن أفراد التيمم ما لا يحصل معه علوق عند الأكثر كما صرحوا به فى الحجر الأملس و نحوه، بل و الجميع فى حال فقد التراب، و قد عرفت أنه أعم من عدم التمكن من العلوق، بل الظاهر التمكن من حيث جعل الغبار مرتبه ثالثه، على أنه لا- دليل على سقوط وجوب العلوق عند الاضطرار، بل المتجه حينئذ سقوط التيمم و كونه فاقد الطهورين، إلى غير ذلك مما فى هذه المناقشه مما يطول التعرض له، و قد وقع هنا للمفاتيح و شرحه للأستاذ الأعظم من الغرائب ما يقضى منه العجب، فلاحظ و تأمل.

كل ذا مع ضعف ما يصلح التأييد به لمذهب الخصم، إذ أقصاه ظهور التبعض من قوله تعالى (١) «فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ» حتى قال فى الكشاف: «إنه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسى من الدهن و من الماء و من التراب إلا معنى التبعض» مع ما فى

صحيح زراره (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قلت له: ألا- تخبرنى من أين علمت و قلت: إن المسح ببعض الرأس و الرجلين- و ذكر الحديث إلى أن قال:- قال أبو جعفر (عليه السلام): ثم فصل بين الكلام، فقال «وَ أَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» فعرفنا حين قال «بِرُءُوسِكُمْ» أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء- إلى أن قال:- «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ»

١- ١ سورة المائدة- الآيه ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التيمم- الحديث ١.

فلما أن وضع الوضوء عمن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً، لانه قال «بُؤْجُوهُكُمْ» ثم وصل بها «وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ» أى من ذلك التيمم، لانه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه، لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها»
الحديث.

و منه يظهر حينئذ الاستدلال بالأمر بالمسح من الأرض فى صحىحتى الحلبي (١) و ابن سنان (٢) لإيراده التبويض منه، و ما دل (٣) على طهوريه التراب، لظهوره فى كونه هو المطهر، سيما مع ملا-حظه المنزله و البدليه، فلا- بد من مباشرته للمطهر لا- باطن الكف بسبب مباشره التراب، لوضوح قصور الجميع عما ذكرنا، سيما بعد إمكان منع ظهور التبويض، و لذا تركت فى الآيه الأخرى، سيما بعد تفسير الصعيد بما قد لا يحصل منه علوق، إذ لو سلم ظهور التبويض فيها فإنما هو فيما لو كان مجرورها قابلا لذلك لا- مطلقا، و احتمال جعل ظهور التبويض منها قرينه على إرادته التراب بالصعيد و لو مجازا ليس بأولى من العكس، خصوصا بعد منع الظهور فى نفسه و توقفه على قابليه المجرور لذلك، بل قد يدعى تبادر إرادته المسح بما باشره و إن لم يعلق شىء من مثل هذا التركيب كما يستعمل الآن فيما يراد التبرك به من ثياب العلماء و ضرائح الأئمه (ع) و نحوهما، أو إرادته المسح من مباشره الصعيد، كما يقال: أمسح يدي من هذا الشىء، و هو و إن كان مجازا حيث لم يكن فيما يراد مسحه بشىء، لكنه لا بأس به من حيث غلبه حصول العلوق، فأطلق المسح منه لذلك.

فظهر حينئذ من ذلك كله وجه ما ذكره غير واحد من الأصحاب من احتمال «من» الابتدائيه أى ابتداء المسح من الصعيد، أو الضرب عليه، سيما مع كونه المعنى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ١٣ و الباب ٢٣- الحديث ١ و المستدرک- الباب ٥ من أبواب التيمم-

الحديث ٣.

الحقيقى لها، بل قيل: و السببىه أيضا برجوع الضمير حينئذ إلى الحدث، أو عدم الوجدان، و البدليه برجوعه إلى الماء، لكنهما ضعيفان، و مع تسليم إرادته التبعض منها هنا فقد يناقش فى الدلاله على الوجوب أيضا من حيث خروجه مخرج الغالب فى حصول العلق من المضروب عليه، فيراد حينئذ بالمسح منه حيث يعلق، بل قال الأردبيلى فى آيات أحكامه: «إنه يحتمل كون المراد على تقدير التبعض بأن تضعوا أيديكم على بعض الصعيد ثم تمسحوا الوجه و اليدين» هذا كله مع الغض عما ذكرنا من الإجماع و غيره، و إلا فبملاحظته يتعين إرادته بعض مما سمعت أو يجب الخروج حينئذ بغيرها من الأدله.

و مما ذكرنا يعرف ما فى الصحيح المتقدم، على أنه أرجع الضمير فيه إلى التيمم، و حملة على إرادته التيمم به مجاز لا حاجه اليه، و المراد بالمسح من التيمم حينئذ المسح من تلك المباشره للصعيد، و تجرد اليد عن العلق لا ينافى صدق اسم المسح منه باعتبار أغلب أفرادها، و حمل التعليل فيه لإرادته التبعض - مع أنه يحتمل جريانه فى ذلك مجرى الغالب أو بيان حكمه لا يجب اطرادها و غيرهما - ليس بأولى من أن يراد به لما ذكره من رجوع الضمير إلى التيمم، بل هو أولى لقربه منه.

فيكون الحاصل أن المراد من ذلك التيمم لا-الصعيد، لانه قد علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه، لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف و لا- يعلق ببعضها، فلو كان المراد به الصعيد لوجب إجراؤه على الممسوح من الوجه و اليدين، مع أنه لا يعلق إلا ببعض الكف، و من هنا جعل فى الذكرى هذا الصحيح مما فيه إشاره إلى عدم اعتبار العلق، و بعد التسليم فهو لا يوافق مختار الخصم من كون المراد بالعلق الذى يعتبر المسح به انما هو الاجزاء الباقية من بعد النفض، و لذا حكم بعدم التنافى بين ما دل على النفض و اعتبار العلق، لظهور الصحيح بناء على ذلك فى وجوب المسح بالعلق الكائن بعد الضرب من غير نفض، و قد عرفت أنه لا يقول به، فلا بد حينئذ من

صرفه عن ظاهره إلى بعض ما تقدم في الآيه، أو إلى ما سمعته الآن إن لم يحمل على التقيه، لكون ذلك مذهب الشافعيه، كما أنه مما تقدم أيضا يعرف ما في الاستدلال بالصحيحين الآخرين، و أما البدليه فلا دلالة فيها على ذلك، سيما بعد بيان الكيفيه في الكتاب و السنه، و رد تمرغ عمار عليه، على أن قضيتها جريان الأجزاء التراييه على سائر أجزاء الجبهه و ظاهر اليدين، و هو خلاف ما عليه المستدل.

و منه يعرف أنه لا استبعاد على لطف الشارع في حصول الطهاره لنا بالضرب على الصعيد و المسح من غير علوق، و ذلك كاف في إسناد الطهوريه للتراب، فظهر حينئذ بحمد الله و فضله سقوط القول باعتبار العلوق و إن ركن إليه جمله من متأخري المتأخرين كالكاشاني في مفاتيحه و الأستاذ الأعظم في شرحها و الفاضل البحراني في حدائقه حاكيا له فيها عن البهائي و والده و الشيخ سليمان البحراني، و مال إليه في الكفايه، لكن ظاهر الجميع بل صريحهم الاكتفاء بالمتخلف بعد النفض، و لعله لا يوافق ظاهر المحكى عن ابن الجنيد، فيكون خرقا للإجماع المركب، فتأمل جيدا.

[المراد من الوجه في التيمم]

و (ثانيها) مسح الوجه بالكفين معا لا بواحد كما هو ظاهر المصنف و غيره، بل هو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل لعله مجمع عليه، للأصل و التيممات البيانيه (١) قولاً و فعلاً، خلافا للمحكى عن ابن الجنيد، فاجترأ بالمسح باليمنى، و عن نهايه الاحكام و التذكرة احتمال الاجتزاء بواحد، كما عن الأردبيلي استظهاره، و لعله للأصل في وجهه، و إطلاق الآيه و الصحيحين (٢) «فوضع يده» و المساواه للوضوء، و فيه - مع إمكان منع الأول، و عدم الدلالة في شىء من ذلك لتعيين ابن الجنيد اليمنى، بل قضيته الاكتفاء بكل منهما - ان الأولين غير صالحين للمعارضه، و الصحيحين

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٢ و ٣.

ظاهراً في إرادته الجنسية، أو في بيان مطلق الكيفية، سيما مع ملاحظته غيرهما مما اشتمل على هذه القضية، و المساواة ممنوعه، لمنع ما يقتضيها، خصوصاً لو كان القياس مع وجود ما يقتضى العدم.

لكن هل يجب المسح بهما دفعه أو يجزى التعاقب؟ وجهان، إلا أن المنساق إلى الذهن من النص و الفتوى خصوصاً ممن عبر بالمعنى الأول، فذاك مع ضميمة الاحتياط اللازم المراعاة قد يعينه، و لا إشكال في وجوب استيعاب الممسوح نصاً و فتوى.

نعم هل يجب استيعاب الممسوح بكل منهما كما عساه يظهر من بعض العبارات كالمدارك و غيرها و إن لم تكن مساقه له، أو يكفي استيعابه بهما و لو موزعاً كما صرح به في الحدائق و جامع المقاصد و الروض؟ الأحوط الأول، و الأقوى الثاني لصدق الامتثال، و ل

قول الصادق (عليه السلام) (١) في قصه عمار: «ثم مسح جبينه بأصابعه».

و المراد بالوجه هنا بعضه في الوضوء، لدخول الباء في متعلق المسح في الآية، و هو متعدد، مع نص أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح زراره (٢) السابق على إرادته التبعض منها، على أنه قد يتم ذلك و إن كانت للإلصاق، سيما إذا منع ظهور مسح الوجه أو الوجوه في الاستيعاب و اجتزئ بالمسمى، و لأخبار الجبهه و الجبين (٣) بل عن الحسن دعوى تواتر الأخبار (٤) بأنه (صلى الله عليه و آله) حين علم عماراً مسح بهما جبهته و كفيه، و الإجماع المحكى في الغنيه و الانتصار و عن الناصريات، بل عن الصدوق في الأمالي نسبه إلى دين الإماميه و انه مضى عليه المشايخ، قلت: بل هو محصل.

و لا يقدح فيه ما قيل منسوبا إلى علي بن بابويه في رسالته ب وجوب

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٨ و هو قول الباقر ع.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

استيعاب مسح الوجه لمعلومه نسبه، و سبقه الإجماع و لحقه، على أن الظاهر عدم خلافه و ان أطلق لفظ الوجه ككثير من أخبار التيمم البياني قولاً- و فعلاً- تبلغ عشره، و فيها الصحيح و غيره، كما هي عادة القدماء في الفتوى بمتن الخبر، خصوصاً هو في رسالته، و بها استند له، لكن معروفه الوجه في باب التيمم ببعضه، بل و في غيره كباب السجود أيضاً، و ملاحظه غيرها من الاخبار المشتمله على الجبهه و الجبين، سيما مع اتحاد بعضها معها في الراوى و المروى عنه، و قصه البيان لعمار و نصوصيتها، و إطلاق الاولى، و ما سمعت سابقاً مما يدل على التبعض، و غير ذلك من القرائن الكثيره مما يورث الفقيه قطعاً بإرادته البعض من الوجه في عبارته الرساله و الاخبار سيما مع عدم نقل ولده عنه ذلك، بل نص في الفقيه و الهدايه و عن المقنع على البعضيه، مضافاً إلى ما سمعته عنه في الأمالي و والده رئيس الإماميه، خصوصاً في معتقده كما يعرف ذلك من تتبع فقهيه.

فما في المعتبر- أن الجواب الحق العمل بالخبرين، فيكون مخيراً بين مسح الوجه أو بعضه، لكن لا يقتصر على أقل من الجبهه، و قد أوماً إليه ابن أبي عقيل- ضعيف جداً إن أراد وجوب كل من الفردين على التخيير، و إنه ليس من التخيير بين الأقل و الأكثر، لاختلاف الهيئه و عدم لزوم سبق مسح تمام الجبهه على غيرها من الوجه، كالجمع بحمل الزائد على الندب و ان تسومح فيه، فتأمل.

إنما البحث في تعيين ذلك البعض، فمنه الجبهه من القصاص أى الطرف الأعلى من الأنف إجماعاً محصلاً و منقولاً مستفيضاً بل متواتراً، كدعوى الحسن تواتر الأخبار بأنه (صلى الله عليه و آله) حين علم عماراً مسح بهما جبهته و كفيه، و إن كنا لم نعثر إلا على

موثق زراره(١) عن أبي جعفر (عليه السلام) «سأله عن التيمم فضرب بيديه الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبهته»

مع أن المنقول عن الكافي مع أضبطيته بل

و التهذيب فى روايته عنه أيضا «جبينه» نعم فى أكثرها التعبير بالوجه، و فى

حسن ابن أبى المقدام (١) عن الصادق (عليه السلام) «ثم مسح جبينه»

كصحيح زراره (٢) عن الباقر (عليه السلام) المرويين فى الفقيه و مستطرفات السرائر عن النبى (صلى الله عليه و آله) فى تعليم عمار، لكن بتثنيه الجبين فى الثانية، كإحدى نسختى الفقيه فى الأولى.

لكنك قد عرفت القطع بإرادته البعض من أخبار الوجه، فوجب أن يكون هنا إما الجبهه للموثق الأول، أو الجبين للحسن و الصحيحين، بل و الموثق الأول على ما عن الكافى أيضا، و إحدى روايتى الشيخ عنه أو هما معا للجميع، إلا أن الإجماع محصله و منقوله على وجوب مسح الجبهه ينفى احتمال الثانى، أى الاقتصار على الجبين، و إن كان ربما يظهر من اقتصار الهدايه عليه بل و الفقيه لكن مع زياده الحاجبين، و لعله لا يريده فيهما كالأخبار المشتمله على الجبين، و لذا لم يحك عنه خلافا فى ذلك.

فانحصر الجمع بين الاخبار حينئذ فى الاحتمالين، و أقواهما الثانى، لعدم التعارض بينها، و تعدد ما دل على الجبين، و قوه دلالتة خصوصا ما اشتمل منها على التثنيه، و احتمال كون المراد بالجبهه ما يشملها، بل لعله حقيقه عرفيه خصوصا هنا، و عدم المخرج هنا عن احتمال أصاله المساواه للوضوء مع قرب لوجه الوضوء، و لما دل على المسح بالكفين من الاخبار و غيرها، خصوصا مع اعتبار الدفعه كما صرح به بعضهم، ضروره عدم سعه الجبهه المجرده عن الجبين لذلك، و توقيفيه العباده، و غير ذلك، فيجب حينئذ مسح الجبهه و الجبين وفاقا للهدايه و الفقيه و جامع المقاصد و مجمع البرهان و المدارك و شرح المفاتيح للأستاذ و منظومه الطباطبائى و المحكى عن المقنع و الكاتب و ظاهر العماني و صريح فوائد الشرائع و حاشيه الإرشاد و شرح الجعفرية و حاشيه الميسى و المسالك و رساله صاحب المعالم، و فى الروضه أن فيه قوه، و الروض لا بأس به، و مجمع البرهان

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٩.

أنه المشهور، بل في حاشية المدارك عن الأمالي نسبتة الى دين الإماميه تاره، و أنه مضى عليه مشايخنا أخرى، و في شرح المفاتيح لعله لا نزاع فيه بين الفقهاء، و في كشف اللثام أنه يمكن دخوله في مراد الأكثر.

قلت: و هو كذلك، لان السيدين و الشيخين و الحلبي و بنى إدريس و حمزه و سعيد و عن غيرهم لم يذكروا لفظ الجبهه، بل أوجبوا مسح الوجه من القصاص الى طرف الأنف، بل هو معقد إجماع الأولين، اللهم إلا أن يستفاد من الغايه ذلك، و فيه منع، بل قد يعطى التدبر و التأمل الجيد في عبارته المعتبر و التذكرة و المختلف و المنتهى و الذكري و غيرها عدم الخلاف في ذلك بين الأصحاب، و إن المراد من الجبهه عندهم ما يشمل الجبين على تفاوتها مترته في شدة الظهور بذلك، لاقتصارهم على ذكر الخلاف في استيعاب الوجه و عدمه، و استدلال بعضهم بأخبار الجبين على الجبهه و عدهم أبا جعفر بن بابويه و ابن الجنيد من القائلين بمسح الجبهه، و قد عرفت نص هؤلاء على الجبين، بل و ابن أبي عقيل أيضا، فإنه قد حكى عنه في المختلف بعد دعوى التواتر السابق في الجبهه ما يشعر بإرادته الجبين منه، حيث أسنده إلى فعل النبي (صلى الله عليه و آله) فهذا مع ما سبق منهم فضلا عن توجه أحد منهم الى علاج تعارض ما دل على الجبهه و الجبين كالصریح فيما قلنا، سيما مع نص الشهيد في الذكري على خلاف الصدوق في الحاجيين و تركه في الجبينين، الى غير ذلك.

نعم قد يومی الى خلاف أبي جعفر عبارته المعتبر في الجملة، مع احتمالها قويا إرادته بالنسبه للحاجيين، فلاحظ و تأمل جيدا.

و من ذلك ظهر لك سقوط ما في الحدائق، و تبعه الفاضل المعاصر في الرياض من اختيار الجمع الأول أى حمل أخبار الجبين على الجبهه مجازا للمجاوره، مؤيدا له بورود لفظ الجبين مفردا، و بأنه بدون ذلك يخلو ما عليه الأصحاب من التخصيص

بالجبهه عن المستند، أو يكون نادرا، و بإطلاقه على الجبهه فى باب السجود فى حسنه عبد الله بن المغيره(١)و

موثقه عمار(٢)«لا صلاه لمن لا يصيب أنفه ما يصيب جبينه»

كإطلاق لفظ الوجه عليها فيه أيضا فى

صحيح أبى بصير(٣)«إنى أحب أن أضع وجهى موضع قدمى»

و

حسين بن حماد(٤)«جر وجهك على الأرض من غير أن ترفعه»

الحديث.

و

بالرضوى (٥)«و تمسح بها وجهك موضع السجود»

الى آخره.

إذ الذى ألجأهما إلى ذلك- مع أنه لا يتأتى فيما اشتمل على التثنيه منها، و لا يجمع ما دل على المسح بالكفين، و فيه ترجيح المتحد على المتعدد، بل الأضعف من وجوه على الأقوى، بل لعله لا تعارض بينها مع ما فى

الرضوى (٦) أيضا «انى أروى إذا أردت التيمم اضرب- الى أن قال- تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك»

و ما يرسله حجه عندنا مع الانجبار دون ما يذكره، إلى غير ذلك- ظنهما اتفاق الأصحاب على الجبهه فى الوجوب دون الجبينين، و هما المكتنفان بها من جانبيها مرتفعا عن الحاجبين، و قد عرفت ما فيه، و كأن الذى غرهما فى ذلك التعبير بالجبهه من أكثر المتأخرين، مع جعل جماعه منهم كالمحقق الثانى و غيره القول بإلحاق الجبينين مخالفا له و ان اختاروه، لكنك قد سمعت التحقيق.

نعم لم نعثر على ما يدل على ما ذكره فى الفقيه من الحاجبين و ان نفى البأس عنه فى الذكرى، بل اختاره فى جامع المقاصد ناقلا عن الصدوق أن به روايه مع أنا لم نجد ذلك منه فى الفقيه و الهدايه و لا حكى عن المقنع أو الأمالى، نعم فى ذيل

الرضوى (٧)

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب السجود - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب السجود - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب السجود - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ المستدرك - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ١.
- ٦-٦ المستدرك - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ١.
- ٧-٧ المستدرك - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

«روى أنه يمسح على جبينه و حاجبيه»

فلعل ذلك منه شهادة على كون فقه الرضا من كتب الصدوق، و على كل حال فثبوت وجوب ما زاد من الحاجبين على المقدمه بذلك و نحوه نظر بل منع للأصل، و عدم ذكره فى شىء من أخبار التيمم البيانى و غير ذلك، و ان كان أحوط، خصوصا مع ملاحظه ما عساه يظهر من المنتهى من كون مسحهما من المسلمات، حيث قال بعد أن فرغ من البحث عن مسح الوجه: «فروع، ثالثها لا يجب مسح ما تحت شعر الحاجبين، بل ظاهره كالماء لما بيناه» و ما فى شرح المفاتيح بعد أن حكى عن الأمالى أنه قال: مضى على مسح الجبين و ظهر الكفين مشايخنا قال: و أظنه قال: و الحاجبين، لكنه سقط من نسختى، إلا أنه قد يريد الأول ما كان منه من باب المقدمه، أو ما يلى طرف الأنف، و لم يثبت ما ظنه الثانى، بل و لو ثبت لكان متينا خلافا بالنسبه إلى ذلك.

و المراد بطرف الأنف فى كلام الأصحاب الأعلى، و هو ما يلى الجبهه كما صرح به بنو حمزه و إدريس و سعيد و العلامه و الشهداء و غيرهم، لا الأسفل، بل فى السرائر و غيرها الإزراء على من ظن ذلك من المتفقهه، و هو كذلك، لعدم اندراجه فى شىء مما فى الاخبار من الجبهه و الجبين بعد تنزيل أخبار الوجه عليهما كما عرفت، لكن فى المحكى عن الأمالى فى معقد المنسوب إلى دين الإماميه «يمسح من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف الأعلى، و إلى الأسفل أولى» إلى آخره و كذا الجعفرية، و عن حاشيه الإرشاد و لم نقف على ما يشهد له، كالمحكى عن بعض فى المنتهى أنه المارن إلا إطلاق لفظ الطرف فى معقد إجماع السيدين و كلام بعضهم، و أنه يسجد عليه كالجبهه للإرغام، لكن يظهر من الجامع هنا أن الذى يرغم به فى السجود الطرف الأعلى.

ثم إنه قد يظهر من المتن كما صرح به جماعه وجوب الابتداء فى المسح من الأعلى

على حسب الغسل فى الوضوء، بل فى الكفايه و الحدائق أنه المشهور، و شرح المفاتيح نسبته الى ظاهر الأصحاب، كالمنتهى الى ظاهر عباره المشايخ، و هو كذلك، بل لعله ظاهر المحكى عن الأمالى منسوباً الى دين الإماميه و ان احتمال فيها كالمتن و بعض العبارات أو جميعها التحديد للممسوح للمنزله و البدليه المشعره بالمساواه فى الكيفيه، سيما بعد

قوله (عليه السلام) (١): «التيتم نصف الوضوء»

و للمنساق الى الذهن من التيممات البيانيه للسائل عن الكيفيه، بل لا- يخطر بالبال غيره قبل التنبيه، سيما مع ملاحظه كيفيه الوضوء، فلا يقدح عدم النصوصيه فى شىء منها على الابتداء بالأعلى حتى يتأسى به، على أنه لو وقع فى البيان لذلك السائل ابتداء بغير الأعلى لنقله، لظهور سؤاله بإرادته الاقتداء بخصوص ما وقع من ذلك الفعل المشخص، و انه لم يكتف بإطلاق المسح الواقع فى الكتاب و السنه، و لا أنكر عليهم فى السؤال له، فيعلم منه عدم كفايته أو يشك، و للاحتياط اللازم المراعاة هنا سيما بعد ما عرفت من فتوى الأصحاب نصاً و ظاهراً، و

الرضوى (٢) «تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف»

و ان احتمال التحديد للممسوح أيضاً، فما عن مجمع البرهان من القول بعدم الوجوب كما عساه يظهر من المدارك للإطلاق لا يخلو من نظر.

ثم انه مر فى الوضوء فى كيفيه الابتداء بالأعلى ما يغنى عن الإعادته، لظهور اتحادهما فى ذلك بناء على القول به، كاتحادهما أيضاً فى حكم الجبيره بلا خلاف أعرفه فيه، كما أنه قد مر فى الضرب باليدين، و يأتى فى المسح عليهما ما يغنى تأمله عن كثير مما ذكر هنا، كالمسح بالكفين فى حالتى الاختيار و الاضطرار، و كالتجاسه على الجبهه أو على الماسح متعديه أولاً، و نحو ذلك، فلاحظ و تأمل جيداً.

١-١ الواسئل - الباب - ٢٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢-٢ الواسئل - الباب - ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

[فى مسح اليدين]

و (ثالثها) مسح كل من اليدين فى الجملة ضروره من المذهب ان لم يكن من الدين، و الكفين و من الزندين إلى رؤوس الأصابع على المعروف بين الأصحاب، بل فى ظاهر الانتصار أو صريحه كصريح الغنيه و عن الناصريات الإجماع عليه، كما فى المحكى عن الأمالى بعد نسبه للروايه (١) انه مضى عليه مشايخنا، بل عنه أيضا انه من دين الإماميه للتيمم البيانى قولا و فعلا فى المعبره المستفيضه جدا إن لم تكن متواتره، بل فى

صحيح زراره (٢) منها عن الباقر (عليه السلام) «ثم مسح وجهه و كفيه و لم يمسح الذراعين بشىء»

و هو نص فى خلاف ما حكاه المصنف و غيره منسوبا إلى على بن بابويه من وجوب مسح الذراعين أيضا حتى قال من جهته و الأول أظهر و كان اللائق به القطع بفساده لما عرفت، و للباء فى الآيه الشريفه المفسره بالصحيح (٣) السابق، و لعدم قدح خلافه بعد معروفه نسبه فى تحصيل الإجماع هنا، سيما مع عدم تحققه أيضا بقريته ما سمعته من ولده فى الأمالى هنا و فى الوجه، و نصه فى الهدايه و الفقيه و عن المقنع بخلافه من غير تردد، مع عظم منزله والده خصوصا عنده.

كما أن اللائق القطع برد ما يشهد له، أو حمله على التقيه، مما فى

خبر ليث المرادى (٤) عن الصادق (عليه السلام) فى التيمم «و تمسح بهما وجهك و ذراعيك»

و

مضمّر سماعه (٥) فى الموثق «فمسح بها وجهه و ذراعيه إلى المرفقين»

جواب سؤاله عن كفيه التيمم، و

صحيح ابن مسلم (٦) عن الصادق (عليه السلام) عن التيمم «ثم ضرب بشماله الأرض، فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع، واحده على ظهرها، و واحده على بطنها، ثم ضرب بيمينه الأرض، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه»

الحديث.

- ١- ١ المستدرک- الباب- ٩- من أبواب التيمم- الحديث ١.
- ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب التيمم- الحديث ٥.
- ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التيمم- الحديث ١.
- ٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب التيمم- الحديث ٢.
- ٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٥.

عملا بما ورد(١)منهم (عليهم السلام) من العرض على كتاب الله و التمسك بما وافقه، و على مذهب العامه و الأخذ بما خالفه، و احتمال المرفق فى الصحيح الزند، و اشتماله على تثليث الضربات، و الطعن فى سند الأول و الثانى بالإضمار و غيره، و احتمالهما إرادته بيان الحكم لا الفعل كما عن الشيخ أى كأنه غسل ذراعيه فى الوضوء.

فلا-وجه بعد ذلك و ما تقدم للجمع بينها و بين ما دل على الأول بالتخير و إن أمكن أن لا يكون مما بين الأقل و الأكثر، بل لعله خرق الإجماع المركب و البسيط، و ما فى المعتمد «إن الحق عندى أن مسح ظاهر الكفين لازم، و لو مسح الذراعين جاز، عملا بالاخبار كلها لأنه أخذ بالمتيقن» لا يريده، بل مراده الاحتياط كما يشعر به تعليقه، و هو غير التخير، و لا بأس به فى حقه، لعدم قطعه، أو الاستحباب كما عن المنتهى و المدارك احتمالاه، بل عن كشف الرموز الحكم به حاكيا له عن الحسن بن عيسى، و إن كان لا-يقدم فيه ظهور الخبر فى تقيده، للتسامح الذى قد يكتفى من جهته بالاحتمال على بعض الوجوه، و عليه بنى استحباب الوضوء من بعض أسباب العامه، لكن إعراض الأصحاب عن ذلك هنا يمنع الحكم به.

و ما فى الحدائق- ان أصحابنا جمعوا بين هذه الاخبار بالتخير أو الاستحباب، ثم أخذ بذكر التعجب منهم و ما لا يليق به منه إليهم من غير مقتضى- لم أتحققه من أحد منهم، و لو ثبت ما حكاه لكان الحرى بالاتباع، إذ بفتاواهم تعرف أسرار الاخبار، و ينكشف عنها الغبار، كما إنى لم أتحقق ما حكاه فى السرائر عن قوم من أصحابنا أن المسح على الكفين من أصول الأصابع إلى أطرافها، و نسبه فى كشف اللثام إلى القيل، و هو محجوج بجميع ما تقدم من الاخبار و محكى الإجماع، بل لعله كسابقه لا يقدم فى المحصل منه، و ان جهل نسبه عندنا، لكنه مع عدم اعتبار ذلك فى الإجماع عندنا

معروف عند ناقله على الظاهر وانه غير الامام، و لذا لم يكثرث به.

مع أنه قد يشهد له

مرسل حماد بن عيسى (١) «ان الصادق (عليه السلام) سئل عن التيمم فتلا هذه الآية «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» (٢) و قال «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» (٣) قال: فامسح على كفيك من حيث موضع القطع، و قال «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» (٤)

مع إمكان حمل روايات الكف عليه.

لكنه مع قصوره عن معارضته ما تقدم بالإرسال و غيره انما يتم لو كان «حيث» مضافا إلى لفظ «موضع القطع» و الفصيح إضافته إلى الجملة، و المعنى من حيث الكف موضع القطع، فكأنه (عليه السلام) استدل على أن المسح على الكفين بأن اليد مع الإطلاق يتبادر منها الكف، و إذا أريد الزائد عليها نص عليه بدليل آتى السرقة و الوضوء، مع احتمال له أيضا الإلزام للعامه، و تعليم الاستدلال عليهم، فيراد حينئذ موضع القطع عندهم، أو غير ذلك، فلا يعارض ما سمعت.

كما أنه لا يعارضه السؤال عن كيفية التيمم في الصحيحين عن الصادق (عليه السلام) بعد أن حكى قصه عمار و قبله «فمسح وجهه و يديه فوق الكف قليلا» و ان ظهر من الفقيه الفتوى بهما في بدل الجنابه خاصه، و لعله لاشتغالهما على قصه عمار، بل مطلقا عن المقنع لإطلاق السؤال فيهما عن كيفية التيمم، لوضوح قصورهما أيضا عن معارضته ما تقدم، و احتمالهما ككلام الصدوق المسح فوقها من باب المقدمه، فلا خلاف منه حينئذ، و ان السائل رآه يمسح فوقها و إن لم يكن مسح إلا عليها، و ان يكون «قليلا» صفة مصدر محذوف، أى مسح قليلا أى غير مبالغ فى إيصال الغبار إلى جميعها، و فوق الكف

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٢- ٢ سورة المائدة - الآية ٤٢.

٣- ٣ سورة المائدة - الآية ٨.

٤- ٤ سورة مريم - الآية ٦٥.

حينئذ بمعنى على ظهرها، فيكون شاهداً حينئذ على ما ذكره المصنف وغيره من أن محل المسح ظهر الكفين لا المجموع، بل في المدارك والحدائق أن ظاهرهم الإجماع عليه، وفي الانتصار نسبته إلى الإماميه، كما عن كشف الرموز إلى عمل الأصحاب، بل هو بعض معقد المحكى عن الأمالي من النسبه إلى من مضى من مشايخنا.

و يدل عليه مع ذلك ما في

صحيح زراره (١) المروى في مستطرفات السرائر «ثم مسح بكفيه كل واحده على ظهر الأخرى»

كحسن الكاهلي (٢) ولا ينافيها إطلاق الكف في غيرها، لوجوب تنزيلها عليه بعد ما عرفت، سيما و في

بعضها (٣) «على كفيه».

نعم يجب الاستيعاب كالجبهه من غير خلاف يعرف فيها، بل في المنتهى نسبته إلى علمائنا، لتبادره من النصوص و الفتاوى و إن كان ربما يتأمل في ترك بعض ما لا يخرج عن مسمى مسحه عرفاً، سيما بعد ظهور التيممات البيانية في عدم التدقيق بذلك، و الاجتزاء بالمسح مره واحده، و لعله لذا اكتفى في مجمع البرهان بمسح ظهر الكف مره واحده مع عدم التهاون و التقصير في الاستيعاب و ان لم يستوعب جميع الظهر بحيث انتفى ما بين الأصابع، سيما ما بين السبابه و الإبهام و بعض الخلل، لكنه لا يخلو من تأمل ان أراد غير ما ذكرنا، بل و ان أراد أيضاً، لما عرفت من الإجماع ظاهراً، بل لعله محصل على وجوب الاستيعاب، على أن ذلك الصدق من المسامحات العرفيه في نفس الإطلاق، نعم لا يجب استيعاب مسح الممسوح بتمام الماسح كما تقدم في الجبهه، و به صرح جماعه، لصدق الامتثال، خلافاً للمحكى عن مجمع البرهان، و ربما توهمه بعض العبارات، و لعله لدعوى التبادر من المسح بالكف، و فيه منع واضح.

نعم يجب المسح بالباطن كالضرب و مسح الجبهه بلا خلاف يعرف فيه للتبادر، كما أنه مع التعذر فبالظاهر، و قد مر البحث فيه في الضرب.

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٦.

و لو تجدد العذر بعد مسح الوجه و لم يفتقر مسح اليدين إلى ضربه أخرى فالأحوط بل المتعين الاستئفاف، لظهور الأدله فى المسح بما يضرب به.

و لو تجدد بعد الضربه الثانيه قبل المسح احتمال الاكتفاء بضرب الظهر مره أخرى، و لو تعذر الظهر احتمال صيرورته كالاقطع، و التوليه، و كونه فاقد الطهورين، و الجميع للاحتياط، و لم أعرف من احتمال هنا جواز الضرب له بغير الظهر من الذراع كما احتمال فى ما مسح الوضوء، و قد مر هناك ما له نفع هنا، كما أنه قد مر فى حكم الجبائر و ما فى حكمها منه ما يغنى عن التعرض لها. على أنه لم أعرف خلافا فيه هنا أيضا، بل قد ذكرنا هناك ان مطلق الحاجب و ان لم يكن من الجبائر و ما فى حكمها ينتقل اليه حكم المحجوب مع تعذر إزالته أو تعسره، و لكن الاحتياط لا يترك، كما أنه قد مر فى الجبهه من البحث فى الابتداء من الأعلى ما يظهر منه الحكم فى الابتداء من الزند هنا، لاتحادهما فى أكثر ما ذكر هناك، و من هنا لم يفرق أحد بينهما إلا من ندر من بعض متأخرى المتأخرين كأصل الخلاف فيه أيضا.

و كذا مر فى الضرب باليدين من البحث عن حكم النجاسه ما يكتفى به هنا، و ذكرنا أن المختار عندنا جواز المسح عليها مطلقا مع تعذر الإزاله، سواء كانت حاجبه أولا، و متعديه أولا ما لم تستلزم نجاسه التراب، بل و معها فى احتمال، و فى آخر التوليه أو السقوط فى خصوص ذلك العضو، أو يكون فاقد الطهورين، أو غير ذلك و ان كان تفصيل البحث فى هذه الفروع مما يحتاج إلى تطويل و إطناب، خصوصا بالنسبه للنجاسه باعتبار عروضها للماسح فقط مع الاستيعاب و عدمه، و التعدى و عدمه، و الحجب و عدمه، أو للممسوح فقط كذلك، أو للجميع، و بالنسبه إلى صور التعذر أيضا كذلك، لكن التأمل فى مطاوى كلماتنا فى الضرب و فى الجبائر و فى مسح الوضوء و غيرها يظهر منه حكم كثير من ذلك، إلا- أن الاحتياط لا- بد منه، لعدم وضوح استنباطها

بحيث يطمئن إليه الفقيه، إذ لا- دليل خاص فيها، و الأصول و قاعده انتفاء المركب كقاعده الميسور و غيرها متصادمه، مع عدم التنقيح و التحرير لشيء منها هنا، و الله و رسوله و حججه (صلوات الله عليهم) أعلم.

كما أنه يظهر لك مما تقدم في الوضوء من حكم اليد الزائده و الأصلية و اللحم المتدلى من غير محل الفرض و النابت فيه و غير ذلك، و كذا حكم الشعر، و ان الأقوى عدم وجوب استبطانه هنا، حتى لو كان التيمم بدل الغسل، و حتى لو كان فيما لا ينبت فيه غالباً كالجبهه، بل يمكن القول بعدم وجوب استبطان شعر الأغم، و هو من كان قصاص شعره على بعض الجبهه أيضاً، للعسر و الحرج و غيرهما، فتأمل جيداً.

[في وحده الضرب و تعدده]

و يجرى في ما هو بدل الوضوء من التيمم ضربه واحده بباطن كفيه على حسب ما تقدم لجبهته و ظاهر كفيه، و لا بد فيما هو بدل من الغسل عن جنبه أو حيض و نحوهما من ضربتين واحده للجبهه، و أخرى لظاهر الكفين و قيل كما عن ظاهر المفيد في الأركان و على بن بابويه بل عن المنتقى أنه مذهب جماعه من القدماء في الكل ضربتان، و قيل كما في ظاهر الهدايه و الغنيه و صريح جمل المرتضى كما عن شرح الرساله له و غريه المفيد و القديمين و المعتبر و الذكري و ظاهر المقنع و الكليني في الكافي و القاضى في الكل ضربه واحده، و التفصيل أفضل، و الأول أشهر و أظهر بل هو المشهور نقلاً و تحصيلاً بين المتقدمين و المتأخرين شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً، بل لعل ظاهر التهذيب كالمحكى عن التبيان و مجمع البيان دعواه، كما عن الأمالى نسبه إلى دين الإماميه الذى يجب الإقرار به، و فى الذكرى إلى عمل الأصحاب، و عن كشف الالتباس و شرح الجعفرية إلى المتأخرين.

قلت: و هو كذلك، بل لم يعرف مفت بغيره منهم فى سائر كتبهم إلى زمن الأردبيلي و الكاشانى الذين هما أول من فتحا باب المناقشه للأصحاب، مع أن أولهما

قال: هو أحوط و أولى، و ما نسب إلى المعتبر و الذكرى من الاجتزاء بالمره فهو و هم قطعاً كما لا يخفى على من لاحظهما، و تبعهما بعض متأخري المتأخرين كالمجلسي في بحاره، و السيد في مداركه، و المحدث البحراني في حدائقه، و الفاضل المعاصر في رياضه، فاجتزوا بالمره في الجميع، و أعرضوا عما عليه المتأخرون، بل لعله بين القدماء كان كذلك أيضاً، كما نسبه في حاشيه المدارك إلى أغلبهم، و يشعر به ما سمعته عن الأمالي و غيره، و منه مع تصريحه به في الفقيه الذي قد ذكر في أوله أنه لا يفتى فيه إلا بما يعلمه حجه بينه و بين ربه يقوى عدم إرادته غيره من ظاهر الهدايه و المقنع، سيما مع غلبه تعبيره بهما بمتون الاخبار فلاحظ، كشيخه الكليني و ان اقتصر في ذكر صفه التيمم على غير المشتمل على المرتين، إذ لعله كان من الواضحات عنده، و ابن زهره و ان كان في أول كلامه الاجتزاء بالمره لكنه قال بعد ذلك: «قد روى أصحابنا ان الجنب يضرب ضربتين، إحداهما للوجه، و الأخرى لليدين، و طريقه الاحتياط تقتضى ذلك» انتهى.

و لعله يوجه هنا، كما ان المرتضى في الجمل قال بعد ذكر ما ظاهره الاجتزاء بالمره:

«و قد روى أن تيممه ان كان من جنبه أو ما أشبهها ثنى ما ذكرناه من الضربه و مسح الوجه و اليدين» و لعل عمله عليها، على انه نقل عنه في المصباح موافقه المشهور، كالمفيد في مقنعه كذلك، و لم يحضرنى الغريه و شرح الرساله ككلام القديمين و القاضي، و ليس النقل كالعيان، مع أنى لم أعرف من حكاة عن الأخير إلا سيد الرياض، كما انه لم يحضرنى الأركان، و لا كلام والد الصدوق المنسوب إليهما القول بالمرتين، مع أن المحكى من عبارته الأخير وجوب الثلاث، كما حكاة في المعتبر عن قوم منا لنا، لتعبيره بمضمون

صحيح ابن مسلم (١) عن الصادق (عليه السلام) عن التيمم «فضرب بكفيه

على الأرض، ثم مسح بهما وجهه، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع، واحده على ظهرها، و واحده على بطنها، ثم ضرب بيمينه الأرض، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه»

الحديث.

لكنه قد يقال: إنه لا صراحة فيه كالصحيح أيضا بالتثليث، بل هما ضربتان، و ان فرق في آلتها بالنسبة لليدين، و لذا نسب اليه القول بالمرتين في جملة من الكتب، و يؤيده غلبه اتحاد كلامه مع فقه الرضا (عليه السلام)، و الموجود فيه المرتان، و لعله يجيز هذا التفريق كالشيخ في الاستبصار، حيث حمل الصحيح على ذلك، و قال: إنه لا ينافي القول بالضربتين، و كذا الحر في وسائله، و هو لا يخلو من قوه في خصوص ضربه اليدين ما لم تفت الموالاه، و ان كان المنساق من الأدله الضرب بهما دفعه، و في المعبر بعد ذكره الصحيح أيضا «انا لا نمعه جوازا» انتهى. و ليس ذا محل البحث فيه.

نعم قد يقال: إنه ليس من ذوى الضربتين مطلقا و ان نسب اليه ذلك، لما تقدم عن الأمالى من نسبه المشهور إلى الإماميه، مع ان والده عنده بتلك المكانه، و لظهور تعبيره بمضمون الصحيح السابق في كونه مستنده، و ذيله قد استدل به الشيخ في تهذيبه و استبصاره على القول بالتفصيل، كما عن غيره أيضا ذلك، و كأنه لما فيه بعد ما تقدم بلا فصل «ثم» قال: هذا التيمم على ما كان فيه الغسل، و في الوضوء الوجه و اليدين إلى المرفقين، و ألقى ما كان عليه مسح الرأس و القدمين، فلا يؤمم بالصعيد، و لا ينافيه اشتماله على مسح الذراعين، فقد يكون والد الصدوق (رحمه الله) نظر إلى ما نظر اليه الشيخ في هذا الصحيح، فيكون من المفصلين أيضا.

لكن لا يخفى عدم وضوح المراد بما بعد لفظ الغسل بناء على ما فهم الشيخ من الصحيح إلا بتكلف سمج، إلا أنه لعله لا يقدر في الاستدلال بما قبله، و لو لا اعتراض الواو بل و الإشاره لأمكن بل لتعين أن يكون بفتح الغين من الغسل على معنى أن التيمم

على المغسول من الوضوء دون الممسوح، فلا يصلح دليلاً للتفصيل حينئذ، ولعل بعض النسخ بدون الواو على ما قيل، بل فيما حضرني من نسخه الوافي ذلك إلا أن الذي وقفت عليه من نسخه التهذيب والاستبصار والوسائل بالواو.

و كيف كان فحجه المشهور- بعد قاعده الشغل فيما هو بدل الغسل، و ظواهر الإجماعات السابقه المؤيده بتلك الشهره العظيمه المستقيمه المستمره فى برهه الزمان الطويل، مع غلبه اختلاف أقوال أهله فى الكتاب الواحد فضلاً عن الكتب المتعدده خصوصاً العلامه، و لذا قد يظن معها انقراض الخلاف، كما انه يستبعد معها خفاء مثل هذا الحكم عليهم مع كثرة الاحتياج إلى التيمم، سيما مع قرب العهد من مثل الصدوق (رحمه الله) و نحوه حتى نسبه إلى دين الإماميه، و وقوعه فى مثل النهايه و غيرها كما قيل مما هي متون أخبار، و فتوى من لا- يعمل إلا بالقطعيات به كابن إدريس و غيره حتى قال فى السرائر انه الأظهر فى الروايات و العمل، و به أفتى و نسب القول بالمره إلى الروايه، و شده بعده عن مذهب العامه المأمور بخلافها، لان الرشد فيه، إذ لم يحك عن أحد منهم القول به دون غيره من الضربه فى الجميع، ففى التذكرة أنه قال به الأوزاعى و أحمد و إسحاق و داود بن جرير الطبرى و الشافعى فى القديم، و فى المنتهى انه نقله الجمهور عن على (ع) و عمار و ابن عباس و عطاء و الشعبى و مكحول و الأوزاعى و مالك و إسحاق و أحمد و فى البحار عن الطيبى فى شرح المشكاه أنه مذهب على (عليه السلام) و ابن عباس و عمار و جمع من التابعين، و دون الضربتين فى الجميع فعن كثير من فقهاءهم بل أكثرهم، و أما القول بالتفصيل فلم نعرف أحداً قال به منهم، و لعل ذلك هو السر فى عدم صراحه الاخبار و كثرتها به، إلى غير ذلك من المؤيدات الكثيره- انه وجه الجمع بين ما دل على المره من الأصل فى وجه، و إطلاق الآيه(١).

كبعض

المعتبره (١) المسؤل فيها عن التيمم، فقال: «تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و يديك»

و من التيممات البيانیه (٢) بعد السؤال عنه أيضا كذلك من الأئمه (عليهم السلام) و النبي (صلى الله عليه و آله) لعمار بنقلهم عنه.

خصوصا ما فى

الصحيح (٣) منها فى وصف أبى جعفر (عليه السلام) تيمم النبي (صلى الله عليه و آله) لعمار، قال: «فقال له: أ فلا صنعت كذا، ثم

أهوى بيديه الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه، إحداهما بالأخرى، ثم لم يعد ذلك»،

فان فى التيمم إشعارا بكون الملحوظ بيانه اتحاد الضرب و تعدده، سيما مع ظهور كونها من الامام (عليه السلام)، لان نقله ذلك

للاوى فى مقام البيان ظاهر فى إرادته بيان عدم الإلزام بذلك ردا على من قال بالتكرير من أكثر العامه.

و ما فى

الموثق منها (٤) عن أبى جعفر (عليه السلام) أيضا عن التيمم «فضرب بيده الأرض، ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبهته و كفيه

مره واحده»

كخبر آخر أيضا (٥) إذ حمل المره فيه على المسح دون الضرب بعيد، لعدم كونه محل توهم أو مناقشه من عامه أو خاصه، فنقله

خصوصا من مثل زراره خال عن الفائده، بخلاف حمله على ذلك، لما فيه من نزاع كثير من العامه به و قولهم بالتعدد، و منه

احتجاج الرواه سؤال أئمتهم (عليهم السلام) عنه، إلى غير ذلك مما دل عليها كالمروى مرسل (٦) فى فقه الرضا (عليه السلام) و

نحوه.

و بين ما دل على المرتين ك

صحيح الكندى (٧) عن الرضا (عليه السلام) «التيمم ضربه للوجه، و ضربه للكفين»

و

ليث المرادى (٨) عن الصادق (عليه السلام) فى التيمم

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٨.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٦.
- ٦-٦ المستدرک - الباب ٩ - من أبواب التيمم - الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

قال: «تضرب بكفيك على الأرض مرتين، ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعيك»

و

ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) «سألته عن التيمم، فقال: مرتين مرتين للوجه و اليدين»

و غير ذلك، بحمل الاولى على بدل الوضوء، و الثانيه على بدل الغسل.

و شاهده- بعد الشهره العظيمه التي منها مجردة يضعف الظن بشمول أدله المره لما كان بدل الغسل و بالعكس، بل هو أولى لندره القول به جدا، فكيف بعد اعتضادها بظاهر الإجماعات السابقه التي بعضها كالصريح بل صريح، و بما عرفته سابقا مفصلا، و بظاهر صحيح ابن مسلم السابق المشتمل على التثليث ظاهرا بناء على ما فهم الشيخ منه، بل و بما رواه فى المنتهى عنه أيضا فى

الصحيح (٢) عن الصادق (عليه السلام) «ان التيمم للوضوء مره واحده، و من الجنابه مرتان»

و ان طعن فيه جماعه ممن تأخر عنه بأنه لا وجود له فى كتب الحديث، و بأنه توهمه من فذلكه ذكرها الشيخ فى تهذيبه، فظن انها روايه، إذ جلاله قدره و حسن تثبته سيما فى كتابه هذا يدفع ذلك عنه، و لعله اطلع عليه فيما لا يطلع عليه غيره كما هو مظنته و من أهله، بل و بما سمعته أيضا من المرسل فى جمل المرتضى و الغنيه سيما بعد نسبه الثانى له إلى روايه أصحابنا، و تقدم ما فى السرائر أنه الأظهر فى الروايات، كما عن الصيمرى فى شرح الشرائع نسبه التفصيل إلى روايات، و كذا يفهم من المصنف فى المعبر تعدد الروايه به، بل هذه المراسيل من مثل هؤلاء بعد الانجبار و التأييد بما مر فى أعلى مراتب الحجيه لا مؤيدات، إلى غير ذلك من الأمور الكثيره التي مضت الإشاره إلى بعضها- ما رواه الشيخ فى

الصحيح عن زرارہ (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قلت له: كيف التيمم؟ قال: هو ضرب واحد للوضوء، و الغسل من الجنابه تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضه للوجه، و مره لليدين»

الحديث.

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٨.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

و المناقشه فيه- باحتمال أو ظهور عطفيه الغسل على الوضوء، لا الاستيناف بأن يكون جملة خبريه، فيوافق ما في

الموثق (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن التيمم من الوضوء و الجنابه و من الحيض للنساء سواء، فقال: نعم»

و بظهوره في تعاقب الضربتين ثم المسح بهما على الوجه و اليدين على التعاقب مع تخلل النفضه- يدفعها بعد مخالفه الظاهر من لفظ الضرب خصوصا في باب التيمم، و عدم ملائمه أول الجواب للسؤال حينئذ، و إجمال إرادته السائل من التسويه الأعضاء أو المسح أو غيرهما المورث إجمالا- في الجواب، لعدم استقلاله هنا، مع احتمال إرادته اجتماع الوضوء و الجنابه، فيكون القسم الأول من السؤال في الجنابه خاصه، لسقوط الوضوء كما عساه يشعر به عدم عود لفظ «من» في الجنابه، و الإتيان بها في لفظ الحيض، و موافقته

للصحيح (٢) حينئذ «سألته عن تيمم الحائض و الجنب سواء إذا لم يجدا ماء قال: نعم»

مع ضعف المناقشه الأخيره من وجوه الانجبار بما سمعت، لا أقل من أن يكون مرجحا لأحد الاحتمالين على الآخر، على أنهما لا يتأنيان في متنه

المروى في المعبر، قال: «هو ضربه واحده للوضوء، و للغسل من الجنابه تضرب بيديك ثم تنفضهما مره للوجه، و مره لليدين».

و كذا المناقشه في أصل هذا الجمع أولا بعدم قبول أخبار المره له، لما في جملة منها نقل وقوع البيان لعمار و قد كان جنبا، سيما مع ما في بعضها «ثم لم يعد ذلك» كما أن في بعض أخبار المره التصريح بالوحده المؤيد بما دل على التساوى كما سمعت، و ثانيا بإمكان حمل أخبار المرتين على الندب أو على التخير، و أولى منهما التقيه، لأنه مذهب أكثر العامه كما قيل، بل فيما اشتمل منها على مسح الذراعين إشعار به، كاجمال الوجه و اليدين في آخر، و نحو ذلك، إذ بعد الأعضاء عن إمكان دفعها بما عرفت قد يقال:

إنه لا دلالة فيما اشتمل منها على قصه عمار على الاتحاد، حتى فيما نقل من فعل النبي

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب التيمم- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب التيمم- الحديث ٧.

(صلى الله عليه وآله) بيانا له، لظهور سياق الجميع بكون المراد كيفيته لا من حيث اتحاد الضرب و تعدده، بل بيان الممسوح و نحوه ردا على من قال من العامه أنه غير الجبهه أو غير الكفين كما يشعر به ما فى

بعضها(١)«مسح وجهه و كفيه و لم يمسح الذراعين بشىء»

و

فى آخرين (٢)«فمسح فوق الكف قليلا»

و

فى آخر (٣)«ثم مسح بجبينيه و كفيه»

إلى غير ذلك مما يدل على كون الملحوظ للراوى الكف أو الجبين لا تعدد الضرب و اتحاده، و يشعر به أيضا الاستدلال من الأئمة (عليهم السلام) بآيه السرقة تاره، و بإفاده الباء التبعية أخرى، و بالاستناد إلى قصه عمار معلمين ذلك شيعتهم و خواصهم.

و من هنا يظهر لك وجه الاختلاف فى نقل قصه عمار حتى فيما نقله زواره منها عن الباقر (عليه السلام) و كأنه لاختلاف المقامات التى يحتاج التمسك بها فيه، فمره للجبين مثلا، و أخرى للكفين، و هكذا.

و مما يؤيد ذلك كله أنه قد يقطع المتأمل أن هذه الاخبار ليس مما أريد بها ذكر بيان تمام التيمم، و كيف مع أنه ترك فيها أكثر واجباته من الابتداء بالأعلى و الترتيب بين اليدين و غيرهما، فيعلم أن صدور ذلك من الرواه أو الأئمة (عليهم السلام) فيما اتفق تعلق خصوص المقام بيانه، كما هو واضح و نافع.

و من ذلك كله يظهر أن المراد بقوله (عليه السلام): «لم يعد ذلك» التجاوز لا الإعادة، بل و لو سلم فظاهاه بالنسبه للمسح كما ورد نظيره بالنسبه للغسل فى الوضوء، إذ قد يتعلق أغراض بيان ذلك.

و كذا ما ذكره الخصم من أخبار الوحده فإنها صريحه أو كالصريحه فى إرادته المسح لا الضرب، و لو سلم فلا ظهور فيها فى بدل الغسل، كما أنه يظهر لك إمكان القدح

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٢ و ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب التيمم - الحديث ٦.

لولا الانجبار بالشهره ونحوها فى دلالة سائر التيممات البيانيه على اتحاد الضربه، سيما بعد إجمال مراد السائل عن التيمم الذى قد وقع الجواب فى بيانه، أو ظهور كون المراد ما يشترك به الوضوء والغسل من ماهيه التيمم، واحتمال عدم تعلق غرض الراوى بغير ما ذكره و إن بين له غيره، إلى غير ذلك.

و منه ينقدح أن المتجه على حسب ما يقتضيه تعارض الأدله من إرجاع الضعيف إلى القوى التصرف فيما دل على المره لا التكرار، لقوه دلالة الثانيه من وجوه بالنسبه للأولى، فحمل الخصم لها على الندب و إبقاء تلك على إطلاقها فى غير محله، على أن ذلك غير ملائم للسؤال فيها عن كيفية التيمم، بل لم يعرف القول بالاستحباب لأحد من الأصحاب سوى ما حكى عن المرتضى، و استحسنة بعض من تأخر عنه، فلعل القول به خرق للإجماع المركب، كالحمل على التخيير إن لم يكن بين الأقل و الأ-كثر بل بين الواجب و تركه، و أما حملها على التقية فإنه و ان استجوده المجلسى فى بحاره، و تبعه بعض من تأخر عنه لمشهوريه القول بالتكرار فيما بينهم، لكن- مع أنه ياباه ما فى بعضها من ذكر النفض المنكر عندهم، كآخر الكفين، و المعروف عندهم الذراعان، و ان نقل عن ابن حنبل القول بالكفين، و هو معاصر الرضا (عليه السلام) إلا- أنه يرى الضربه الواحده لا الضربتين- لا موجب له، بل ربما يقال بعدم جوازه، لما عرفت من مشهوريه القول بالمره عندهم أيضا حتى نقلوه عن على (عليه السلام) و عمار و ابن عباس و غيرهم، فلا تقيه فيه منهم، نعم لم ينقل عن أحد منهم القول بالتفصيل، فلا بأس بالتقيه من جهته، و لعله لذا لم يكثر التصريح فى الاخبار به.

فانضح لك بحمد الله ضعف القول بالمره مطلقا جدا، بل لعل إطلاق القول بالمرتين أقوى منه من جهه الأدله و ان كان نادرا بالنظر للقائلين، و من هنا كان التفصيل هو الأظهر، لكن الاحتياط فى التعدد فيما هو بدل الوضوء لأجله لا ينبغى تركه،

و أحوط منه الإتيان بتيممين، أحدهما بالوحده، و آخر بالتعدد مراعاة للموالاه، بل و كذا فيما هو بدل الجنابه أيضا.

كما أنه اتضح لك حينئذ سقوط ما فى كتب جماعه من متأخرى المتأخرين من الركون للقول بالمره مطلقا، خصوصا ما فى رياض الفاضل المعاصر، فإنه لم يأل جهدا فى تزييف القول بالتفصيل حتى ذكر فيه انه كتب رساله مستقله فى ذلك، و لبتنا عثرنا عليها فرأينا ما ذكر فيها، و نسأل الله أن يوفقنا لكتابه رساله فى مقابلتها تحتوى على ما طوينا ذكره هنا مما يفيد قوه التفصيل، و ان كان فيما سمعته الكفايه إن شاء الله.

ثم انه لا فرق فى كيفية التيمم بين أسباب الغسل من الجنابه و الحيض و النفاس و غيرها قولاً واحداً، سواء قلنا بالمره أو التكرار، للتساوى فى المبدل عنه، و للصحيح السابق، نعم قد يفرق بينها بوجوب تيمم واحد بدل الوضوء و الغسل كالماء لحدث الجنابه بلا خلاف أجده فيه للبدليه، و ظاهر الآيه، و صحيح زواره(١) عن أبى جعفر (عليه السلام) السابق فى أدله التفصيل و غيره، و لا يجب التعرض للاستباحه من الحدث الأصغر حينئذ كالغسل، لكن حكى فى جامع المقاصد عن ظاهر الشيخ وجوبه، و لعله لضعف البدل، و هو ضعيف جدا كضعف ما حكاه عن ظاهره أيضا من إيجاب التعيين فى الأحداث الصغر لو اجتمعت، بخلاف غير الجنابه فتيممين، أحدهما للغسل، و الآخر للوضوء بناء على إيجابه ذلك و عدم الاجتزاء بالغسل عنه، كما صرح به جماعه منهم الفاضل فى جملة من كتبه، و المحقق الثانى فى جامعهم، و الفاضل الأصبهانى فى كشف لثامه، بل قد يشعر الأخير بعدم خلاف فيه لوجوب المبدلين، و عدم إغناء أحدهما عن الآخر، فالبدل أولى لضعفه.

و ما فى المقنعه من التسويه بين تيمم الجنابه و الحيض و النفاس

كالصحيح (١) الذى استدل به الشيخ له فى تهذيبه «سألته عن تيمم الجنب و الحائض سواء إذا لم يجد ماء فقال: نعم»

منزل على إرادته الكيفيه لا- الكمييه، مثل ما دل (٢) على مساواه غسلها لغسله، لكن فى الذكرى و تبعه فى المدارك ان ظاهر الأصحاب المساواه فيهما حتى انه نسب فى الأولى تعدد التيمم فى نحو الحائض إلى تخريج بعض الأصحاب ذلك على وجوبه فى المبدل، إلا- أنه قال: لا بأس به، و فى الثانيه أن الأظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد بناء على ما اخترناه من اتحاد الكيفيه، و عدم اعتبار نيه البدليه، فيكون جاريا مجرى أسباب الوضوء و الغسل المختلفه، و فيه- مع أنا لم نتحقق ما نسباه إلى ظاهر الأصحاب إن لم يكن قد تحققنا خلافه، و التسويه السابقه قد عرفت ما فيها- انه لا تلازم بين القول باتحاد الكيفيه و عدم اشتراط نيه البدليه و بين ما نحن فيه بعد فرض التعدد فى المبدل، و أصله عدم التداخل فى المبدل.

نعم أقصى القول بالاتحاد صلاحيه التداخل بالدليل لا انه يكون دليلا، و معه يتجه القول و إن لم نقل بالاتحاد لكن يكون حينئذ من الاسقاط لا التداخل، كما ان التداخل أيضا يرجع عند التأمل إلى ذلك على ما ذكرناه سابقا فى باب الوضوء.

و دعوى كونها كأسباب الوضوء حينئذ ممنوعه، كدعوى كونها كأسباب الغسل المختلفه، و ان قلنا بالتداخل فيها بالدليل هناك لا لاتحاد الكيفيه.

و احتمال شمول دليل التداخل لما نحن فيه أيضا يدفعه انه ظاهر فى اجتماع أسباب متعدده لمسبب متحد فى الكيفيه أصلا لا بدلا، إذ هو لا يزيد على المبدل عنه، ف

قوله

١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الحيض.

(عليه السلام) (١): «إذا اجتمعت عليك لله حقوق أجزاءك عنها غسل واحد»

يراد به حقوق يوجب كل واحد منها غسلًا لا وضوءًا و غسلًا مثلًا، فبدل الغسل حينئذ إنما يقوم مقامه فيما أجزأ عنه من الأغسال.

و من هنا يتجه القول بالتداخل حينئذ في التيممات مع تعدد الأسباب على حسب ما ذكرناه في الأغسال، بل قد يجرى عن الوضوء حيث يجتمع الجنابه مع الحيض مثلًا على حسب الغسل، كما أنه يجرى التيمم بدل الجنابه عن غيره لو كان معه و ان لم ينوه إن قلنا به في الغسل، خلافًا للمحكي عن ظاهر الشيخ، فاعتبر التعرض لتعيين الحدث هنا، و هو ضعيف، بخلاف العكس فلا يجرى إلا- مع النية بناء على المختار هناك من اعتباره في الغسل، و إلا فبناء على عدم الاعتبار فيه يتجه هنا أيضًا ذلك. لكنه احتمل في جامع المقاصد عدم الاجزاء و إن قلنا به في الغسل، قال: لان التيمم طهاره ضعيفه مع انتفاء النص على ذلك و عدم تصريح الأصحاب، فيتعين الوقوف مع اليقين، و هو ضعيف كاحتمال أصل عدم جواز التداخل في التيمم للأصل، و كون التيمم مبيحًا لا- رافعًا، و الشك في تناول البدليه لمثل ذلك، لوضوح منع الجميع بظهور تناول البدليه له، و عدم الفرق بين الإباحه و الرفع هنا، و لذا ثبت التداخل في أغسال المستحاضه و نحوها مما هو مبيح لا رافع، فالأقوى حينئذ جريان التداخل في التيمم لكن على حسب ما تقدم في الغسل من اعتبار النيه و غيرها مما يعرف من ملاحظه ذلك المقام، فلاحظ و تأمل، كل ذا للبدليه.

[في الاقتصار على الجبهه لو قطعت كفاه]

و كيف كان ف ان قطعت كفاه بحيث لم يبق منهما من محل الفرض شيء سقط مسحهما قطعًا و إجماعًا و اقتصر على مسح الجبهه و لا يسقط التيمم عنه بذلك بلا خلاف، بل لعله إجماعى ان لم يكن ضروريا، لقاعده الميسور و البدليه و عدم سقوط

الصلاه بحال و الاستصحاب، إذ لم يثبت اشتراط الاجتماع فى هذا الحال، بل الثابت عدمه، و إلا لسقطت الطهاره مائيه أو ترابيه مدى العمر بذهاب بعض أجزاء الكف مثلا من إصبع أو بعضه بقرح أو جرح، و الضروره على خلافه.

فما عن المبسوط إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمم، و يستحب أن يمسح ما بقى مما ربما تخيل منه الخلاف لما ذكرنا حتى استدل له بقاعده انتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه لا يريده قطاعا، بل مراده كما صرح به فى الخلاف سقوط فرض التيمم عن اليدين خاصه، كما يومى اليه ما نقل عنه من تعليل ذلك بأن ما أمر الله بمسحه قد عدم، فوجب أن يسقط فرضه، بل لعله يومى اليه ما ذكره من الاستحباب أيضا، لظهوره فى أن له تيمما صحيحا، و انه يستحب له مسح ما بقى من الذراع، و حمله على إرادته الجبهه- فيكون المعنى أنه يستحب له مسح الجبهه و انه يصلى به حينئذ- بعيد بل ممتنع عند التأمل.

نعم يتجه عليه المطالبه بدليل ما ذكره من الاستحباب لو كان محل القطع فوق الزند، و لعله لما تقدم فى الوضوء من الأمر ان قطعت يده من المرفق بغسل ما بقى من عضده، إذ الذراع هنا كالعضد هناك، كما أنه يحتمل إرادته نفس مفصل الكف أى العظم المتصل بمبتدأ الكف الذى هو منتهى الذراع، و لعله الذى يسمى بالرسغ، و فيه أن المتجه حينئذ وجوبه بناء على كونه كالمرفق الأصلى، لدخول مبتدأ الغايه فى المغيا و ان لم نقل به فيها، و لما عرفت هناك من الوجوب الأصالى فى المرفق عندنا لا المقدمى حتى يسقط و لو سلم كونه منه هنا، و لذا صرح جماعه بعدم وجوب مسحه، بل لم أعرف من صرح بوجوبه و ان احتمل، لعدم الدليل، بخلافه هناك، مع حرمة القياس فلا- دليل حينئذ على استحبابه، اللهم إلا- أن يكتفى فى ثبوته لمكان التسامح فيه بالاحتياط، لاحتمال وجوبه الأصالى، و فحوى خبر العضد(١) و نحو ذلك، فتأمل.

انما البحث فى كئفه ءئممه؁ فهل بءمعك ءبهءه بالءراب؁ أو بءرب ذراعفه ثم المسء بهما مقءما على ءفره من أءضائه؁ لءربها إلى محل الضرب؁ سئما مع بقاء المفصل و قلنا بأنه منه أصله؁ أو مءفرا بئنه و بئن ءفره منها؁ أو ءءزئ كل من الءمعك أو الضرب السابق؁ أو ءءعئن علىه الءولفه؟ و ءوه و اءءمالاء قد ذءراء مفرقه فى الذكرى و ءامع المقاصء و كشف اللءام؁ بل قد ءظهر من الأول اءءفار آءرها مع اءءماله الأول؁ و الأءرفئن الأول؁ كأءلاق بعءهم إءزاء مع العذر؁ مع اءءمال أولهما الءانى؁ و الءنئهما الأءفر؁ كما أنه قد ءظهر من إءلاق المصنف اءءفار الءوه الءالء؁ لا ءلاقه المسء؁ لكنه ظاهر فى نفى الراءع من ءءء ءبائر المباشره منه؁ و لا- ءءعئن فى النصوص لىء ء منها ءءى قاعءه المئسور؁ لكن لعل ما عءا الأءفر أقرب إليها منه؁ و الءانى أقرب من ءفره؁ و الاءءفاء لا ءءرك.

[لو قءع أءء الكفن أو بعءهما ضرب بالباءفه أو الباقى منهما]

نعم لو قءع أءء الكفن أو بعءهما ضرب بالباءفه أو الباقى منهما و مسح ءبهه و على ما بقى من الءفءن بءلك؁ إلا أنه ءأءى البءء السابق أءضا فى كئفه مسح ظهر الكف الباقفه على ءقءفر قءع ءمام الءانفه؁ بل فى الروضه سقوء مسح الءء هنا؁ لكنه ءرفب؁ بل الظاهر ءرفان ما ءقءم فى ءبهه فه؁ بل و فئما هو مءل الأءقء أءضا كمربوء الءفءن؁ و ان كان بعض الءوه السابقه لا ءءرفى فه؁ إلا أنه ءزفء باءءمال كونه فاقد الءهورفن بءءلاف الأءقء؁ فأنك قد عرفء ضعف هذا الاءءمال فه.

[فى ءوب اسءءعاب مواضع المسء فى الءئمم]

و قد مر سابقا ما له نفع ءام فى المقام؁ كما قد مر عئء البءء على ءبهه و الءفءن أنه ءءب اسءءعاب مواضع المسء فى الءئمم منها بلا ءءلاف؁ بل فى المءءهى و عن ءفره الإءماع علىه ظاهرا؁ لانه المءبائر من النصوص (١) و الفءاوى و معاقء الإءماعاء فلو أبقى منها شئنا عمءا أو نساءنا لم ءصح لءءم صءق الاءءال إلا

إذا عاد عليه مراعيًا للترتيب و الموالاه، و إلا فيعيد التيمم من رأس، و لعل ما عن المبسوط من إطلاق إعادته التيمم بذلك منزل على ما ذكرنا، و قد مر أيضا أن الأقوى عدم وجوب الاستيعاب بتمام الماسح خصوصا في الجبهه، و ان كان الأحوط ذلك، فلاحظ و تأمل.

[في استحباب نفى اليدين بعد الضرب]

و يستحب نفى اليدين أو بمعناه بعد ضربهما على الأرض لو علق بهما شيء للنصوص المستفيضه^(١) و فيها الصحيح و غيره، و ظاهرها الوجوب، لكن في التذكرة الإجماع على عدمه، كما في المنتهى أنه يستحب عند علمائنا، خلافا للجمهور، و في المدارك انه مذهب الأصحاب لا نعلم فيه خلافا، و عن المقاصد العلية يجوز النفض إجماعا، و ربما قيل بوجوبه، و في المختلف ان ابن الجنييد اعتبر وجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين، و باقى أصحابنا استحباب النفض، و ظاهره كجامع المقاصد و غيره انحصار الخلاف في ذلك بابن الجنييد، لاعتباره المسح بالتراب المرتفع، لكن قال جماعه من متأخري المتأخرين: إنه لا ينافى النفض، لانه لا ينفى التراب رأسا، و هو كما ترى لا يوافق ظاهر المحكى عنه، مضافا إلى ما عرفته سابقا في البحث عن العلق.

و كيف كان فخلافه غير قادح، بل قد يظهر من المنتهى كما عن غيره بل كاد يكون صريحه الإجماع على خلافه، حيث قال: و لا يجب استعمال التراب في الأعضاء الممسوحه، ذكره علماءنا، و هو اختيار أبي حنيفة، و قال الشافعي و محمد: يجب المسح به، و لعل ذلك منه و غيره قرينه على عدم إرادته بقوله في القواعد: «و لا بد من نقل التراب، فلو تعرض لمهب الريح لم يكف» ما عساه يظهر منه اعتبار العلق، سيما مع اكتفائه فيها بمطلق الأرض فيما يتيمم به لا خصوص التراب، و قد مر في العلق ما فيه الكفايه.

و عن الشيخ فى نهايته و ظاهر مبسوطه انه يستحب مع النفى مسح إحداهما بالأخرى، و لعله للاستظهار فى تنظيف اليد لفحوى الأمر بالنفى و النفى، و تحرزا من تشويه الخلقه، أو انه يريد النفى بمسح إحداهما بالأخرى و صفقهما، لكونه المتبادر، لا نفى كل منهما مستقلا، لكن عن المحقق فى النكت انى لا أعرف الجمع بين الأمرين، كما فى المدارك لا نعلم مستنده، بل عن المنتهى انه لا يستحب مسح إحدى الراحتين بالأخرى، خلافا لبعض الجمهور، إلا أن ظاهره إرادته مسح إحدى الراحتين مع مسح ظاهر الكف لا- ما نحن فيه، كما لا يخفى على من لاحظته، و لم يذكر المصنف غير النفى و قصد الربى و العوالى من مستحبات التيمم، و زاد فى الذكرى السواك للبدليه، و التسميه لها أيضا، و لعموم البدأه باسم الله أمام كل أمر ذى بال، بل عن الظاهرية و جوبها و تفريح الأصابع عند الضرب مسندا له إلى نص الأصحاب، و أن لا يرفع عن العضو حتى يكمل مسحه، لما فيه من المبالغه فى الموالاه، و أن لا- يكرر المسح لما فيه من التشويه، و من ثم لم يستحب تجديده لصلاه واحده و لا- بأس به للتسامح و ان كان فى البعض نوع تأمل.

[فى صحه التيمم لو تيمم و على جسده نجاسه]

و لا- يعتبر فى صحه التيمم طهاره غير أعضائه من تمام البدن حتى محل النجو للأصل و إطلاق الأدله من غير معارض، بل و البدليه، ف لو تيمم و على جسده نجاسه صح تيممه و ان كان متمكنا من إزالتها كما لو تطهر بالماء و عليه نجاسه فى غير محل الوضوء مثلا

[فى لزوم مراعاة ضيق الوقت فى التيمم]

لكن فى التيمم يراعى ضيق الوقت عنه و عن الصلاه خاصه ان كان التيمم لما يعتبر إزالتها فى صحته كالصلاه و قلنا باعتبار الضيق فيه مطلقا أو مع الرجاء و كان متحققا، فلو تيمم حينئذ قبل إزالتها مع سعه الوقت له فسد، لا لان زوالها فى نفسه شرط فى صحته، بل لوقوعه حينئذ قبل الضيق المعتبر فى صحته، إذ المراد به عدم سعه الوقت لغيره و الصلاه، فلا فرق حينئذ بين نجاسه البدن و الثوب و غيرهما مما يشترط فى الصلاه، قيل: و لذلك أوجب تقديم الاستنجاء و نحوه عليه فى المبسوط و النهايه و المعتبر

و ظاهر المقنعه و الكافى و المهذب و الإصباح.

و ربما يشهد له مع ذلك أيضا ما فى

خبر أبى عبيده(١) عن الصادق (ع) سأله عن الحائض التى قد طهرت و لم يكن عندها ما يكفيها للغسل، فقال: «إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتيمم و تصلى»

إلى آخره. لكن قد يناقش فيه على هذا التقدير أيضا أولا بأن المراد بضيق الوقت عند من اعتبره هو عدم زيادته عن الصلاة و شرائطها التى من جملتها التيمم و إزاله النجاسه، و إلا فلا دليل على وجوب تأخيره عن سائر شرائط الصلاة من الاستتار و نحوه، و ثانيا بظهور إرادته العادى من الضيق الذى لا ينافيه نحو ذلك فى بعض الأحوال، و إلا لم يجز التيمم فى موضع يحتاج أن ينتقل عنه إلى مصلاه، بل و لا فعل الأذان و الإقامة و نحوهما مما يقتضى السير به بخلافه.

نعم قد يقال باشتراط تقدم خصوص الاستنجاء فى صحته بناء على اشتراطه فى الوضوء للبدليه، لكن قد عرفت ضعفه فيما سبق، كما عرفت عدم اعتبار المضايقه مطلقا فى التيمم عندنا، فلا يتوجه البحث حينئذ فيما ذكره المصنف من أصله، و لعل عبارته هنا تشعر باختياره الضيق و إن كان قد تردد فيما مضى.

[الطرف الرابع فى أحكامه]

إشاره

الطرف الرابع فى أحكامه و هى عشره

[الأول من صلى بتيممه الصحيح لا يعيد]

الأول من صلى بتيممه الصحيح لا يعيد ما صلاه خارج الوقت لو وجد الماء فيه للأصل و قاعده الاجزاء، مع احتياج القضاء إلى أمر جديد و ليس، و البدليه، سيما مع

قول النبى (صلى الله عليه و آله)(٢): «يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين»

و الإجماع المنقول فى الخلاف و المعبر و التحرير و التذكرة و المنتهى منا، بل و من غيرنا عدا طاوس، و قد انقرض خلافه، كما عن الصدوق فى الأمالى نسبتة

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب الحيض- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ١٢.

إلى دين الإماميه، و المعتبره المستفيضه منها ما فى

حسن زراره أو صحيحه (١) عن أحدهما (عليهما السلام) «فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمم و ليصل فى آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه، و ليتوضأ لما يستقبل»

و

صحيح يعقوب بن يقطين (٢) عن أبى الحسن (عليه السلام) بعد أن سأل عن تيمم و صلى فأصاب الماء أ يتوضأ و يعيد أم جازت صلاته؟

قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضى الوقت توضأ و أعاد، فان مضى الوقت فلا إعاده عليه»

و منها إطلاق الصادق (عليه السلام) فى حسن الحلبي (٣) و

صحيح ابن سنان (٤) «إذا لم يجد الرجل طهورا و كان جنبا فليمسح من الأرض و يصلى، فإذا وجد الماء فليغتسل و قد أجزأته صلاته التى صلى»

كصحيح الحلبي (٥) و العيص (٦) و محمد بن مسلم (٧) عنه (عليه السلام) أيضا مع زياده ترك الاستفصال فيها، بل فى الأخير منها تعليل عدم الإعاده بأن رب الماء رب الصعيد، فقد فعل أحد الطهورين.

مضافا إلى فحوى ما دل على عدم الإعاده لواجد الماء فى الوقت، ك

صحيح زراره (٨) قال: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): فإن أصاب الماء و قد صلى بتيمم و هو فى وقت قال: تمت صلاته و لا إعاده عليه»

و

أبى بصير (٩) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تيمم و صلى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت فقال: ليس عليه إعاده الصلاه»

كالموثق (١٠) عنه (عليه السلام) أيضا بل و آخرين (١١) مع زياده التعليل بأن رب الماء هو رب الصعيد.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ٧.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١٦.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١٥.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ٩.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١١.
- ١٠-١٠ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١٤.
- ١١-١١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١٥ و ١٧.

فمنها- مع إطلاق الأولى، سيما مع غلبه إطلاق الإعادة على ما فى الوقت، و البدليه، و قاعده الاجزاء، و إطلاق إجماع التحرير، بل كاد يكون صريحا فيه، بل هو صريح معقد ما عن الأمالى من النسبه إلى دين الإماميه، و إجماع التذكره- يظهر وجه إطلاق المصنف عدم الإعادة فى الوقت و خارجه، كما هو المعروف بين القائلين بالمواسعه، بل لعل القائلين بالمضايقه مطلقا أو مع الرجاء كذلك أيضا لكن بشرط فرض صحه التيمم إما بأن يكون متيمما سابقا، أو لناقله و جوزنا الدخول به فى الفريضه، أو كان مع ظن الضيق، أو غير ذلك، إلا- أنهم لم ينقحوا القول فيه بينهم، و ان كان يفهم ذلك من مطاوى كلماتهم، و ان أطلقوا البطلان على المضايقه، لكن عللوه باستلزام الفرض وقوعه فى السعه حينئذ، و قد عرفت إمكان التصوير عليه بما ذكرنا، و بعد التسليم فهو خارج عما نحن فيه، لعدم صحه التيمم حينئذ عندهم، لا أنه صحيح و مع ذلك يكلف بالإعادة لوجدان الماء.

فظهر اتفاق الفريقين حينئذ على عدم الإعادة لذلك مع الحكم بالصحه، فما عن ابني الجنيد و أبى عقيل من القول بها فى هذا الحال كأنه خرق للإجماع المركب ان لم يكن البسيط، خصوصا إن قلنا إن ذلك منهما على جهه الكشف، بمعنى جواز التيمم فى السعه إلا أنه مراعى بعدم وجدان الماء فى الوقت، كما هو ظاهر أو محتمل المحكى عن عطاء و طاوس و القاسم بن محمد و مكحول و ابن سيرين و الزهرى و ربيعه، حيث جوزوا التيمم فى السعه، و أوجبوا الإعادة مع الوجدان فى الوقت، كالقديمين منا، مع أننا لم نعرف لهما مستندا سوى أصاله التكليف بالمائيه، و هو مع أنه لا- يعارض ما تقدم ممنوع هنا، و صحيح ابن يقطين المتقدم (١) و

موثق منصور بن حازم (٢) عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل تيمم و صلى ثم أصاب الماء فقال: أما أنا فإنى كنت أتوضأ و أعيد»

و هما

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب التيمم- الحديث ١٠.

- مع موافقتها لما سمعت، و قصورهما عن معارضه ما عرفت من وجوه، و عدم التصريح فى الثانى بكون الإصابه فى الوقت-
محمولان على الندب كما صرح به بعضهم، سيما مع إشعار الثانى به أو بالتقيه، فيحملان عليها حينئذ، فظهر حينئذ أنه لا يعيد
سواء كان فى الوقت أو خارجه.

كما أنه كذلك سواء كان تيممه فى سفر أو حضر بلا- خلاف أجده فيه إلا ما يحكى عن المرتضى فى شرح الرساله منا، و
الشافعى منهم من وجوب الإعاده على الحاضر إذا تيمم لفقد الماء ثم وجده، بل عن التنقيح حكايته عن الشيخ و بعض
الأصحاب إلا- أنا لم نتحققه، بل فى الخلاف التصريح بعدم الإعاده، بل ظاهره أو صريحه الإجماع، كما أن عنه الإجماع على
مساواه الحضر و السفر فى ذلك، و هو مع إطلاقات الإجماعات السابقه و غيرها حجتنا على المرتضى، سيما لو أراد بالإعاده ما
يتناول القضاء، مع أنا لم نعرف له مستندا كما اعترف به غير واحد إلا ما يشعر به خير السكونى (١)الوارد فى الزحام، و ستعرف
ما فيه.

و دعوى أصاله التكليف بالمائيه، و التراييه إنما تجزئ عن التكليف بها لا عن غيرها، كما أن أخبار عدم الإعاده إنما تنصرف
لغيره، لندره فقد مثله الماء، سيما مع عدم العموم اللغوى فى أكثرها، و فيه- مع منع أصله عليه هنا، و انقطاعه بعد التسليم بما
تقدم، و منافاته لقاعده الاجزاء المعلومه عرفا خصوصا فى المقام- ان ما دل (٢)على تنزيل التراب منزله الماء، و ان ربهما واحد،
و انه أحد الطهورين و نحوها تتناول الجميع، و إلا- لشك فى أصل تسويغ التيمم له حينئذ لا فى الإعاده خاصه، و من الواضح
عندنا بطلانه كما تقدم فى أول مسوغات التيمم، كما انه قد وضح لك الآن بطلان المحكى عن

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب التيمم.

المرتضى، مع أنه لم يعرف نقله عنه إلا من بعض المتأخرين.

نعم قيل كما عن التهذيب والاستبصار و النهايه و المبسوط و المهدب و الإصباح و روض الجنان فيمن تعمد الجنابه و خشى على نفسه من استعمال الماء يتيمم و يصلى لعدم سقوط الصلاه بحال، و عموم أو إطلاق الأمر بالتيمم عند الخوف على النفس، بل و خصوص الجنب عند عدم التمكن ثم يعيد لعدم العلم باجزاء الترابيه عنها هنا، سيما بعد ما ورد(١) من التشديد عليه بالاعتسال و ان تألم من البرد كما مر سابقا، و

للمرسل (٢) في الكافي و التهذيب و الاستبصار في أحد طريقيهما، بل و الآخر أيضا، لأنه عن عبد الله بن سنان أو غيره عن الصادق (عليه السلام) «عن رجل أصابته جنابه في ليله بارده يخاف على نفسه التلف ان اغتسل، قال: يتيمم، فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاه»

نعم هو في الفقيه صحيح، لانه قال: «سأل عبد الله بن سنان أبا عبد الله (عليه السلام)» إلى آخره. و طريقه اليه صحيح، و في السرائر و الجامع نسبتة إلى الروايه، لكن ظاهر الأول عدم العمل بها.

و فيه - مع معارضته بما دل (٣) على أمر مثله بالاعتسال على كل حال حتى حكى الشيخ في الخلاف الإجماع عليه و ان تقدم سابقا منع ذلك عليه، و منافاته لقاعده الأجزاء التي هي هنا كادت تكون صريح الأدله، خصوصا ما دل منها على تنزيل التراب منزله الماء، و كونه أحد الطهورين، و ان ربهما واحد، بل في

خبر السكوني (٤) عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) «ان النبي (صلى الله عليه و آله) قال لأبي ذر و قد جامع على غير ماء: يكفيك الصعيد عشر سنين»

بل قد يستظهر من الأخير المطلوب.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١٢.

كما أنه يستظهر أيضا مما تقدم من المعتبره (١) الداله على عدم الإعاده مطلقا، خصوصا المشتمل منها على عدم إعاده الجنب، إذ هي و ان كانت ظاهره فى فاقد الماء ثم أصابه لا ما نحن فيه، لكن مع إمكان دعوى المساواه بينهما تنزيلا للمنع الشرعى منزله المنع العقلى، سيما بعد عدم حرمه الجماع عليه كما ذكرناه سابقا قد اشتمل بعضها على التعليل الشامل له، ك

صحيح ابن مسلم (٢) «سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل أجنب فتيمة بالصعيد و صلى ثم وجد الماء فقال: لا يعيد، ان رب الماء رب الصعيد، فقد فعل أحد الطهورين»

و نحوه غيره (٣) فى ذلك، خصوصا مع اعتضاده بالأصل، و ظهور الأدله فى اتحاد الصلاه المأمور بها و ان اختلفت طهارتها مائيه أو ترابيه، و احتياج القضاء إلى أمر جديد و ليس، بل و الإعاده هنا أيضا، إذ هو مكلف حينئذ بصلاتين، و بما تقدم سابقا من إطلاق بعض ما حكى من الإجماع على عدم الإعاده على من صلى بالتيمم الصحيح، خصوصا بالنسبه للقضاء، و بالشهره بين متأخرى الأصحاب، بل و لعل غيرهم كذلك، إذ لم ينقل إلا عمّن عرفت، مع عدم صراحه الأولين فى المحكى عنهما، و لم يحضرنى الباقي، و ليس النقل كالعيان، و غير ذلك - أنه لا صراحه بل و لا ظهور فى الخبرين فى المتعمد، بل قد يظهر منه المحتلم مثلا، مع إرسال الأول، و عدم صراحه الجملة الخبريه بالوجوب، فحملة على الندب متعين، أو التقية لكونه مذهب أبى يوسف و محمد و الشافعى و إحدى الروايتين عن أحمد أو غير ذلك.

و قد مر فى السبب الثالث من مسوغات التيمم ماله نفع فى المقام، خصوصا ما يتعلق بحل تعمد الجنابه لمثله حتى بعد الوقت، إلا فى خصوص ما لو كان متمكنا من الوضوء، ففى المنتهى تحريمه لوجوب الطهاره المائيه عليه حينئذ كما تقدم ذلك كله مفصلا.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب التيمم.

كما أنه قد مر في السبب الأول من المسوغات ضعف القول بوجوب التيمم على من أراق الماء في الوقت ثم الإعادة، وإن ذهب إليه العلامة وغيره، فلا يتم ما قيل هنا أيضا: إن المراد بتعمد الجنابه في نحو المتن قبل الوقت لا بعده، لأنه كإراقه الماء بعده، على أنه قياس: مع الفارق عند التأمل إذا لم يجد شيئا من الماء، لكون فرضه حينئذ التراب، فلا يتفاوت بين حديثه الأصغر والأكبر، فلاحظ و تأمل.

و كذا قيل كما في الوسيله و الجامع و عن المقنع و النهايه و المبسوط و المهذب فيمن منعه زحام الجمعة عن الخروج حتى خشى فواتها مثل ذلك أى يتيمم و يصلى بلا خلاف أجده فيه هنا حتى من بعض من أنكر جوازه للضيق، و لعله للفرق بينهما من حيث مانعيه الزحام هنا لا الضيق مجردا، فيشمله حينئذ عمومات التيمم، ثم يعيد للشك في إجزائها عن المائه هنا، و ل

موثق سماعه (١) عن الصادق عن أبيه عن علي (عليهم السلام) «انه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفه فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء، و لا يستطيع الخروج عن المسجد من كثرة الزحام قال: يتيمم و يصلى معهم، و يعيد إذا انصرف»

كخبر السكوني (٢) بتفاوت لا يقدر في المراد.

و لعل الأقوى فيه عدم الإعادة أيضا وفاقا للفاضلين و الشهيدين و المحقق الثاني و غيرهم من متأخري المتأخرين، بل لعله لا خلاف فيه بينهم، للأصل و قاعده الاجزاء، و البدليه، و التعليل السابق له باتحاد ربهما و كونه أحد الطهورين، و كثير مما مر آنفا من إطلاق معقد إجماع عدم الإعادة و غيره، فلا شك في الاجزاء حينئذ بعد ذلك، و لا قوه للخبرين على التخصيص و ان كان أحدهما موثقا، و الآخر عن الشيخ في العده الإجماع على العمل بما يرويه، لكنهما مع ما سمعت ظاهرا في إرادته الصلاه مع العامه، سيما و المعروف في ذلك الزمان انعقادها لهم، و اشتمال سؤالهما على عرفه مع ظهور

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

الجواب عن الجمعة خاصة لا ينافي ذلك.

فيتجه حينئذ الإعادة لعدم أجزاء تلك الصلاة في حقه لو كانت بطهاره مائه فضلا عن الترايبه، بل تكليفه صلاتها ظهرا، و الفرض انه متمكن من ذلك لاتساع الوقت و ارتفاع الزحام بعد الفراغ من الجمعة، و احتمال إجزائها لعموم أوامر التقيه و ان كان متمكنا منها ظهرا ضعيف، فما في كشف اللثام- بعد ذكره الخبرين و هما و ان ضعفا إلا أن في أجزاء هذه الصلاة و هذا التيمم نظرا، فالإعادة أقوى- متجه ان أراد ما ذكرنا و إلا كان محلا للتأمل، بل و المنع لما عرفت، اللهم إلا أن يريد أنه يشك مع عدم تمكنه من المائه في وجوب الصلاة جمعه عليه و ان لم يكن تقيه، لأن لها بدلا مع تعذرهما، و هو صلاتها ظهرا فلا يكون خوف فواتها حينئذ مسوغا للتيمم.

و لعله لذا قال في المهذب البارع: «لو كان المانع من الطهاره خوف فوات الجمعة مع التمكن من الخروج من الجامع لسهوله الزحام و ضيق الوقت لم يجز التيمم إجماعا» انتهى.

و فيه انه لا وجه للشك في ذلك بعد فرض عينيه الجمعة عليه، و ان كان لها بدل اضطرارى، على انه ليس بدلا حقيقه، بل هو تكليف آخر يثبت بعد تعذر الأول عليه، و لا تعذر مع إقامة الشارع التراب مقام الماء، و إجماع المهذب- مع أنه ليس مما نحن فيه، لكون المانع هنا الزحام- قد يمنع عليه حيث تكون الجمعة واجبا عينا.

نعم قد يتجه ما ذكر في نحو زمن الغيبه بناء على الوجوب التخيري بينها و بين الظهر، لعدم ثبوت مسوغيه فوات أحد فردى الواجب المخير التيمم له، بل يتعين عليه حينئذ الفرد الآخر بالطهاره المائه، و كذا ما نحن فيه من الزحام، فلا يشرع التيمم حينئذ لا انه يشرع و يعيد مع انه للتأمل فيه مجال، لكن الاحتياط لا ينبغي أن يترك بحال، سيما بعد اعتبار الخبرين في الجملة و عمل من عرفت بهما من الأصحاب.

و كذا قيل كما عن النهايه و المبسوط في من كان على ثوبه الذى لا يتمكن

من نزع بل أو جسده لألويته من الأول و ان اقتصر عليه فيهما نجاسه لا يعفى عنها و لم يكن معه ماء لإزالتها تيمم لعموم أدلته، ثم يعيد بعد التمكن من غسلها،

للموثق (١) عن الصادق (عليه السلام) بعد أن سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب، و لا يحل الصلاة فيه، و ليس يجد ماء يغسله كيف يصنع؟ قال: «يتيمم و يصلى، و إذا أصاب ماء يغسله و أعاد الصلاة».

و فيه - مع قصوره عن معارضه غيره من الأصل، و قاعده الاجزاء، و التعليل السابق، و إطلاق ما دل على عدم الإعادة من الاخبار، و معقد الإجماع، و غيره خصوصاً لو أراد الخصم منها ما يشمل القضاء، سيما بعد حصول الاعراض ممن عداه من الأصحاب عنه نصاً و ظاهراً، بل منه أيضاً فى الخلاف، بل ظاهره فيه الإجماع على عدم الإعادة حيث أضافه الى مذهبننا، بل ظاهر المحكى عنه فى المبسوط عدم الإعادة أيضاً، لكن بالنسبه إلى نجاسه البدن، و سيما مع إطلاق الثوب فيه من غير تقييد بعدم التمكن من نزع - انه لا صراحه فيه بما نحن فيه، لاحتماله كون ذلك من أحكام النجاسه حتى لو كان متطهراً بالماء، بل فى كشف اللثام أنه الظاهر كما أنه استظهر فى المنتهى من الشيخ أن الإعادة بمجرد تمكنه من غسلها خاصة و ان لم يتمكن من الطهاره المائيه، لتعليقه الإعادة على عدم الغسل، و لأن المؤثر وجودها و قد زالت، و ان اعترضه فى جامع المقاصد بأنه لا دلالة فى عباره الشيخ على ما ادعاه، بل ظاهر ذكره لها فى باب التيمم - و عدم تعرضه لذلك فى أحكام النجاسه، و استدلاله بحديث عمار (٢) المتضمن للتيمم المشعر بكون الإعادة للأمرين لا للنجاسه بخصوصها - خلافه لكن قد يمنع ذلك كله عليه.

و من هنا اتضح أن الأظهر عدم الإعادة فى جميع ما تقدم، و ان الاحتياط لا ينبغى أن يترك،

[الثانى يجب عليه طلب الماء]

كما أنه قد اتضح سابقاً ما ذكره المصنف بقوله الثانى يجب عليه طلب الماء،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

فإن أخل بالطلب و صلى ثم وجد الماء في رحله أو مع أصحابه تطهر و أعاد الصلاه نعم انما البحث في

[الثالث في حكم فاقد الطهورين]

الثالث و هو من عدم الماء و ما يتيمم به اختيارا و اضطرارا لقيد أو حبس في موضع نجس و قلنا بعدم جواز التيمم به، أو غير ذلك ففي التذكرة و عن القاضي أنه قيل يصلى و يعيد إذا تمكن، لكننا لم نعرف قائله، كما اعترف به بعضهم و ان نسبه الأول إلى اختيار الشيخ في المبسوط و النهاية، إلا أن المحكى عنهما التخيير بين تأخير

الصلاه أو الصلاه ثم الإعادة، و هو غير ذلك، كالمحكى عن جد المرتضى من وجوب الأداء دون القضاء، على أنه لم يثبت، و لذا قال في جامع المقاصد: «إن سقوط الأداء ظاهر مذهب أصحابنا» و الروض «ظاهر الأصحاب بحيث لا نعلم فيه مخالفا» و المدارك «أنه مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا صريحا».

قلت: و هو كذلك، لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه، و احتمال اختصاص الشرطيه في صورته التمكن خاصه - كسائر شروط الصحه من الساتر و القبلة و غيرهما، بل و الاجزاء لعموم ما دل على وجوب الصلاه، و أنها لا- تسقط بحال، و لانه لو انتفى وجوبها بانتفائه لكانت الطهاره مقدمه و وجوب لا وجود، و هو باطل- في غايه الضعف بعد ظهور تناول ما دل على الشرطيه ك

قوله (عليه السلام)(١): «لا صلاه إلا بطهور»

و نحوه للصورتين، و قياسه على باقى شرائط الصحه- بعد تسليم ذلك في جميعها، و انه ليس لدليل خاص فيها- قد يدفعه- على تأمل فيه بعد الاتفاق إلا من نادر لم يثبت خلافه- الفرق بين ما استفيد منه شرطيتها و بين ما نحن فيه، إذ لعله أمر، و نحوه مما يقيد عقلا و عرفا بالتمكن، لا نحو

قوله (ع): «لا صلاه إلا بطهور»

و شبهه، فلا يعارضه حينئذ ما دل على وجوب الصلاه بعد تناول ما دل على الاشتراط لصورتى التمكن و عدمه،

لظهور كون المراد منها حيثئذ بعد تسليم تناولها لفاقد الطهورين لندرتة الصلاه المشروط صحتها بذلك مطلقا، و لا تنافى بين كونها شرطا لصحة الواجب و وجوده و بين كون التمكن منها شرطا لوجوبه كما هو واضح.

و لذا اعتبر اتساع الوقت لها و للواجب فى ابتداء التكليف به فى المجنون الذى أفق، و الصبى الذى بلغ، و الحائض التى طهرت، و فى ثبوت القضاء على الحائض و نحوها إذا جاءها الحيض بعد أن يمضى من الوقت مقدار الطهاره و الصلاه، فتأمل. و خبر عدم السقوط بحال- مع قصوره عن مقاومه هنا و إجماله فى الجملة- قد يراد منه ما يعم القضاء.

فظهر من ذلك كله الوجه فى سقوط الأداء، و ان كان الأحوط مراعاته، بل عن نهايه الاحكام استحبابه، لحرمة الوقت و الخروج من الخلاف، لكن قد يشكل ذلك كالذى سمعته من المبسوط و النهايه بأنه قد يتجه لو كانت حرمة الصلاه من غير ظهور تشريعيه محضه، لترتفع للاحتياط، لا إذا كانت أصلية كما هو ظاهر الاخبار(١)الناهيه عن ذلك، لأنه الأصل فيه، خصوصا نحو

خبر مسعده بن صدقه(٢)«ان قائلا قال للصادق (عليه السلام): انى أمر بقوم ناصبيه و قد أقيمت لهم الصلاه و أنا على غير وضوء، فان لم أدخل معهم فى الصلاه قالوا ما شأؤا أن يقولوا، فأصلى معهم ثم أتوضأ إذا انصرفت و أصلى، فقال (عليه السلام): سبحان الله فما يخاف من يصلى من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفا»

لكن قد يقال: انه لا يتناول محل الفرض، فتأمل.

و قيل كما هو الأشهر بين المتقدمين و المتأخرين بل المشهور كما عن كشف الالتباس يؤخر الصلاه حتى يرتفع العذر بأن يتمكن من أحد الطهورين فان خرج الوقت قضى و هو الأقوى لعموم ما دل عليه من

قوله (عليه السلام)(٣): «من فاتته

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الوضوء.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الوضوء- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب قضاء الصلوات الحديث ١ مع اختلاف فى اللفظ.

فريضه فليقضها كما فاتته»

و غيره (١) و دعوى عدم شموله لمثل هذا الفرد النادر ممنوعه سيما فى المقام، لكون الفوات فيه عاما أو كالعام من حيث وقوعه فى سياق العموم لا مطلقا، على أنها ندره وجود لا إطلاق، و كذا دعوى اختصاصه بمن وجب عليه الأداء، لظهور لفظ الفريضه فيه، و لعدم صدق اسم الفوات بدونه، و إلا لوجب على الصبى و المجنون و الحائض و نحوهم، بل و على التارك قبل الوقت، لوضوح إرادته الشأنيه فى الفريضه لا الفعلية، و كفايه دخول الوقت الذى هو سبب الوجوب فى صدق اسم الفوات، و إلا لم يجب القضاء على الساهى و الناسى و النائم، فلا يرد الترك قبله كما لا يرد الحائض و نحوها بعد الخروج بالدليل، على أنه قد يفرق فيه خصوصا فى الصبى و المجنون بصحة الطلب هنا، و بقاء المصلحه فى الفعل و ان منع من الوجود مانع، بخلافه فى ذلك.

و من هنا ظهر لك ضعف ما قيل كما فى الجامع و عن المفيد فى أحد قولييه انه يسقط الفرض أداء لما عرفت و قضاء للأصل، و تبعيته للأداء، و للتشبيه للحائض بسقوط صلاه كل منهما بحدث لا- يمكن إزالتها، و لانصراف أدله القضاء لغيره من الافراد المتعارفه، و ان قال المصنف هو الأشبه و تبعه عليه جماعه ممن تأخر عنه كالعلامه فى جمله من كتبه، و المحقق الثانى و غيرهما، كما انه تردد فى النافع و عن غيره لذلك.

لكنك عرفت انقطاع الأصل بما مر، و منع التبعيه بهذا المعنى كالتشبيه ان لم يكن قياسا، و كذا الانصراف، على ان ذلك ندره وجود لا إطلاق، فحينئذ سابقه أشبه لا هو، كما انه أشبه قطعا مما يحكى عن المفيد فى رسالته الى ولده و أبى العباس فى صلاه موجزه و الصيمرى فى طهاره كشف الالتباس من وجوب ذكر الله عليه مقدار الصلاه، و الاكتفاء به عن الأداء و القضاء، لعدم الدليل على استحباب ذلك بالخصوص له فضلا عن وجوبه، نعم قد يستأنس له فى جمله بذكر الحائض، و لعله لذا نفى عنه

البأس فى كشف اللثام بعد ان حكى عن المفيد ان عليه ذكر الله مقدار الصلاه، و كأنه فهم منه إرادته الندب، و الأمر سهل.

[الرابع إذا وجد المتيمم الماء قبل دخوله فى الصلاه انتقض تيممه و تطهر]

إشاره

الرابع إذا وجد المتيمم الماء قبل دخوله فى الصلاه انتقض تيممه و تطهر به إجماعا فى التحرير و المختلف، بل من العلماء إلا ما نقل عن أبى سلمه و الشعبى كما فى التذكرة، بل لا استثناء فى المعتبر و المنتهى، و هو الحجه، مع النصوص المستفيضه (١) حد الاستفاضه الداله على انتقاض التيمم بوجدان الماء، و هى و ان كانت مطلقه كمعاهد الإجماعات السابقه عدا التذكرة.

ن ينبغى القطع بإرادته التمكن من الاستعمال منها مع ذلك، كما هو ظاهر معقد إجماع التذكرة أو صريحه، كصريح معقد إجماع المعتبر و الذكرى، و

خبر أبى يوسف (٢) عن الصادق (عليه السلام) المروى عن تفسير العياشى «إذا رأى الماء و كان يقدر عليه انتقض التيمم»

الحديث. و إلا فوجدانه مع عدم التمكن منه بمنزله العدم، و لذا ساغ التيمم معه، فكيف يصلح ناقضا له.

كما انه ينبغى القطع أيضا باعتبار التمكن الشرعى كالعقلى، إذ الممتنع شرعا كالممتنع عقلا، فلا ينتقض حينئذ بوجدانه مع ضيق الوقت عن الاستعمال بناء على ما اخترناه من وجوب الصلاه فى تلك الحال، لعدم التمكن حينئذ، فما فى المدارك ان إطلاقهم وجوب التطهير هنا مؤيد للقول بعدم مشروعيه التيمم للضيق فى غير محله بعد ما عرفت من تقييده بذلك قطعا، نعم لو لم نقل بوجوب أداء الصلاه عليه فى تلك الحال اتجه حينئذ القول بعدم مشروعيه التيمم، فكل على مختاره فيه حينئذ، على ان هذا الإطلاق لم يكن مساقا لبيان ذلك، انما المراد نقضه من حيث سبق على الصلاه أو اللقوق

١-١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب التيمم.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب التيمم - الحديث ٦ لكن رواه عن أبى أيوب كما يأتى فى الصحيفه ٢٣٧.

أو الأثناء من دون نظر للسعه أو الضيق كما هو واضح.

و كذا ينبغي القطع بكون المراد بما ذكرناه من ناقضيه التمكن من الاستعمال هو التمكن منه تماما، وإلا-فالتمكن من بعض الغسل أو الوضوء مثلا بمنزله عدمه قطعاً، فلا بد حينئذ للحكم بناقضيته واقعا من مضي زمان يسع المكلف به و هو متمكن، فلو علم من أول الأمر عدم ذلك، أو ظهر في الأثناء بأن تعذر الماء مثلا لم يعتد به و انكشف بقاء صحة التيمم سابقا، و لا ينافيه الحكم الظاهري سابقا بفساده بناء على ظهور بقاء التمكن، كما لا ينافي احتمال بقاء صحة التيمم واقعا لاحتمال تعذر الماء مثلا بنيه الطهاره المائيه و الجزم بها، أخذا بذلك الظاهر كسائر العبارات.

فمن العجيب ما في الرياض حيث قال: «و ليس في إطلاق المصنف كغيره اعتبار تمكن الاستعمال بمضي زمان يسعه كما هو أحد القولين و أحوطهما، و قيل باعتباره، لأصالة بقاء الصحة و عدم ما ينافيها في المستفيضه بناء على عدم تبادر عدم إمكان الاستعمال منها، فيقتصر في تخصيصها على القدر المتيقن منها، و هو حسن لو لا معارضة أصالة الصحة في التيمم بأصالة بقاء شغل الذمه بالعباده، و بعد التعارض تبقى الأوامر بها سليمة» انتهى.

إذ هو- مع أنا لم نعرف أول القولين لأحد من الأصحاب سوى ما عساه يظهر من الفقيه في بادئ النظر، و مال اليه بعض متأخري المتأخرين، بل المصرح به في كلام جماعه منهم الكركي الثاني، و معارضة الاحتياط بمثله في بعض المقامات، و تسليم صلاحيه معارضة أصالة الشغل لأصالة الصحة هنا، لحصول الفراغ اليقيني شرعا بها، و لعدم الفرق في حجيه الاستصحاب عندنا في قدح العارض، أو عروض القادح- أن المتبادر من المستفيضه بل و عباره الصدوق أيضا كإطلاق الأصحاب التمكن تمام الاستعمال لغلبته لا ما ذكره، سيما بعد ما سمعته من معقد الإجماعين السابقين و الخبر، فيتجه الاستدلال حينئذ بما يستفاد منها و من غيرها من حصر الناقض للتيمم بالحدث و وجدان الماء بعد

أن عرفت انصراف الوجدان لما تقدم، فتأمل جيدا.

[في عدم وجوب التطهر على المتيمم لو وجد الماء بعد الصلاة]

و أما ان وجده أى الماء بعد فراغه من الصلاة لم يجب القضاء قطعا، و لا الإعادة على الأقوى كما مر ذلك مفصلا، نعم ينتقض تيممه بالنسبة إلى غيرها من الصلوات و ان كان قبل الوقت و فقدته بعده، لإطلاق النصوص (١) الداله على انتقاضه بذلك من دون تقييد له بوجدانه فى الوقت مع ترك الاستفصال فيها، بل هو صريح

خبر حسين العامري (٢) عن سألته «عن رجل أجنب فلم يقدر على الماء و حضرت الصلاة فتيمم بالصعيد ثم مر بالماء و لم يغتسل و انتظر ماء آخر وراء ذلك فدخل وقت الصلاة الأخرى و لم ينته الى الماء و خاف فوت الصلاة قال: يتيمم و يصلى»

فان تيممه الأول انتقض حين مر بالماء و لم يغتسل، و

خبر أبى أيوب (٣) عن الصادق (عليه السلام) المروى عن تفسير العياشى الى أن قال: «قلت: فإن أصاب الماء و هو فى آخر الوقت فقال: قد مضت صلاته، و قال: قلت له: فيصلى بالتيمم صلاه أخرى، قال: إذا رأى و كان يقدر عليه انتقض التيمم»

الى غير ذلك من الاخبار التى كادت تكون صريحه فيه.

فما فى كشف اللثام- من انه لو وجده بعد الفراغ من الصلاة و خروج وقتها لم يبطل بالنسبة إليها إجماعا و صحت، و بالنسبة إلى غيرها وجدان قبل الشروع، لكنه قبل وقتها غير متمكن من استعماله فيجرى فيه ما يأتى فيمن وجده فى الصلاة ثم فقدته- لا يخلو من تأمل، لوضوح الفرق بين المسألتين بالمنع الشرعى فى تلك و عدمه فيما نحن فيه.

و احتمال القول انه لا- يشرع الطهاره للصلاه قبل وقتها حتى التأهب، بناء على أنه الكون على الطهاره فى الحقيقه و ان شرع لغيرها، فلا يكون متمكنا حينئذ شرعا، فيتساويان يدفعه بعد التسليم أنه يكفى فى النقض التمكّن من الطهاره فى نفسها و ان لم تكن للصلاه، لما عرفته سابقا من إطلاق النصوص و الفتاوى و صريح الخبرين السابقين،

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب التيمم- الحديث ٦.

بل لا يبعد عدم الاحتياج فى النقض بعد مضى الزمان المذكور الى تحقق الخطاب بالطهاره، بل يكفى عدم المنع لو كانت غايه تشرع لها، فلو فرض التمكّن من الماء مثلاً فى حال عدم غايه من غايات الطهاره حتى الكون على الطهاره لمنع السيد أو الوالد انتقض التيمم، إذ ليس مبناه تحقق الخطاب بها، فينافى التيمم كما عساه يوهمه ما فى جامع المقاصد و غيره، فتأمل جيداً.

[فى وجوب التطهر و عدمه لو وجد الماء فى أثناء الصلاه]

و أما إن وجدته و هو داخل فى الصلاه ف قيل كما فى جمل المرتضى و عن مصباحه و شرح رسالته و الإصباح و المقنع و النهايه و الحسن بن عيسى و الجعفى و جماعه من متأخرى المتأخرين منهم الأستاذ الأكبر فى شرح المفاتيح و العلامه الطباطبائى فى المنظومه يرجع ما لم يركع فى الركعه الاولى، أما الرجوع قبله فلاصلاله الشغل، و إطلاق النقض بإصابه الماء، كاشتراط صحه التيمم بعدم الوجدان، و أولويته من ناسى الأذان و الإقامه، و ثبوت شرطيه الطهاره المائيه للأجزاء كالجمله، و

صحيح زرارته (١) المروى فى الكافى و التهذيب مع اختلاف فى الطرق، قال: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): إن أصاب الماء و قد دخل فى الصلاه قال: فليصرف، فليتوضأ ما لم يركع، فان كان قد ركع فليمض فى صلاته، فان التيمم أحد الطهورين»

و

خبر عبد الله بن عاصم (٢) عن الصادق (عليه السلام) المروى فى الكافى و التهذيب و مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب محمد بن على بن محبوب «عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم و يقوم فى الصلاه فجاء الغلام فقال: هو ذا الماء فقال: إن كان لم يركع فليصرف و ليتوضأ، و إن كان قد ركع فليمض فى صلاته».

و منهما مع جميع ما تسمعه من دليل المشهور الذى أشار إليه المصنف بقوله و قيل يمضى فى صلاته و لو تلبس بتكبيره الإحرام حسب تحصيلاً و نقلاً فى جامع المقاصد

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب التيمم - الحديث ٢.

و الروض و مجمع البرهان، بل فى السرائر الإجماع عليه فى باب الاستحاضه يستفاد حكم عدم الرجوع بعد الركوع من الأصل براءه، و استصحابا للصحه، و ظهور الأدله فى اشتراط صحه التيمم بعدم الوجدان الى أن يشرع فى المقصود، و المنزله، و كفايته عشر سنين بعد الاقتصار على المتيقن من نقض الإصابه، كتعليل عدم الإعاده لو وجده بعد الفراغ بكونه أحد الطهورين، مع التعليل السابق فى

صحيح زراره كصحيحه الآخر مع محمد بن مسلم (١) لكنه بعد صلاه ركعتين، قال فيه: «قلت له: رجل لم يصب الماء و حضرت الصلاه فتيمم و صلى ركعتين، ثم أصاب الماء أ ينقض الركعتين أو يقطعهما و يتوضأ ثم يصلى؟ قال: لا، و لكنه يمضى فى صلاته و لا ينقضهما، لمكان أنه دخلها و هو على طهر بتيمم»

الحديث. و النهى كتابا(٢) عن إبطال العمل، و سنه(٣) عن الانصراف حتى يسمع الصوت و يجد الريح، حتى

خبر محمد بن حمران (٤) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت له: رجل تيمم ثم دخل فى الصلاه و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل فى الصلاه قال: يمضى فى الصلاه، و اعلم أنه ليس ينبغى لأحد أن يتيمم إلا فى آخر الوقت»

الحديث. بعد تقييده كغيره من الأدله السابقه بما تقدم مما دل على الرجوع قبل الركوع.

نعم قد يقال: إن ما عدا الخبرين غير صالح للتقييد أصلا، بل هو مقيد بذلك، و أما هما فقاصران عن تقييده أيضا، لاعتضاده مضافا إلى ما سبق من الأصل و المنزله و التعليل و النهى عن الابطال و غيرها بالشهره، بل إجماع السرائر و

الرضوى(٥)

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب التيمم- الحديث ٤.

٢- ٢ سوره محمد صلى الله عليه و آله- الآيه ٣٥.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١- من أبواب قواطع الصلاه- الحديث ٧.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٥- ٥ المستدرک- الباب- ١٦- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

«فإذا كبرت في صلاتك تكبيره الافتتاح و أتيت بالماء فلا تقطع الصلاة و لا تنقض تيممك و امض في صلاتك»

و

المرسل في جمل المرتضى قال: «و روى انه إذا كبر تكبيره الإحرام مضى فيها»

كما عن ابن أبي عقيل ذلك أيضا.

كل ذلك مع إمكان منع صلاحية خبر ابن حمران للتقييد من حيث ظهور سؤاله بما قبل الركوع، فيكون حينئذ معارضا لا مطلقا، و لذا قال في المعبر بعد ذكره و ذكر خبر ابن عاصم الدال على جواز الرجوع ما لم يركع: «ان الاولى أرجح من وجوه، أحدها أن محمد بن حمران أشهر في العدالة و العلم من عبد الله بن عاصم، و الأعدل مقدم، الثاني انها أخف و أيسر، و اليسر مراد الله، الثالث أنه مع العمل بالأولى يمكن تنزيل الثانيه على الاستحباب، بخلافه لو عمل بالثانيه، فإنه لا يمكن حينئذ العمل بالأولى» انتهى.

كما انه احتمله أى الاستحباب فى الاستبصار، بل عن المبسوط و الإصباح الجزم به، كظاهر المنتهى، بل عن التذكرة و نهايه الاحكام قربه مطلقا أى قبل الركوع و بعده، و زاد فى المنتهى احتمال تنزيل الروايه على إرادته الدخول فيما قارب الصلاة من المقدمات كالأذان و الإقامة و نحوهما، و على إرادته الصلاة من الركوع من باب إطلاق اسم الجزء على الكل.

قلت: و لذلك قال المصنف و هو أى القول بعدم الرجوع مطلقا الأظهر من الأول، لكن قد يقوى فى النظر القاصر خلافه، لمنع قصور الخبرين عن تقييد ما تقدم سيما الأصل، مع إمكان معارضة إرادته الصحه منه بأصالة الشغل، و سيما إطلاق المنزله و البدليه لو سلم شمولها لما نحن فيه، للقطع بكون المراد منها انه بمنزلته مع فقده و عدم وجدانه، و سيما التعليل السابق، لظهور صحيح زراره فى كون محله انما هو بعد الركوع لا قبله، فيحمل ذلك فى صحيحه الآخر عليه، لاتحاد الراوى و المروى عنه فيهما.

و سيما النهى عن إبطال العمل لو سلم كون المراد من الآية ذلك، لظهورها فى إرادته النهى عن إبطال الأعمال بالارتداد و الكفر و نحوهما، و من هنا أنكر بعض المتأخرين وجود ما يدل على النهى عن قطع الصلاة فى الكتاب و السنه، فليس حينئذ إلا الإجماع إن ثبت، و هو هنا فى محل المنع، سيما بعد ما عرفت من الحكم بالاستحباب عند من تقدم ممن قال بالمضى، و ان ذلك منه عجيب بعد استدلاله بالنهى عن الإبطال، بل قد يتعجب أيضا حينئذ من جواز إتمام الصلاة بالتيمم مع التمكن من الطهاره المائيه التى هى شرط للأبغاض كالجمله، مع كون التيمم طهاره اضطراريه، و لا اضطرار بعد فرض جواز القطع فضلا عن استحبابه، و قد يتعجب أيضا من اجتماع استحباب القطع مع الوجوب إلا على تكلف، هذا. على ان ذلك بعد ثبوته بطلان لا إبطال لعمل صحيح، و كيف و صحته متوقفه على ثبوت عدم ناقضيه الماء للتيمم فى هذا الحال، و هو محل البحث.

و كذا الكلام فيما دل على النهى عن الانصراف حتى يجد الريح إلى آخره. مع انه مساق لبيان أمر آخر، و هو عدم الالتفات إلى ما يتخيله الإنسان حدثا مما ينفخ الشيطان فى دبره.

و أما خبر ابن حمران فهو- مع ما فى سنده من اشتراك ابنى سماعه و حمران بين الثقه و غيره- محتمل لان يراد بالدخول فى الصلاة فيه الدخول بالركوع منها، إذ هو الدخول الكامل، سيما مع ملاحظه ما ورد ان أولها الركوع (١) و ان الصلاة ثلث طهور، و ثلث ركوع، و ثلث سجود (٢) و ان إدراك الركعه بإدراك الركوع (٣) إلى غير ذلك.

و منه يعرف ما فى دعوى صراحته أو ظهوره بما قبل الركوع، و لو سلم لأمكن حمله على ضيق الوقت عن القطع و الطهاره كما يشعر به ذيله، فيخرج عن محل النزاع

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الركوع- الحديث ٦- ١ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الركوع- الحديث ٦- ١ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب صلاة الجماعة.

حينئذ، و لو سلم عدم قبولها لذلك فلا ريب ان خبر زراره المروى فى التهذيب و الكافى بأعلى درجات الصحة، مع ان زراره لا يقاس بغيره علما و عداله المعتضد بخبر ابن عاصم المروى فيهما و مستطرفات السرائر أيضا، بل فى الأول منهما بغير واحد من الطرق، بل يمكن تصحيحه بأحدها، سيما بعد ما سمعته من المعتبر مما يفيد عداله عبد الله، و ان ذكر أن غيره أعدل منه، و بما تقدم سابقا من أصاله الشغل، و ما دل (١) على النقض بوجدان الماء، و بما ورد (٢) من زياده التأكد على الطهاره المائيه حتى أمر بشراء مائها بأضعاف ثمنه، و ان التيمم طهاره اضطراريه، بل ربما عد انه هلاك الدين، إلى غير ذلك من الأمور الكثيره أقوى و أرجح قطعا، خصوصا مع موافقه خبر ابن حمران لفتوى كثير من العامه كالشافعى و داود و أحمد فى روايه، و أبى ثور و ابن المنذر، بخلاف روايه التفصيل، فإنها لم ينقل عن أحد منهم القول بها، و الرشد فى خلافهم.

و من ذلك كله يظهر لك ما فى دعوى العكس كما سمعته من المعتبر، لكن قد يعتذر عنه بأنه لم يطلع على صحيحه زراره، و لذا لم يتعرض لها أصلا، نعم يتجه ذلك على غيره كالمتهى، و احتمال دفع ذلك كله بالشهره بل انقراض الخلاف بين عظماء المتأخرين مع الإجماع السابق عن السرائر و الرضوى يدفعه- بعد تسليم صلاحيه مثل هذه الشهره لذلك، لعدم ندره مقابلها، بل المسلم منها أكثرية المخالف فى الجملة- قد يناقش فيها بعدم تحققها أيضا فى محل النزاع، و هو ما لو وسع الوقت للقطع و الطهاره، لاحتمال كلام كثير من المخالف هنا ان عدم جواز القطع للبناء منهم على التيمم عند الضيق الذى لا يسع معه ذلك، و إلا فمع السعه له يتعين عندهم ما قلناه، كما صرح به فى التهذيب و الاستبصار فى وجه كالمختلف، و يعطيه كلام ابن زهره، بل و السرائر، كما عن الواسطه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب التيمم.

أيضاً، بل لعل المتجه حينئذ عندهم جواز القطع و لو تجاوز الركوع، بل الى تمام الصلاة، لأولويته من الإعادة بعد الفراغ لو ظهرت السعه المصرح بها في كلام جماعه منهم، فظهر حينئذ ان حكمهم هنا بعدم جواز الانصراف ان كان مبناه مراعاة الضيق في التيمم لم يكن من محل النزاع في شىء، بل ينحصر حينئذ في القول بجوازه في السعه أو في الضيق، لكنه عرفى لا يقدر فيه مثل ذلك، أو يقال بعدم وجوب الإعادة معه لو اتفق السعه، كما هو أقوى القولين على القول بالتضييق.

و أما إجماع السرائر فهو - مع إمكان منعه عليه، لمعروفه الخلاف في المسأله، بل هو نفسه نقل فيها الأقوال هنا، و لم يقطع بواحد منها، و لا ادعى إجماعاً و ان اختار القول بالمضى - محتمل بل ظاهر في غير ما نحن فيه، و ان كان ربما يوهم في بادئ الرأى ظاهر عبارته ذلك، لكنه بعد التأمل يعلم أن مراده عدم جواز قطع الصلاة للتيمم بوجدان الماء في الجمله للإجماع لا للاستصحاب، فلاحظ و تأمل، على انه يحتمل أن يكون ذلك منه بناء على الضيق في التيمم كما هو مختاره، بل ظاهره الإجماع عليه.

و أما الرضوى فمع احتمال ذلك أيضاً ليس بحجه عندنا.

فاتضح من ذلك كله بحمد الله أن الأظهر الرجوع قبل الركوع و عدمه بعده و ان كان الاحتياط مع السعه بالإتمام مطلقاً ثم الإعادة لا ينبغي تركه، بل و لو كان إصابته للماء بعد الركوع أيضاً، خروجاً عن شبهه الخلاف المحكى عن ابن الجنيد، قال: «إن وجد الماء بعد دخوله في الصلاة قطع ما لم يركع الركعه الثانيه، فإن ركعها مضى في صلاته، فان وجدته بعد الركعه الاولى و خاف من ضيق الوقت أن يخرج ان قطع رجوت أن يجزيه ان لا يقطع صلاته، أما قبله فلا بد من قطعها مع وجود الماء» انتهى. و إن لم نعثر على ما يشهد لتمام دعواه حتى صحيح زراره و ابن مسلم المتقدم سابقاً و ان ظن، بل

فيه ما يشهد بخلافه، نعم قد يشهد لبعضها

خبر الصيقل (١) قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل تيمم ثم قام يصلى فمر به نهر و قد صلى ركعه قال: فليغتسل و يستقبل الصلاة، فقلت: إنه قد صلى صلاته كلها قال: لا يعيد».

و هو- مع الغض عما فى سنده، و عدم نصح على القطع و استقبال الصلاة، و احتمال فعل ما يريد من الصلاة بعد ذلك، و ان المراد بقوله: «ركعه» صلاة، و لا ينافيه قوله ثانيا:

«انه قد صلى صلاته كلها» لجواز كونه تكرارا لسؤاله الأول تصريحاً بمراده، و ان المراد صلى صلاته اليومية كلها، و معارضته ب

خبر زراره (٢) عن الباقر (عليه السلام) فى خصوص الركعه، قال فيه: «سألته عن رجل صلى ركعه على تيمم ثم جاء رجل و معه قربتان من ماء قال: يقطع الصلاة و يتوضأ ثم بينى على واحده»

الحديث- قاصر عن معارضته ما تقدم من وجوه، مع انه محتمل الحمل على التقيه، لموافقته للمحكى عن الثورى و أبى حنيفه و أحمد فى روايه من القول بالرجوع مطلقاً، و لعل ذلك أولى من حمله على الاستحباب و ان احتمله فى الاستبصار، لقصوره عن إفادته هنا و ان قلنا بالتسامح فيه، لمعارضته لما دل على حرمه القطع التى هى العمده فى الإتمام بالتيمم، و إلا لو جاز القطع لم يثبت الاضطرار الذى هو شرط صحه التيمم ابتداء و استدامه، فتأمل.

و كذا لم نعر على ما يشهد للمحكى عن سلال انه ينقض التيمم وجود الماء مع التمكن من استعماله إلا أن يجده و قد دخل فى صلاه و قراءه، و ان وجه تاره بأنه حينئذ أتى بأكثر الأركان من النيه و القيام و التكبير و أكثر الافعال، و هى القراءه، و أخرى باعتبار مسمى الصلاة، لكنه كما ترى.

كالمحكى أيضا فى الذكري عن ابن حمزه فى الواسطه من القول بأنه «إذا وجد الماء بعد الشروع و غلب على ظنه عدم ضيق الوقت لو قطع و تطهر و جب عليه ذلك»،

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب التيمم- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب التيمم- الحديث ٥.

و إن لم يمكنه ذلك لم يقطعها إذا كبر، و قيل: يقطع ما لم يركع، و هو محمول على الاستحباب» انتهى.

و استغربه في الذكرى، و لعله لأنه لم يعرف أحدا من أصحابنا قال بجواز القطع مطلقا، بل في نهايه الاحكام الإجماع على إتمام الصلاة لو كان قد وجد الماء بعد ركوع الثانيه، و كأنه فهم أن مراد ابن الجنيد فيما تقدم من الركعه الركوع.

قلت: لكن قد يقال: إن ما ذكره في الواسطه مع انه قضيه ما في التهذيب و الغنيه و غيرهما لازم لكل من أوجب التيمم عند الضيق و الإعادة مع ظهور السعه، كما أشرنا إلى ذلك آنفا، إذ هو أولى منها حينئذ، على أن مبناها عندهم ظهور فساد التيمم، فلا ينبغي استغرابه.

فتحصل من مجموع ما ذكرنا أن الأقوال خمسسه، بل ربما عد ما في الموجز الحاوى- من الفرق بين الصلاة المسقطه للقضاء و غير المسقطه بناء على ثبوتها في بعض الصور السابقه كالتيمم للزحام أو واجد الماء في سعه الوقت و نحو ذلك، فلا يقطع الاولى بمجرد التلبس، بخلاف الثانيه فيقطعها مطلقا، لكونه أولى من الإعادة- سادسا، و استجوده في الذكرى، كما عن الدروس أنه الأقرب.

لكن قد عرفت فيما مضى عدم ثبوت الإعادة أو القضاء في المسائل السابقه عندنا مطلقا، بل يمكن المنع بناء عليه أيضا، للنهي عن إبطال العمل، و منع ظهور بطلانها بذلك، نعم قد يقال بالبطلان في نحو صلاه فاقد الطهورين بناء على وجوب الأداء عليه، للفرق بينها و بين الصلاة بالتيمم في المسائل السابقه و ان اشتركا بوجوب الإعادة أو القضاء مع الوجدان، على أنه لا يخلو من بحث، فتأمل جيدا.

ثم انه بناء على المختار من الإتمام لو كان قد وجد الماء بعد الركوع أو مطلقا على المشهور فهل ينتقض تيممه بالنسبه إلى غيرها من الصلوات لو فقدته قبل الفراغ أو بعده

قبل التمكن أولا؟ وجهان بل قولان، أقواهما الثانى، وفاقا للمصنف و الشهيد و المحقق الثانى و غيرهم، بل لم أعثر فيه على خلاف صريح إلا ما نقل عن المبسوط و الموجز، مع أن عبارته الثانى كالمحكى من عبارته الأول لا صراحه فيها بذلك، بل لعل ظاهرهما خصوصا الموجز خلافه، نعم نقل عن كشف الالتباس انه حكاه عن فخر الدين و قربه أولا فى المختلف ثم توقف فيه بعد ذلك، كما انه قواه فى المنتهى، و ربما مال إليه فى التذكرة.

و كيف كان فالأصح ما عرفت للأصل، و استصحاب الصحة، و استبعاد اجتماع الصحة و الفساد فى طهاره واحده، كاستبعاد البقاء على الصحة مع وجود الماء و الانتقاض بعده، و لإطلاق ما دل على عدم نقض التيمم إلا بالحدث أو إصابه الماء بعد إرادته التمكن من ذلك الذى هو أعم من الشرعى و العلقى كما تقدم و يأتى، لتحريم قطع الصلاة عليه هنا، و دعوى الاكتفاء فى النقض بتحقيق قدره عقلا و ان منع شرعا ممنوعه.

نعم قد يقوى القول بالنقض كما فى المنتهى بناء على ما صرح به بعض من قال بالمشهور من جواز القطع، و ان أمكن النظر فى جميع ما ذكره مستندا لذلك من أولويته من ناسى الأذان و سوره الجمعه و إدراك الجماعه، و من أنه كمن شرع فى صوم الكفاره فوجد الرقبه، بل ربما قيل باستحبابه قبل الركوع خروجا عن شبهه الخلاف، و حملا لدليل الخصم من صحيح زراره و نحوه عليه، لعدم رجوع شىء منها إلى دليل معتبر يقطع العذر فى الخروج عما دل على حرمة إبطال العمل.

و كذا ما فى القواعد من أن له العدول إلى النافله ثم يقطع أو يتم، لأولويته من إدراك الجماعه، مع احتمال أن لا يكون مثله إبطالا، و فيه منع، لكن على كل منهما يتجه القول بنقض التيمم حينئذ لحصول ما ينتقض به من التمكن عقلا و شرعا، و لا ينافيه جواز إتمام خصوص تلك الصلاة به، للأدله الخارجيه الحاكمه على عموم ما دل على ناقضيه به، مع احتمال عدم النقض أيضا و ان قلنا به أى جواز القطع أو العدول

كما هو قضيه ما فى الذكرى و جامع المقاصد، تمسكا بما عدا الأخير من الأدله السابقه.

و من ذلك كله يعلم الحكم فيما لو كان الوجدان فى أثناء نافله بناء على مساواتها للفريضة فيما تقدم من الإتمام مطلقا أو قبل الركوع و عدمه، كما اختاره فى المنتهى و التحرير و القواعد و عن المبسوط و معطى البيان و المسالك، لأصالة البراءة، و استصحاب الصحه و ترك الاستفصال فى الاخبار السابقه، الى غير ذلك مما مر سابقا فى الفريضة.

و يمكن الفرق بينهما، بل قد يقوى، فيتعين القطع فيها دونها بجوازه اختيارا هنا بخلافه فى الفريضة، و معه يتحقق شرط النقض، فينقطع الأصل، و ترك الاستفصال انما هو لظهور السؤال فى الفريضة، و إلا لم يتم الأمر بالإتمام مطلقا أو بعد الركوع الظاهر فى الوجوب، لجواز قطع النافله اختيارا، و حمله على غير الوجوب مجاز لا قرينه عليه، على أن تخصيص ما دل على نقض الوجدان للتيمم بما عدا الواجد فى الأثناء و لو كان نافله ليس بأولى من تخصيص ما دل على عدم نقض الواجد فى الأثناء بغير المتمكن من القطع كالفريضة، لكن ذلك انما يتم على تقدير وجوب الاستمرار فى الفريضة كما هو الأقوى، و به صرح بعضهم، بل فى المدارك نسبه الى المستفاد من الاخبار و كلام الأصحاب، و إلا- فبناء على ما سمعته سابقا من بعضهم من جواز قطعها هنا اختيارا لم يكن فرق بينها و بين النافله فى ذلك.

و مما ذكرنا يظهر لك الحال فى الطواف، إذ المتجه فيه انتقاض التيمم أيضا بوجدان الماء فى أثنائه من غير فرق بين الواجب منه و المندوب، بناء على حصول التمكن من جهة عدم ثبوت حرمة قطعه، و التشبيه له بالصلاه منصرف الى غيره، و تيمم الميت لفقد الماء مثلا- ينتقض بوجدانه قبل الدفن و ان صلى عليه، لعموم ما دل على وجوب غسله مع عدم ما يصلح للمعارضه، و احتمال تنزيل الصلاه عليه أو الشروع فيها منزله التكبير فى الفريضة أو الركوع فلا- يجب الغسل كما لا يجب فى الفريضة إلا لصلاه أخرى ضعيف جدا

و ان استشكل فيه العلامه فى التحرير بل و القواعد.

نعم قد يقال بعدم وجوب إعادة الصلاة عليه كما فى جامع المقاصد و عن نهايه الاحكام و غيرهما، لاقتضاء الأمر الإجزاء، بل استوجهه فى المعتمد حتى لو وجد الماء فى أثناء الصلاة، و ان وجب تغسيله بعد ذلك، لكن قد يقوى القول بالوجوب فى الأول فضلا عن الثانى كما فى الموجز و البيان، و عن الدروس كما عن كشف الالتباس الميل اليه، لا اعتبار وقوع الصلاة بعد الغسل و قد أمكن، فلا يجزى ما قبله، و لانكشف فساد التيمم بالوجدان، و لذا أعيد الغسل، فىكون حينئذ كالصلاة عليه قبل تطهيره، و من المستبعد ان لم يكن ممنوعا هنا احتمال صحه التيمم بالنسبه إليها دون الغسل.

[الخامس التيمم و لو لغايه خاصه يستبيح جميع ما يستبيحه المتطهر بالماء]

الخامس التيمم و لو لغايه خاصه يستبيح جميع ما يستبيحه المتطهر بالماء من الغايات التى تشترط الطهاره أو نوع خاص منها كالغسل للبت فى المساجد مثلا فى جوازها أو كمالها من غير حاجه إلى تجديد تيمم لكل غايه غايه، لعموم المنزله و البدليه، و انه كالماء لا ينتقض إلا بالحدث أو التمكن من الماء، و هو عين ما عن المبسوط «إذا تيمم جاز أن يفعل جميع ما يحتاج فعله إلى الطهاره، مثل دخول المساجد و سجود التلاوه و مس المصحف و الصلاة على الجنائز و غير ذلك» انتهى. كما ان قضيه كلام غيره ذلك أيضا، بل لا أعرف فيه خلافا من أحد من الأصحاب بعد فرض كون الغايه مما تستباح بالتيمم، بل فى ظاهر المنتهى أو صريحه الاتفاق عليه.

نعم ربما كان بين الأصحاب بحث فى أصل مشروعيه التيمم لبعض الغايات كما ستسمعه إن شاء الله، كالبحث الذى قد أشرنا إليه فى النيه فى أنه هل يعتبر فيه نيه الاستباحه من الحدث، أو نيه ما يشترط فى صحته ذلك كالصلاه مثلا، أولا بل يكفى فيه نيه ما كان الحدث مانعا عن كماله دون جوازه؟ و قد ذكرنا أن الأقوى عدم اعتبار

شىء من ذلك فى المائيه و الترابيه، و كيف كان فهو خارج عما نحن فيه هنا.

نعم ينبغى أن يعلم أن المراد من استباحه جميع ما يستبيحه المتطهر بالماء ما لو كان مسوغ التيمم موجودا بالنسبه الى كل غايه غايه من المرض و عدم الوجدان و نحوهما بحيث يصح وقوع التيمم لكل منهما ابتداء دون ما ليس كذلك، فمن تيمم مثلا لضيق الوقت عن استعمال الماء للفرض مثلا لا يستبيح به مثلا مس كتابه القرآن و نحوها و لو حال الصلاه، لعدم تحقق مسوغ التيمم بالنسبه إليها، و احتمال القول- انه أينما شرع التيمم لاستباحه غايه استبيح به حال بقاء تلك المشروعيه سائر الغايات المتوقفه على الطهاره و ان لم يصح وقوع التيمم ابتداء لها تمسكا بإطلاق قولهم: يستبيح التيمم ما يستبيحه بالمائيه، فإن قضيته عدم اشتراط ثبوت مسوغ التيمم لكل غايه غايه، بل يكفى فيه حصوله بالنسبه إلى غايه خاصه نعم يعتبر فيه بقاء ذلك المسوغ لتلك الغايه الخاصه، فلا يجوز مس كتابه القرآن فى المثال المفروض بعد فعل الفريضة، لانتهاه مشروعيه التيمم حينئذ إما قبله أو فى الأثناء- فجائز بعيد عن الصواب، بل مقطوع بفساده من ملاحظه كلام الأصحاب، و إلا لجاز إيقاع الفريضة بالتيمم لناقله الزوال إذا ضاق وقتها و لا- ماء أو علم عدم التمكن منه فيه مع عدوله عن صلاه الناقله و كان ذلك الوقت واسعا للفريضة، فيصليها حينئذ بذلك التيمم المشروع لناقله بضيق وقتها مثلا و ان علم وجود الماء فى الوقت، و هو مقطوع بعدمه.

فالتحقيق حينئذ انه يستباح بالتيمم سائر الغايات إذا كان يشرع وقوعه ابتداء لكل غايه غايه باعتبار وجود المسوغ لها جميعها، و إلا- اقتصر فى إباحته على خصوص تلك الغايه التى قد ثبت المسوغ لها، و عليه ينزل كلام الأصحاب و لا يأباه، و إلا لثبت مشروعيه التيمم فى الجملة بغير مسوغه، و هو مناف للنصوص و الفتاوى.

و كيف كان فلازم ما فى المتن كالذى سمعته عن المبسوط انه يستباح بالتيمم كل

ما يستباح بالمائه، كما فى الجامع و التحرير و الإرشاد و المنتهى و القواعد و الموجز و الذكرى و جامع المقاصد و الروض و مجمع البرهان و المدارك و المفاتيح و الحدائق و منظومه الطبائى و عن الخلاف و نهايه الاحكام و البيان و الدروس و كشف الالتباس و الجعفرىه و شرحها و المسالك و الدلائل و الذخيره مع اختلاف يسير فى التعبير عن ذلك بحيث لا يقدح فى المقصود، إذ مراد الجميع على الظاهر من نحو قولهم: يستباح به ما يستباح بالمائه - كما صرح به جماعه منهم الشهيدان و المحقق الثانى و الأردبيلى و غيرهم، بل فى الحدائق انه المشهور بين الأصحاب من غير خلاف يعرف فيه كما عن كشف الالتباس إلا من فخر المحققين - ان كل غايه منع الحدث أصغر أو أكبر من استباحتها، بل و لو كامالا و كان الماء مما يرفع ذلك المنع فالتميم يقوم مقامه عند تعذره، فيجب حينئذ لوجوب تلك الغايه و يندب لندبها حتى الكون على الطهاره.

نعم قد يستثنى من ذلك التأهب للفريضة، كما اقتصر على استثنائه فى المفاتيح، و قد تقدم الكلام فيه سابقا عند البحث على عدم جواز التيمم قبل الوقت.

و أما ما عداه فيجوز حتى التجديد كما عن المعتمد و المنتهى و الجامع و النفليه النص عليه، و ان حكى عن نهايه الاحكام و البيان الاشكال فيه، لكن الأول أولى، لا شراكه مع الوضوء فى العله، و ل

خبر السكونى (١) «لا يتمتع بالتميم إلا صلاه واحده و نافلتها»

و

أبى همام (٢) عن الرضا (عليه السلام) «تيمم لكل صلاه حتى يوجد الماء».

بل قد يظهر من المنتهى الإجماع على ما ذكرنا من جوازه لسائر غايات المائه، حيث قال فيه: «يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من فريضه و نافله و مس مصحف و قراءه عزائم و دخول مساجد و غيرها» و لم ينقل فيه خلافا إلا عن أبى محرمه، فلم يجوزه إلا لمكتوبه، و الأوزاعى فكره أن يمسه المصحف به، كما أنه قال فيه أيضا: «التيمم

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

مشروع لكل ما يشترط فيه الطهاره، و لصلاه الجنازه» و اقتصر على نقل الخلاف عن بعض العامه فى صلاه الجنازه، بل فى المعتبر دعواه صريحا، حيث قال: «يجوز التيمم لكل من وجب عليه الغسل إذا عدم الماء، و كذا كل من وجب عليه الوضوء، و هو إجماع أهل الإسلام» انتهى.

و عن التذكرة بعد أن نص على الجمع بتيمم واحد بين صلاه و طواف، و صلاتين و طوافين، قال: «لا خلاف انه إذا تيمم للنفل يعنى من الصلاه استباح مس المصحف و قراءه القرآن ان كان تيمم من جنبه» و قال أيضا: «و لو تيمم المحدث لمس المصحف أو الجنب لقراءه القرآن استباح ما قصده» كما انه عنه فى النهايه النص على جوازه لكل ما يتطهر له من فريضه و نافله و مس مصحف و قراءه عزائم و دخول مساجد و غيرها، و قد تقدم ما عن المبسوط «إذا تيمم جاز أن يفعل جميع ما يحتاج فى فعله إلى الطهاره مثل دخول المسجد و سجود التلاوه و مس المصحف و الصلاه على الجنائز و غير ذلك» إلى غير ذلك من عبارات الأصحاب الظاهره فيما قلنا.

فاحتمال كون المراد من تلك العبارة أنه يستباح بكل تيمم شرع بدلا من المائيه ما يستباح بها- فلا يدل على عموم مشروعيته لكل ما تشرع له المائيه- بعيد بل باطل قطعاً، كاحتمال كون المراد انه يستباح به ما يستباح بالمائيه من صلاه و طواف، حتى يجوز أن يصلى و يطاف بتيمم واحد عده منهما فرائض و نوافل، خلافا لبعض العامه، و كذا احتمال كون المراد بمعقد إجماع المعتبر المتقدم الذى هو كعباره الإرشاد «و يجب التيمم لما يجب له الطهارتان» أسباب الطهارتين لا غاياتهما، إذ مع قصور العبارة عن ذلك يستغنى عنها حينئذ بما ذكر من أنه ينقض التيمم كل ما ينقض الطهاره، لاتحادهما معنى حينئذ، على أن ما ذكرنا من قيام التيمم مقام الطهاره المائيه مع انه المصرح به فى كلمات

جملة من الأصحاب - هو الموافق لظاهر الأدلة من قوله سبحانه و تعالى (١) بعد بيان التيمم «و لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ» و من

خبر السكوني (٢) «يكفيك الصعيد عشر سنين»

و في

خبر آخر (٣) «الصعيد الطيب طهور المسلم ان لم يجد الماء عشر سنين»

و

في ثالث (٤) «التراب طهور المسلم و لو إلى عشر حجج»

و

قول أبي جعفر (عليه السلام) (٥) في الصحيح لزاره: «التيمم أحد الطهورين»

و

الصادق (عليه السلام) في صحيح حماد (٦): «هو بمنزلة الماء»

و في

الصحيح لمحمد بن حمران و جميل (٧): «ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا»

أول

سماعه (٨) فيمن يكون الماء في السفر فيخاف قلته: «تيمم بالصعيد، و يستبقى الماء، فان الله جعلهما طهورا الماء و الصعيد»

إلى غير ذلك، و في

الفقه الرضوي (٩) «ان التيمم غسل المضطر و وضوؤه».

فما عساه يظهر من غايات الكتاب و المنتهى و عن التذكرة و نهايه الاحكام من عدم وجوب التيمم إلا للصلاه و الخروج من المسجدين - بل و كذا القواعد و عن التحرير و الإرشاد لكن مع زياده الطواف فيها فيما يجب له، بل كاد يكون صريح المنتهى ذلك، كالمحكى من عبارته نهايه الشيخ، بل عن الفخر «أن والده لا يجوز التيمم من الحدث الأكبر للطواف و لا مس كتابه القرآن» انتهى. بل نص في المنتهى على عدم مشروعيه

١-١ سورة المائدة- الآيه ٩.

٢-٢ الوسائل- الباب-١٤- من أبواب التيمم- الحديث ١٢.

٣-٣ كنز العمال ج-٥- ص ٩٦- الرقم ٢٠٦٤ وفيه «وضوء» بدل «طهور».

٤-٤ كنز العمال ج-٥- ص ٩٦- الرقم ٢٠٧٤ مع اختلاف في اللفظ.

٥-٥ الوسائل- الباب-٢١- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٦-٦ الوسائل- الباب-٢٣- من أبواب التيمم- الحديث ٢.

٧-٧ الوسائل- الباب-٢٣- من أبواب التيمم- الحديث ١.

٨-٨ الوسائل- الباب-٢٥- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

٩-٩ فقه الرضا عليه السلام ص ٤.

التيتم لصوم الجنب و الحائض و المستحاضه، كما عنه فى النهايه الإشكال فيه، كالشهيد فى الذكرى بالنسبه إلى صوم الجنب و وطء الحائض بعد انقطاع الحيض، لكن عنه فى الألفيه الميل إلى العدم فى الأول، و فى الدورس استقرب التيمم فى الثانى لزوال الحرمة أو الكراهه، كما انه احتمله فى المنتهى، لكن عنه فى النهايه الجزم بجوازه، و لعله ل

قول الصادق (عليه السلام) (١): «نعم» بعد أن سئل عن المرأه إذا تيممت من الحيض هل يحل لزوجها وطؤها؟

و

خبر أبى عبيده (٢) «سأله عنها ترى الطهر فى السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاه، قال (عليه السلام): إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم و تصلى، قال: فيأتيها زوجها فى تلك الحال؟

قال: نعم إذا غسلت فرجها و تيممت»

و ربما يظهر منهما عدم الاحتياج إلى تجديد التيمم لكل وطء، كما عن النهايه النص عليه و إن أوجبنا الغسل، قيل: لأن الجنبه لا تمنع الوطء، فلا ينتقض التيمم المبيح له. قلت: لكن قد يشكل بانتقاض التيمم بكل ما ينقض الطهاره و لو حدثا أصغر بالنسبه إلى ما هو بدل الأكبر، و من ذلك يظهر وجه عدم مشروعيه التيمم حينئذ له، لعدم تأثيره بسبب انتقاضه بأول مسمى الوطء، لكن قد يمنع فى خصوص المقام، إلا أن الأمر عندنا سهل، لعدم اشتراط الوطء بالغسل كما مر فى محله هذا كله - لا يخلو من نظر و تأمل مناف لما سمعته من إطلاق الأدله، بل و لما ذكره فى غايات التيمم، فلاحظ المقامين.

و كذا ما يحكى عن فخر المحققين فى الإيضاح من منع مشروعيه التيمم للجنب لدخول المسجدين و اللبث فى المساجد و مس كتابه القرآن، و قواه الأستاذ فى كشف الغطاء، بل فى كل ما كان الموجب لرفع الحدث فيه الاحترام من مس أسماء الله تعالى و قراءه العزائم و الوضع فى المساجد و نحو ذلك و يجىء على قول الفخر منعه أيضا بالنسبه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الحيض - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الحيض - الحديث ١.

إلى الطواف، لاستلزامه دخول المسجد كما حكى عنه التصريح به فى شرح الإرشاد، حيث قال: «بيح التيمم الصلاه من كل حدث، و الطواف من الأصغر خاصه، و لا يبيح من الأكبر إلا الصلاه و الخروج من المسجدين».

و منه يفهم أيضا تعميمه ذلك بالنسبه إلى حدث الحيض و الاستحاضه و نحوهما، و فيه مع منافاته لما سمعت أنا لم نعرف له دليلا على ذلك مقيدا سوى ما حكى عنهم فى قوله تعالى (١) «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» لجعله الغايه الاغتسال، و هو- مع قصوره عن إفاده تمام المدعى إلا بعدم القول بالفصل، و قد يمنع، و ابتناؤه على كون المراد بالصلاه فى ذلك مواضعها، كما تدل عليه بعض الاخبار (٢)- و فيه بحث وارد مورد الغالب، فلا يكون حجه، على انه يجب الخروج عنه بما دل على البديله من الأدله السابقه، بل فى الآيه نفسها، حيث قال فيها بعد ذلك «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً»* الى آخره. الظاهر فى شموله لتمام ما تقدم، بل قد يشعر فحوى التيمم للخروج من المسجدين بذلك أيضا.

فظهر لك حينئذ ضعفه كضعف ما فى المدارك فى مبحث الغايات، و قد مر هناك فلاحظ، فالأقوى قيامه مقام كل طهاره مائيه بالنسبه الى جميع الغايات عدا ما عرفت من غير فرق بين غايه رفع حدث خاص أو سائر الأحداث، كل ذلك للأدله السابقه من الاخبار و غيرها، بل قد يظهر من إطلاق بعضها قيامه مقام غير الرفع من المائيه أيضا، كوضوء الحائض و الجنب و الأغسال المنسوبه، كما نص عليه فى مجمع البرهان فى البعض كغسل الزيارة و نحوه كظاهر المفاتيح و قربه الأستاذ فى كشف الغطاء، لكن قال: إن خلافه أقرب، و عن المبسوط و القواعد النص على بديته عن غسل الإحرام،

١- ١ سورة النساء- الآيه ٤٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- الحديث ٢٠.

كجامع المقاصد النص عليه في أول كتابه بالنسبه إلى ذكر الحائض، قال فيه: «لا إشكال في استحباب التيمم إذا كان المبدل رافعا أو مبيحا، إنما الإشكال في سوى ذلك، و الحق ان ما ورد به النص أو ذكره من يوثق به من الأصحاب كالتيتمم بدلا من وضوء الحائض يصار اليه، و ما عداه فعلى المنع إلا أن يثبت بدليل».

قلت: قد يقال: ان الدليل - بعد التسامح و الأولويه من رفع الحدث و استبعاد سقوط هذه المستحبات أصلا لغير المتمكن و غير ذلك - إطلاق بعض الأدله السابقه فتأمل.

[السادس إذا اجتمع ميت و محدث]

السادس إذا اجتمع ميت و محدث بالأصغر و لو متعددا و جنب و معهم من الماء ما يكفي أحدهم فإن كان ملكا لأحدهم اختص به و حرم تناول الغير له ان كان للميت و ان وجد وارثه، لخروج ماء الغسل من أصل المال، كما انه يحرم على كل من الأخيرين بذله لغيره مع تحقق الخطاب باستعماله و ضيقه، بل وسعته مع عدم الرجاء لغيره، بل

و مع الرجاء ما لم يعلم المكنه في وجه تقدم سابقا، و كذا لا- يجب على كل منهما بذله حتى لتغسيل الميت و ان لم يتحقق الخطاب عليهما باستعماله، بناء على ما تقدم سابقا من وجوب مؤن التجهيز في ماله، و انها لا يجب بذلها على أحد مطلقا.

و ان كان الماء ملكا لهم جميعا و كان لا- يكفي حصه كل منهم لتمام المطلوب، و لم يعلم المكنه مما يكملها، و قلنا بعدم وجوب الممكن من أغسال الميت، أو يفرض عدم إمكان ذلك و إن أمكن غسل بعض الاجزاء لكن لا عبره به كما لا عبره به في غسل الجنابه أو كان الماء مباحا لا مالك له و اشترك فيه المحدث و المجنب بمبادرتهما اليه و إثبات أيديهما عليه دفعه و حدهما أو مع غيرهما، إذ يصير حينئذ و لو بتغلب و قهر للآخر كسابقه أو كان مع مالك يسمح ببذله فالأفضل تخصيص الجنب به أى الماء المبذول أو المشترك بينه و بين المحدث و وارث الميت، و يؤمم الميت و يتيمم المحدث، لعظم حدث الجنابه، و لأن غايه غسله فعل الطاعات كامله، بخلاف غسل

الميت، فان غايته التنظيف، مع انه سنه و غسل الجنابه فريضة، فيقدم عليه، لأنه أهم، و للأمر به كما ستعرف.

و ل

صحيح ابن أبي نجران (١) على ما فى الفقيه، فلا يقدح إرساله فى التهذيب «سأل أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن ثلاثه نفر كانوا فى سفر، أحدهم جنب، و الثانى ميت، و الثالث على غير وضوء و حضرت الصلاه، و معهم من الماء قدر ما يكفى أحدهم، من يأخذ الماء؟ و كيف يصنعون؟ قال: يغتسل الجنب، و يدفن الميت بتيمم، و يتيمم الذى هو على غير وضوء، لان الغسل من الجنابه فريضة، و غسل الميت سنه، و التيمم للآخر جائز».

و

خبر التفليسى (٢) «سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن ميت و جنب اجتمعا و معهما ماء يكفى أحدهما، أيهما يغتسل؟ فقال: إذا اجتمعت سنه و فريضة بدئ بالفرض».

ك

خبر الحسين بن النظر الأرمنى (٣) المروى عن التهذيب و العلل و العيون قال:

«سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن القوم يكونون فى السفر، فيموت منهم ميت و معهم جنب و معهم ماء قليل قدر ما يكفى أحدهما، أيهما يبدأ به؟ قال: يغتسل الجنب و يترك الميت، لان هذا فريضة و هذا سنه»

الحديث.

و قيل لكن لم نعرف قائله كما اعترف بذلك بعضهم يختص به الميت لكون غسله خاتمه طهارته، و لان من غايته أيضا نظافه الميت و رفع نجاسه مما لا يقوم التيمم مقامه، و لان الموت جنبه فيقدم على المحدث، و

للمرسل (٤) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت له: الميت و الجنب يتفقان فى مكان، لا يكون الماء إلا بقدر

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب التيمم - الحديث ٥.

ما يكفي أحدهما، أيهما أولى أن يجعل الماء له؟ قال: يتيمم الجنب و يغسل الميت بالماء».

و من هنا قال المصنف في ذلك تردد لكن لا-ريب في ضعفه، لمعارضه ما ذكر من الاعتبار بمثله، و قصور مرسله بالنسبه للصحيح المتقدم المعتضد بالخبرين، و بما فيه و فيهما من التعليل، و بالشهره بين الأصحاب قولاً، و الرواه روايه، و إمكان تأويل المرسل و إرجاعه للأول، ك

خبر أبي بصير(١)قال: «سألت الصادق (عليه السلام) عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنبه و ليس معهم من الماء إلا ما يكفي الجنب لغسله، يتوضؤون هم هو أفضل، أو يعطون الجنب فيغتسل و هم لا يتوضؤون؟

فقال: يتوضؤون هم و يتيمم الجنب»

إذ يمكن حمله على كون الماء لهم، أو كون حصه كل منهم تكفي لوضوئه، مع أنا لم نعر على من عمل به بالنسبه الى ذلك، بل ظاهرهم الاتفاق كما قيل على تقديم الجنب عليه، أو الميت لو كان، بل في المحكى عن التنقيح الإجماع على تقديم سائر أنواع الأكبر عليه.

و من ذلك كله يظهر ضعف ما في الخلاف و عن المبسوط، لكن أبدال المحدث بالحائض فيهما من القول بالتخيير معللاً في الأول بأنها فروض اجتمعت و ليس بعضها أولى من بعض، فتعين التخيير، لان الروايات اختلفت على وجه لا ترجيح فتحمل عليه، لما عرفت من ظهور الرجحان، و لعل مراد الشيخ نفى الأولويه الإلزاميه لا الندييه، فلا يكون حينئذ مخالفاً، قال في المعبر: «و ما ذكره الشيخ ليس موضع البحث، فانا لا نخالف أن لهم الخيره، لكن البحث في الأولى أولويه لا تبلغ اللزوم» إلى آخره.

و صريحه كصريح بعض من تأخر عنه أن محل النزاع في الأفضليه، بل قد تشعر عبارته بالإجماع على عدم الوجوب، و به يوهن احتمال الأخذ بظاهر الأمر في الاخبار السابقه، و الخروج بذلك عما تقتضيه أصول المذهب من تسلط الناس على أموالهم

و عدم تسلط أحد منهم على أحد في ذلك.

قلت: و هو متجه في المشترك أو المبذول، لأصالة براءة الذمه و غيرها من تعيين ذلك على ملاكه، بل لعل الاخبار لا تشملهما كما ستعرف، أما لو كان الماء مباحا أصليا أو من مالك على جهة الإطلاق من غير تعيين و دار الأمر بين رفع الجنابه و تغسيل الميت مع وجوبهما معا عليه فقد يتأمل حينئذ في جواز تغسيل الميت به و التيمم للجنابه، سيما إذا حازه و ملكه، لظاهر المعتبره السابقه، و لصدق اسم الواجد، و إيجاب غسل الميت عليه مع ترجيح الشارع رفع الجنابه لا ينافيه، و لعله لذا كان ظاهر الموجز و جوب تقديم الجنب فيه.

كما انه قد يتأمل في إطلاقهم تقديم الجنابه مع أن المتجه و جوب تقدم التغسيل في حال عدم و جوب رفعها، كما لو كان قبل الوقت.

و كذا التأمل فيما يستفاد من عباره المصنف و نحوها من استحباب تخصيص الجنب بالماء المباح إن أريد بذلك عدم مزاحمه المحدث إلى حيازته، إذ المتجه و جوب المبادره على كل منهما مقدمه للواجب من الطهاره عليه.

و كذا ينبغي التأمل في المراد من الاستحباب هنا هل هو تكليفي يحتاج إلى مخاطب به و لو الجنب نفسه فلا- يثبت في مال الشريك لو كان طفلا- و نحوه، أو مالى كاستحباب الحبه و زكاه مال الطفل؟ ظاهر بعض الأصحاب الأول، و لعل ظاهر الروايات (١) الثاني، و كان منشأ الإجمال و عدم التفصيل في هذه الاخبار، مع ظهور السؤال فيها باشتراك الماء بين الميت و غيره عدم المداقه في أمر الماء، و بنائه على التسامح فيه و على المتعارف في ذلك الزمان من عدم اختصاص كل شخص من المسافرين بماء على حده بل كان يجمع كل جماعه منهم ما يحتاجون اليه من الماء في مكان واحد، بل لا يقصد

من حازه الاختصاص به و الملكيه له دون أصحابه، و لا يداق بعضهم بعضا بالنسبه إلى كثير الاحتياج اليه و عدمه، و لذا لم تقع الإشارة في شىء من هذه الاخبار إلى تعرض لذلك، بل أمروا فيها باغتسال الجنب مع غلبه تعدد وارث الميت و عدم حضوره و طفوليته.

و لعله لما ذكرنا من الإجمال في تلك الروايات سؤالاً و جواباً، بل ربما يخالف ظاهرها أصول المذهب و قواعده أعرض عنها ابن إدريس في سرائره، حيث قال بعد أن نسب ما عليه المشهور إلى الروايه: «و الصحيح أن هذا الماء إن كان مملوكاً لأحدهم فهو أحق به، و لا- يجب عليه إعطاؤه لغيره، و لا- يجوز لغيره أخذه منه بغير اذنه، و ان كان موجوداً مباحاً لكل من حازه فهو له، فان تعين عليهما تغسيل الميت و لم يتعين أداء الصلاه لخوف فواتها و ضيق وقتها فعليهما أن يغسلاه بالماء الموجود، و ان خافا فوات الصلاه فإنهما يستعملان الماء، فإن أمكن جمعه و لم يخالطه نجاسه عينيه فيغسلانه به على ما بيناه من قبل في الماء المستعمل في الطهاره الصغرى على الصحيح من المذهب» انتهى.

لكن في كشف اللثام ان ذلك منه ليس طرحاً لاخبار المشهور، بل تنزيل لها على ما لا يبعد عنها و لا ياباه الشرع و الاعتبار، قلت: إلا أن فهم أكثر الأصحاب على خلافه ان لم نقل هي ظاهره فيه أيضاً أو صريحه، نعم ما أشار إليه في آخر كلامه من جمع المستعمل مع إمكانه و تغسيل الميت به مثلاً إن أمكن جيد، و قد نص عليه بعض الأصحاب، و خلو الاخبار عن التعرض له لعله لعدم تيسر ذلك غالباً.

فما في الذكرى ان فيها إشاره إلى عدم طهوريه المستعمل و إلا لأمر بجمعه يدفعه ما سمعت، هذا.

و كان اقتصار المصنف كبعض الأصحاب على خصوص هذه الصور من بين صور الجمع و التعارض انما هو لمكان ورود الاخبار بها في الخصوص، و إلا فالصور الحاصله- من اجتماع المحدث بالأصغر مع أنواع الأكبر من الحيض و المس و غيرهما،

بل هي في نفسها أيضا و بالنسبه إلى الميت و إلى مريد إزاله النجاسه عن ثوبه و بدنه ان لم يتم الإجماع المحكى عن المعتبر و المنتهى و التذكره على تقديم الأخير على رفع الحدث الأصغر و غير ذلك- كثيره، لكن مدار الترجيح فيها جميعا بعد فرض عدم الدليل بالتخصيص على وجوه لا تخفى، كعظم الحدثيه و عدمها، و مشروعيه البدل و عدمه، و تعدد الغايات و كثرتها، و كون الوجوب بالفرض و عدمه، و نحو ذلك و ان كان في ثبوت الأولويه و الرجحان بحيث ينصرف اليه الوصايا و النذور و الايمان و البذل و نحوه من بعضها مع كون التعارض من وجه لا يخلو من نظر، و قد تعرض جماعه من الأصحاب لجمله منها.

نعم في المحكى من عباره التنقيح الإجماع على تقديم الأكبر على الأصغر، و لولاه لأمكن ترجيحه على بعضها بأنه فرض و غيره سنه، بل و على غسل الميت أيضا بذلك، اللهم إلا أن يرجح عليه بما ورد من تعليل غسل الميت على نحو غسل الجنابه بخروج النطفه منه عند الموت، فيكون حينئذ كالجنابه، فيرجح عليه حينئذ، بل و غيره مما يرجح عليه غسل الجنابه، فتأمل.

و قد يظهر من بعضهم الرجوع في جملته من هذه الصور إلى القرعه، و هو لا يخلو من وجه لو علم تعيينه في الواقع و اشتبه، لكنه أحوط على كل حال.

[السابع الجنب إذا تيمم لفقد الماء أو غيره بدلا من الغسل ثم أحدث أعاد التيمم]

الحكم السابع الجنب إذا تيمم لفقد الماء أو غيره بدلا من الغسل ثم أحدث أعاد التيمم بدلا من الغسل سواء كان حدثه أصغر أو أكبر فلا يتوضأ حينئذ لو وجد ماء له خاصه على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا شهره كادت تكون إجماعا، إذ لم أجد فيه خلافا إلا- ما يحكى عن المرتضى في شرح الرساله من عدم وجوب إعادة المحدث بالأصغر، بل يتوضأ ان وجد الماء له خاصه، و إلا تيمم عنه لا عن الغسل، لارتفاع حدث الجنابه بالتيمم سابقا لها و عدم إيجاب هذا الحدث غير الوضوء، مع أن

المحكى عنه في غيره موافقه المشهور أيضا، و تبعه الكاشانى في المفاتيح، و قواه في الحدائق، و رده غير واحد من الأصحاب بالمستفاد من الاخبار و الإجماع المحكى مستفيضا ان لم يكن متواترا منا بل من علماء الإسلام إلا الشاذ على كون التيمم مبيحا لا رافعا، فحيث انتقض بالحدث و جب إعادته للجنابه السابقه و ان تمكن من ماء للوضوء، إذ لا وجه له مع بقاء الجنابه، و بمفهوم

قول أبى جعفر (عليه السلام) فى صحيح زراره(١):

«و متى أصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنبا، و الوضوء ان لم تكن جنبا»

حيث شرط الوضوء بعدم الجنابه، و بالمعتبره المشتمله على أمر الجنب بالتيمم و ان كان عنده من الماء ما يكفيه للوضوء، منها

خبر الحلبي (٢) «سأل أبى عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاه، أ يتوضأ بالماء أو يتيمم؟ قال: لا، بل يتيمم»

الحديث. و نحوه غيره(٣).

و قد يناقش فى الجميع، أما الأول فباحتمال كون مراد المرتضى رفعه إلى غايه هى التمكن من الماء خاصه لا مطلقا حتى يكون مخالفا للإجماع، إذ القدر المسلم منه ذلك لو قلنا بالفرق بين الاستباحه و الرفع بهذا المعنى، على أنه لو سلم أن التيمم انما يفيد الإباحه بمعنى رفع المنع دون المانع أمكن أن نمنع زوالها أيضا بالحدث للاستصحاب، و ما دل على تنزيل التراب منزله الماء، و أنه أحد الظهورين من الاخبار الكثيره(٤) و بطلان أثر التيمم بالنسبه إلى رفع منع الأصغر بالحدث المفروض لا يستلزم بطلانه بالنسبه إلى الجنابه من دون تجدد ما يوجبها و ان كان التيمم واحدا، إذ هو حينئذ كالغسل بالنسبه للإباحه، نعم انما يبطل بالنسبه إليها بالتمكن من الماء خاصه، و قياسه على ذلك ليس من

١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب التيمم.

مذهبننا، و أما الثانى فبظهوره فى غير المتنازع فيه ان لم يكن صريحا، سيما بعد تصريحه أولا بالمفهوم، و كذا الثالث أيضا، لظهور تلك الاخبار فى تقدم ذلك الماء على التيمم للجنابه.

و قد يدفع مضافا الى ما تقدم فى النيه بعدم صحه الرفع إلى غايه لا تصلح لان تكون سببا لعوده، فهو فى الحقيقه قد عاد بدون أسبابه الموجه له فى السنه و الإجماع، و بمنع عدم تناول ما دل من السنه و الإجماع على عدم رافعيه التيمم لمثل هذا الرفع أيضا، و بمعارضه الاستصحاب المذكور باستصحاب عدم مشروعيه الوضوء له قبل التيمم، و بقاء أحكام الجنابه و آثارها، و بمنع اقتضاء المنزله ذلك أو انصرافها الى مثله، و ببطلان الإباحه السابقه بانتقاض المييح لها، لإطلاق ما دل من السنه و معاهد الإجماعات و نفى الخلاف على بطلان التيمم بالحدث، و التمكن من استعمال الماء عما كان التيمم بدلا عنه، لتناوله كل حدث أصغر أو أكبر و كل تيمم بدل عن غسل أو وضوء، بل فى المحكى عن المختلف لو أحدث التيمم من الجنابه حدثا أصغر انتقض تيممه إجماعا، و فى صحيح زواره(١) عن الباقر (عليه السلام) و

خبر السكونى (٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) «لا بأس أن يصلى الرجل صلاه الليل و النهار كلها بتيمم واحد ما لم يحدث أو يصب ماء»

الحديث.

و بذلك ينقطع الاستصحاب و غيره، إذ لا معنى لانتقاضه خصوصا بعد جعله كإصابه الماء إلا بطلان ما أثره أولا حتى لو قلنا بالرفع المتقدم فى كلام الخصم، لصيروره الحدث حينئذ غايه كالتمكن من الماء، و احتمال القول بأن المؤثر فى رفع منع الجنابه ابتداء التيمم لا استمراره، و المنتقض الثانى لا الأول واضح الفساد.

فظهر من ذلك ان التحقيق ما عليه الأصحاب، كما أنه يظهر منه أيضا ان كل

١-١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب التيمم - الحديث ٥.

تيمم بدل عن الوضوء أو الغسل ينتقض بكل ما ينتقض به أحدهما من غير فرق بين الجنابه و غيرها كالحيض و المس و نحوهما، فلو تيممت الحائض مثلا بعد النقاء تيمما عن الغسل و آخر عن الوضوء ثم أحدثت بالأصغر أو الأكبر و لو غير الحيض بطل التيممان معا، فاحتمال القول ان ناقض كل تيمم انما هو ما ينقض المبدل عنه كما عساه يتوهمه بعض الناس ليس فى محله، كاحتمال الفرق بين الجنابه و غيرها فى ذلك باتحاد التيمم فيها و تعدده فى غيرها، فينتقض الأول و لو بغير الجنابه، بخلاف الثانى فيتبع المبدل عنه، أو الفرق فى التيممات بالنسبه للغايات، فكل غايه ينتقض التيمم لها بالحدث المنافى لها دون غيره فلا ينتقض التيمم لصوم الجنب و الحائض بالنوم و غيره من الحدث الأصغر، و لا تيمم الثانى للوطء مثلا بناء على وجوبه بدل الغسل بالوطء، و هكذا، لعدم منافاه النوم للصوم، و لا حدث الجنابه للوطء، كل ذلك لا ينبغى الالتفات اليه بعد ما عرفت.

نعم لا- ينتقض تيمم الغسل فى مثل الحيض بالتمكن من ماء الوضوء خاصه و ان انتقض به ما كان بدلا عنه كالعكس، إذ ليس ذلك من الأحداث حقيقه بل من الغايات التى يرتفع عندها حكم التيمم و يظهر أثر الحدث الأول، كما هو واضح.

[الثامن إذا تمكن المتييم من استعمال الماء انتقض تيممه]

إشارة

الثامن إذا تمكن المتييم من استعمال الماء لما هو بدل عنه عقلا و شرعا تمكنا لا يشرع معه ابتداء التيمم انتقض تيممه إجماعا محصلا و منقولا- مستفيضا ان لم يكن متواترا منا، بل و من العامه عدا الشاذ، و نصوصا كذلك، منها صحيح زراره و خبر السكونى المتقدمان معا، ك

صحيحه الآخر (١) عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل تيمم قال: يجرؤه ذلك الى أن يجد الماء»

و نحوها غيرها، و هى و ان كانت غير صريحه فى اعتبار التمكّن بل قد يدعى ظهورها فى حصول النقض بمجرد الإصابه

و ان لم يتمكن عقلا فضلا عن الشرع، لكن قد عرفت في أول الحكم الرابع ما يعين إرادته التمكن من ذلك اقتصارا في انقطاع الاستصحاب و العمومات على المتيقن، بل المنساق الى الذهن منها، كما أنك قد عرفت كثيرا مما يتعلق بالمقام فيه بل و في آخره أيضا، فلاحظ و تأمل. على أنه من المعلوم ان المراد بناقضه الإصابه هو زوال مسوغ التيمم من الضروره، فيؤثر الحدث السابق حينئذ أثره، لعدم ارتفاعه بالتيمم كما عرفت، و إلا فليس ذلك من النواقض حقيقه قطعا، و هي لا تزول بمجرد الإصابه.

و على كل حال ف لو فقدته أى التمكن أو الماء بعد ذلك و قد مضى زمان يسع الطهاره على الأصح أو مطلقا على غيره كما مر تحقيقه في ذلك البحث أيضا افتقر الى تجديد التيمم لانتقاض السابق به، لكن ينبغي أن يعلم انه انما ينقض التمكن المذكور خصوص التيمم الذى تمكن من ماء المبدل له، و إلا فلا ينتقض التيمم عن غسل الحيض بالتمكن من ماء للوضوء خاصه، و ان انتقض به بدله كالعكس، كما نص عليه غير واحد من الأصحاب، للأصل و العمومات من غير معارض.

و لو تمكن من ماء صالح للوضوء أو الغسل لا- لهما ففي انتقاضهما معا بذلك، أو ما يختار المكلف منهما، أو القرعه أوجه، أقواها الأول، لصدق الوجدان في كل منهما و عدم الترجيح، و لأولويته مما تسمعه من المنتهى و ان كان الفرق بينهما واضحا.

و لو كان قد تيمم لأسباب متعدده للغسل كالحيض و المس فوجد ماء لا يصلح لتكرار الغسل به انتقض الجميع قطعا، بناء على التداخل بالغسل، لصدق التمكن منه حينئذ بمشروعيه التداخل له، بل وجوبه عليه في مثل الحال عند وجوب المشروط به للمقدمه، و ان كان في الأصل رخصه، نعم يتجه البحث السابق لو قيل بعدم مشروعيه التداخل في الغسل.

و لو وجد جماعه ماء فى المباح لا يكفى إلا أحدهم فى المنتهى انتقض تيممهم جميعا، لصدق الوجدان على كل واحد، و ينبغى تقييده بما إذا حصل التمكن من استعماله للجميع، أما لو تبادروا إلى حيازته فسبق أحدهم انتقض تيممه خاصه، و ان لم يسبق بل تساوا الجميع لم ينتقض تيمم أحد منهم إلا مع بذل الشركاء نصيبهم لواحد، نعم لو كان معهم جنب و قلنا باختصاصه شرعا بحيث ليس لغيره المزاحمه له اختص النقض به أيضا، فإطلاقه ذلك لا يخلو من تأمل، كإطلاقه فيه أيضا انه لو لم يجد الماء إلا فى المسجد و كان جنبا فالأقرب جواز الدخول و الأخذ من الماء و الاغتسال خارجا، بل فيه انه لو لم يكن معه ما يغترف به فالأقرب جواز اغتساله فيه، و ان تبعه فى المدارك فى الأول، و استحسنه فى الثانى، لكن قد عرفت فيما مضى حرمه اللبث فى المساجد جلوسا كان أو غيره، نعم لو أمكن ذلك بالاجتياز جاز، لعدم الحرمة فيه.

[فى عدم انتقاض التيمم بخروج الوقت]

و لا ينتقض التيمم بخروج الوقت عندنا إجماعا و قولاً واحداً، لحصر الناقض بغيره فى المعتبره (١) بل فيها ما هو كالصريح بعدم نقضه به معلله ذلك بأنه بمنزله الماء، فيصلى حينئذ بتيممه ما شاء من الصلوات فرائض و نوافل، خلافا لبعض الجمهور، فنقضه به قياسا على المستحاضه بجامع اضطراريه الطهارتين، و مقتضاه تعدده للصلوات و ان لم يخرج الوقت كما عن الشافعى، و لا ريب فى بطلانه عندنا كسابقه.

فما فى

خبر أبى همام (٢) عن الرضا (عليه السلام) «تيمم لكل صلاه حتى يوجد الماء»

و

السكونى (٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) «لا يتمتع بالتيمم إلا صلاه واحده و نافلتها»

محمول على التقية أو غيرها أو مطرح قطاعا.

و كذا لا يبطل عندنا بنزع العمامه أو الخف و لا بغير ذلك ما لم يحدث أو لم يجد

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب التيمم.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - الحديث ٦.

الماء فينتقض حينئذ إجماعا محصلا و منقولا و نصوصا(١) في الثاني على ما عرفت كالأول أيضا، ففي المعتبر «لا ينقض التيمم إلا- ما ينقض الطهارة المائيه، و وجود الماء مع التمكن من استعماله، و هو مذهب أهل العلم» إلى آخره. و في المنتهى «و يبطل التيمم كل نواقض الطهارة، و يزيد عليه رؤيه الماء المقذور استعماله، و لا نعرف فيه خلافا إلا ما نقله الشيخ عن أبي سلمه» إلى آخره. و في التذكرة «ينقض التيمم كلما ينقض الطهارة المائيه، و يزيد وجود الماء مع التمكن من استعماله- إلى أن قال- و هو قول العلماء إلا ما نقل عن أبي سلمه» و في الذكرى «يستباح بالتيمم ما لم ينقض بحدث أو وجود الماء عند علمائنا أجمع سواء خرج الوقت أو لا- و سواء كانت الثانيه فريضه أو نافله» و في المدارك في شرح عباره المصنف «هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، و أخبارهم به ناطقه» و في كشف اللثام مازجا لعباره القواعد «و ينقضه نواقضها، و التمكن من استعمال المائيه لما هو بدل منه عقلا و شرعا بالإجماع و النصوص» إلى غير ذلك من عبارات الأصحاب، و ظاهر الجميع ان لم يكن صريحا ما ذكرناه سابقا من انتقاض كل تيمم بدل من الوضوء أو الغسل بكل حدث أصغر أو أكبر كما هو واضح.

[التاسع من كان بعض أعضائه مريضا لا يقدر على غسله بالماء جاز له التيمم]

إشارة

التاسع من كان بعض أعضائه مريضا لا يقدر على غسله بالماء للوضوء أو الغسل و لا مسحه و لو بوضع جبيره عليه ان كان من ذوى الجبائر جاز له التيمم كما فى المبسوط و الخلاف و القواعد و غيرها، بل لا أعرف فيه خلافا، لصدق عدم الوجدان بعدم التمكن من الاستعمال لتمام الطهارة، و تناول أدله المرض من الآيه(٢) و غيرها، و لا طلاق

قول الصادق (عليه السلام) فى مرسله ابن أبى عمير(٣) «يتيمم المجدور و الكسير

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب التيمم.

٢- ٢ سورة المائدة- الآيه ٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٣ و ٤.

إذا أصابتها جنابه»

بعد السؤال في أحدهما عن مجدور أصابته جنابه فغسلوه فمات، ك

مسنده الآخر عن أبي مسكين وغيره (١) عن الصادق (عليه السلام) أيضا قال بعد نحو السؤال المتقدم: «قتلوه. أ لا سألوا، أ لا يمموه، إن شفاء العى السؤال»

و

الباقر (عليه السلام) في خبر ابن مسلم (٢) «في الرجل يكون به القرح و الجرح يجنب قال:

لا بأس بأن لا يغتسل يتيمم»

ك

خبره الآخر (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) «في الرجل يكون به القروح في جسده فتصيبه الجنابه قال: يتيمم»

و خبر ابني سرحان (٤) و

أبي نصر (٥) عن الصادق و الرضا (عليهما السلام) «في الرجل تصيبه الجنابه و به جروح أو قروح أو يخاف على نفسه البرد، فقال: لا يغتسل يتيمم»

الحديث.

[في عدم جواز التبويض في الطهاره]

و لا يجوز ان يتبعض الطهاره بأن يقتصر على غسل الصحيح بلا خلاف أجده فيه بين الأصحاب، بل ظاهر التذكرة كاشعار غيره الإجماع عليه، للأصل، و قاعده انتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه، و

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح أبي بصير (٦):

«ان الوضوء لا يبعض»

و ظاهر الاخبار السابقه، فلا يلتفت إلى قاعده اليسر سيما بعد إعراض الأصحاب عنها هنا.

و كذا لا يلفقها بالتيمم عن العضو المريض بعد الغسل المذكور للأصل و الاخبار السابقه، و ظهور التقسيم كتابا و سنه في قطع

الشركه بينهما، و لعل ما فى المبسوط و الخلاف- من الاحتياط بالجمع لغسل الممكن ثم التيمم معللا له فى الأول بعدم الضرر عليه فى ذلك مع تأديه الصلاه بالإجماع- ليس لاحتمال مشروعيه التلفيق، أو لوجود قائل منا بمشروعيته، أو مشروعيه التبعض، نعم قد يكون ذلك لاحتمال الثانى خاصه،

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم- الحديث ١ و هو عن ابن مسكين.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٥.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٩.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٨.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب التيمم- الحديث ٧.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الوضوء- الحديث ٢.

و قد مر في أول أسباب التيمم ما له نفع في المقام، فلاحظ.

كما انه قد مر في حكم الجبائر من الوضوء ما به يندفع مما عساه يشكل على ظاهر المصنف وغيره هنا، بل و الاخبار السابقه بمنافاته لما تقدم في باب الوضوء من وجوب غسل ما حول الجرح و نحوه مع تعذر مسحه أو مطلقا و عدم الانتقال إلى التيمم، و قد ذكرنا بحمد الله التحقيق هناك بما لا مزيد عليه، و ربما يظهر منه أيضا وجه ما ذكره الشيخ من الاحتياط في خصوص العضو المستوعب مرضا، بل و غير المستوعب أيضا، فلاحظ و تأمل.

[العاشر يجوز التيمم بدل الغسل أو الوضوء لصلاه الجنازه]

الحكم العاشر يجوز التيمم بدل الغسل أو الوضوء لصلاه الجنازه مع وجود مسوغه من عدم وجدان الماء أو المرض و نحوهما حتى خوف الفوات قطعا، بل لا أجد فيه خلافا هنا كما اعترف به في كشف اللثام للبدليه المقتضيه قيامه مقامه في سائر الغايات مستحبها و واجبها، و الطهاره للجنازه و ان لم تكن واجبه فيها للأصل و بعض الاخبار و ظاهر الإجماع في التذكرة و صريحه في الخلاف و الذكري و عن نهايه الاحكام و جامع المقاصد و الروض و المسالك و غيرها لكنها مستحبه فيها إجماعا صريحا عن الخلاف و الغنيه، و ظاهرا عن التذكرة، و أخبارا(١) كما سيأتي تحرير ذلك كله إن شاء الله في صلاه الجنائز، فيقوم حينئذ التيمم مقامها مع التعذر، و لخصوص

حسن الحلبي أو صحيحه(٢) «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل تدركه الجنازه و هو على غير وضوء فان ذهب يتوضأ فاتته الصلاه عليها، قال: يتيمم و يصلي»

و

موثق سماعه(٣) قال: «سألته عن رجل مر به جنازه و هو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: يضرب بيده على حائط اللبن يتيمم»

فلعل ذلك مع ظهور اتفاقهم على جوازه هنا مع خوف الفوات شاهد على ما تقدم لنا سابقا من جوازه للفريضه لضيق وقتها، بل لعله أولى منه.

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٥.

و دعوى ان مشروعيتها فى هذا الحال لا- للبدليه عن الوضوء أو الغسل بل لنفسه كوضوء الجنب أو الحائض- و لذا صرح فى التذكرة و كشف اللثام و مجمع البرهان بعدم جواز دخوله بمشروط بالطهاره غيرها و ان تعذر الماء، كما انه قد يقتضيه ما فى المعبر أيضا، بل عله فى الثانى بأنه ليس تيمما يرفع الحدث أو حكمه، قلت: و لعله لثبوت شرعيته مع وجود الماء، أو لعدم شرطيه صلاه الجنازه بالطهاره حتى يكون بدلا عنها- ممنوعه على مدعيها. لاقتضاء الأدله خلافها كما عرفت من غير معارض، و التعليل السابق مصادره، كما أن ثبوت شرعيته مع وجود الماء لا يستلزم عدم مشروعيه بدليته عن الطهاره مع فقده، و ان سلمنا عدم بدليته عنها مع الوجود، و كذا عدم شرطيه الطهاره لصحة الصلاه بعد اشتراط كمالها بها، لثبوت قيام التيمم مقامها فيهما معا.

و لعل من صرح بعدم جواز الدخول به فى مشروط بالطهاره ممن عرفت لم يرد ما نحن فيه، بل مراده التيمم لها مع وجود الماء، لما ستسمع من ثبوت شرعيته و ان وجد، فإنه قد يتجه حينئذ ما ذكره من عدم الجواز المذكور لظهور كون التيمم فيه مستحبا لنفسه لا بدليا، إذ الفرض التمكن من المبدل، فلا يستباح به حينئذ مشروط بالطهاره و ان تعذر الماء بعد ذلك، بل و ان قلنا ببديته عن الطهاره فى هذا الحال أيضا بدعوى عدم اشتراطه فى خصوص الجنازه للدليل بفقده الماء، كما عساه يومى اليه كلام من منع مشروعيتها مستدلا بما دل على اشتراط التيمم بتعذر الماء على ما ستسمع، إذ من المعلوم ان المشترط بذلك انما هو الذى بدل عن الطهاره المائيه لا مطلق التيمم، لكن و مع ذلك لا يستباح به ما اشترط بدليته عن الطهاره بفقده من الغايات كالصلاه و نحوها.

أو مراده إثبات جهتين لاستحباب هذا التيمم لصلاه الجنازه حال فقد الماء، إحداهما عموم البدليه لثبوت مسوغها، و الأخرى استحبابه فى نفسه لا للبدليه كاستحبابه مع وجود الماء، فمن تيمم لها بقصد الوجهه الأولى صح دخوله به فى غيرها من الغايات مع.

استمرار المسوغ، بخلاف الثانيه فلا يجوز، بل قد يلحق بها أيضا من أطلق فى نيته و لم يلاحظ، لعدم تحقق البدليه حينئذ و ان لم نشترط ملاحظتها فيه فى غير المقام، لوضوح الفرق بينهما على هذا التقدير.

و كيف كان فلا- ينبغى التأمل فى مشروعيه التيمم فى الفرض المذكور من عدم وجود الماء و خوف الفوات و نحوهما، و ان كان قد يعطيه ما فى المعبر، لكنه ضعيف.

بل و مع وجود الماء المتمكن من استعماله أيضا على المشهور نقلا و تحصيلا، بل فى الذكرى نسبتة إلى الأصحاب، و التذكرة إلى علمائنا، و ظاهره الإجماع، كما عنه فى المنتهى ذلك أيضا، بل فى الخلاف دعوى الإجماع صريحا، و هو الحجج بعد إطلاق موثقه سماعه المتقدمه(١)و

مرسل حريز(٢)عن الصادق (عليه السلام) «و الجنب يتيمم و يصلى على الجنازه»

و ما عن

الصدوق أيضا(٣)حيث قال: و فى خبر آخر «انه يتيمم إن أجنب»

بعد أن

روى بإسناده إلى يونس بن يعقوب (٤)انه سأل الصادق (عليه السلام) «عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء، فقال: نعم، انما هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل كما تكبر و تسبح فى بيتك»

و ما فى

الفقه الرضوى (٥)«و ان كنت جنبا و تقدمت للصلاه عليها فتيمم أو توضأ و صل عليها»

إلى آخره.

خلافا لظاهر المرتضى فى الجمل، و الشيخ فى التهذيب و عن المبسوط و النهايه و الاقتصاد و أبى على و سلال و القاضى و الراوندى و الشهيد فى الدروس و البيان، فاعتبروا خوف الفوت، و مال إليه فى المعبر و المدارك للطعن بإجماع الشيخ بأنا لا نعلمه كما علمه،

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٤ و فيه «يتيمم ان أحب» و كذا فى الفقيه.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٣.
- ٥-٥ المستدرک - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.

و بأن غالبه الشهره، و بأنه ليس نسا على المطلوب فإنه ذكره مع جواز الصلاه بلا طهاره أصلا، فلعله يريد الإجماع على الأخير، و
بالاخبار بالضعف و الإرسال و الإضمار فى خبر سماعه، مع إمكان استظهار خوف الفوت منه، بل لعل الغالب فى الجنائز عدم
إمكان الاغتسال و إدراك الصلاه عليها، فيبقى حيثنذ ما دل على اضطراريه التيمم و اشتراطه بتعذر الماء على حاله.

و فى الكل نظر لحجيه الإجماع المنقول و ان لم نعلم به إلا من جهه النقل، و منع أغلبيه الشهره فيه، سيما بعد عداله حاكميه، كمنع
عدم صراحته على المطلوب كما لا يخفى على من لاحظته، و لذا نقله عنه غير واحد من الأصحاب، بل هذا المعترض نفسه فى
غير المقام، و عدم البأس فى الضعف و الإرسال و الإضمار خصوصا من مثل سماعه بعد الانجبار بالشهره المعتضده بصريح
الإجماع و ظاهره، على أن خبر سماعه من الموثق، و هو حجه عندنا.

و بذلك كله مع التسامح فى أدله السنن يخرج عن العموم المتقدم، مع احتمال عدم معارضته لخصوص المقام بدعوى كون
المراد منه فيما كان بدلا عن المائيه، و مبيحا لسائر غايتها كإباحتها، لا ما كان من المستحب فى نفسه و حد ذاته من دون ملاحظه
البدييه، نعم هو متوقف على ما يثبت أصل شرعيته لتوقيفيه الاحكام، و فيما ذكرنا الكفايه.

و من هنا يظهر لك ما فى احتمال المناقشه أيضا فى دعوى كونه من المستحب الذى يتسامح فى دليله بأن الحكم باستحبابه هنا
يرجع إلى معارضه ما دل على اشتراط أصل المشروعيه بتعذر الماء، فلا ينبغى التسامح فيما يحكم على ذلك، لأنك قد عرفت
بعد إمكان الثبوت من غير جهه التسامح ما فى هذه المعارضه.

و على كل حال فحيث يوقع المكلف هذا التيمم إما مطلقا أو مع تعذر الماء فليوقعه بنيه الندب لما تقدم من عدم وجوب هذه
الطهاره فيها شرعا و لا شرطا،

نعم لو اتفق وجوبها بنذر و نحوه اتجه الوقوع بنيه الوجوب، و الأمر سهل بعد عدم اعتبار نيه الوجه عندنا.

و على كل حال ف لا يجوز له الدخول به أى هذا التيمم فى غير ذلك من أنواع الصلاه كما هو واضح.

و كذا يندب التيمم بدل الطهاره للنوم قطعاً مع وجود مسوغه من المرض و عدم الوجدان و نحوهما، لما عرفت من أنه حينئذ يستباح به ما يستباح بالمائه من الغايات واجبها و مندوبها، و قد ثبت استحباب الطهاره المائه للنوم فى محله، فمع تعذرهما يقوم التيمم مقامها للبدليه، مع ما فى المروى عن العلل من

خبر أبى بصير(١) عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) «لا ينام المسلم و هو جنب، و لا ينام إلا على طهور، فان لم يجد الماء فليتيمم بالصعيد، فان روح المؤمن تروح إلى الله عز و جل، فيلقاها و يبارك عليها، فان كان أجلها قد حضر جعلها فى مكنون رحمته، و ان لم يكن أجلها قد حضر بعث بها مع أمثائه من الملائكه، فيردها فى جسده»

الحديث.

بل فى الحدائق الظاهر انه لا خلاف فى استحباب التيمم للنوم و لو مع وجود الماء، قلت: و لعله

للمرسل (٢) عن الصادق (عليه السلام) «من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده، فان ذكر انه ليس على وضوء فتييمم من دثاره كائنا ما كان لم يزل فى صلاه و ذكر الله»

بل ظاهره الاكتفاء بالتيمم فى المرتبه الاضطراريه منه كالغبار و ان تمكن من التراب، و المناقشه فيه بما تقدم- من عدم صلاحيه المرسل لإثبات ذلك حتى لو قلنا بالتسامح فى أدله السنن من جهه معارضته لما دل على اشتراط التيمم بالتعذر- مدفوعه بما سمعته، نعم ظاهر المرسل انما هو فى التيمم للمحدث بالأصغر و إن أطلق

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الوضوء- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الوضوء- الحديث ٢.

الطهاره فى صدره، كما أن ظاهره فى غير المتعمد ترك الوضوء، فالتعميم للأمرين محتاج إلى دليل آخر غيره، والله أعلم.

[الركن الرابع فى النجاسات و أحكامها]

إشاره

الركن الرابع من كتاب الطهاره فى النجاسات و أحكامها و فيه قولان

[القول الأول فى النجاسات]

إشاره

القول الأول فى النجاسات، و هى عشره أنواع كما فى الجامع و النافع و القواعد و الذكري و غيرها.

[الأول و الثانى البول و الغائط]

إشاره

ف الأول و الثانى مسمى البول و الغائط عرفا، فبعض الحب الخارج من المحل صحيحا غير مستحيل طاهر، لعدم الصدق، و لعله يرجع اليه ما فى المنتهى من اشتراط طهارته ببقاء صلابته بحيث لو زرع لنبت دون ما لم يكن كذلك، و إلا كان ممنوعا، إذ المعتبر كما فى نحوهما من الألفاظ مساهما عرفا من كل ما لا يجوز أن يؤكل لحمه من سائر أصناف الحيوان حتى النبى (صلى الله عليه و آله) من الإنسان، إذ لم يثبت أنه أقر أم أيمن على شرب بوله و ان قيل انه

قال (صلى الله عليه و آله) لها(١): «إذن لا تلج النار بطنك»

فما عن الشافعى فى قول له بطهارته لذلك غير صحيح.

نعم إذا كان للحيوان نفس سائله أى دم يخرج من مجمه فى العروق إذا قطع شىء منها بقوه و دفع كما فى المدارك و غيرها، أو سيلان كما فى الروض، و لعلهما بمعنى، أى لا- يخرج رشحا كدم السمك و نحوه، فنجاستهما حينئذ مجمع عليها بين الأصحاب بل و بين غيرهم إلا الشاذ من غيرنا فى خصوص ما لا يؤكل من البهائم نقلا مستفيضا ان لم

يكن متواترا، بل و تحصيليا فى غير بول الرضيع قبل أكله اللحم، بل و فيه أيضا، و ان حكى فى الذكرى و المختلف و المدارك عن الإسكافى طهارته، لكن فى الأخير الطعام بدل اللحم، و سابقه الصبى الذكر من غير البالغ بدل الرضيع، لعدم قدح خلاف مثله فيه، و لذا لم يستثنه من معقد ما حكاه فى المعبر و التذكرة من إجماع علماء الإسلام على نجاسة البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه، و المنتهى على بول الآدمى كمعقد نفى الخلاف فى الغنيه عن نجاسة بول و خراء ما لا يؤكل لحمه، و المحكى من الإجماعات فى غيرها، بل فى التذكرة و عن المرتضى دعواه عليه بالخصوص، سيما مع ضعف مستنده من الأصل المقطوع بغير واحد من الأدله، و

خبر السكونى (١) عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) «ان لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم، لان لبنها يخرج من مثانه أمها، و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لا من بوله قبل أن يطعم، لان لبن الغلام يخرج من العضدين و المنكبين» و المروى فى البحار عن

القطب الراوندى (٢) بسنده إلى موسى ابن جعفر (عليهما السلام) قال: «قال على (عليه السلام): بال الحسن و الحسين (عليهما السلام) على ثوب رسول الله (صلى الله عليه و آله) قبل أن يطعما فلم يغسل بولهما عن ثوبه».

و هما- مع قصورهما عن معارضه ما تقدم، و عموم و إطلاق ما دل على نجاسته من السنه أيضا مما سيأتى من وجوه، و اشتمال أولهما على غير المختار عندنا من نجاسة لبن الأنثى، كظهور سنده فى عاميته، و يؤيده نسبه فى فقه الرضا (عليه السلام) إلى الروايه عن على (عليه السلام) بعد أن ذكر الحكم بخلافه كالفقيه مما عساه يظهر من عادته من أمثال ذلك فى هذا الكتاب إيهاما للقول بها للتقيه، و معارضه الأول بل و الثانى ب

صحيح الحلبي أو حسنه (٣) «سألت الصادق (عليه السلام) عن بول الصبى، قال: تصب عليه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النجاسات - الحديث ٤.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٢- من أبواب النجاسات - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النجاسات - الحديث ٢.

الماء، فان كان قد أكل فاغسله»

و بالمروى فى البحار أيضا (١) من كتاب

الملهوف على قتلى الطفوف لابن طاوس بسنده عن أم الفضل زوجة العباس «انها جاءت بالحسين (عليه السلام) إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) فبال على ثوبه فقرضته فبكى، فقال:

مهلا يا أم الفضل فهذا ثوبى يغسل و قد أوجعت ابنى»

- محتملان سيما الثانى لإرادته نفى الغسل لا الصب، و لا ينافيه عطفه على اللبن فى خبر السكونى، و ان كان لا خلاف عندنا كما قيل فى طهارته، لكنهما مشتركان معا فى نفى الغسل.

فظهر حينئذ من ذلك كله أنه لا يقدر مثله فى المحصل من الإجماع السابق فضلا عن المنقول، نعم ينبغى أن يعلم أن محله فى غير الطير من غير المأكول ذى النفس، لظهور القول بطهاره بولها و خرثها من الفقيه كما عن الجعفى و ابن أبى عقيل، بل هو صريح المبسوط فى غير الخشاف، و المفاتيح و الحدائق مطلقا كما عن حديقه المجلسى و شرحه على الفقيه و الفخرية و شرحها الرياض الزهرية و كشف الاسرار، بل هو ظاهر كشف اللثام و شرح الدروس، بل لعله ظاهر المنتهى أيضا، لكن فى غير الخشاف، بل و فيه أيضا، و فى المدارك و البحار و عن الذخيره و الكفايه الحكم بطهاره الذرق مع التردد فى حكم البول من غير فرق بين سائر الطيور، و عن المعالم إيقاف المسأله على الإجماع، و تردد فيه مع استظهاره التسويه بين الخشاف و غيره.

لكن يقوى فى النظر القول بالنجاسه مطلقا كما هو خيره الأكثر نقلا و تحصيلا، بل هو المشهور كذلك شهره عظيمه تقرب للإجماع ان قلنا بشمول لفظ الغائط فى عباره المصنف و نحوها كالعذره و الروث فى غيرها من عبارات الأصحاب لما نحن فيه، كما قطع به العلامة الطباطبائى فى مصابيحہ بالنسبه إلى خصوص عباراتهم، و لعله لذا نسب فيها المخالف إلى الشذوذ.

بل فى السرائر فى باب البئر «قد اتفقنا على نجاسه ذرق غير المأكول من سائر الطيور، و قد رويت روايه شاذه لا يعول عليها أن ذرق الطائر طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكوله، و المعمول عند محققى أصحابنا و المحصلين منهم خلاف هذه الروايه، لأنه هو الذى يقتضيه أخبارهم المجمع عليها».

و فى التذكره «البول و الغائط من كل حيوان ذى نفس سائله غير مأكول اللحم نجسان بإجماع العلماء كافه، و للنصوص الوارده عن الأئمه (عليهم السلام) بغسل البول و الغائط عن المحل الذى أصابه، و هو أكثر من أن يحصى، و قول الشيخ فى المبسوط بطهاره ذرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور لروايه أبى بصير^(١) ضعيف، لأن أحدا لم يعمل بها» إلى آخره. و هو كالصریح فى إرادته من معقد إجماعه ما يشمل ما نحن فيه، سيما مع ملاحظه عبارته بعد ذلك.

و فى الغنيه «و النجاسات هى بول ما لا- يؤكل لحمه و خرؤه بلا- خلاف، و ما يؤكل لحمه إذا كان جلالا بدليل الإجماع» إلى آخره. و لا ريب فى شمول لفظ الخرء لرجيع الطير كما ستسمع التعبير به عنه فى الحسن^(٢) فما فى كشف اللثام انه ظاهر فى غير رجيع الطير فى غير محله.

و فى الخلاف «كل ما يؤكل لحمه من الطير و البهائم بوله و ذرقه و روته طاهر لا ينجس به الثوب و لا البدن إلا ذرق الدجاج خاصه فهو ينجس، و ما لا يؤكل لحمه فبوله و ذرقه نجس لا تجوز الصلاه فى قليله و لا كثيره، و ما يكره لحمه كالحمر الأهليه و البغال و الدواب فإنه مكروه بوله و روته و ان لم يكن نجسا- ثم حكى خلاف العامه و قال:- دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم» و عن الجامعيه شرح الألفيه «فالبول و الغائط أجمع الكلى على نجاستهما من كل حيوان محرم أكله إنسانا كان أو طيرا أو غيرهما من

١-١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

الحيوانات» و هو صريح أيضا فى شمول الغائط لرجيع الطير.

و منه حينئذ ينقدح الاستدلال بما حكى على نجاستهما من الإجماع عن التنقيح و غيره مع عدم التعرض للطير و غيره، بل و بما سمعته سابقا من إجماعى المعتبر و المنتهى لولا- انهما لم يصرحا بعد ذلك بالخلاف فى خصوص الطير مما يشعر بإرادتهما بالأول غير الطير، بل قد عرفت ميل الثانى إلى الطهاره، فمن العجيب ما فى

الرياض من الاستدلال على النجاسه بخصوص هذين الإجماعين و تركه غيرهما، و كشف اللثام فلم يذكر إلا إجماع الغنيه، و قال: انه ظاهر فى غير رجيع الطير، و قد عرفت ما فيه.

و كيف كان فيدل عليه- مضافا إلى ما عرفت و إلى ما حكى أيضا من الإجماعات على نجاسه فضلتى الدجاج الجلال إن قلنا بدخوله تحت اسم الطير، و إلا كان مؤيدا- عموم

قول الصادق (عليه السلام) فى حسن ابن سنان (١) أو صحيحه: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»

ك

خبره الآخر عنه (عليه السلام) (٢) أيضا: «اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه»

و مفهوم

صحيح زراره أو حسنه (٣) انهما قالوا: «لا تغسل ثوبك من بول شىء يؤكل لحمه»

و

موثق عمار (٤) عن الصادق (عليه السلام) «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»

و نحوهما غيرهما (٥) و إطلاق الأمر بغسل الجسد و الثوب من البول فى المعتبره المستفيضه (٦) حد الاستفاضه ان لم نقل بانصرافها إلى بول الإنسان أو غير الطير، كالمعتبره المستفيضه (٧) جدا أيضا الداله على نجاسه العذره، للأمر فيها بالغسل، و نرح مقدار من البثر لو وقعت فيه، و نحو ذلك بعد السؤال

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب النجاسات- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب النجاسات- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب النجاسات- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب النجاسات- الحديث ١٢.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب النجاسات.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب النجاسات.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق.

عنها من غير استفعال، كما استدلل بها على ما نحن فيه فى المعتبر مدعىا ان الخراء و العذره مترادفان.

و من العجيب تعجب صاحب المعالم منه بأنا لم نر ما علق فيه الحكم على العذره حتى يضطر إلى دعوى الترادف، و كأنه لم يعثر على تلك المستفيضه، نعم قد يتجه عليه انصراف العذره فيها إلى فضله الإنسان أو غير الطير، اللهم إلا أن يجبرها بالشهره أو الإجماع، لكننا فى غنيه عنه بالأخبار الأول بعد إتمامها بالإجماع المركب المحكى فى الروض و غيره، كما عن صريح الناصريات أيضا، أو المحصل على عدم الفرق بين البول و غيره.

و المناقشه فيه بعدم البول للطير فلا- يتم الإجماع أو بعدم انصراف الأدله اليه أو بعدم عموم المفهوم مدفوعه بظهور عباره المخالف و مستنده من الخبر الآتى، كخبر المفضل بن عمر(١) الطويل المشهور الوارد فى المعرفه فى وجود بول للطير، و بإمكان منع توقف تحقق الإجماع المركب على حصول البول من كل فرد فرد مما لا- يؤكل لحمه، و بما فى الأولين من العموم اللغوى الذى تتساوى فيه الأفراد النادره، و بما تحقق فى محله من عموم المفهوم، كالمناقشه فى أصل الدلاله فيها و فى أمثالها على ما نحن فيه، بل و على غيره من بول ما لا يؤكل لحمه بأعميه الأمر بالغسل من النجاسه، مع أنه لا ينحصر وجهه فيها، إذ لعله لانه من الفضلات التى لا تصح الصلاه بها و ان كانت طاهره أو غير ذلك.

و دعوى انه لا- معنى للنجس شرعا إلا- ما وجب غسل الملقى له، و ان أكثر الأعيان النجسه انما استفيد نجاستها من مثل ذلك ممنوعه، إذ للنجس أحكام كثيره كعدم جواز شربه و أكله و وجوب تنزيه المصاحف و المساجد و الضرائح عنه إلى غير ذلك، و ان العمده فى إثبات نجاسه تلك الأعيان انما هو الإجماع لا هذه الأوامر، فحيث لا إجماع كما فى المقام تبقى على قاعده الطهاره، لاندفاعها بالفهم العرفى من أمثال هذه الأوامر،

سيما إذا كانت لمشروط بالطهارة، و من الأمر بإعادة الصلاة منها، و إهراق الماء القليل الملقى لها و نحوها الحكم بالنجاسة كما لا يخفى على من لاحظها و لاحظ سؤال الرواه لهم عنها.

بل يمكن دعوى التلازم بين وجوب الغسل تعيينا و النجاسة، إذ ليس فى الشرع ما يجب غسله بحيث لا يجزئ غيره إلا النجس، و فضله ما لا- يؤكل لحمه انما يجب إزالتها عن ساتر الصلاة لا غسلها، و لعله لذا أطلق الأمر بالغسل فى كثير منها من دون ذكر المشروط به مع القطع بإرادته الوجوب الشرطى منه لا- النفسى، و ما ذاك إلا- اتكالا- على فهم السامع إرادته الوجوب للنجاسة، فتجب حينئذ لما وجبت له.

و يؤيده أيضا أنه لم يقع منهم (عليهم السلام) أمثال هذه الأوامر فيما يراد إزالته لا للنجاسة كفضلات ما لا يؤكل لحمه و نحوها إلى غير ذلك، فلا- ينبغى الريب فى كون المفهوم من الأمر فيها بذلك النجاسة، بل قد يعد إنكاره مكابره، و كيف لا و نحن نقطع بأن لا دليل للأصحاب على ما اتفقوا عليه من الحكم بالنجاسة إلا أمثال ذلك، إذ احتمال وجود أدله آخر عندهم غيرها فى سائرهما و لم يصل شىء منها إلينا مما ينبغى القطع بعدمه، خصوصا بعد تصريحهم أنفسهم بكونها هى المستند لهم.

نعم أقصى ما يقال: إنه لعل لهم قرائن تدل على إرادته النجاسة من أمثال هذه الأوامر لا لانسياقتها منها نفسها، و هو مع انه مستبعد بل مقطوع بعدمه أيضا لا يمنع حينئذ من الاستدلال بها، بل يؤكد و يحققه.

و توهم ان اتفاق الأصحاب هو الحجة حينئذ لا هى يدفعه أنه كشف لنا عن دلالتها، لا أن الحجة الإجماع لا هى أو مركبه منهما، فيتجه حينئذ الاستدلال بالعمومات السابقة على ما نحن فيه و ان لم يكن إجماعا.

كما انه قد يتجه الاستدلال زياده على ما سمعت بما عساه يستفاد من النصوص (١)

بل و الفتاوى فى المقام و غيره من دوران النجاسه و الطهاره فى البول و الغائط على حليه اللحم و حرمة، مضافا إلى المفهومين السابقين و ما مثلهما، و إلى استقراء موارد ما حكم الشارع بنجاسته بالخصوص كالبول من الإنسان و السنور و الخرز منهما و الكلب و الفأره و نحوهما، و ما حكم بطهارته أيضا بالخصوص من أبوال البقر و الإبل و الغنم و نحوها، بل كل ما يؤكل لحمه، ما رواه فى الوسائل و البحار^(١) عن العلامة فى

المختلف نقلًا- من كتاب عمار بن موسى عن الصادق (عليه السلام) قال: «خرء الخطاف لا بأس به، هو مما يؤكل لحمه، و لكن كره أكله، لأنه استجار بك و آوى إلى منزلك، و كل طير يستجير بك فلا بأس به»

و

خبر زواره^(٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «فى أبوال الدواب تصيب الثوب فكرهه، فقلت: أليس لحومها حلالا؟ فقال: بلى و لكن ليس مما جعله الله للأكل»

بل فيه إشعار بمعروفه الحكم فى ذلك الزمان بين الرواه، و ظاهر الامام (عليه السلام) إقراره عليه، بل كاد يكون استدراكه (عليه السلام) صريحا فيه، إلى غير ذلك مما يستفاد منه دوران الحكم فى نجاسه هذين الفضلتين و طهارتهما على مدار هذين الكليتين حتى فى الحيوان الواحد لو تعاور عليه الحالتان، كما ستعرفه فى الجلال و الموطوء و نحوهما، سيما مع عدم معرفه الخلاف فى نجاسه شىء منهما من سائر ما لا يؤكل لحمه من الحيوان عدا الطير و الرضيع، و كاد الفقيه المتتبع يقطع أن لا مدرك لاتفاقهم على ذلك إلا ما فهموه من إقعاد هذه القاعده، كما ينبى عنه أيضا استدلالهم بها فى كثير من المقامات مما يشعر بكونها من المسلمات عندهم، و إلا فقد عرفت عدم عموم معتد به فى الاخبار يدل على نجاسه الخرز من كل حيوان فلا مانع حينئذ من الاستدلال بها على المختار.

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب النجاسات - الحديث ٢٠ و فيه «فأجره» بدل «فلا بأس به».

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النجاسات - الحديث ٧.

كما انه ربما يمكن الاستدلال أيضا عليه ب

خبر داود الرقى (١) «سأل الصادق (عليه السلام) عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى و لا أجده، فقال: اغسل ثوبك»

مع التتميم بعدم القول بالفصل من الجميع الذى لا يقدح فيه ما سمعته من المبسوط، لضعفه و عدم موافقه أحد له فى ذلك فيما أعلم.

و ما عساه يظهر من المختلف من الإجماع على النجاسه فى الخشاشيف ليس فى محله، إلا- أن يريد به من القائلين بالنجاسه و الشيخ، و إلا فلم ينقل هو و لا غيره التفصيل عن أحد عداه.

كل ذا مع ضعف مستند القول بالطهاره مطلقا أو فى غير الخشاشيف من الأصل الذى لا يصلح معارضا لبعض ما سمعت،

كعموم (٢) «كل شىء طاهر حتى تعلم انه قدر»

و

الحسن كالصحيح عن أبى بصير (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال: «كل شىء يطير فلا بأس بخرئه و بوله»

المعتضد بما فى البحار وجدت بخط

الشيخ محمد بن على الجعفى نقلا من جامع البزنطى عن أبى بصير (٤) عن الصادق (عليه السلام) أيضا قال: «خرء كل شىء يطير و بوله لا بأس به».

و

خبر غياث (٥) عن الباقر (عليه السلام) «لا بأس بدم البراغيث و بول الخشاشيف»

و بما عن

نوادى الراوندى (٦) عن موسى بن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن الصلاه فى الثوب الذى فيه أبوال الخشاشيف و دماء البراغيث، فقال: لا بأس»

و ترك الاستفصال فى

صحيح على بن جعفر (٧) عن أخيه موسى (عليهما السلام) «أنه سئل عن الرجل يرى

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤.
- ٢-٢ المستدرک - الباب - ٣٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ١.
- ٤-٤ المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٥.
- ٦-٦ المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب النجاسات - الحديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب قواطع الصلاة - الحديث ١.

فى ثوبه خرد الطير أو غيره هل يحكمه و هو فى الصلاه، قال: لا بأس»

و لعل مستند تفصيل الشيخ عموم الخبرين الأولين مع ما تقدم من خبر الرقى.

و فى الجميع نظر لظهور سؤال الأ-خير عن منافاه نفس الحك للصلاه باعتبار كونه فعلا- كثيرا لا- الطهاره و النجاسه، على أنه محتمل إرادته المأكول و المجهول حاله، و إلا- فهو كما ينافى المختار من حيث النجاسه ينافى الخصم أيضا من حيث كونه من فضلات ما لا يؤكل لحمه و لا يصلح الصلاه به و ان قلنا بالطهاره، هذا مضافا إلى ما فى الرياض «من عدم الملازمه بينها و بين نفى البأس عنه، لعدم السرايه مع اليوسه كما هو ظاهر الحك فى الروايه، و ليس نفا فى صحه الصلاه، و من ان إطلاق الطير فيه ينصرف إلى المتبادر الغالب، و هو مأكول اللحم، و غيره نادر» انتهى. و ان كان فيما ذكره نظر واضح.

و لعدم الجابر لسابقه من الخبرين مع معارضتهما بخبر الرقى المتقدم، بل و بإجماع المختلف فى وجهه، و احتمالهما التقيه كما قيل، و احتياج الخصم أيضا إلى تأويل الخبر الثانى باعتبار منافاته للصلاه من حيث كونه من فضلات ما لا يؤكل لحمه.

بل و سابقه أيضا إن أريد بنفى البأس فيه ما يعم ذلك، بل لعله الظاهر باعتبار كون الصلاه معظم ما يراد نفى البأس بالنسبه إليها.

و كذا الكلام فى الخبرين الأولين مع قصورهما عن معارضه ما تقدم و ان اعتبر سندهما، سيما مع كون معارضتهما للعموم السابق فى البول و القاعده السابقه فيه و فى الخرد بالعموم من وجهه، و لا- ريب فى رجحانهما عليهما بالاعتضاد بالشهره العظيمه، بل تسالم الأصحاب عليه فى بعض الطبقات التى هى أقوى المرجحات نفا و اعتبارا، على انه لو سلم تكافؤ المرجحات باعتبار ترجيح هذا العموم أيضا بالأصل و بأقله الافراد و نحوهما يبقى ما سمعته من الإجماعات المحكيه التى يشهد لها التبع سالمه عن المعارض، فلا محيص حينئذ عن القول بالنجاسه، و لو لا ذلك لأمكن القول بالطهاره عملا بالمعتبرين السابقين،

سيما مع إمكان القول بعدم انصراف ما دل على نجاسه البول إلى بول الطير و ان كان بالعموم اللغوى، أو قلنا بعدم البول للطير و ان تضمناه، لكن يمكن حمله على ما يخرج من بعض الفضلات مجازا، فلا يعارضها حيثئذ ما دل على نجاسه بول ما لا يؤكل لحمه، و كان ذلك و أمثاله مع اختلال الطريقه هو الذى ألجأ متأخرى المتأخرين إلى القول بالطهاره، و قد عرفت ضعفه بما لا مزيد عليه.

و أضعف منه ما يظهر من المحكى من عباره ابن البراج فى المهذب من القول بنجاسه الذرق و البول مما لا يؤكل لحمه من الطيور، إلا- أنه لا يجب إزاله قليلها و كثيرها، و هو قول غريب لم يعرف نقله عن أحد من الأصحاب، بل و لا عنه أيضا، و لكن لعل مستنده الجمع بين ما دل على النجاسه مما عرفت و بين ما دل على الطهاره، خصوصا مع إشعار الصحيح السابق بعدم منافاته للصلاه، و فيه ما لا يخفى، فقد ظهر لك من ذلك كله بحمد الله الحكيم فى الطير.

كما انه قد ظهر لك ما يصلح للاستدلال به على أصل نجاسه الفضلتين من سائر ما لا يؤكل لحمه مع قطع النظر عن الإجماعات، فما فى الرياض تبعا لشرح المفاتيح أن الدليل منحصر فى الإجماع فى غير محله، إلا أن يريد أن غيره محتاج فى إتمامه على وجه العموم اليه، مع أن فيه نظرا أيضا يعرف مما مر، لكن الأمر سهل و ان تعدد المدرك عندنا و اتحد عندهم بعد الاتفاق منا جميعا على نجاستهما من سائر ما لا يؤكل لحمه.

[فى نجاسه بول الجلال و غائطه]

سواء كان جنسه حراما كالأسد و نحوه أو عرض له التحريم ك الحيوان الجلال و الموطوء و نحوهما مما كان محللا بالأصل بلا خلاف أجده فيه، لعموم الأدله السابقه من الإجماعات و غيرها، بل قد سمعت من الغنيه الإجماع عليه بالخصوص فى الجلال، كما أنه فى التذكرة نفى الخلاف عنه فيه و فى الموطوء، بل فى المفاتيح الإجماع عليهما معا صريحا، بل و على كل ما حرم بالعارض، و فى المختلف و عن التنقيح الإجماع

على نجاسه ذرق الدجاج الجلال، هذا إن لم نقل بنجاسه الجلال نفسه، وإلا كان الحكم بنجاستهما حينئذ قطعياً.

كما انه يتجه الحكم بذلك أيضا لو قلنا بنجاسه عرقه، للأمر بالغسل منه بناء على أولويتها منه، بل يمكن تأييد الحكم بالنجاسه بذلك و ان لم نقل به.

وبذلك كله ينقطع الأصل و ان تعدد، و يقيد إطلاق ما دل على طهاره بوله و خرئه ان كان مثل ما دل على طهارتهما من البعير و البقر و نحوهما الشامل لحالتي الجلل و عدمه، و ان كان التعارض بينها و بين ما دل على النجاسه مما لا يؤكل لحمه تعارض العموم من وجه، بل هي أخص مطلقا بالنسبه إلى إطلاق أخبار البول و العذره.

كما انه يندفع احتمال إرادته الحليه الأصلية مما اعتبر في الطهاره من مأكوليه اللحم، فلا يقدرح زوالها في بقائها أو احتمال إرادته الحرمة الأصلية مما اعتبر في النجاسه من عدم مأكوليه اللحم، فلا عبره بالعارضيه في ثبوتها، كل ذلك لما عرفته من الإجماعات الخاصه المعتضده بنفي الخلاف كذلك، و التبع مع قوه تلك العمومات، و ظهور إرادته الأعم من الحالتين في المأكوليه و عدمها، لكن مع دوران كل من الطهاره و النجاسه مدارهما وجودا و عدما لتبادر العليه منهما.

و يلحق بالجلال و نحوه المتغذى بلبن الخنزيره حتى اشتد بناء على حرمة لحمه، نعم هو لا يسمى جلالا، لانه قد فسره غير واحد من الأصحاب بأنه المتغذى بعذره الإنسان، فلا يدخل فيه المتغذى بغيرها من النجاسات و المتنجسات و لو بمباشرتها، و ان كان قد قيل انما سمي جلالا لأكله الجله، و هي البعر، إلا انه قد يدعى اختصاصه عرفا بذلك.

و ربما يؤيده

قول الباقر (عليه السلام) في مرسل النميري (١) في شاه شربت

بولاً- ثم ذبحت: «يغسل ما فى جوفها ثم لا بأس به، و كذلك إذا اعتلفت العذره ما لم تكن جلاله، و الجلاله التى يكون ذلك غذاءها»

بناء على انصراف العذره فيه إلى عذره الإنسان، و ان الإشاره بذلك إليها و لتحقيق البحث فيه مقام آخر.

[فى نجاسه رجيع ما لا نفس له و بوله و عدهما]

و فى رجيع ما لا- نفس له و بوله من غير المأكول مما لا- يشق التحرز عنه كالذباب و نحوه تردد دون ما يشق، و ان كان ظاهر المصنف هنا و صريحه فى المعتبر التردد فيه أيضا، لكنه فى غير محله، للأصل و السيره القاطعه و الحرج، مع عدم شمول ما دل على التنجيس لمثله، إذ هو- مع عدم تحقق البول منه، و انصراف مثل لفظ الخراء و العذره و نحوهما، بل و البول أيضا لو كان منه إلى غيره- لا- يدخل كثير من أفراده فيما لا- يؤكل لحمه، لظهوره فى ذى اللحم المحرم دون ما لا لحم له، و لذا لم تبطل الصلاه بشىء من فضلاته، فليس للفقيه حينئذ التردد فى مثله، بل لعله من الضروريات، نعم هو فى محله بالنسبه إلى ذى اللحم غير المأكول و لا مشقه فى التحرز عنه، من عموم ما لا يؤكل لحمه و القاعده السابقه، و من الأصل و ظهور انصراف البول لغيره لو قلنا بتحقيق بول منه، مع منع ما يدل على نجاسه غير البول على وجه يشمل مثل رجيعه، و من هنا قال فى المدارك: «إنى لا أعرف وجهها للتردد فى رجيعه» إلى آخره. و لطهاره ميتته و دمه، فصارت فضلاته كعصاره النبات، و لإشعار ما دل (١) على نفى البأس عما مات منه فى البئر بذلك أيضا، سيما مع شموله لما لو تفسخ فيها بحيث خرج جميع ما فى بطنه من فضلاته، و لعدم تحقق خلاف فيه من أحد كما اعترف به فى الحدائق و شرح الدروس، و من هنا اختير فيهما الطهاره وفاقا لظاهر من قيد نجاستهما بذى النفس، كالسراير و أكثر من تأخر عنها، و لصريح المعتبر و المدارك و المنتهى و التذكرة، بل قد يؤذن نسبه الخلاف فيه إلى الشافعى و أبى حنيفه و أبى يوسف خاصه فى الأخيرين بعدم خلاف فيه منا.

قلت: لكن للنظر فى جميع ذلك مجال لانقطاع الأصل بما مر فى البحث السابق من القاعده و العموم اللغوى الممنوع انصرافه إلى غيره، سيما فى كثير من الحيوانات البحريه العظيمة الهيكل، و احتمال القول ان اللحم مطلق و لا عموم لغوى فيه، فينصرف إلى المعهود، فلا- يشمل مثل الحيه و الوزغ و نحوها يدفعه- مع إمكان نقضه ببعض لحوم ذى النفس أيضا، و انه مكابره واضح، للقطع بعدم مدخلية النفس و عدمها فى العهديه و عدمها، و انا نمنع اعتبار هذا الانصراف- إنه من توابع العموم اللغوى و فى سياقه، فحكمه حكمه.

و يؤيده ما يأتى فى باب الصلاه من عدم جواز الصلاه فى جلد ما لا يؤكل لحمه و ان لم يكن له نفس، بل و لا شىء من فضلاته بعد ان يكون له لحم يعتد به، و ما ذاك إلا لتناول ما دل على منع الصلاه فى شىء مما لا يؤكل لحمه لمثله، و عدم اختصاصه بذى النفس، فدعوى الانصراف هنا إلى ذى النفس و العموم هناك مع اتحاد العبارة بل هى فى المقام أصح فى غير محلها، و لظهور عدم التلازم بين طهاره الميتة و الدم و بين ما نحن فيه، و لذا رده فى الحدائق و شرح الدروس بأنه قياس لا نقول به، كظهور ضعف إشعار نفى البأس السابق، لانسياقه إلى إرادته من حيث الموت، على ان التحقيق عندنا عدم نجاسه البئر بملاقاه النجاسه، و عدم تحقق الخلاف انما يجدى لورجعه إلى إجماع، و إلا فلا، على انه قد يقال بتحقيقه هنا، لإطلاق أو تعميم جمله من الأصحاب الحكم بنجاستهما مما لا يؤكل لحمه من غير تقييد بذى النفس، كالمقنعه و الخلاف و جمل الشيخ و الوسيله و الغنيه و إشاره السبق و الدروس، بل و النافع خصوصا مع التقييد بذلك فى الميتة و الدم و تركه هنا، فلعل هؤلاء قائلون بالنجاسه، بل

يخرج حينئذ إجماع الخلاف و الغنيه لإطلاق معقدهما كالمحكى عن غيرهما دليلا- عليها أيضا، و لا يعارضه ما حكى من الإجماع على النجاسه من ذى النفس بدعوى ظهور إرادته اختصاص النجاسه به، لانه

و ان سلم ظهور القيد بذلك لكن يمنع إرادته الإجماع بالنسبه إلى الطهاره من غير ذى النفس.

مع أنه يمكن القول بكون المراد من القيد ذكر معقد ما اتفق عليه و قطع به لإخراج ما عداه عن القطع و الاتفاق، فلا يكون حينئذ فيه دلالة على الطهاره فضلا عن الإجماع عليها، على انه من المستبعد دعواه عليها، و كيف و قد سمعت التردد من مثل المصنف فى الذباب فضلا عن غيرها.

فظهر أن الأحوط الاجتناب، بل الأقوى ان لم ينعقد إجماع على خلافه، اللهم إلا أن يدعى الشك فى صدق اسم البول و الخراء و العذرة و الغائط و نحوها من الألفاظ التى علقت النجاسه عليها فى المقام بالنسبه إلى ما لا نفس له، و به يفرق حينئذ بينه و بين الصلاه، لكون الحكم معلقا هناك على الفضله الشامله لها قطعاً بخلافه هنا، لكن للبحث فيه مجال، و الله أعلم.

[فى طهاره ذرق الدجاج]

و ليس كذلك البحث فى ذرق الدجاج غير الجلال و ان كان ظاهر المصنف مساواته للأول فى التردد و فى أن الأظهر الطهاره إلا أن الفرق بينهما واضح، لما قد عرفت ان التردد فى الأول فى محله بخلافه هنا، فإنه ينبغى القطع بالطهاره كما هو المشهور بين القدماء و المتأخرين، بل لا-خلاف فيه إلا من الشيخ فى الخلاف و عن المفيد فى المقنع و الصدوق، مع انه فى الاستبصار الحكم بالطهاره، بل عن كتاب الصيد من الخلاف ذلك أيضا مدعيا عليه الإجماع و على خراء كل ما يؤكل لحمه كالغنيه بالنسبه إلى الكليه.

و فى السرائر هنا استدل على الطهاره بالإجماع من الطائفه على أن روث و ذرق كل مأكول اللحم من الحيوان طاهر، و فى باب البئر منها انه لا يترجح لذرق الدجاج غير الجلال شىء، لأنه طاهر، لان ذرق مأكول اللحم طاهر بغير خلاف بين أصحابنا، ثم قال أيضا بعد أن حكى عن بعض الأصحاب استثناء الدجاج من الحكم بعدم نزع

شئ من البئر لو وقع فيها خرف ما يؤكل لحمه: «إن أراد هذا المصنف سواء كان جلالاً أو غير جلال فقد قدمنا أن إجماع الصحابة منعقد، والاختبار به متواتره أن كل ما أكل اللحم من سائر الحيوان ذرقه و بوله و روثه طاهر، فلا يلتفت إلى خلاف ذلك إما من روايه شاذه، أو قول مصنف غير معروف، أو فتوى غير محصل - ثم قال أيضاً - و ذهب في بعض كتبه شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله إلى نجاسه ذرق الدجاج مطلقاً، إلا - انه رجح عنه في استبصاره و مبسوطه، فقال في مبسوطه في آخر كتاب الصيد:

إن رجيع ما يؤكل لحمه ليس بنجس عندنا» إلى آخره.

بل ظاهر الشيخ الإجماع كظاهر العلامه في المنتهى، و أما الصدوق فظاهره في الفقيه أو صريحه الطهاره، كما حكاه عنه و عن المرتضى و سلا و أبي الصلاح و ظاهر ابني أبي عقيل و البراج في المختلف، فانحصر الخلاف حينئذ في المفيد.

و مع ذلك كله فهو الموافق للأصل، للعمومات و المعتبره المستفيضه (١) الداله على نفى البأس عن فضله ما أكل اللحم منظوقاً و مفهوماً، و ما سمعته من الإجماعات المحكيه المعتضده بالتتابع لكلمات الأصحاب أيضاً، و خصوص

خبر وهب بن وهب (٢) المنجبر بما عرفت عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) انه قال: «لا بأس بخرف الدجاج و الحمام يصيب الثوب»

إلى غير ذلك، و

روايه فارس (٣) قال: «كتب اليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج يجوز فيه الصلاه، فكتب لا»

- مع أنها مكاتبه و مضمرة، و لا - ملازمه بين عدم جواز الصلاه و النجاسه، بل كثير من الطاهر منع من الصلاه فيه، و موافقه للمحكي عن أبي حنيفة، و ضعيفه جدا بفارس، لانه على ما قيل المراد به هنا ابن حاتم القزويني،

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب النجاسات.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٣.

و هو كما عن الشيخ غال ملعون، بل فى الخلاصه أنه فسد مذهبه، و قتله بعض أصحاب أبى محمد العسكري (ع)، و له كتب كلها تخليط، و عن الفضل بن شاذان انه ذكر ان من الكذابين المشهورين الفاجر فارس بن حاتم القزوينى، إلى غير ذلك مما ورد من القدح فيه- محتمله للكراهه أو التقيه أو الجلال أو إرادته رفع الإيجاب الكلى المفهوم من السائل أو غير ذلك، فلا وجه للخروج عن قاعده المأكول الثابته بما عرفت بمثلها، أو بما عساه يظهر من الخلاف من دعوى الإجماع على النجاسه بعد أن عرفت أن العكس مظنته.

كما انه لا ينبغى الخروج عنها أيضا فى مثل أبوال خيل و البغال و الحمير على ما سيأتى الكلام فيه مفصلا إن شاء الله تعالى.

كما انه قد مضى البحث فيما استثنى من قاعده غير المأكول من بول الصبى و الطير، و ان الحق عدم خروجهما عنها أيضا، نعم قد سمعت تقييد الثانيه من غير واحد من الأصحاب بما إذا كانت له نفس سائله، و قضيته طهارتهما من غير ذى النفس مطلقا، و قد تقدم التأمل فيه بالنسبه إلى ما لا يشق التحرز عنه و كان له لحم.

لكن بقى شىء بناء على اعتبار هذا القيد، و هو أن مجهول الحال من الحيوان الذى لم يدر انه من ذى النفس أو لا- يحكم بطهاره فضليته حتى يعلم أنه من ذى النفس، للأصل و استصحاب طهاره الملاقى و نحوه، أو يتوقف الحكم بالطهاره على اختباره بالذبح و نحوه، لتوقف امثال الأمر بالاجتناب عليه، و لأنه كسائر الموضوعات التى علق الشارع عليها أحكاما كالصلاه للوقت و للقبله و نحوهما، أو يفرق بين الحكم بطهارته و بين عدم تنجسه للغير، فلا يحكم بالأول إلا بعد الاختيار بخلاف الثانى، للاستصحاب فيه من غير معارض، و لأنه حينئذ كما لو أصابه رطوبه متردده بين البول و الماء؟ وجوه لم أعثر على تنقيح لشىء منها فى كلمات الأصحاب.

[الثالث المنى]**إشارة**

الثالث المنى و هو نجس من كل حيوان ذى نفس حل أكله أو حرم إجتماعا محصلا و منقولا صريحا فى الخلاف و التذكرة و كشف اللثام و عن النهايه و كشف الالتباس، و ظاهرا فى المنتهى و غيره، و هو الحجه فى التعميم السابق لا-النصوص المستفيضة(١) حد الاستفاضه المشتمله على الصحيح و غيره، و ان ذكر لفظ المنى فيها معرفا باللام، و عندنا انه لتعريف الماهيه التى يلزمها هنا الحكم أينما وجدت، لا لقصورها عن إفاده النجاسه كما ظن، بل لتبادر الإنسان منها، كما اعترف به جماعه من الأعيان حتى ادعى بعضهم انها ظاهره فى ذلك كالعيان بحيث لا يحتاج إلى البيان، و لعله لاشتمالها أو أكثرها على إصابه الثوب و نحوه مما يندر غايه الندره حصوله من غير الإنسان، مع أنها انما اشتملت على لفظ المنى، و عن القاموس انه ماء الرجل و الامراه، كالصحيح أيضا لكن بحذف المرأه، إلا انه لا يبعد إرادتهما التمثيل، نعم فى

صحيح ابن مسلم (٢) عن الصادق (عليه السلام) «انه ذكر المنى و شده و جعله أشد من البول»

إلى آخره. ما قد يستفاد من فحواه نجاسته من كل ما نجس بوله، بل و ان لم ينجس قضاء لشده، و لان المراد شده حقيقه المنى بالنسبه إلى حقيقه البول، مع انه قد يناقش باحتمال إرادته الشده بالنسبه للإزاله من جهه لزاجه المنى و ثخنته، و بأنه بعد انصراف المنى فيه إلى الإنسان إنما يفيد أشديه منى الإنسان من بوله لا مطلقا، و بغير ذلك.

و أما غير هذا الصحيح من المعبره فظاهر فى إرادته منى الإنسان، و هو منه لا بحث فيه عندنا، بل لعله من ضروريات مذهبنا، و ربما كان فى قوله تعالى (٣):

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب النجاسات.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢.

٣- ٣ سورة السجده - الآيه ٧.

«مَاءٍ مَّهِينٍ» دلالة عليه، بل و في قوله تعالى أيضا (١) «وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ بِهٖ وَيُذْهَبَ عَنْكُم رِجْسَ الشَّيْطَانِ» لما حكى عن المفسرين أن المراد به أثر الاحتلام، بل في الانتصار «ان الرجز و الرجس و النجس بمعنى واحد» انتهى. بل وافقنا عليه كثير من الناس أيضا.

نعم حكى عن الشافعي القول بطهارته سواء كان من رجل أو امرأه راويا له عن ابن عباس و سعد بن أبي وقاص و عائشه، قيل و به قال من التابعين سعيد بن المسيب و عطاء، و لا ريب في خطائه، و لعل ما في الصحيح و الموثق و الخبر من الاشعار بطهارته في الجملة صدر موافقه له تقيه.

ف

في أحدها (٢) «سأله عن الرجل يجنب في ثوبه أ يتجفف فيه من غسله؟ فقال:

نعم لا بأس به إلا أن تكون النطفه رطبه، فإن كانت جافه فلا بأس».

و

في الثاني (٣) «قلت للصادق (عليه السلام): «يصيبني السماء و على ثوب فتبله و أنا جنب فيصيب بعض ما أصاب جسدي من المني أفأصلي فيه؟ قال: نعم».

و

في الثالث (٤) «سألت الصادق (عليه السلام) عن الثوب يكون فيه الجنابه فتصيبني السماء حتى يبتل، قال: لا بأس».

و

في الرابع (٥) «سئل الصادق (عليه السلام) و أنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه، قال: لا أرى بأسا، قال: إنه يعرق حتى لو شاء أن يعصره عصره، فقطب الصادق (عليه السلام) في وجه الرجل إن أبيتم فشيء من ماء فانضحه به»

إلى آخره. أو غير التقيه من وجوه قريبه سيما في بعضها، فلا ينبغي الشك حينئذ في هذا الحكم من جهتها بعد ما عرفت.

١- ١ سورة الأنفال- الآيه ١١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب النجاسات- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب النجاسات- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب النجاسات- الحديث ٦.

كما انه لا ينبغي الشك بعده أيضا في نجاسته من المأكل ذى النفس من عموم

موثقه عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «كلما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»

ك

موثقه ابن بكير(٢) «و ان كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز»

لوجوب حملهما على إرادته البول و الغائط كما فهم الأصحاب من الأول، أو على غير المنى تحكيما لما تقدم عليهما.

[فى طهاره منى ما لا نفس له]

و لكن فى منى ما لا- نفس له مما لا- يشق التحرز عنه تردد كما فى المعتبر، ينشأ من إطلاق لفظ المنى فى النص و كثير من الفتاوى كمعقد إجماع الانتصار و الخلاف و الغنيه و عن المسالك الطبريه و كشف الحق و غيرها، مع ما فى الثانى كما عن غيره التصريح بتعميمه لكل حيوان كبعض فتاوى الأصحاب أيضا، و من الأصل و العمومات و طهاره ميتته و دمه.

و الطهاره أشبه وفاقا لصريح المعتبر و المنتهى و التذكرة و الذكري و غيرها، و ظاهر كل من قيد نجاسته بذى النفس، بل فى الرياض انه المشهور، بل كاد يكون إجماعا، كما أنه فى مجمع البرهان بعد ذكره ما دل على نجاسه المنى قال: و كان تقييدها للإجماع، قلت: و لعله كذلك، إذ لا أعرف فيه مخالفا صريحا، نعم ربما حكى عن ظاهر الأكثر توهمها من الإطلاق السابق، و فيه انه لا ينصرف اليه، بل و لا إلى بعض أفراد ذى النفس لو لا الإجماع عليه، سيما إذا كان الإطلاق من غير المعصوم مما لا يحضر فى ذهنه كثير من أفراد المطلوب إلا- بعد التنبيه، مع ما فى إطلاق معقد إجماعى الانتصار و الخلاف بل و الغنيه أيضا من ظهور سياقها فى مقابله قول الشافعى و غيره من أقوال العامه.

و أما الاخبار فقد عرفت انها ظاهره فى منى الإنسان خاصه، فضلا عن أن تشمل

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب النجاسات- الحديث ١٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب لباس المصلى- الحديث ١.

منى غير ذى النفس، كل ذا مع إمكان منع صدق اسم المنى عليه، سيما بعد ما سمعته عن القاموس و الصحاح، و إن قلنا إن مرادهما التمثيل، إلا أنه ليس ذا من أمثال ما ذكرناه، فلعل التردد فيه حيثئذ من المصنف هنا و المعتبر فى غير محله.

[فى طهاره سائر ما يخرج من الحيوان]

كما انه لا ينبغى الشك فى طهاره سائر ما يخرج من الحيوان من المذى و الودى و القيح و جميع الرطوبات و غيرها عدا الثلاثه و الدم بلا خلاف معتد به فى غير الأول، بل يستفاد من حصر الأصحاب النجاسات فى غيرها الإجماع عليه، للأصل المقرر بوجوه، و العمومات، و خصوص الصحيح (١) فى بلل الفرج، بل و الأول أيضا لذلك، و للأخبار المستفيضه (٢) حد الاستفاضه ان لم تكن متواتره الداله بأنواع الدلاله من نفى البأس، و انه لا يغسل منه الثوب، و انه لا شىء فيه، و أنه بمنزله النخامه، إلى غير ذلك، و الإجماع بقسميه.

فما عن ابن الجنييد من نجاسه خصوص الناقض للوضوء عنده أى الخارج عقيب الشهوه ضعيف جدا محجوج بذلك كله، كمستنده من

خبر الحسين بن أبى العلاء (٣) عن الصادق (عليه السلام) «عن المذى يصيب الثوب قال: إن عرفت مكانه فاغسله، و ان خفى مكانه عليك فاغسل الثوب كله»

ك

خبره الآخر عنه (عليه السلام) (٤) أيضا «عن المذى يصيب الثوب فليترق قال: يغسله و لا يتوضأ».

إذ هما مع قصورهما عن المقاومه من وجوه محتملان التقيه، و اشتباه الراوى فى المنى، و لما كان طرف الإحليل نجسا، و الندب، سيما و هذا الراوى بعينه

روى (٥) عن الصادق (عليه السلام) «انه لا بأس بالمذى يصيب الثوب، لكن قال: فلما رددنا

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٥- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب نواقض الوضوء.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب النجاسات- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب النجاسات- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب النجاسات- الحديث ٢.

عليه قال: ينضح بالماء»

ك

خبر العلاء(١) عن أحدهما (عليهما السلام) «عن المذى يصيب الثوب فقال: ينضح بالماء إن شاء».

[الرابع الميتة]

إشاره

الرابع الميتة ولا ينجس من الميتات إلا ما له نفس سائله لا غيره مما لا نفس له كذلك كالجراد والذباب والوزغ ونحوها، فإن ميتته طاهره، للأصل المقرر بوجوه، و

قول الصادق (عليه السلام) في موثق عمار(٢) بعد أن سأله «عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك تموت في البئر والزيت والسمن وشبهه، فقال (عليه السلام): كل ما ليس له دم فلا بأس»

كقوله (عليه السلام) في خبر حفص(٣)

و مرفوعه ابن يحيى (٤): «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله»

و

قال (عليه السلام) في صحيح أبي بصير(٥) بعد أن سأله عن الذباب يقع في الدهن والسمن والطعام: «لا بأس»

و في

خبر ابن مسكان(٦) «كل شيء يسقط في البئر ليس له دم مثل العقارب والخنفساء وأشباه ذلك فلا بأس»

ك

قول الكاظم (عليه السلام) في خبر أخيه(٧) المروى عن قرب الاسناد: «لا بأس به»

في جواب سؤاله عن العقرب والخنفساء وأشباه ذلك تموت في الجره والدين يتوضأ منه للصلاه، إلى غير ذلك من الاخبار.

وقصور بعضها سندا كآخر دلالة منجبر بالشهره بين الأصحاب شهره كادت تكون إجماعا بل عليه الإجماع في الغنيه والسرائر و المعبر و المنتهى و عن صريح الخلاف و ظاهر الناصريات و التذكره.

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب النجاسات - الحديث ١ - و هو عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - الحديث ١.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - الحديث ٥.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الأًطعمه المحرمه - الحديث ١.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - الحديث ٣.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - الحديث ٦.

فما فى الوسيله و عن المهذب- من استثناء الوزغ و العقرب من هذا الحكم مما يشعر بنجاستهما عنده بعد الموت، كما ان ظاهره قبل ذلك مساواه الوزغ للكلب فى وجوب غسل ما باشرهما برطوبه من الثوب أو البدن فى حال الحياه لكن قبل ذا صرح بكراهه استعمال ما باشره الوزغ حيا- فى غير محله محجوج بما عرفت، كما عن الشيخين

فى المقنعه و النهايه من الحكم بوجوب غسل ما باشره الوزغ و العقرب برطوبه من الثياب مما عساه يشعر بنجاستهما بعد الموت بالأولى، كاشعار ما عن الصدوق بحرمة اللبن إذا مات فيه العظايه، و ما عن جماعه من الأصحاب منهم من حكى الإجماع هنا على الكليه المذكوره بوجوب التزح فى الجملة لموت الوزغ و العقرب و الحيه.

إلا أنه قد يقال بل هو الظاهر المناسب للجمع بين كلماتهم: إن وجوب التزح أعم من النجاسه كما فى اغتسال الجنب، و لعله هنا لما فيه من السميّه و نحو ذلك، كما ان تحريم اللبن لذلك أيضا، بل يحتمله كلام الشيخين أيضا، بل و الوسيله فى وجه، كل ذا لعدم دليل صالح للخروج به عن تلك الكليه.

و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر سماعه (١) بعد أن سأله عن جره وجد فيها خنفساء: «ألقه و توضأ، و ان كان عقربا فأرق الماء و توضأ من ماء غيره»

- مع قصور سنده و لا- صراحه فيه بالموت- محمول على الندب، كأمر أبى جعفر (عليه السلام) بالإراقه للعقرب فى خبر أبى بصير (٢) و يشير اليه

خبر هارون بن حمزه الغنوى (٣) و ان كان فى الحياه «عن الفأره و العقرب و أشباه ذلك يقع فى الماء فيخرج حيا هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ منه؟ قال: يسكب منه ثلاث مرات، و قليله و كثيره بمنزله واحده، ثم يشرب منه و يتوضأ» لكن قال فيه: «غير الوزغ فإنه لا ينتفع بماء

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب النجاسات- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأسئار- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الأسئار- الحديث ٤.

يقع فيه»

إلا أنه أيضا محمول على شدة الكراهه لما فيه من السميّه كما تقدم البحث فيه فى الأستار.

و كيف كان فلا ينبغى التأمل فى شىء من أفراد تلك الكليه بعد ما عرفت، نعم ربما يتأمل فى اندراج الحيه فيها و عدمه للتأمل فى أنها من ذوات الأنفس السائله كما هو صريح المعتبر و المنتهى، بل عن بعضهم نسبتة الى المعروف بين الأصحاب، و يقتضيه ما عن المبسوط أن الأفاعى إذا قتلت نجست إجماعا، أو أنها ليست منها كما لعله مال إليه فى جامع المقاصد و الروضه، بل فى المدارك أن المتأخرين استبعدوا وجود النفس لها، قلت: إرجاع الأمر إلى الاختبار هو اللائق، و قبله يجرى البحث السابق فى الغائط و البول، فلاحظ و تأمل.

و أما ذو النفس السائله فميته غير الآدمى منه نجسه إجماعا محصلا و منقولا فى الغنيه و المعتبر و المنتهى و المذكرى و كشف اللثام و الروض و عن نهايه الاحكام و التذكره و كشف الالتباس و غيرها، بل فى المعتبر و المنتهى أنه إجماع علماء الإسلام، كما ان ظاهر الغنيه أو صريحها نفى الخلاف بينهم فيه، و ظاهر الجميع هنا عدم الفرق بين المائى و غيره، و هو كذلك، لإطلاق معاهد الإجماعات أو عمومها كغيرها من الأدله التى ستسمعها.

فما عن ظاهر الخلاف من طهاره ميته الحيوان المائى مطلقا ضعيف، مع انه يجوز كما فى كشف اللثام و غيره إرادته الغالب من انتفاء النفس عنه، و إلا فعن التذكره «أن ميته ذى النفس من المائى نجسه عندنا» انتهى. كما أن مراد الجميع أيضا عدا المنتهى من الميته ما يشمل الجلد قطعا، بل و المنتهى و ان قال فيه: «إنه حكى عن الزهرى عدم نجاسه جلد الميته» لكنه صرح قبل ذلك بنجاسته عندنا، ثم قال: و هو قول عامه العلماء، كما

انه فى الخلاف و الانتصار و عن الناصرآت و نهآه الاحكام و غيرها الإجماع عله أيضا، و كلف كان فهو بقسمه الحجه فى نجاسه الميته حتى الجلد.

مضافا إلى ما يمكن دعواه من التواتر معنى الحاصل بملاحظه ما ورد(١) من الأمر بنزح البئر فى الاخبار الكثره لموت الدابه و الفأره و الطير و الحمامه و الحمار و الثور و الجمل و السنور و الدجابه فى البئر، قيل: و لا ینافیه طهاره البئر عندنا، لان ذلك انما هو لعدم انفعالها بالنجاسه، لا لعدم نجاسه تلك الأعیان، و إلا فلا خلاف فى النجاسه بها مع التغير.

قلت: مع أنه قد یقال: إن الأمر بالنزح دال على نجاسه سببه و ان قلنا باستجاباه باعتبار استقرار أكثر موارد ما أمر به له، و عدم ثبوت مشروعته حتى من القائلین بنجاسه البئر لشیء من المستقدرات الطاهره كالصيد و نحوه مما لم یرد فیہ نص بالنزح له، و لا- ینافیه ورود الأمر به لاغتسال الجنب و موت بعض ما لا نفس له سائله و نحوها مما علم طهارته، إذ هو بعد تسلیم العمل به لا ینافى حصول الظن الناشئ من تلك الغلبه، اللهم إلا أن یمنع حجیه مثل هذا الظن.

و ما ورد أيضا من الأمر فى الاخبار المعتره المستفیضه جدا بإلقاء ما مات فیہ الفأره و نحوها من المرق، و الاستصباح خاصه بالزیت و السمن و نحوهما إذا كان مائعا، و إلا فیلقى الفأره مثلا و ما یلیها، ك

قول الباقر (علیه السلام) فى الصحیح (٢) أو الحسن:

«إذا وقعت الفأره فى سمن فماتت فان كان جامدا فألقها و ما یلیها و كل ما بقى، و ان كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به، و الزیت مثل ذلك»

و

الصادق (علیه السلام) فى خبر السكونى (٣): «إن أمير المؤمنين (علیه السلام) سئل عن قدر طبخت و إذا فى القدر

١- ١ الوسائل- الباب- ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩- من أبواب الماء المطلق.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحدیث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحدیث ١.

فأره، قال: يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل».

و ما ورد(١) من النهى عن الأكل فى أوانى أهل الذمه إذا كانوا يأكلون فيها الميتة و الدم و لحم الخنزير.

و ما عساه يشعر به أيضا ما ورد(٢) مستفيضا فى النهى عن مطلق الانتفاع بالميتة حتى المقطوع من الحى معللا بذلك، كاشعار النهى عن خصوص الصلاة بجلد الميتة.

و ما ورد أيضا من المعتبره المستفيضة جدا فى اجتناب الماء القليل إذا مات فيها الفأره و نحوها، بل و الكثير مع تغير الماء، و قد تقدمت فى محلها.

(منها)

صحيح زراره(٣) «إذا كان الماء أكثر من راويه لم ينجسه شىء تفسخ أو لم يتفسخ إلا أن يجىء له ريح يغلب على ريح الماء».

و

موثقه عمار(٤) عن الصادق (عليه السلام) «فى الفأره التى يجدها فى إنائه و قد توضأ من ذلك الإناء مرارا و غسل ثيابه أو اغتسل و قد كانت الفأره متسلخه، فقال: إن كان رآها فى الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها فى الإناء فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاة»

الحديث.

و (منها)

صحيحه حرير(٥) عن الصادق (عليه السلام) «كلما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء و اشرب، و إذا تغير الماء و تغير الطعم فلا تتوضأ و لا تشرب»

إلى غير ذلك من الاخبار الكثيره التى لا يسع المقام حصرها.

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٢ - من أبواب النجاسات.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الأطحه المحرمه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق - الحديث ٩.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الماء المطلق - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق - الحديث ١.

و (منها) ما سمعته سابقا فيما لا نفس له و تسمعه فيما يأتي إن شاء الله

كالصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «اللبن و اللبأ و البيضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شىء ينفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى، و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصل فيه»

الحديث. و غيره، و هو دال على المطلوب من وجهين.

و احتمال المناقشه فى كل واحد من هذه الاخبار بالسند أو الدلاله بعدم العموم فيها للميته و المائعات، و عدم دلالة النهى عن الأكل و نحوه على النجاسه مما لا ينبغى أن يصغى إليها، خصوصا بعد ما عرفته من اتفاق الأصحاب عليه، بل لعله من ضروريات المذهب بل الدين.

فمن العجيب ما فى المدارك حيث قال بعد أن ذكر دليل النجاسه مما فى المنتهى بأن تحريم ما ليس بمحرم و لا فيه ضرر كالسم يدل على النجاسه، و قال: إن فيه منعا ظاهرا، و من الاخبار المتضمنه للنهى عن أكل الزيت و نحوه، و قال: إنه لا صراحه فيه بالنجاسه، و الصحيح الذى ذكرناه آخرا، و قال: إن الأمر فيه بالغسل لا- يتعين كونه للنجاسه، بل محتمل أن يكون لإزاله الأجزاء المتعلقة من الجلد المانع من الصلاه فيه، كما يشعر به قوله (ع): «و صل فيه» و بالجمله فالروايات متظافره بتحريم الصلاه فى جلد الميته، بل الانتفاع به مطلقا، أما نجاسته فلم أقف فيها على نص يعتد به، مع أن

ابن بابويه روى فى أوائل الفقيه مرسل (٢) عن الصادق (عليه السلام) «انه سئل عن جلود الميته يجعل فيها اللبن و السمن و الماء ما ترى فيه؟ قال: لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن، و توضأ منه و اشرب، و لكن لا تصل فيه»

و ذكر قبل ذلك من غير فصل يعتد به انه لم يقصد فيه قصد المصنفين فى إيراد جميع ما رووه،

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب النجاسات- الحديث ٥.

قال: بل انما قصدت إلى إيراد ما أفتى به و أحكم بصحته و اعتقد أنه حجه بينى و بين ربى تقدره و تعالت قدرته، فالمسأله قويه الإشكال، انتهى.

و فيه- مع إمكان المناقشه فى جميع ما ذكر حتى ما منعه من المنتهى، و خصوصا ما سمعته منه فى الصحيح، بل و أخبار الزيت، مع انه قد اعترف سابقا باستفاده النجاسه من نحو ذلك، بل ليس فى أكثر النجاسات دليل صريح- انك قد عرفت أن المسأله من القطعيات بل الضروريات التى لا يدانيها مثل هذه التشكيكات، و لا يقدر فيها خلاف الصدوق ان كان، و لا ما أرسله، على أنه حكى الأستاذ الأ-كبر فى شرح المفاتيح عن جده انه رجع الصدوق عما ذكره فى أول كتابه، و لذا ذكر فيه كثيرا مما أفتى بخلافه، و قد يشهد له التبع لكتابه، مع احتمال إرادته بما ذكره أولا معنى آخر ليس ذا محل ذكره، كما أن مرسله- مع عدم حجيته فى نفسه فضلا عن صلاحيته لمعارضه غيره بل فى الذكري انه شاذ لا يعارض المتواتر- محتمل التقيه بإرادته بعد الدبغ، و لإرادته جلد الميتة مما لا نفس له كالضب و نحوه، بل قيل: إنه كان عادة أعراب البوادي جعل جلد الضب عكه للسمن، و لعل فى قوله فى المرسل: «يجعل» إلى آخره إشعارا بذلك باعتبار ظهور إرادته الاستمرار و الاعتقاد منه، و لا راده ما يقال فيها انها جلود الميتة لا انها كذلك قطعا نحو ما ورد فى الكيمخت (١) و جلود البغال و الحمر الأهليه (٢) فيكون نفى البأس حينئذ لمكان فعل المسلم و تصرفه المحمول على الصحة، و غير ذلك من الاحتمالات، و لعله لذا لم يعرف حكاية خلاف الصدوق فى ذلك، مع أن المحكى عنه فى المقنع أصرح منه فى الفقيه حيث قال فيه: «و لا بأس أن يتوضأ من الماء إذا كان فى زق من جلد الميتة» إلا أنه محتمل أيضا بعض ما تقدم و غيره، بل ربما

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب ما يكتسب به- الحديث ٤.

احتمل فيه كالفقيه ان ذلك لعدم تعدى نجاسه الجلد لا لعدم نجاسته.

و على كل حال فلا ريب فى بطلانه، و كيف لا و قد أنكر جميع الأصحاب على ابن الجنيدي حيث قال بطهاره جلد ما كان طاهرا
حاله الحياه من الميتة بالدبغ، مع موافقته فى أصل النجاسه، بل فى الانتصار و الخلاف و الغنيه و الذكرى و كشف اللثام و عن
الناصریات و نهايه الاحكام و كشف الحق و غيرها الإجماع على خلافه، بل فى شرح المفاتيح للأستاذ انه من ضروريات
المذهب كحرمه القياس، كما فى الذكرى و عن التذكرة أن الاخبار به متواتره.

قلت: لعله أشار بذلك إلى ما دل على النهى عن الانتفاع بشىء من الميتة.

(منها)

مكاتبه الجرجاني (١) إلى أبى الحسن (عليه السلام) «يسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها إن ذكى، فكتب لا ينتفع من الميتة
بشىء يهاب و لا عصب».

و

الصحيح عن على بن المغيرة (٢) قال: «قلت للصادق (عليه السلام): جعلت فداك الميتة ينتفع بشىء منها، فقال: لا، قلت: بلغنا أن
رسول الله (صلى الله عليه و آله) مر بشاه ميتة فقال: ما كان على أهل هذه الشاه إذ لم ينتفعوا بلحمها ان ينتفعوا يهابها، قال: تلك
الشاه لسواده بنت رفاعه زوجة النبي (صلى الله عليه و آله) و كانت شاه مهزوله لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت، فقال رسول
الله (صلى الله عليه و آله):

ما كان لأهلها إن لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا يهابها أى تذكى».

و

موثق أبى مريم (٣) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): السخلة التي

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الأتعمه المحرمه - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب النجاسات - الحديث ٢ و هو عن على بن أبى المغيرة و فيه «لسوده بنت زمعه» بدل
لسواده بنت رفاعه».

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب النجاسات - الحديث ٥.

مر عليها رسول الله (صلى الله عليه وآله) و هي ميتة فقال: ما ضر أهلها لو انتفعوا بإهابها، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): لم تكن ميتة يا أبا مريم، لكنها كانت مهزولة فذبحها أهلها فرموا بها، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ما كان على أهلها لو انتفعوا بها»

و لا منافاه بين الخبرين لاحتمال تعدد السخلتين.

و

خبر أبي بصير (١) عن الصادق (عليه السلام) في حديث «ان على بن الحسين (عليهما السلام) كان يبعث للعراق فيؤتى بالفرو، فإذا حضرت الصلاة ألقاه و ألقى القميص الذى يليه، فكان يسأل عن ذلك فقال: إن أهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة و يزعمون ان دباغه ذكاته».

ك

خبر ابن الحجاج (٢) عن الصادق (عليه السلام) في حكاية ذلك عن أهل العراق و زاد «ثم لم يرضوا أن يكذبوا فى ذلك إلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله)».

و فى

المرسل (٣) عن دعائم الإسلام عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «الميتة نجسه و ان دبغت»

إلى غير ذلك من الاخبار الكثيره الداله بأنواع الدلاله المنجبر ضعفها سندا و دلاله لو كان بما عرفت.

فمن العجيب بعد ذلك كله و الاستصحاب و نحوه و صدق الميتة بعد الدبغ و ظاهر الآيه (٤) موافقه الكاشانى فى مفاتيحه لابن الجنيد فى التطهير بالدبغ معللا- له بأن عدم جواز الانتفاع لا يستلزم النجاسه، على أنه ورد فى جواز الانتفاع بها فى غير الصلاة أخبار كثيره، و أيضا فإن المطلق يحمل على المقيد.

لكنه لا عجب بعد اختلال الطريقه، مع ما فى تعليقه من منع عدم الاستلزام

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب النجاسات - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب النجاسات - الحديث ٤.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٣٨- من أبواب النجاسات - الحديث ٦.

٤- ٤ سورة البقره - الآيه ١٦٨.

إن أراد الدلالة العرفية، خصوصاً على ما قيل: إنه لا- معنى للطهارة الشرعية سوى عدم المنع عن الصلاة و الأكل و الشرب و نحوهما بالنسبة اليه و إلى ملاقيه و ملاقى ملاقيه و هكذا، و لا للنجاسة الشرعية إلا المنع كذلك، على أن المانع هنا من تمام الانتفاعات ليس إلا النجاسة إجماعاً منقولاً ان لم يكن محصلاً بل ضروره، مضافاً إلى عدم قائل بالفصل، إذا ابن الجنيد يجوز جميع الانتفاعات بعد الدبغ عدا الصلاة.

و أما دعواه كثره الأخبار بجواز الانتفاع ففيه انا لم نعثر إلا على مرسل الصدوق، و هو مع عدم ذكر الدبغ فيه قد عرفت ما فيه، و خبر الحسين بن زرارة(١) عن الصادق (عليه السلام) «عن جلد شاه ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن و الماء فأشرب منه و أتوضأ قال: نعم، و قال: يدبغ فينتفع به و لا يصلى فيه»

و هو مع الغض عن سنده و موافقته للعامه قاصر عن معارضه ما تقدم من وجوه حتى المطلق منها.

و

خبر الصيقل (٢) قال: «كتبت إلى الرضا (عليه السلام) أنى أعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميتة فيصيب ثيابى فأصلى فيها، فكتب إلى اتخذ ثوباً لصلاتك، فكتبت إلى الجواد (عليه السلام) كنت كتبت إلى أبيك بكذا و كذا فصعب على ذلك فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشية الذكيه، فكتب إلى كل أعمال البر بالصبر يرحمك الله، فان كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس» و هو مع الطعن فى سنده محتمل لإرادته غير معلوم التذكيه بل مظنونها، لغلبه عدمها فى الحمر الأهليه، و إلا لو أريد الميتة واقعا لكن مع الدبغ كما يقوله الخصم لم يكن وجه للأمر باتخاذ الثوب و لا لاشتراط عدم البأس بالذكاه.

كاحتمال

موثقه سماعه(٣) قال: «سألته عن جلد الميتة المملوح و هو الكيمخت،

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب النجاسات- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ٧.

فرخص به، و قال: إن لم تمسه فهو أفضل»

إلى آخرها. خصوصاً بعد ما فى

خبر ابن أبى حمزه (١) «ان رجلا سأل أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا عنده عن الرجل يتقلد السيف و يصلى فيه، قال: نعم، فقال الرجل: إن فيه الكيمخت، قال: و ما الكيمخت؟

قال: جلود دواب منه ما كان ذكياً، و منه ما يكون ميتة، فقال: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»

الحديث. إذ هو كالصریح فى كون المراد بالكيمخت غير معلوم التذكية.

و كيف كان فلا ينبغى الإصغاء إلى هذه الخرافات، و لا تضييع العمر فى التشكيك فى الضروريات، و أطرف شىء قوله: إن المطلق يحمل على المقيد، مع أن فى تلك الأدلة ما لا يصلح لذلك، على انه كيف يتخيل جواز تحكيم مثل هذا المقيد على مثل ذلك المطلق، و لعل إطاله البحث فى ذلك تضييع للعمر فيما لا ينبغى، لما عرفت من ضروريه الحكم عندنا، فلا إشكال حينئذ فى حرمة استعماله فيما كانت الطهاره شرطاً فيه من الأكل و الشرب و نحوهما، بل قد يقال بحرمة الانتفاع به مطلقاً كما حكى عن جمهور الأصحاب التصريح به.

نعم عن التذكرة و المنتهى التردد فيه بالنسبة لليابس، لكن فيهما أن المنع أقرب كما عن الشهيدین التصريح به، بل فى شرح المفاتيح للأستاذ «انه ليس محل خلاف و ان وقع فى الذخيره نوع تردد فيه، و ليس بمكانه» انتهى.

قلت: و هو كذلك، لإطلاق الأدله، إلا أنه لا يترتب عليه فساد العباده فيما لو اتخذ منه مثلاً حوضاً يسع أزيد من كر مثلاً فتوضاً منه كما صرح به فى القواعد و كشف اللثام، إذ المحرم عليه جعل الماء فيه لا- إفراغه عنه، نعم لو قلنا بوجوب الإفراغ عليه و باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن الضد و كان الوضوء ضداً اتجه الحكم بالفساد حينئذ، كما قد يتجه لو استعمله فى نفس العباده فيما لو ارتمس فيه مثلاً، بل الأحوط

ترك الوضوء فيه أيضا، لصدق استعمال جلد الميتة كما اختاره الأستاذ في كشف الغطاء.

و هل يدخل في الانتفاع المحرم نحو التسقيف به، و الإحراق لتسخين الماء لو قلنا بجواز أصل إحراق الحيوان؟ وجهان، من الشك في تناول الأدلة لمثله و عدمه.

و أما ميتة الآدمي من ذى النفس فنجسته بلا خلاف أجده فيه، بل في الخلاف و الغنيه و المعبر و المنتهى و الذكري و الروض و عن ظاهر الطبريات و التذكرة و صريح نهايه الاحكام و كشف الالتباس و غيرها الإجماع عليه، و هو الحجج، مضافا إلى إطلاق أو عموم بعض ما تقدم في ميتة ذى النفس غيره.

و إلى

قول الصادق (عليه السلام) في خبر إبراهيم بن ميمون (١) بعد أن سأله عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت: «إن كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه و ان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه»

ك

قوله (عليه السلام) في حسن الحلبي (٢) أو صحيحه أيضا: «يغسل ما أصاب الثوب» بعد أن سئل مثل ذلك.

و إلى ما عن

الطبرسي (٣) في احتجاجه انه قال: «مما خرج عن صاحب الزمان (عليه السلام) إلى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري حيث كتب اليه روى لنا عن العالم (عليه السلام) انه سئل عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاته و حدثت عليه حادثه كيف يعمل من خلفه؟ فقال: يؤخر، و يتقدم بعضهم و يتم صلاتهم، و يعتسل من مسه، التوقيع: ليس على من نحاه إلا غسل اليد، و إذا لم يحدث حادثه تقطع الصلاه يتم صلاته مع القوم»

و

عنه أيضا (٤) قال: «و كتب اليه و روى عن العالم (عليه السلام) أن من مس ميتا بحرارته غسل يده، و من مسه و قد برد فعليه الغسل، و هذا الميت في هذه الحاله لا يكون إلا بحرارته فالعمل في ذلك على ما هو؟ و لعله ينحيه بثيابه و لا يمسه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب النجاسات - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب غسل المس - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب غسل المس - الحديث ٥.

فكيف يجب عليه الغسل؟ التوقيع: إذا مسه على هذه الحالة لم يكن عليه إلا غسل يده»

و عن الشيخ في كتاب الغنيه روايته مسندا، إلى غير ذلك من الاخبار مما مر و يمر عليك إن شاء الله.

ثم ان ظاهر التوقيعين بل صريحهما كسابقهما من الاخبار و الإجماعات كون النجاسه هنا كغيرها من النجاسات فى جريان جميع الاحكام التى منها غسل الملاقى و حرمة أكله و شربه، فما فى المفاتيح من الميل إلى إنكار ذلك هنا بل و مطلق الميتة كاد يكون إنكار ضرورى مذهب بل دين، قال بعد حسن الحلبي: «لا دلالة فيه، لإمكان أن يكون المراد منه إزاله ما أصاب الثوب مما على الميت من رطوبه أو قذر تعديا إليه، إذ لو كان الميت نجس العين لم يطهر بالتغسيل - ثم قال:- و المستفاد من بعض الاخبار عدم تعدى نجاسه الميتة مطلقا، و لا- بعد فيه، لان معنى النجاسه لا ينحصر فى وجوب غسل الملاقى كما يأتى بيانه فى حكم نجاسه الكافر- و قد قال هناك بعد ذكره ما دل من الاخبار على عدم النجاسه- و فى هذه الاخبار دلالة على أن معنى نجاستهم خبثهم الباطنى لا وجوب غسل الملاقى كما مرت الإشارة إليه» انتهى.

و فيه من الغرابه ما لا يخفى إن أراد عدم النجاسه بالمعنى المعروف فيه نفسه أيضا فضلا عن ملاقيه كما يشعر به ذيل عبارته، بل و تعليقه بعدم طهارته بالغسل لو كان نجسا عينا، و كأنه هو الذى ألجأ إلى تلك الدعوى، كما أنه ألجأ الشافعى إلى القول بعدم نجاسه الآدمى بالموت، و هو اجتهاد فى مقابله النص، و استبعاد لغير البعيد، إذ الطهاره و النجاسه من الأمور التعبدية، كحصول الطهاره للكافر بالإسلام، و العصير بالنقص، و البثر و جوانبها و آلات النزح بتمامه على القول بالنجاسه، و غير ذلك، مضافا إلى ما سمعته من الاخبار الأمره بغسل الثوب و اليد من المباشره، و احتمال إرادته غسله من رطوبات الميت و القذاره كما ذكره مع بعد فى بعضها دال على النجاسه أيضا، و إلا لما

أمر بخصوص الغسل، و تقييد الرطوبة في كلامه بالنجسه بالذات ينافي عطفه القدر عليها، إذ هي حينئذ نوع منه أو عينه، و حمل القدر على النجس العيني و الرطوبة على العارض بغير الموت و إن أمكن في كلامه لكنه تصرف بغير إذن المالك بالنسبه للخبر، بل تشه محض، و كذا إن أراد عدم التعدى خاصه و ان كان نجسا في نفسه إلا- أنه من النجاسات الحكيمه، لما عرفت من الإجماع بقسميه، و الاخبار على خلافه، خصوصا ما استفاض منها بإلقاء ما مات فيه الفأره و نحوها من المائعات كالماء و الدهن و المرق و غيرها.

نعم ظاهر السرائر عدم تعدى نجاسه ما يلقى الميت و لو رطبا إلى غيره كذلك، كما انه احتمله العلامه في خصوص اليابس الملاقي للميت مع حكمه بنجاسه الملاقي اليابس، و ما أبعد ما بينه و بين الكاشاني، و سيأتي البحث فيه إن شاء الله.

[في عدم نجاسه المعصوم و الشهيد بالموت]

و كيف كان فينبغي استثناء المعصوم (عليه السلام) و الشهيد و من شرع له تقدم الغسل على موته كالمرجوم، فاغتسل من ميت الآدمي، وفاقا لكشف اللثام و عن الميسى، للأصل المقرر بوجوه، و لما ورد في النبي (صلى الله عليه و آله) (١) انه طاهر مطهر، كالزهراء البتول (عليهما السلام) (٢) و يتم في غيرهما من المعصومين بعدم القول بالفصل و بالقطع بالاشترائك في عله ذلك، و لظهور ما دل (٣) على سقوط الغسل للشهيد بعدم نجاسته بهذا الموت إكراما و تعظيما له من الله تعالى شأنه، بل لم يجعله عز و جل موتا، فقال عز من قائل (٤) «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» كظهور ما دل (٥) على مشروعيه تقدم الغسل في جريان أحكام الغسل المتأخر عليه

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب غسل المس- الحديث ٧.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٣٧- من أبواب الحيض- الحديث ١٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب غسل الميت.

٤- ٤ سورة آل عمران- الآيه ١٦٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب غسل الميت- الحديث ١.

التي منها عدم النجاسه، و لا استبعاد فى ذلك و ان تقدم بعد مجىء الدليل، كما تقدم البحث فيه فى أحكام الأموات.

كل ذا مع قصور ما دل على التنجيس من الاخبار،^(١) و إطلاق بعض معاهد الإجماع عن تناول مثل هذه الافراد، بل قد يدعى ظهور النصوص بل و الفتاوى فى غيرها، سيما الأخيرين ممن شرع تغسيله بعد موته، أو لم يشرع هوانا به، خصوصا ان قلنا بالتلازم بين النجاسه و غسل المس و لم نوجه بمسهما كما سيأتى البحث فيه إن شاء الله.

و ألحق جماعه منهم الشهيد فى الذكرى و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و السيد فى مداركه بهذه الثلاثه الميت من الإنسان قبل البرد، فلا يجب الغسل بالفتح بمباشرته، للأصل المقرر بوجوه، و عدم القطع بالموت.

بل فى الحدائق «انا نمنع انفصال الروح فى هذا الحال تماما، إذ هى بعد خروجها من البدن يبقى لها اتصال كاتصال شعاع الشمس بعد غروبها بما أشرقت عليه، و آثار ذلك الاتصال باقيه، فإذا برد انقطع و علم خروجها بجميع متعلقاتها و آثارها» الى آخره.

و لظهور التلازم بين الغسل بالفتح و الغسل بالضم، لاشتراكهما فى العله، و هى النجاسه كما يرمى اليه تلازمهما فى غير محل البحث وجودا و عدما، و منه سقوطهما معا بمس الشهيد و نحوه.

كايما مكاتبه الحسن بن عبيد^(٢) الى الصادق (عليه السلام) و صحيحه الصفار^(٣) فى الأول

«كتب اليه هل اغتسل أمير المؤمنين (عليه السلام) حين غسل رسول الله (صلى الله عليه و آله) عند موته؟ فأجابه (عليه السلام) النبى (صلى الله عليه و آله) طاهر مطهر، لكن فعل أمير المؤمنين (عليه السلام)، و جرت به السنه»

الحديث.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب التكفين.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل المس - الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل المس - الحديث ٥.

فى الثانى «كتب اليه رجل أصاب يديه أو بدنه ثوب الميت الذى يلى جلده قبل أن يغسل هل يجب عليه غسل يديه أو بدنه؟ فوقع (عليه السلام) إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل»

و لما لم يجب الغسل بالضم بالمس فى هذا الحال نصا و فتوى كما ستعرف لم يجب بالفتح.

و لإطلاق نفى البأس أو عمومه فى

خبر إسماعيل بن جابر (١) لما دخل على الصادق (عليه السلام) حين موت ابنه إسماعيل فجعل يقبله و هو ميت، فقال له: «جعلت فداك أليس لا ينبغى أن يمس الميت بعد أن يموت، و من مسه فعليه الغسل؟ فقال: أما بحرارته فلا بأس، إنما ذاك إذا برد»

الحديث.

ك

صحيح ابن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) «مس الميت عند موته و بعد غسله، و قبله ليس بها بأس».

و فى الكل نظر لانقطاع الأصل بإطلاق الأخبار السابقه و معاقد جملة من الإجماعات على نجاسه الآدمى بالموت، كإطلاق الإجماع أيضا على نجاسه مطلق ذى النفس به، و منه الإنسان، و بصريح المروى فى الاحتجاج المتقدم سابقا، و لمنع عدم القطع بالموت، إذ هو مع أنه موكول الى العرف كموت غيره من ذوات الأنفس مستفاد من الاخبار (٣) أيضا، خصوصا ما دل (٤) منها على التفصيل بين الحالين للميت، على أنه لو لم يحصل الموت إلا بالبرودة لم يجر دفنه و لا تغسيله، بل و لا يجرى شىء، من أحكام الأموات عليه بالنسبه إلى أمواله و نسائه و غيرها، و هو مما يقطع بفساده فى البعض ان لم يكن فى الكل، بل فى الروض «انه لم يقل أحد بعدم جواز دفنه قبل البروده، خصوصا

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل المس - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب غسل المس - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل المس.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل المس.

صاحب الطاعون، و قد أطلقوا القول باستحباب التعجيل مع ظهور علامات الموت» انتهى.

و ما سمعته من الحدائق بعد تسليمه لا ينافى صدق اسم الموت و تحققه مع ذلك التعلق، كمنع دعوى التلازم بين المضموم و المفتوح، لتعليق الأول نصا و فتوى على البروده و الثانى على الموت، و اتفاق تلازمهما وجودا و عدما فى غالب الأوقات لا يقتضى الاشتراك فى العليه.

و المكاتبه الأولى مشعره بانتفاء غسل المس لانتفاء النجاسه فى خصوص موت النبى (صلى الله عليه و آله) و نحوه، و لعله لان علتة مركبه من النجاسه الموتيه و البروده، فانتفاء أحدهما عله تامه فى عدمه، و هو لا ينافى كون عله النجاسه الموت بالنسبه إلى غير النبى (صلى الله عليه و آله) نعم ذلك يقتضى عدم انفكاك غسل المس لغيره أيضا عن النجاسه لا العكس، و لعلنا نقول به، و لا ينافيه تحقق غسل المس بدون نجاسه ما حصل المس به، كما لو مسه مع الجفاف بناء على عدم النجاسه بذلك، أو مس ما لا تحله الحياه منه كالظفر مثلا، لان المراد نجاسه جملة الميت فى حد ذاتها و ان اتفق عدم حصول النجاسه بالنسبه إلى خصوص الجزء المباشر الذى تحقق به صدق المس، فتأمل فإنه قد يدق.

و لا- إشعار فى المكاتبه الثانيه إذا كان لفظ الغسل فيها بفتح الغين، كما هو كذلك بقريته السؤال، فيكون اللام فيه للعهد الذكري، بل و كذا لا إشعار إذا كان بالضم أيضا، سيما إذا أريد من لفظ «قد» الإهمال لا التحقق على معنى ماضويه المضارع، فتأمل جيدا، و لظهور نفى البأس فى الخبر بالنسبه للغسل بالضم، و عليه يحمل ما فى الصحيح الذى بعده.

و من ذلك كله كان خيره التذكرة و القواعد و الروض و كشف اللثام و الرياض النجاسه و ان لم يبرد كما عن المبسوط، و ربما يقتضيه إطلاق المصنف و غيره، بل قد يظهر من التذكرة الإجماع عليه، حيث قال: لو مسه قبل برده فالأقرب وجوب غسل

اليد، لانه لاقى نجاسه، إذ الميت نجس عندنا، بل فى الرياض أرسل حكاية الإجماع على النجاسه قبل البروده عن الخلاف و المعبر و التذكره و المنتهى، لكنه و هم قطعاً، إذ معقد الإجماع فى هذه الكتب مطلق لا تعرض فيه للبروده و الحراره، بل محتمل قويا كغيره من المعاهد لإرادته النجاسه فى الجملة فى مقابله قول الشافعى بالطهاره، و لذا

حكاها فى كشف اللثام عنها كذلك أى مطلقاً، و هو واسطته فى النقل غالباً كما لا يخفى على الممارس لكتائيهما، فكان عليه حكايته مثله، بل فى المنتهى بعد أن حكى عن المبسوط وجوب غسل اليد قال: و عندى فيه نظر، و كيف كان فالأقوى النجاسه لما عرفت، و الله أعلم.

نعم لا نجاسه بعد تغسيه قطعاً و إجماعاً.

و فى إلحاق المتيمم لفقد الماء مثلاً- و فاقد الخليطين و نحوهما من الاعذار نظر و تأمل، خصوصاً الأول، ينشأ من استصحاب النجاسه و غيره مما دل عليها، فلا- يخرج عنها إلا- بالمتيقن، مع عدم ثبوت قيام التراب مقام الماء فى رفع الخبث، و من ظهور قيامها حال التعذر مقام الغسل الصحيح، لاقتضاء الأمر الاجزاء و نحوه، لكن الإلحاق لا يخلو من قوه، خصوصاً فى فاقد الخليطين، و الاحتياط لا يترك.

[فى نجاسه القطعه المبانه من الحيوان]

و كلما ينجس من الحيوان بالموت فما قطع من جسده فهو نجس حيا كان المقطوع منه أو ميتاً بلا خلاف يعرف فيه، كما اعترف به فى المعالم، و استظهره فى الحدائق، بل فى المدارك انه مقطوع به فى كلام الأصحاب، و فى شرح المفاتيح للأستاذ الأكبر «ان أجزاء الحيوان التى تحلها الحياه تنجس بالموت و ان قطعت من الحى باتفاق الفقهاء، بل الظاهر كونه إجماعياً، و عليه الشيعه فى الأعصار و الأمصار» الى آخره.

و عن الذخيره «ان المسأله كأنها إجماعيه، و لولا الإجماع لم نقل بها، لضعف الأدله» انتهى و فى كشف اللثام «ان الحكم باستواء الأجزاء المنفصله من الحى و الميت مما قطع به

الفاضلان و من بعدهما و لم أظفر لمن قبلهما بنص على أجزاء الحى إلا على أليات الغنم» انتهى.

قلت: و هو كذلك، لكن فى الخلاف الإجماع على وجوب الغسل لمن مس قطعه من ميت أو حى و كان فيها عظم، و لعله لازم النجاسه لما عرفت من لزوم غسل المس لها دون العكس، و فى التذكرة «كلما أبين من الحى مما تحله الحياه فهو ميت، فان كان من آدمى فهو نجس عندنا خلافا للشافعى» و ظاهره الإجماع كصريحه أيضا فيها منا بل من المسلمين عدا الزهرى بالنسبه إلى جلد الميتة، كالذى سمعته سابقا من المنتهى و غيره.

و كيف كان فيدل عليه مضافا الى ذلك الاستصحاب فى خصوص المقطوع من الميت، بل و إطلاق ما سمعته مما دل على نجاسه الميتة، لظهورها فى عدم اشتراط الاتصال و الاجتماع بالنسبه الى ذلك، سيما و الحكم النجاسه مما لا يتفاوت فيه الحالان كما فى الكلب و الخنزير و نحوهما، بل تعليل طهاره الصوف فى صحيحه الحلبي (١) بعدم الروح فيه كالصريح فى عليه الموت للنجاسه، و انه المناط فيها كما هو الظاهر من غيرها مما علق فيه الحكم على الميتة مما يشعر بالعليه أيضا، بل ينبغى القطع به من تتبع تضاعيف الأدله فى المقام و فى انفعال القليل و البئر و الكر بالتغير و الحل و الحرمة، سيما ما ستسمعه فى أليات الغنم و نحوها.

و من ذلك يستفاد حكم المقطوع من الحى أيضا، لوجود العله فيه، و لعل ذا هو الذى أشار إليه فى المنتهى حيث استدل على ما نحن فيه بوجود معنى الموت فى الاجزاء سواء أخذت من حى أو ميت، لوجود المعنى فى الحالين، فما فى المدارك من أن ضعفه ظاهر، إذ غاية ما يستفاد من الاخبار نجاسه جسد الميت، و هو لا يصدق على الاجزاء

قطعا، نعم يمكن القول بها فى خصوص المقطوع من الميت استصحابا، مع انه لا يخفى ما فيه، فى غير محله، و إلا لاقتضى طهاره من قطع قطعا ثم مات، بل و من فعل به كذلك بعد الموت، و هو من المقطوع بفساده، خصوصا الثانى، و انسياق الجملة و الاجتماع فى بعض أدله الميتة إلى الذهن انسياق مورد و غلبه لا شرطيه فى الحكم، كما هو واضح.

و زيده تأييدا الأمر(١) بغسل الشعر المأخوذ من الميتة، إذ هو ليس إلا- لإزاله ما استصحابه من الاجزاء، و الاقتصار على طهاره الأجزاء المخصوصه من الميتة كالصوف و نحوه فى الصحيح و غيره كما سيأتى.

و كذا احتمال المناقشه بأنه لو كان عله النجاسه الموت لاقتضى نجاسه بعض أجزاء بدن الحى حال الاتصال، لتحقق الموت فيها معه، لوضوح ضعفه كما اعترف به فى كشف اللثام بمنع تحقق صدق اسم الميتة عليها حاله أولا، و بمعلومية عدم جريان حكم الميتة عليها فى مثل هذا الحال و ان قلنا بالتحقق من السير القاطعه و العسر و الحرج و غير ذلك ثانيا، و بظهور الأدله بل صراحتها فى اعتبار الانفصال بالنسبه إليها خاصه ثالثا، و لا ينافيه سببيه الموت للنجاسه كما لا ينافى تخلف مقتضى كل سبب شرعا بفقد شرط أو وجود مانع، نعم ما لم تثبت شرطيه الشرط أو مانعيه المانع أو لم يتخلفا يؤثر أثره، و لما لم يثبت اشتراط اجتماع أجزاء الميتة و لا تحقق الموت فى جميع الاجزاء فى سببيه الموت فى النجاسه لم ينافه حينئذ تخلفهما، و ان توقف بالنسبه للثانى على الإبانه و الانفصال، فلا- ينجس الجزء حينئذ قبل تحققه، على أنه تردد بعض المحققين كالخوانسارى فى شرح الدروس فيما تحقق فيه الموت من الاجزاء الكبيره، سيما إذا أنتنت فتدخل فى إطلاقات الجيفه و ما ينتن به الماء، قلت: و خصوصا إذا ضعف اتصالها بالبدن كاليد المقطوعه إلا شيئا قليلا مما يمكنها من الجلد.

لكن الإنصاف انه لا وجه لذلك كله، لأصالة الطهاره من غير معارض، و إطلاقات الجيفه انما يراد بها مما علم نجاسته قطعاً، فلا يمكن إثبات نجاسه جديده، و ما عداها استبعاد محض لا يصلح لمعارضه العمومات و الأصول الشرعيه، فتأمل جيداً.

هذا كله مع الإغضاء عن خصوص ما ورد من الاخبار فى المقام، و إلا فمعها لم يبق مجال للتأمل فى الحكم المذكور، فمنها ما رواه فى الفقيه فى

الصحيح عن أبان عن عبد الرحمن (١) بل عن التهذيب و الكافى روايته أيضاً لكن بطريق غير صحيح، قال:

«قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما أخذت الحباله و قطعت منه فهو ميتة، و ما أدركت من سائر جسده فذكه و كل منه»

كخبره الآخر (٢) و خبر عبد الله بن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) أيضاً بتفاوت يسير، و نحوهما

الصحيح أو الحسن بإبراهيم بن هاشم عن محمد بن غيث (٤) عن الباقر (عليه السلام) قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ما أخذت الحباله من صيد فقطعت منه يداً أو رجلاً فإنه ميت، و كلوا ما أدركتم حياً و ذكرتم اسم الله عليه»

ك

خبر زراره (٥) عن الباقر (عليه السلام) قال:

«ما أخذت و انقطع منه شىء فهو ميت»

إلى آخره. و فى

مرفوعه أيوب بن نوح (٦) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا قطع من الرجل قطعه فهى ميتة»

ك

قوله

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ٣ لكن رواه عن عبد الله ابن سليمان.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ١.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الصيد - الحديث ٤ لكن رواه عن أحدهما عليهما السلام.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب غسل المس - الحديث ١.

(عليه السلام) في خبر أبي بصير(١) في أليات الضأن تقطع: «انها ميتة»

و نحوه خبر الكاهلي (٢) عنه (عليه السلام) أيضا، و

الوشاء(٣) عن أبي الحسن (عليه السلام)، لكن حكاها في أولهما عن كتاب علي، و زاد في ثانيهما «فقلت: جعلت فداك فيصبح بها فقال: أما علمت انه يصيب اليد و الثوب و هو حرام».

فمن العجيب غفله صاحب المدارك عن هذه الاخبار المعتضده بما عرفت، و بعدم القول بالفصل بين مضامينها و غيره المستفاد منها حكم أجزاء الميتة بطريق أولى، و تمسكه بالاستصحاب مع انه قال: فيه ما لا يخفى، كما أنه من العجيب مناقشه صاحب المعالم في بعضها باحتياج دلالتها على النجاسة إلى دليل يدل عليها في الميتة، إذ قد عرفت فيما تقدم ما يدل على ذلك، مع ما في الأخير من الإشارة إليه بجعل الحرام فيه بمعنى النجاسة.

نعم قد يشك في شمول سائر ما تقدم من الأدله لما ينفصل من بدن الحي من الإنسان من الاجزاء الصغار كالشبور و الثالول و نحوهما، فيبقى الأصل و العمومات سالمه عن المعارض حينئذ مع تأيدها بالعسر و الحرج في الاجتناب عنها، خصوصا ما يتصل برؤوس الشعر في أيام الصيف و ما يعلو الجراحات و الدمامل و غيرها عند البرء، و ما يحصل في الأظفار و يتطاير من القشور عند الحك، سيما مع داء الجرب و نحوه، و ما يكون على الشفه خصوصا لبعض الناس في بعض الأوقات أو على باطن الاقدام عند إرادته تنظيفها و تحجيرها و غير ذلك، و بالسيره و الطريقه المستقيمه في سائر الأعصار و الأمصار على عدم إجراء شىء من أحكام النجاسات على شىء من ذلك، مع أنه مما تعم البلوى و البليه به، خصوصا مع عدم نص أحد من الأصحاب على النجاسة، بل نص في المنتهى و مجمع البرهان و المدارك و المعالم و شرحى الأستاذ الأكبر للمفاتيح و الخوانسارى للدروس

١-١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الذبائح - الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذبائح.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الذبائح - الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذبائح.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الذبائح - الحديث ٢ من كتاب الصيد و الذبائح.

على الطهاره، و هو ظاهر البحار أو صريحه، كالذى فى الموجز و عفى عن البثور و الثالول، و المحكى عن نهايه الاحكام و كشف الالتباس و الذخير و الكفايه، بل فى الحدائق الظاهر انه لا خلاف فيه بينهم و ان اختلف المدرك لذلك، و ب

صحيحه على بن جعفر (١) عن أخيه موسى (عليهم السلام) قال: «سألته عن الرجل يكون به الثالول و الجراح هل يصلح أن يقطع و هو فى صلاته أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال:

إن لم يخف أن يسيل الدم فلا بأس، و ان يخف أن يسيل الدم فلا يفعله»

لظهورها فى المطلوب ان قلنا بعدم جواز حمل النجاسه فى الصلاه أو بالنجاسه مع اليوسه، بل و ان لم نقل بذلك من حيث ترك الاستفصال فيها عن الرطوبه و اليوسه، سيما مع ملاحظه ما قيل من غلبه العرق فى بلد السؤال و الجواب لشده الحر فيها، و سيما مع تعرضه لخوف سيلان الدم المعلوم حكمه عند غير السائل فضلا عنه، و تركه التعرض لما نحن فيه المحتمل الخفاء عليه و على غيره.

فما يقال: إن ترك الاستفصال لعله لمعلوميه الحكم عند السائل فى غير محله، مع ان الأصل ينفيه، كاحتمال القول أيضا بأن تركه لعله لظهور سؤال السائل فى منافاه ذلك للصلاه بكثرة الفعل و عدمها، لا- لما نحن فيه حتى يرجى الجواب من الامام (عليه السلام) عنه، و فيه أن تعرضه (عليه السلام) لسيلان الدم و عدمه كاد يكون صريحا فى خلاف ذلك، و لذلك كله اعترف فى المعالم بظهورها فى المطلوب، كما انه عن العلامه فى النهايه بعد أن استدل على الطهاره فى المقام بمشقه التحرز قال: و للروايه، و لعله أراد هذه الصحيحه، و إلا كانت مرسله أخرى مؤيده للأصل، و كفى به مرسلا.

قلت: لكن التحقيق الاقتصار على طهاره خصوص المستفاد من السير و الطريقه، و ما فى اجتنابه عسر و حرج دون غيرهما، من غير فرق بين الإنسان و غيره،

فلا مدخله للصغر و عدمه فى ذلك، كما لا مدخله لتحقق الموت فى قبل الانفصال و عدمه، فدعوى عدم شمول الأدله السابقه للجزء الصغیر من حیث كونه صغیرا، فبىقى الأصل سالما ممنوعه، لعدم الفرق بین حکم الجزء و الجملة، كدعوى عدم شمولها لما تحقق فى الموت حال الاتصال بالحى، لظهور تعليق الحكم فيها على مطلق المبان، فقد يتجه حیثذ الحكم بالنجاسه فى الـجزء الصغیره التى لم يتعارف انقطاعها، و لا- حرج فى اجتنابه، بل لا یبعد الحكم بها بالنسبه إلى تلك الـجزء المحكوم بطهارتها فى الحى، لو قطعت من الميته، أو من عضو قطعت معه و ان قلنا بطهارتها نفسها لو قطعت وحدها من الحى للمشقه، و الصحیحه السابقه لو سلم دلالتها على حسب ما قررناه فيها لا تنافى ذلك، مع إمكان المناقشه فيها بأن تعرضه لسيل الدم فيها لعله غلبه وقوعها فیما سأل عنه الراوى و ان لم یکن قصده فىه، بخلاف المقام فإنه لم یقصد بالسؤال، و لم یکن غلبه فى المس بالطوبه، و باحتمال كون آله القطع غیر ید المصلی، و بغير ذلك، و لعله لذا مال فى كشف اللثام إلى القول بالنجاسه فى تلك الـجزء مطلقا، إلا أنك لا یخفى عليك ما فىه بالنسبه إلى ما یشق التحرز عنه، و ما علم من السیره طهارته، و الله أعلم.

نعم صرح بعض الأصحاب كالعلامه فى التذکره و النهايه و الشهد فى الذکرى و السید فى المدارك و غیرهم باستثناء فأره المسك من هذا الحكم، فلا- تنجس سواء انفصلت من الطبى فى حیاته أو بعد موته، بل ظاهر الأول الإجماع علیه، كما انه استظهر من الذکرى ذلك أيضا، للأصل و الحرج و فحوى ما دل (١)على طهاره المسك مع غلبه انفصال فأرته من الحى، و ل

صحیح على بن جعفر (علیه السلام) (٢)«سأل أخاه عن فأره المسك تكون مع من یصلی و هى فى جیبه أو ثیابه، قال: لا بأس بذلك».

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٨- من أبواب النجاسات.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب لباس المصلی- الحدیث ١.

لكن قد يناقش في ذلك بانقطاع الأصل بما تقدم مما دل على نجاسه الجزء المبان من الحي أو الميت، وخصوصا جلد الميتة، و منع اقتضاء الحرج طهاره خصوص الجلد أولا، و منع حصوله و تحققه سيما بعد ثبوت طهاره المذكي خاصه و المأخوذ من يد المسلم ثانيا، كمنع اقتضاء طهاره المسك ذلك، إذ- مع إمكان تخصيصها في خصوص المذكي، أو المنفصل في الفأره من غيره مع عدم الرطوبة المنجسه له، و في المأخوذ من يد المسلم- قد يكون ذلك لعدم تعدى نجاسه جلد الفأره اليه لا لطاره الجلد.

و لذا قال في نهايه الاحكام: «إن المسك طاهر و ان قلنا بنجاسه فأرته المأخوذه من الميتة كالإنفحة، و لم ينجس بنجاسه الظرف» إلى آخره. و قد أطلق غير واحد حكاية الإجماع على طهاره المسك، ثم أعقبه بذكر حكم الفأره، و ظاهره أيضا بل كاد يكون صريحه طهاره المسك مطلقا و ان قلنا بنجاسه الفأره.

و أما الصحيح فهو- مع كون التعارض بينه و بين ما دل على النجاسه بالعموم من وجه، و لم يثبت رجحانه، بل لعل الثابت مرجوحته، و ابتناء دلالته على عدم جواز الصلاه بالمحمول من أجزاء الميتة أو المبانه من الحي حتى فأره المسك لو كانت نجسه، و قد يمنع، و على عدم ظهور سؤاله في الفأره التي لم يعلم حالها- معارض ب

مكاتبه عبد الله ابن جعفر(١) إلى أبي محمد (عليه السلام) في الصحيح «هل يجوز للرجل أن يصلى و معه فأره مسك؟ فكتب لا بأس به إذا كان ذكيا»

فيجب أن ينزل عليه، لقاعده الإطلاق و التقييد.

و المناقشه في دلالته باحتمال إرادته إذا كانت الفأره ذكيه أى لم تعرض لها نجاسه خارجيه كما ترى، مع أنه لا يناسبه تذكير الضمير، كالمناقشه بأن منع استصحابها في الصلاه لا ينحصر وجهه في النجاسه، لاندفاعها بعدم القول بالفصل هنا كما قيل، و بغيره، فتأمل.

و لذلك كله كان خيره الفاضل الأصبهاني في كشف لثامه نجاسه الفأره مطلقا إلا مع ذكاه الطبى، بل و نجاسه المسك بها مع الرطوبه عند الانفصال، و هو لا يخلو من قوه بالنسبه للفأره لا المسك، إلا أنى لم أعرف له موافقا عليه ممن تقدمه و تأخر عنه، بل لعله مجمع على خلافه فى المنفصله من الحى، كما عساه يظهر دعواه من المنتهى فضلا عما سمعته من التذكره و عن ظاهر الذكرى من دعواه مطلقا.

نعم فى المنتهى ان الأقرب نجاسه الفأره إذا انفصلت بعد الموت خاصه، و قد استغربه فى كشف اللثام، بل قال: لا أعرف له وجهها، قلت: لعل وجهه قصور ما دل على نجاسه المبان من الحى عن شمول ذلك دون الميت، و ان المراد بالذكى فى المكاتبه الطاهر و لو للحياه لا- خصوص الذبح، كما ان سؤال الصحيح الأول منزل على الفأره المنفصله من الحى، لأنه على ما قيل هو الشائع الغالب دون غيره، و من هنا كان تفصيل المنتهى قريبا فى النظر جدا.

هذا كله فيما كان تحله الحياه من أجزاء ما ينجس بالموت،

[فى عدم نجاسه ما لا تحله الحياه بالموت]

و أما ما كان منه لا تحله الحياه كالعظم و منه القرن و السن و المنقار و الظفر و الظلف و الحافر و الشعر و مثله الصوف و الوبر و الريش فهو طاهر و لا- ينجس بالموت اتفاقا كما فى كشف اللثام، و هو كذلك، إذ لا- خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المدارك و الذخيره بالنسبه إلى طهاره المذكورات، إلا أنهما ما نسا على السن و المنقار، بل فى الخلاف تاره الإجماع بالنسبه للصوف من الميتة و الشعر و الوبر إذا جز و العظم، و أخرى الإجماع أيضا فى خصوص التمشط بالعاج و استعمال المداهن منه، كما انه فى الغنيه تاره الإجماع صريحا على طهاره العظم و الشعر و الصوف من الميتة، و أخرى فى باب الأطمعه دعواه على سائر المذكورات إذا كانت من ميتة ما تقع الذكاه عليه، لكنه أبدل الحافر بالخف، و المنقار بالمخبل، كظاهر إجماع المنتهى فى العظم و شعر الإنسان إذا انفصل فى حياته، و صريح

التذكرة فيما جز من ميتة مأكول اللحم، و ظاهرها فيما تتف منه حيا أو جز من ميتة غيره، كظاهر الإجماع عن الناصريات أيضا في صوف الميتة.

و مع ذلك فطهاره خصوص جميع المذكورات عدا الظلف و المنقار مستفاده من مجموع نصوص مستفيضه فيها الصحيح و الحسن و غيرهما، بل في صحيح الحلبي (١) منها عن الصادق (عليه السلام) تعليل عدم البأس في الصلاة بصوف الميتة بأنه ليس فيه روح مما يستفاد منه عموم الحكم لكل ما كان كذلك، و نحوه المحكى عن

الطبرسى في مكارم الأخلاق عن قتيبه بن محمد (٢) قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

إننا نلبس هذا الخز و سداه إبريسم، قال: و ما بأس بإبريسم إذا كان معه غيره، قد أصيب الحسين (عليه السلام) و عليه جبه خز و سداه إبريسم، قلت: أنا ألبس هذه الطيالس البربريه و صوفها ميت، قال: ليس في الصوف روح، ألا ترى أنه يجز و يباع و هو حي».

كما انه في

حسن حريرز (٣) عن الصادق (عليه السلام) أيضا انه قال (عليه السلام) لزاره و محمد بن مسلم: «اللبن و اللبأ و البيضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شىء ينفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى، و إن أخذته منه بعد موته فاغسله و صل فيه»

و

قال (عليه السلام) أيضا في خبر الحسين بن زراره (٤): «الشعر و الصوف و الوبر و الريش و كل نابت لا يكون ميتا»

كخبره الآخر (٥) عنه (عليه السلام) أيضا لكن مع إبدال الوبر بالعظم.

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٦٨ - من أبواب النجاسات - الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٨ - من أبواب النجاسات - الحديث ٧.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٧.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١٢.

و منهما كالتعليل السابق بل و تعليل عدم البأس فى الانفحة بأنها ليس لها عروق و لا فيها دم و لا لها عظم كما ستسمعه إن شاء الله يستفاد عدم شمول أخبار الميتة لهذه الاجزاء حتى يحتاج إلى التقييد أو التخصيص، كما ظنه فى الحدائق زاعما انها داخله فى مسماها كدخولها فى مسمى الكلب و الخنزير، إذ لا- يخفى وضح الفرق بينهما، فأصالة الطهاره و عموماتها حيثئذ محكمه، و دليل آخر على المطلوب بعد الإجماع و الاخبار المتقدمين.

و منه يظهر ما فى شرح الدروس للخوانسارى من أن العمده فى طهاره هذه الاجزاء عدم وجود نص يدل على نجاسه الميتة حتى تدخل، لا- عدم حلول الحياه، و إلا لو كان هناك نص كذلك لدخلت كشعر الكلب و الخنزير، و إلا فزوال الحياه ليس سببا للنجاسه، و إلا لاقتضى نجاسه المذكى، على أنه لا استبعاد فى صيروره الموت سببا لنجاسه جميع أجزاء الحيوان و ان لم تحلها الحياه، و فيه نظر من وجوه آخر أيضا.

ثم انه لا فرق فى طهاره المذكورات بين أخذها جزا و نحوه أو قلعا أو نتفا لإطلاق الأدله، بل فى

المضممر(١)«لا بأس بما ينتف من الطير و الدجاج ينتفع به للعجين، و أذنان الطواويس و أذنان الخيل و أعرافها»

الحديث.

نعم ان استصحب بعض اللحم و نحوه فى الثانى و جب إزالته، لما عرفت من نجاسته، و ان لم تستصحب فالظاهر وجوب غسل موضع الاتصال خاصه مع قلعهما من الميتة، لنجاسته بملاقاه رطوبه الجلد و نحوه، و للأمر به فى حسنه حريز المتقدمه المنزل على ذلك، و إلا- فلا- يجب الغسل مع الجز قطعاً، بل و اتفاقاً كما قيل، اللهم إلا أن يفرض نمو لها بعد الموت، و قد تأخر الجز عنه بحيث كان فيما جز بعض الأصول التى لاقت الميتة برطوبه، فحيثئذ يتجه وجوب الغسل، لكنه لم يثبت.

و على كل حال فالطهاره فى المجزوز أو المقلوع غير محل الاتصال منه بل و محله

بعد الغسل مما لا ينبغي التأمل فيها بعد إطلاق الأدله السابقه و خصوص البعض، فما عن الشيخ في النهايه من تخصيص طهاره الصوف و الشعر و الريش و الوبر بالجز خاصه غريب، أو ينزل على إرادته عدم الانتفاع بالمقلوع حتى يغسل موضع الاتصال منه، و لذا لم يعرف حكاية خلافه هنا، إلا أنه يأباه ما ذكره بعضهم له من التعليل بأن أصولها المتصله باللحم من جمله أجزائه، و انما تكون استحالته إلى أحد المذكورات بعد تجاوزها عنه.

و فيه- مع إمكان منعه أولاً، و عدم قادحيته بعد التسليم لصدق اسم الشعر و نحوه حينئذ ثانياً، و اختصاصه بالأصول ثالثاً- انه اجتهد في مقابله النص.

و من العجيب ما في شرح الدروس ان الأحوط غسل الجميع في المأخوذ قلعا لا موضع الاتصال خاصه، بل و كذا المأخوذ جزا لإطلاق حسنه حريز المتقدمه، و فيه انه لا- وجه له بعد الاتفاق و النصوص على طهاره المذكورات، و حسنه حريز يراد منها موضع الاتصال قطعاً، و احتمال إرادته الخروج من شبهه خلاف الشيخ يدفعه أن الاحتياط لذلك يقضى بترك المقلوع خاصه رأساً، لا تطهيره بالغسل.

و كذا لا وجه للاحتياط في اجتناب خصوص العظم من الميتة من جهه المناقشه في كونه مما لا تحله الحياه، لقوله تعالى (١) «مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَ هِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ» إذ هي اجتهد في مقابله النص و الإجماع، و لعل المراد بإحيائها في الآيه إحياء الشخص المشتمل عليها، لانه المراد من العظام، هذا.

و قد اشتملت النصوص (٢) و الفتاوى على طهاره غير المذكورات أيضا من الميتة كالبيض و الانفحة و اللبن، بل الأول من معقد إجماع كشف اللثام و نفى الخلاف في المدارك و غيرها، لكن مع التقييد فيهما باكتسائه القشر الأعلى الصلب.

١- ١ سورة يس- الآية ٧٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الأطحه المحرمه.

قلت: و ينبغي القطع به إذا كان من مأكول اللحم، بل في المنتهى الإجماع عليه في الدجاج، للأصل و العمومات السالمة عن معارضه ما دل على نجاسه الميتة، لعدم شموله لذلك قطعاً، مضافاً إلى التعليل السابق في صحاحه الحلبي و غيره من العمومات السابقة، و إلى خصوص نفى البأس من الصادق (عليه السلام) في صحيح زرارة (١) عن بيض الدجاجة، و عن أكله في خبري ولده حسين (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً، و نحوهما خبر الثمالي (٣) عن الباقر (عليه السلام) و غيره (٤) و يتم الجميع بعدم القول بالفصل بين الدجاج و غيره من المأكول، فضلاً عما دل على طهاره مطلق البيض من حسنه حريز السابقة و

خبر إسماعيل بن مرار (٥) عن يونس عنهم (عليهم السلام) قالوا: «خمسة أشياء ذكیه مما فيها منافع الخلق: الانفحة و البيض و الصوف و الشعر و الوبر»

و

خبر ابن زرارة (٦) قال: «كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) و أبي يسأله عن السن من الميتة و اللبن من الميتة و البيض من الميتة و إنفحة الميتة، فقال: كل هذا ذكي»

و

مرسل الصدوق (٧) عن الصادق (عليه السلام) بل عنه في الخصال انه رواه مسنداً إلى ابن أبي عمير رفعه اليه (عليه السلام) قال: «عشره أشياء من الميتة ذكیه: القرن و الحافر و العظم و السن و الانفحة و اللبن و الشعر و الصوف و الريش و البيض».

[في عدم نجاسه البيض بالموت]

و منها مع ما تقدم عدا الأخبار الخاصة بالدجاجة (٨) يستفاد طهارته و ان كان من غير المأكول، كما هو قضيه إطلاق الأصحاب و تصريح بعضهم عدا العلامة في المنتهى

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه - الحديث ٩.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه الحديث ٧ و ١٢.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه - الحديث ١.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه - الحديث ٢.
- ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه - الحديث ٤.
- ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه - الحديث ٨.
- ٨- ٨ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحمة المحرمه - الحديث ٧ و ٩ و ١٢.

و عن النهايه، فحكم بالنجاسه، و لم نعرف له دليلا و لا موافقا، كما اعترف بذلك بعض من تأخر عنه.

نعم لا- يبعد القول بتنجسها مطلقا بملاقاه رطوبه الميته و ان أطلق الاخبار و الأصحاب عداه فى المنتهى و بعض من تأخر عنه الحكم بالطهاره، إلا أن الظاهر إرادته الجميع بها عدم النجاسه الذاتيه بالموت لا العارضيه بملاقاه الرطوبه، و إلا فينبغى القطع بها بالنسبه إلى ذلك لقاعده التنجيس، و فحوى ما سمعته فى الشعر المقلوع من حسنه حريز و غيره.

بل فى الحدائق ان الحسنه (١) المذكوره المشتمله على البيض و غيره قد أمر فيها بغسل المأخوذ بعد الموت من كل ما ينفصل عن الدابه، و هو شامل للبيض لا- خصوص الشعر و نحوه، نعم يخرج اللبن و اللبأ عنه، لعدم قابليتهما لذلك، و فيه ان قوله (عليه السلام) فيها: «اغسله و صل فيه» قد يشعر بإرادته غيره، لكن قد عرفت أنا فى غنيه عن ذلك بقاعده ملاقاه النجس غيره برطوبه.

و كذا لا- يبعد تخصيص الطهاره بالبيض إذا اكتسى القشر الأعلى الصلب دون غيره من الخارج بدونه مما يسمى فى عرفنا بالمرش، و ان أطلقت تلك الاخبار و غيرها، و فيها الصحيح، لكن

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر غياث بن إبراهيم (٢) فى بيضه خرجت من است دجاجة ميتة: «إن كان قد اكتست الجلد الغليظ فلا بأس»

و هو و ان ضعف سنده بل و دلالتة، لأعميه ثبوت البأس من النجاسه إلا أنه منجبر بالشهره بين الأصحاب، بل قيل: إنه متفق عليه بين الشيعه و ان اختلف التعبير عنه بالقشر الأعلى أو الصلب أو للغليظ و نحو ذلك، لكن مراد الجميع واحد، بل حكى ذلك عن جمهور العامه أيضا.

نعم نقل عن بعضهم الاكتفاء بالجلد الرقيق، فمع عدمه حينئذ يتفق المسلمون على

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأطحه المحرمه - الحديث ٥.

النجاسه، فما عساه يظهر من المدارك و المحكى من المعالم من التأمل فى هذا الحكم لضعف المستند مع إطلاق ما دل على طهاره البيض فى غير محله، سيما إن أرادا الحكم بالطهاره بدون الجلد الرقيق، على انه قد يدعى انصراف تلك الإطلاقات إلى المتعارف من البيض، و هو ذو القشر الأعلى، بل قد يشك فى شمول اسم البيض له حقيقه، نعم لولا- الإجماع السابق لأمكن المناقشه فى الحكم بالنجاسه حال اكتساء الرقيق، إذ ليست هى إلا- عارضيه لا- ذاتيه، لعدم شمول أدله الميتة لمثل ذلك، و العارضيه تندفع بصلاحيه مانعيه الرقيق عن تعدى رطوبات الميتة كما لو كانت فى الخارج، لكن لا يخفى عليك أن الله تعالى شأنه أعلم من غيره بالصلاحيه و عدمها، فعدم اعتبار ذلك شرعا دليل على عدم صلاحيته، فتأمل.

[فى طهاره إنفحه الميتة]

و أما الثانى و هو الانفحة بكسر الهمزه و فتح الفاء و تخفيف الحاء و تشديدها فلا أعرف خلافا فى طهارتها، كما اعترف به بعضهم، بل فى المنتهى انه قول علمائنا، و فى المدارك انه مقطوع به فى كلام الأصحاب، و فى كشف اللثام كما عن الغنيه دعوى الإجماع صريحا، و هو الحجه بعد الأصل و العمومات و التعليل السابق و الاخبار المتقدمه.

مضافا إلى

خبر الثمالى (١) عن الباقر (عليه السلام) فى حديث طويل، قال فيه:

«قال قتاده: فأخبرنى عن الجبن، فتبسم الباقر (عليه السلام) ثم قال: رجعت مسائلك إلى هذا قال: ضلت عنى، فقال: لا بأس به، فقال: إنه ربما جعلت فيه إنفحه الميتة، قال: ليس بها بأس، ان الإنفحة ليس فيها عروق و لا فيها دم و لا بها عظم، انما تخرج من بين فرث و دم، ثم قال: إن الإنفحة بمنزله دجاجه ميتة خرجت منها بيضه»

الحديث.

و

خبر الحسين بن زراره (٢) عن الصادق (عليه السلام) ففیه انه «سأله أبى عن الإنفحة فى بطن العناق و الجدى و هو ميت، فقال: لا بأس به»

ك

خبره الآخر

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الأطحه المحرمه- الحديث ١١.

عنه (عليه السلام) (١) أيضا بعد أن سأله عن إنفحة الميتة و غيرها، فقال: «كل هذا ذكي»

و ك

صحيح أبيه أيضا (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن الانفحة تخرج من الجدى الميت قال: لا بأس به»

الحديث.

إنما الإشكال في المراد بالانفحة فعن القاموس و التهذيب و المغرب أنها شىء أصفر يستخرج من بطن الجدى الرضيع، فيعصر في صوفه مبتله فيغليظ كالجبين، و اليه يرجع ما في القواعد و عن النهايه و كشف الالتباس من انها لبن مستحيل في جوف السخلة، بل في كشف اللثام ان ذلك هو المعروف، و قد يشهد له خبر الثمالى المتقدم، و اختاره الخوانسارى في شرح الدروس معللا له بأنه يظهر من الروايات ان الإنفحة شىء يصنع به الجبن، و الظاهر ان الجبن انما يعمل من الشىء الذى في جوف السخلة مثل اللبن، لا من كرشها الذى هو للحيوان بمنزله المعده من الإنسان، و قيل كما عن الصحاح و الجمهره و أبى زيد انها كرش الحمل و الجدى ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش، و بذلك فسرت في السرائر كما عن أطعمه المسالك و التنقيح.

و ربما يرمى اليه عدم عددهم لها مما لا تحله الحياه، و فى المدارك ان الأول أولى اقتصارا على موضع الوفاق و ان كان طهاره نفس الكرش أيضا غير بعيد، تمسكا بمقتضى الأصل، و فيه انه لا وفاق بعد تقابل التفسيرين، اللهم إلا أن يكون الأول لازما للحكم بطهاره الثانى لكون محله الكرش حينئذ، و فيه تأمل، كما ان فى تمسكه بالأصل فى طهاره الكرش و ان فسرت الانفحة بغيره أيضا تأملا، لانقطاعه بما دل على نجاسه الميتة إلا أن يكون مما لا تحله الحياه، و فيه منع.

و قد يقوى فى النظر اتحاد التفسيرين بأن يراد بالشىء الأصفر فى التفسير الأول

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٩.

هو ما يصير كرشا للجدى بعد أن يأكل، فهو قبل أكله إنفحه، وبعده كرش، و يومى اليه ما حكى عن الفيومى فى المصباح عن التهذيب، قال: لا يكون الانفحة إلا لكل ذى كرش، و هو شىء يستخرج من بطنه أصفر يعصر فى صوفه مبتله فيغلظ كالجبين، و لا يسمى إنفحه إلا و هو رضيع، فإذا رعى قيل استكرش، أى صارت إنفحته كرشا، بل ذيله كاد يكون صريحا فيما قلنا، و كذا ما عن مجمع البحرين الانفحة هى كرش الحمل و الجدى ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش حكاة الجوهري عن أبى زيد، فإنه ظاهر فى اتحاد موضوع الانفحة و الكرش إلا أنه قبل الأكل يسمى إنفحه وبعده كرش، و أوضح منه ما عن المغرب، فإنه بعد أن فسره بالتفسير الأول قال: و لا يكون إلا لكل ذى كرش، و يقال: انها كرشه ما دام رضيعا، يسمى ذلك الشىء إنفحه، فإذا فصل و رعى الغيث قيل: استكرش.

قلت: لا استبعاد فيه، إذ لعل ذلك اللبن بعد أن يأكل الجدى يكرش معدته، و قبله لا تكريش فيها، أو انه يستحيل كرشه بقدره الله تعالى، فتأمل جيدا خصوصا فيما مضى من العبارات، فلعلة به يظهر لك ما قلناه.

نعم ظاهر الجميع اختصاص الانفحة بما قبل الأكل، لكن قال فى الذكري:

«و الانفحة طاهره من الميته و المذبوحه و إن أكلت السخله» و هو مشكل إلا أن يريد الأكل الذى لا يعتد به.

و كيف كان فالظاهر وجوب غسلها من ملاقاته رطوبات الميته وفاقا للمحكى عن الشهيد الثانى فى بعض فوائده، و ربما يعطيه ما سمعته من المنتهى و غيره فى البيض، و خلافا للمدارك، و ظاهر بعض من تأخر عنه، لتنجسها بها كما هى القاعده فى كل ما لاقى نجسا برطوبه، و احتمال استثناء الإنفحة لإطلاق ما دل على طهارتها سيما مع عدم ذكر الأكثر وجوب الغسل و قد نصوا عليه فى مثل الصوف المقلوع يدفعه ظهور سياق تلك

المطلقات فى إرادته عدم النجاسه الذاتيه كباقي أجزاء الميته، و لعل عدم تعرض الأصحاب اتكالا منهم على القاعده.

و من العجيب ما عساه يظهر من مجمع البرهان من دعوى الإجماع على الظاهر و الاخبار على استثناء الانفحه من تلك الكليه، و لعله لا يريد ذلك، بل يريد عدم النجاسه الذاتيه كما عساه يشعر به ذكره ذلك فى الاستدلال على طهاره اللبن، فلاحظ و تأمل.

ثم انه لا- ينافى القول بغسل ظاهر الانفحه تفسيرها الأول باعتبار عدم قابليه اللبن للتطهير كما قد يتخيل، لظهور ما سمعت من تفسيرها على كلا التقديرين فى قابليتها لذلك، و خروجها بالاستحاله عن اللبن، فما فى الحدائق و حكايه عن المعالم أيضا من ان الإنفحه شىء مائع فى جوف السخله بناء على التفسير الأول لا يخلو من تأمل، لكن عليه حينئذ يتجه عدم وجوب الغسل، كما انه يتجه دعوى استثنائه من قاعده تنجيس الملاقاه مع الرطوبه بما دل على طهارتها، و الله أعلم.

[فى طهاره لبن الميته]

و أما الثالث و هو اللبن فالأقوى فى النظر طهارته وفاقا للشيخ و ابنى زهره و حمزه و كشفى الرموز و اللثام و الدروس و المنظومه و جماعه من متأخرى المتأخرين و عن المقنع و المفيد و القاضى و غيرهم، بل هو المحكى عن الأكثر فى كشف اللثام، و الأشهر عن الكفايه، و أكثر المتقدمين و جمع من المتأخرين عن المسالك و الصدوق و الشيخ، و كثير من الأصحاب عن الذخير، و فى البيان انه قول مشهور، بل عن الدروس ان القائل بخبر المنع نادر، للأصل و العمومات السالمه عن معارضه ما دل

على نجاسه الميته إلا- بقاعده نجاسه الملاقى مع الرطوبه التى يجب الخروج عنها هنا بإجماع الخلاف على طهاره ما فى ضرع الشاه الميته من اللبن، و إجماع الغنيه على جواز الانتفاع بلبن ميته ما يقع الذكاه عليه، و ب

صحيح زراره (١) قلت: «اللبن يكون فى ضرع الشاه و قد ماتت، قال:

لا بأس به»

و

حسنه حريز(١) عن الصادق (عليه السلام) انه قال لزراره و محمد بن مسلم:

«اللبن و اللبأ و البيضه- إلى أن قال:- فهو ذكى»

و

خبر الحسين بن زراره(٢) أو موثقه قال: «كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام)، و أبى يسأله عن السن و اللبن و البيضه من الميتة- إلى أن قال:- فقال: كل هذا ذكى»

و

مرسل الصدوق(٣) عن الصادق (عليه السلام) قال: «عشره أشياء من الميتة ذكيه- و عد منها- اللبن»

بل قال:

إنى رؤيته فى الخصال مسندا، و بفحوى ما دل على طهاره الإنفحه بناء على التفسير الأول سيما التعليل فى خبر الثمالى المتقدم آنفا.

و المناقشه فى هذه الأدله- بعدم إفاده تمام المدعى فى بعض، و عدم الحجيه فى آخر، و بمعارضتها ب

خبر وهب بن وهب (٤) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «ان عليا (عليه السلام) سئل عن شاه ماتت فحلب منها لبن، فقال: ذلك الحرام محضا»

و

مكاتبه الفتوح بن يزيد الجرجانى (٥) أبى الحسن (عليه السلام) يسأله «عن جلود الميتة، فكتب لا ينتفع من الميتة بإهاب و لا عصب، و كل ما كان من السخال من الصوف و ان جز و الشعر و الوبر و الانفحه و القرن»

و لا يتعدى إلى غيرها، مضافا إلى قاعده النجاسه بالملاقاه، و عموم النهى عن الانتفاع بشىء من الميتة مع عدم جريان بعضها فى بعضها- مدفوعه فى الأول بعدم القول بالفصل كما ستعرف، و الثانى بالانجبار بما عرفت، و الثالث بعدم صلاحيته للمعارضه للشذوذ كما فى الاستبصار، و عدم التلازم بين الحرمة و النجاسه، و للطعن فى وهب بأنه عامى كذاب، بل عن ابن الغضائرى زياده «ان له عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أحاديث كلها لا يوافق بها» قلت: و هذا منها سيما مع موافقته لفتوى الشافعى و

الرابع بالضعف في السند، و ظهور السقط من الخبر كما عن بعض المحققين الاعتراف به،

- ١-١ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٣.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٤.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٨.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ١٠.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الأَطعمه المحرمه - الحديث ٦.

حيث قال: هكذا وجد هذا الحديث في نسخ الكافي و التهذيب و الاستبصار، و كأنه سقط منه شيء، قلت: و لعله لحذف الخبر فيه، و مع ذلك فهو عام يجب الخروج عنه بتلك الأدلة كالتقاعده و عموم النهي لو سلم شمول الأخير لما نحن فيه.

فظهر لك بحمد الله تعيين القول بالطهاره و انه لا استبعاد في ذلك على الشارع و ان أطال الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح في مبعدياته، إلا- أنها ليست بتلك المكانه، خلافا لابن إدريس و العلامه و المحقق الثاني و غيرهم من الحكم بالنجاسه، و لعله ظاهر الكتاب فيما يأتي، بل في المنتهى و جامع المقاصد أنه المشهور، و السرائر انه نجس بغير خلاف عند المحصلين من أصحابنا، لأنه مائع في ميته ملامس لها، قال: و ما أورده شيخنا في نهايته روايه شاذه مخالفه لأصول المذهب لا يعضدها كتاب و لا سنه مقطوع بها و لا إجماع.

و لا يخفى عليك ما في دعوى الشهره هنا فضلا عن نفى الخلاف، كما لا يخفى عليك ما في نسبه روايه الطهاره للشذوذ، و لقد أجاد اليوسفي في كشف الرموز حيث قال بعد أن حكى عن الحلبي ما سمعت: «و الدعوى محرفه، و في الاستدلال ضعف، أما الأول فلان الشيخين مخالفوه، و المرتضى و أتباعه غير ناطقين به، فما أعرف من بقى معه من المحصلين، و أما الثاني فلانا نمنع ان كل مائع لاقى الميته على أى وجه كان فقد نجس» انتهى.

قلت: على انه من العجيب من مثله استبعاد هذا الحكم هنا مع قوله بعدم تعدى نجاسه ما ينجس بملاقاه الميته، بل لعل قوله هنا بنجاسه اللبن الظاهر في التعدى ينافيه، لكن يهون الخطب أن حكمه على الظاهر بعدم التعدى انما هو في خصوص الإنسان لا مطلق الميته.

ثم ان قضيه إطلاق كثير من النصوص السابقه ككثير من الفتاوى عدم الفرق

فى الحكم بطهاره اللبن بين كونه من ميته حيوان قابل للتذكيه و عدمه كالمرأه و نحوها مع فرض طهاره الحيوان، فما عساه يظهر من المنتهى «ان محل النزاع فى الأول، و إلا فالثانى لا إشكال فى نجاسته» ليس فى محله، مع أن كلامه ليس صريحا فى ذلك و ان اقتصر فى التعرض للأول خاصه، كمعقد إجماع الغنيه، لكن الاحتياط لا ينبغى تركه، لإمكان دعوى تبادل الأخبار السابقه فى الأول و ان كان واضح المنع بقرينه الاشتراك فى غيره من الشعر و نحوه.

فالظاهر حينئذ انه لا فرق بين أفراد الحيوان فى ذلك و فى جميع ما تقدم من الاجزاء التى لا تحلها الحياه إلا أن يكون عينه نجسه كالكلب و الخنزير و الكافر فإنه لا يستثنى منه شىء منها على الأظهر الأشهر، بل المشهور شهره كادت تكون إجماعا، بل هى كذلك إذ لم نجد بل و لم يحك فيه خلاف من أحد إلا من المرتضى فى الناصريات، فحكم بطهاره شعر الكلب و الخنزير فيها، بل ظاهره ذلك فى كل ما لا تحل الحياه منه، و إلا ما عساه يظهر من المدارك من الميل إلى طهاره ما لا تحله الحياه من خصوص الكافر، و هما غير قادحين فى الإجماع المنقول فضلا عن المحصل.

على أنه لا- مستند لهما سوى الحمل على الميتة من الطاهر، و هو قياس بل مع الفارق، و سوى الأصل و العموم المقطوعين بسائر ما دل على نجاسه الثلاثه، لشمول اسم كل واحد للجمله الشامله له، بل فيها ما هو كالصريح فى خصوص نجاسه شعر الأولين لغلبه الإصابه به، بل هو صريح فى الثانى، ك

خبر سليمان الإسكاف (١) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شعر الخنزير يخرز به، قال: لا بأس و لكن يغسل يده إذا أراد أن يصلى»

و نحوه خبرا برد الإسكاف (٢) و سوى

صحيح زراره (٣) «سأل

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٥- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٥- من أبواب الأئمة المحرمه - الحديث ١ و ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب الماء المطلق - الحديث ٢.

الصادق (عليه السلام) عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر أ يتوضأ من ذلك الماء، قال: لا بأس»

و هو مع انه قاصر عن مقاومه انما يتم لو كان الإشاره إلى الماء الذى استقى و كان قليلا و قد لاقاه الحبل، و الكل ممنوع.

و من العجيب دعوى المرتضى فى الكتاب المذكور عدم شمول اسم الكلب و الخنزير لذلك، و أعجب منه نسبة الطهاره فيه إلى أصحابنا، بل ادعى الإجماع عليه، مع أنا لم نقف على موافق له فيه منا ممن تقدمه بل و من تأخر عنه، نعم هو حكى القول به عن أبى حنيفه و أصحابه، و لقد أجاد العلامة الطباطبائى فى منظومته حيث قال: بعد ذكره ما لا تحله الحياه من طاهر العين:

فان يكن من نجس فهو نجس كأصله، و القول بالطهر درس.

إلخ إذ هو كذلك مندرس لا يقدر فى تحصيل الإجماع كاندراى المحكى من قوله فى شرح الرساله و المصباح و ظاهر الجمل باستحباب الغسل من مس الميت و لذا لم يشر المصنف اليه.

[فى وجوب الغسل على من مس ميتا]

فقال و يجب الغسل بالضم على من مس ميتا من الناس قبل تطهيره و بعد برده و إن أشار إليه غيره، بل قد يظهر من بعضهم وجود موافق منا له على ذلك، كما انه ربما يظهر التوقف و التردد من الوسيله و المراسم، إلا انه قد استقر المذهب الآن على خلافه، بل و قبل ذلك، و لذا حكى الشيخ فى جنائز الخلاف و غيره الإجماع على

الوجوب من غير اعتداد به، و هو الحججه بعد الاخبار(١)الصحيحه الصريحه و غيرها المستفيضه بل المتواتره فيه، و لذا عمل بها من لم يقل بحججه أخبار الآحاد و قد مر عليك فيما مضى و يمر عليك فيما يأتى بعضها.

على أنه ليس فى مقابلها سوى الأصل الذى لا يصلح لمعارضه شىء منها، كمفهوم حصر الناقض بغيره فى بعض المعترضه(٢).

١-١ الوسائل-الباب-١- من أبواب غسل المس.

٢-٢ الوسائل-الباب-٢- من أبواب نواقض الوضوء.

و سوى

الصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «الغسل فى أربعة عشر موطنًا، واحد فريضة، و الباقي سنه»

إلى آخره.

و الأمر به و بمعلوم النديه فى

صحيح الحلبى (٢) عنه (عليه السلام) أيضا، قال:

«اغسل يوم الأضحى و الفطر و الجمعة و إذا غسلت ميتًا»

الحديث.

كأقرانه به أيضا

فى صحيح ابن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) و غيره (٤) «الغسل فى سبعة عشر موطنًا، ليله سبعة عشر من شهر رمضان- إلى ان قال:- و إذا غسلت ميتًا أو كفتته أو مسسته بعد ما يبرد و يوم الجمعة، و غسل الجنابه فريضة».

و

مكاتبه الحميرى (٥) للقائم (عليه السلام) «روى لنا عن العالم (عليه السلام) أنه سئل عن إمام صلى بقوم بعض صلاتهم و حدث عليه حادثه كيف يعمل من خلفه؟

فقال: يؤخر و يتقدم بعضهم و يتم صلاته، و يغتسل من مسه، فوقع (عليه السلام) ليس على من مسه إلا- غسل اليد، و إذا لم يحدث حادثه تقطع الصلاه يتم صلاته مع القوم».

و

مكاتبتي الصيقل (٦) و ابن عبيد (٧) «هل اغتسل أمير المؤمنين (عليه السلام) حين غسل رسول الله (صلى الله عليه و آله) عند موته؟ فأجاب (عليه السلام) النبى (صلى الله عليه و آله) طاهر مطهر، و لكن أمير المؤمنين (عليه السلام) فعل و جرت به السنه».

و

الرضوى (٨) «و الغسل ثلاثة و عشرون: من الجنابه و الإحرام و غسل الميت

- ١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الجنابه - الحديث ١١.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٩.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ٤.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب غسل المس - الحديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل المس - الحديث ٧.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل المس - الحديث ٧.
- ٨-٨ المستدرک - الباب - ١- من أبواب الأغسال المسنونه - الحديث ١.

و من غسل الميت و غسل الجمعة - ثم عد باقى الأغسال، و قال:- الفرض من تلك غسل الجنابه، و الواجب غسل الميت و غسل الإحرام، و الباقي سنه»

إلى آخره.

و لانه لو وجب لكان إما لنفسه أو لغيره، و الأول باطل عند الخصم، و الثانى لا- دلالة فى شىء من النصوص عليه، بل فى المكاتبه السابقه ما يشعر بعدمه.

و الكل كما ترى لا تصلح لمعارضه تلك الأخبار المعترضه بعمل الأصحاب قديما و حديثا، على أنه لا دلالة فى الأول، لاحتمال بل ظهور عدم إرادته خصوص الندب من السنه، و إلا لاستلزم استحباب ما علم وجوبه بالإجماع و غيره من غسل الحيض و غيره، و الثانى لعدم رجحان مجازيه خصوص الندب هنا على مجازيه القدر المشترك، و الثالث لمنع دلالة الاقتران على التسويه فى الحكم، فإن إقران المنسوب بالواجب خصوصا فى الاخبار الجامعه للأغسال كثير شائع، و المراد بالفرض منها الثابت بالكتاب، فلا يدل على نديبه غير الجنابه، و الرابع لحمل المس فيه قبل البرد، لشهادته الحال، بل مر عند البحث على نجاسه ميتة آدمى من المكاتبه(١) أيضا للقائم (عليه السلام) ما يعين ذلك، فلاحظ.

و الخامس لاحتمال إرادته جريان السنه فى الغسل من مس الطاهرين كالشهداء و المعصومين (عليهم السلام) أو إرادته الواجب منها، بل ربما احتتمل عود الضمير فيه إلى غسل الميت، فيخرج عن المقام.

و السادس لعدم حجيته عندنا، بل و عند غيرنا أيضا هنا، لضعف سندها، و متروكيه ظاهرها من وجوب غسل الإحرام و اختصاص الوجوب بالجنابه.

و السابع باختيار الشق الثانى، و منع خلو الاخبار عن الدلالة على اشتراط شىء بهذا الغسل أولا، و منع دلالة الخلو على ذلك أيضا ثانيا بعد إمكان ثبوته من الإجماع أو إجماع القائلين بالوجوب، و قد تقدم فى أول الكتاب ما يفى بذلك، فلاحظ.

و لا- صراحه فى المكاتبه بجواز الصلاه للماس قبل الغسل مع وجوبه، و كيف و قد عرفت ظهور الحال بكون المس فى حال الحراره، فقد يحمل الأمر بالغسل فيها حيثئذ على الندب و إن لم أقف على مصرح به من أحد من الأصحاب، و لعلنا لو وقفنا على كلام المرتضى (رحمه الله) لأمكن حمل قوله بعدم الوجوب على مثل هذا الحال أى المس بحراره، للإجماع هنا بقسميه عليه، بل فى المنتهى انه مذهب علماء الأمصار، و للنصوص الصحيحه الصريحه المستفيضه حد الاستفاضه فيه أيضا، منها

صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «قلت: الرجل يغمض عين الميت عليه غسل، قال:

إذا مسه بحراره فلا، و لكن إذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل»

الحديث. و نحوه غيره (٢).

و لذا قيد المصنف الوجوب المذكور بما بعد البروده، و ظاهره كالنصوص (٣) اعتبار بروده الجميع، فلا عبره بالبعض.

و كذا قيده بما قبل التطهير، لعدم وجوبه بعده أيضا إجماعا بقسميه، بل فى المنتهى انه مذهب علماء الأمصار، و نصوصا، منها

قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح ابن مسلم (٤): «مس الميت عند موته و بعد غسله و القبلة ليس بها بأس»

ك

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر ابن سنان (٥): «لا بأس بأن يمسه بعد الغسل»

الحديث.

بل و عدم استحبابه أيضا، للأصل المعتضد بالعمل، و عدم نص أحد من الأصحاب فيما أجد عليه عدا الشيخ فى استبصاره و عن

تهذيبه، حيث حمل

موثق الساباطى (٦) عن الصادق (عليه السلام) «يغتسل الذى غسل الميت، و كل من مس ميتا فعليه الغسل و ان كان الميت قد

غسل»

الحديث. عليه، و هو و ان كان لا بأس به

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل المس - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل المس.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل المس.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب غسل المس - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب غسل المس - الحديث ٢.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب غسل المس - الحديث ٣.

للجمع و التسامح فى أدله السنن (١) لكنه بعيد عن ظاهر اللفظ، مع ما قيل من مشهوريه روايات عمار المتفرد بها فى نقل الغرائب، فلعل الاولى طرحها كما فى الحدائق، أو حملها على من غسل بالسدر أو به و بالكافور فقط، أو على إرادته غسل الميت من النجاسات لا التمسيل، أو إرادته عدم سقوط غسل المس السابق على التمسيل به، أو غير ذلك، و الأمر سهل.

و لا يلحق بالمغسل الميمم كما فى صريح القواعد و المنتهى و المدارك و ظاهر جامع المقاصد و كشف اللثام أو صريحهما، بل لا- أجد فيه خلافا مما عدا شيخنا فى كشف الغطاء، فألحقه به للعمومات، و خصوص ما نطق من الاخبار بالغسل إذا مسه قبل الغسل، و لبقائه على النجاسة، و لذا يغسل لو أمكن بعده قبل الدفن.

لكن قد يشكل ذلك كله بعموم ما دل على تنزيل التراب منزله الماء (٢) و انه أحد الطهورين (٣) و بمنع دوران الحكم على بقاء النجاسة لو قلنا بها لدليل خاص، اللهم إلا أن يقال: إن الحكم بالميمم فى الميت ليس لتلك العمومات، لظهورها فى قيام التراب مقام الماء فى رفع الأحداث لا- فى مثل غسل الميت المركب من الماء و الخليطين المستتبع إزالته النجاسة، بل التيمم فيه حينئذ دليل خاص لا دلالة فيه على كونه حينئذ كالغسل.

و كذا البحث فى الميمم عن بعض الأغسال، خصوصا السدر و الكافور، أما فاقد الخليطين فلا يبعد جريان حكم الغسل الصحيح عليه، فلا يجب الغسل بمسه حينئذ،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب مقدمه العبادات.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب التيمم - الحديث ١.

لسقوط اشتراطهما فى هذا الحال، فىقوم الباقى حىنئذ مقام غيره فى الواجد، خلافا لجامع المقاصد، فأوجهه بمسه للأصل، و انصراف الغسل المعلق عليه نفى الوجوب إلى غيره، و فىه تأمل.

و لو كمل غسل الرأس مثلا- قبل إكمال الغسل لجميع البدن فى القواعد و الرياض لم يجب الغسل، لطهارته، و كمال الغسل بالنسبه اليه، و يحتمل كما فى جامع المقاصد و عن الذكرى الوجوب، بل هو الأقوى كما فى المدارك و عن الذخير، للعمومات، و صدق المس قبل الغسل، لأن جزءه ليس غسلا، و منع طهارته قبل كمال الجميع لو قلنا بدوران الحكم مدارها، و لا استبعاد فى توقف طهاره العضو من الخبث على الإكمال، بل قضيه الاستصحاب و غيره ذلك.

فما فى الحدائق- من انه مناف لمقتضى القواعد الفقهيه من حصول الطهاره من الخبث بمجرد انفصال ماء الغساله، حتى انه التزم من جهه ذلك القول بحصول الطهاره من الخبث للعضو قبل الإكمال و إن أوجب الغسل بمسه، و انه لا تلازم بين الطهاره و عدم وجوب الغسل، تمسكا بظاهر الأدله- فى غير محله، لرجوع أمر التطهير للشارع، و إلا فأى نجاسه توقفت على سدر و كافور.

ثم انه قد يظهر من المتن كغيره من عبارات الأصحاب عدم وجوب الغسل بمس الشهيد، و هو كذلك وفاقا لصريح جماعه منهم الفاضلان فى المنتهى و القواعد و عن المعبر، بل لا- أجد فيه خلافا للأصل، و ظهور سياق ما دل على وجوبه فى غيره ممن وجب تغسيله، خصوصا

مكاتبه الصفار(١)«إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل»

كظهور ما دل (٢)على سقوط الغسل عن الشهيد فى عدمه أيضا

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب غسل المس- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب غسل الميت.

و فى مساواته لغيره بعد التمسيل، سيما مع عدم اشتمال شىء منها على الأمر به على كثرتها، و ظهور تحقق المس غالبا بمباشرة الدفن و نحوه فيها، بل ربما يحصل القطع بالحكم للفقهاء المتأمل فى سبب سقوط الغسل عن الشهيد من الإكرام و الاحترام و للتخفيف عن أولئك المجاهدين عن بيضه الإسلام، و لذا لم يصل إلينا أمر به أو بالتيمم بدله من النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمة (عليهم السلام) فى يوم من الأيام فى الوقائع المتعدده و الغزوات المعظمه.

مضافا إلى ما يظهر من اشتراط نجاسه الممسوس فى وجوب غسل المس من مكاتبتى الصيقل (١) و ابن عبيد (٢) المتقدمتين آنفا المشتملتين على السؤال عن اغتسال أمير المؤمنين (عليه السلام) لما غسل النبى (صلى الله عليه و آله).

و منها مع الأصل يستفاد أيضا سقوطه بمس النبى (صلى الله عليه و آله) و نحوه ممن علم طهارته بعد الموت، كما عن بعضهم التصريح به، إلا- انه قد يناقش فيه بتناول العمومات، و بقوله (عليه السلام) فى المكاتبتين السابقتين: «و لكن فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) و جرت به السنه» و لا ينافيه قوله (عليه السلام) قبل ذلك: «إنه طاهر مطهر» إذ أقصاه اختلاف حكمه الغسل بمس النبى (صلى الله عليه و آله) و نحوه عن حكمه غيره كأصل تغسيله، فلا استبعاد حينئذ فى القول بالوجوب بمس النبى (صلى الله عليه و آله) و لا هوان، لعدم انحصار الحكمه فى النجاسه إذ قد يقصد إرادته عموميه الحكم، و نحو ذلك.

نعم قد يتجه الحكم بسقوط الغسل بمس من أمر بتقديم غسله بعد قتله بذلك السبب و تقديمه الغسل وفاقا للفاضل فى القواعد و غيره، بناء على ما تقدم منا سابقا فى محله من استظهار كون هذا الغسل غسل الميت و قد قدم مما دل على مشروعيته، و أنه لا استبعاد فى تقديم المسبب الشرعى على سببه، فيجوز حينئذ عليه حكم غسل الميت من عدم وجوب غسل المس بعده و غيره، بل ربما ادعى تناول نفس ما دل على سقوط

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب غسل المس- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب غسل المس- الحديث ٧.

أثر المس بعد التمسيل له من غير حاجة لدعوى المساواه و التنزيل، فما عن السرائر- من وجوب الغسل بمسه بناء على نجاسته بالموت عنده، و تبعه عليه في الحدائق- في غير محله، كتوقف المنتهى و عن الذخيره في ذلك.

نعم يتجه عدم السقوط بمس من غسله الكافر بأمر المسلم كما هو صريح القواعد و ظاهر جامع المقاصد و كشف اللثام أو صريحهما، بناء على ما تقدم لنا في محله انه ليس من غسل الميت في شىء، و انما هو شىء أوجب الشارع لتعذر الأول، و إلا فلو قلنا بكونه غسل الميت إلا انه سقط بعض شرائطه للعدول بتوجه القول بالسقوط حينئذ.

ثم انه لا- فرق في وجوب الغسل بين كون الممسوس مسلماً أو كافراً كما صرح به جماعه منهم الفاضل و الشهيد و المحقق الثانى، لإطلاق النصوص و الفتاوى، بل لعله أولى، إلا انه احتمال الأول في المنتهى و التحرير العدم، لمفهوم تقييد غسل المس بما قبل التطهير نصاً و فتوى أيضاً الظاهر في اعتبار كون الميت مما يقبل التطهير، و لأنه لا يزيد على مس البهيمة و الكلب، و هو ضعيف، لخروج الأول بعد تسليم اعتبار مثله مخرج الغالب، و الثانى قياس.

كما انه لا فرق بين المس بأى جزء من أجزاء البدن لأى جزء من أجزاء الممسوس و ان لم تكن مما تحله الحياه منهما بعد صدق اسم المس عليه و انصرافه اليه، نعم لعله لا- يصدق في خصوص الشعر ماساً أو ممسوساً سيما الثانى، كما عساه يشعر به عدم وجوب غسله في الجنابه، بخلاف السن و الظفر و العظم، فيصدق اسم المس بكل واحد منها ماسه كانت أو ممسوسه، فما في المحكى من عباره الروض- من اعتبار المس بما تحله الحياه لما تحله الحياه في وجوب غسل المس، فمتى انتفى أحد الأمرين لم يجب، ثم قال:

و في العظم إشكال، و هو في السن أقوى، و يمكن جريان الإشكال في الظفر أيضاً لمساواته العظم- في غير محله، لما عرفته من تحقق الصدق الذى لا ينافيه الطهاره، و نحوه

ما فى جامع المقاصد من التردد فى المس بالظفر و السن و العظم، و الذكرى أيضا فى الثانى إذا كان ممسوسا، نعم قد يشك فى صدق اسم المس أو انصراف إطلاقه بالنسبه إلى بعض الأفراد، فيتجه حينئذ التمسك فى نفى وجوب الغسل بالأصل، و باستصحاب الطهاره و نحوهما.

[فى وجوب الغسل إن مس قطعه فيها عظم]

و كذا يجب الغسل بالضم ان مس قطعه منه أو من حى قبل التطهير و كان فيها عظم على المشهور بين الأصحاب قديما و حديثا، بل لا- أجد فيه خلافا إلا من الإسكافى، فقيده فى المبان من حى بما بينه و بين سنه، و ستعرف ما فيه، و إلا من المصنف فى المعبر و السيد فى المدارك، فلم يوجبه، للأصل السالم عن معارضه دليل معتبر على الوجوب.

و هو ضعيف، لانقطاعه بصريح الإجماع من الشيخ فى الخلاف المعتضد بظاهره من غير واحد من الأصحاب.

و بالشهره العظيمة، بل فى الذكرى «ان الأصحاب منحصرون فى موجب غسل الميت على الإطلاق، و هم الأكثر، و فى نافية كذلك على الإطلاق، و هو المرتضى، فالقول بوجوبه فى موضع دون موضع لم يعهد» انتهى.

و بالاستصحاب فى المقطوع من الميت متمما بعدم القول بالفصل على الظاهر، و نفى احتمال مدخلية الاتصال ثمره الاستصحاب، فلا يقدر حينئذ انسياق الاجتماع إلى الذهن من الأدله.

و بفحوى وجوب جريان أحكام الميت عليها بناء عليه من التغسيل و التكفين و نحوهما.

و ب

مرسل أيوب بن نوح (١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا قطع من الرجل قطعه فهى ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما فيه عظم فقد وجب على كل من يمسه الغسل،

و ان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه»

المنجبر بما سمعت، المؤيد

بالرضوى (١) «و ان مسست شيئاً من جسد أكيل السبع فعليك الغسل ان كان فيما مسست عظم، و ما لم يكن فيه عظم فلا غسل عليك».

و بالمستفاد مما تقدم سابقاً عند البحث على نجاستها من تنزيل القطعه المبانه منزله الميتة المقتضى لجريان أحكامها عليها، بل لعل الظاهر منها كغيرها دوران الحكم مدار تحقق معنى الموت، فضلاً عما تقدم في باب أحكام الأموات من ظهور تنزيل الصدر منزله الميت، بل قد يعطى التأمل الجيد القطع بفساد القول بعدم جريان حكم المس على القطعه فى القطع العظيمه، سيما التى يصدق عليها اسم الميت كالباقى من الجسم بعد قطع اليدين و الرجلين و الرأس.

و منه ينقدح القطع بعدم اعتبار اجتماع جميع أجزاء الجمله، و إلا لا تنفى وجوب الغسل بانتفاء اليسير من البدن، و هو واضح الفساد، و احتمال الفرق بين ما ينتفى الصدق بانتفائه و عدمه لو سلم لم يتم فى الميت المقطع قطعاً متعدده، بل و المقدود نصفين، بل و المنفصل بعضه بحيث لا يصدق على ما بقى جسد الميت، فإنه لا ينبغى التأمل فى وجوب غسل المس بذلك، إذ ليس التقطيع من المطهرات.

و من ذلك كله ظهر لك ضعف ما سمعته من المعتبر، و اندفاع ما أورده على الخبر من الإرسال، و قله العمل، و عدم ثبوت دعوى الإجماع من الشيخ سيما بعد ما عرفت من إنكار المرتضى أصل وجوب غسل المس، لانجبار الإرسال بما سمعت، و منع قله العمل بعد دعوى الشيخ الإجماع، و قد حكى التصريح من الصدوق و ابن إدريس به فى المقطوع من الميت كما عن ابن الجنيد و الإصباح فى الحى، إلا- أن الأول قيدها بما بينه و بين سنه، و لعل الباقيين اكتفوا بإطلاقهم وجوبه بمس الميت، إذ قد يندرج ما نحن فيه

فيه، و لضعف المناقشه فى الإجماع بعد حجيه المنقول منه بخبر الواحد المحكيه فى الذكرى عن كثير، خصوصا و الناقل مثل الشيخ، إذ ليس ما يحكيه إلا كما يرويه، على انك قد عرفت عدم انحصار الدليل فى ذلك.

و على كل حال ففى اعتبار البروده فى وجوب الغسل بالضم بمس جزء الحى بل و بالفتح ان قلنا به فى الجملة تأمل، لكن قد يقوى فى النظر العدم.

ثم انه قد يشعر عبارته المتن كغيرها بعدم وجوبه فى مس العظم المجرد من حى كان أو ميت، كما عن التذكرة و المنتهى و نهايه الأحكام و التحرير و حاشيه الميسى التصريح به، و استصحاب الطهاره من الحدث السالم عن المعارض، و لما تقدم سابقا مما يستفاد منه اشتراط غسل المس بنجاسه الجملة و ان لم يعتبر نجاسه خصوص ما باشره مما صدق به اسم المس، و لا- عبره بالنجاسه العرضيه الحاصله من الملاقاه لو قلنا بها، إذ المراد النجاسه الذاتيه، على انه يفرضه فيما طهر من العظام، و لا- قائل بالفصل، و لغير ذلك مما يظهر بالتأمل فيما تقدم، و لعله الأقوى، لكن فى غير عظم يفرض صدق مس الميت بمسه، بل ينبغى القطع به فى مثل السن و الظفر و نحوهما سواء كانا من حى أو ميت للسيره القاطعه، بل ربما يدعى ذلك أيضا فيما لو صاحبها لحما قليلا كما صرح به الأستاذ فى كشف الغطاء فى السن، بل قد يمنع شمول تلك الأدله السابقه لمثله، أو يشك، فيبقى الأصل سالما.

و دعوى عدم جواز التمسك به هنا لرجوع الشك فى مانع العباده يدفعها- بعد منعها فى نفسها على الأصح عندنا من جريان الأصل فى الشرائط و الموانع- ان الاستصحاب خصوصا استصحاب الطهاره دليل شرعى يكفى فى بيان العباده و رفع إجمالها الموجب للاحتياط من باب المقدمه، فما فى الذكرى و الموجز و عن الدروس و فوائد الشرائع و المسالك من ثبوت الغسل بمس العظم المجرد كالقطعه المشتمله عليه لا يخلو من نظر بل منع، كمستندهم من دوران الحكم مداره وجودا و عدما، إذ مثله لا يصلح لأن

يكون مدركا لحكم شرعى، نعم قد يحتج لهم بالاستصحاب فى خصوص المبان من الميت، و يتم فى غيره بعدم القول بالفصل، و هو كما ترى.

و كيف كان فمرادهم قطعاً غير السن و نحوه، و به صرح فى الذكرى هنا، لكن وقع فيها ما فيه نظر من وجوه من غير هذه الجهة، فلاحظ و تأمل هذا.

و فى الفقيه و عن المقنع «لا بأس بأن تمس عظم الميت إذا جاوز سنه» و هو مضمون

خبر إسماعيل الجعفى (١) «سأل الصادق (عليه السلام) عن مس عظم الميت، قال: إذا جاوز سنه فلا بأس»

و كأنه بمعنى عدم وجوب الغسل بمسه، كما قال أبو على انه يجب بمس قطعه أبيت من حى ما بينه و بين سنه، أو عدم وجوب الغسل بالفتح، و على الأول يعطى مساواه العظم للقطعه ذات العظم فى إيجاب مسه الغسل، لكن إلى سنه، و عدم اعتبار سند الخير المذكور و استقرار المذهب على عدم اعتبار ما فيه من الشرط و إجمال سؤاله بل جوابه يمنع من العمل به و الالتفات اليه، مع احتمال ما فى الوسائل أن العظم قبل سنه لا يكاد يخلو من أجزاء اللحم الموجب مسها للغسل، و فى المنتهى «ان فى التقيد بالسنه نظراً»، و يمكن أن يقال: إن العظم لا ينفك من بقايا الأجزاء، و ملاقاه أجزاء الميتة ينجسه و ان لم تكن رطبه، أما إذا جاز عليه سنه فان الأجزاء الميتة تزول عنه و يبقى العظم خاصه، و هو ليس بنجس إلا من نجس العين» انتهى. و فيه ما فيه.

ثم انه و ان قلنا بوجوب الغسل بالضم بمسه فلا- يجب بمس الموجود منه فى مقابر المسلمين المختصه بهم، تحكيما للظاهر المعتضد بالسيره و قاعده اليقين على الأصل، و به صرح فى الدروس و الموجز و الحدائق، كما هو ظاهر غيرها، بل صرح فى الأولين بسقوطه أيضا فى المشتركه بينهم و بين الكفار، أو المتناوب عليها الفريقان فى زمانين،

لقاعده اليقين، لكنه لا- يخلو من إشكال كما في الحدائق، لانقطاعها باستصحاب عدم الغسل في الممسوس الوارد عليها كانقطاعها في الطهاره من الخبث بمستصحاب النجاسه، إلا أنه قد يقال بعدم صحه جريان أصاله عدم الغسل هنا بعد القطع بانقطاعها في الجملة القاضى بطرو صفه الاشتباه و الإيهام على هذه الأفراد المختلطه، كسائر شبه الموضوع التى لا يقطع مباشره أحد أفرادها المحصوره كالاناءين استصحاب طهاره الغير من الثوب، فضلا عن غير المحصور، فيتجه حينئذ حكمهما بعدم الغسل فى الفرض المذكور.

نعم لو كان العظم فى مقبره الكفار المختصه بهم اتجه حينئذ الحكم بوجوب الغسل كما هما صرحا به و غيرهما، بل ينبغى القطع به فى المعلوم كونه من الكافر، لعدم صحه غسله، بل و كذا مع احتمال كونه من مسلم، بناء على عدم الالتفات إليه فى مقابله ذلك الظهور، كما لا- يلتفت إليه فى جريان باقى أحكام الكفار فى أمثاله إلا ما خرج بالدليل، و لذا كان المتجه أيضا إلحاق المقبره بالدار مع الجهل بها لأى الفريقين.

أما العظم المطروح فى فلاه أو طريق فقد أطلق فى الموجز وجوب الغسل بمسه كما عن الدروس، و نفى عنه البأس فى كشف الالتباس، و كأنه لأصاله عدم الغسل، لكنه لا يخلو من نظر إذا كان فى فلاه المسلمين و أرضهم، للحكم بإسلامه حينئذ كما لو كان حيا، و قاعده اليقين محكمه.

و فيه ان ذلك لا يقضى بأنه قد وقع عليه التغميل المسقط لوجوب غسل المس، لعدم اقترانه بشاهد حال كالدفن و نحوه، إذ قد يكون ممن لم يعثر عليه مسلم، بأن كان أكيل سبع مثلا و مجرد غلبه غيره لا- يصلح كونه قاطعا للأصل، نعم لو اقترن ذلك بظاهر فعل مسلم مترتب على التغميل اتجه السقوط حينئذ.

و مما ذكرنا يظهر لك الحال فى الميت نفسه و القطعه المبانه ذات العظم و غيرها

بالنسبة إلى جريان سائر ما تقدم، إذ مدار الجميع على الظهور المعتد به في قطع الأصل، لاستفاده حجيته من الشرع، وإلا فهو لا يقدم على الأصل بدون ذلك، فتأمل جيدا.

و السقط بعد ولوج الروح كغيره يجب بمسه الغسل قطعاً، لتناول الأدلة له، و ولوجها بعد تمام أربعه أشهر، أما قبل الولوج بأن كان دون الأربعة فعن المفيد انه لا يجب الغسل بمسه، و قواه في المنتهى، قال فيه: «لأنه لا يسمى ميتاً، إذ الموت انما يكون من حياه سابقه، و هو انما يتجه بأربعه أشهر، نعم يجب غسل اليد» انتهى.

قلت: هو جيد، لكن قد يشكل بأن المتجه حينئذ الحكم بطهارته، و ان نفى الخلاف عن نجاسته النراقي في لوامعه، لعدم تناول اسم الميتة له، فلا يجب غسل اليد منه، اللهم إلا أن يقال: إن نجاسته حينئذ لا لصدق الميتة، بل لأنه قطعه أبيت من حى.

فيه- مع بعده في نفسه، و عدم انصراف دليل القطعه إلى مثله، و كونه على هذا التقدير من أجزاء الحى التى لا تحلها الحياه إلا على اعتبار المنشئيه- انه لا وجه لإطلاق القول بعدم وجوب الغسل بمسه بناء على ذلك، بل المتجه حينئذ التفصيل بين المشتمل على العظم منه و عدمه كالقطعه المبانه من حى، و القول بعدم اشتماله على عظم أصلاً قبل ولوج الروح حتى الرأس غير ثابت، بل لعل الثابت مما دل على تمام خلقته قبل ولوج الروح خلافه، و الله أعلم.

[فى وجوب غسل اليد على من مس ما لا عظم فيه]

و يجب غسل اليد مثلاً دون الغسل بالضم على من مس ما لا عظم فيه من القطعه المبانه عدا ما تقدم استثناءه من البثور و الثالول و نحوهما مما انفصل من الحى أو مس ميتاً له نفس سائله من غير الناس أما عدم وجوبه بالضم فيهما فلا أجد فيه خلافاً كما اعترف به فى المنتهى فى الثانى، و نسبه إلى نص الأصحاب فى الأول، بل عن مجمع البرهان الإجماع عليه فى الأول، كما فى كشف اللثام ذلك فيهما، و هو الحجه بعد

الأصل، و مرسل أيوب بن نوح (١) السابق في الأول، و صحيحه ابن مسلم (٢) عن أحدهما (ع) و

الحلبى (٣) عن الصادق (عليه السلام) في الثانى «عن الرجل يمس الميتة أ ينبغي أن يغتسل؟ فقال: لا، انما ذلك من الإنسان»

ك

خبر معاويه بن عمار (٤) قال للصادق (عليه السلام): «البهائم و الطير إذا مسها عليه غسل، قال: لا، ليس هذا كالإنسان»

و بذلك يخرج عن شمول بعض ما قدمناه فى ذات العظم من الأدله المجرده منه.

و أما الغسل بالفتح فلا- أجد فيه خلافا مع الرطوبة، و كون الممسوس غير ما عرفت طهارته من الأجزاء السابقة، بل فى كشف اللثام انه لعله إجماعى، قلت: بل هو كذلك، لما تقدم مما دل على نجاسه الميتة من الآدمى و غيره، و نجاسه القطعه المبانه منها المقتضى لنجاسه الملاقى مع الرطوبة، بل لعله فى الجملة ضرورى دين فضلا عن كونه إجماعيا بين المسلمين، كما أنه يمكن دعوى تواتر الأخبار به معنى بملاحظه ما تقدم من الأخبار السابقة و غيرها، ك

مرسل يونس بن عبد الرحمن (٥) عن الصادق (عليه السلام) «سأله هل يجوز أن يمس الثعلب و الأرنب أو شيئا من السباع حيا أو ميتا؟ قال: لا يضره لكن يغسل يده»

الحديث.

و قد تقدم فيما مضى الإنكار على الكاشانى حيث ادعى عدم نجاسه الميتة بالمعنى المتعارف المقتضى نجاسه الملاقى، بل المراد بها الخبث الباطنى، و قلنا هناك: إن الأخبار و الإجماع بل الضروره على خلافه لكن حكى فى جامع المقاصد هنا عن المرتضى (رحمه الله) القول بأن نجاسه بدن الإنسان الميت حكميه كنجاسه بدن الجنب، و هو بعينه ما اختاره الكاشانى فى مطلق الميتة، إلا أنى لم أعرف أحدا حكاه عن غيره، و ظنى أنه توهمه

-
- ١-١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب غسل المس- الحديث ١.
 - ٢-٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب غسل المس- الحديث ١.
 - ٣-٣ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب غسل المس- الحديث ٢.
 - ٤-٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب غسل المس- الحديث ٤.
 - ٥-٥ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب غسل المس- الحديث ٤.

من قوله بعدم وجوب غسل المس، و هو كما ترى لا يقتضيه.

[اعتبار الرطوبة في التنجيس]

و على كل حال فلا- ينبغي البحث في ذلك بعد ما عرفت، انما البحث في أن نجاسه الميته من الإنسان و غيره كغيرها من النجاسات لا- تتعدى إلى الملاقى إلا مع الرطوبة، أو أنها تتعدى و لو مع اليبوسة، فيجب حينئذ غسل الملاقى و ان كان يابسا، الأقوى الأول وفاقا لصريح الذكري و جامع المقاصد و كشف اللثام و موضع من الموجز و غيرها، كما عن صريح المبسوط و ظاهر الفقيه و المقنع، بل في شرح المفاتيح نسبه إلى الشهره بين الأصحاب.

قلت: و هو كذلك، بل لعله الظاهر من عامتهم عدا من صرح بخلافه، لعدم إياها في سلك ما حكمه ذلك من غيرها من النجاسات من غير تنصيص على الفرق، بل هو مشعر بوضوح الحكم و ظهوره لديهم كما لا يخفى على من لاحظ ذلك المقام، خصوصا معاهد الإجماعات السابقة، سيما ما في المعتمد منها من أن علماءنا متفقون على نجاسته نجاسه عينيه كغيره من ذوات الأنفس السائله، للأصل في الملاقى بل و الملاقى بالفتح في نحو ميته نجس العين بل و طاهره على بعض الوجوه.

و عموم

قوله (عليه السلام) في موثقه ابن بكير(١): «كل يابس ذكي»

المعتضد بالمستفاد من استقراء كثير مما ورد(٢) في غيرها من النجاسات كالعذره و الخنزير و الكلب و الدم و البول و المنى اليابس و غيرها، بل في بعضها ما هو كالصريح في ان مناط عدم التعدى فيها اليبوسة لا خصوص يبوستها، بل يمكن استفاده ذلك منها على وجه القاعده كغيرها من القواعد المستفاده من مثل ذلك كما لا يخفى على من لاحظها على كثرتها.

و لخصوص

صحيح على بن جعفر(٣) (عليهما السلام) «سأل أخاه (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب أحكام الخلوه- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب النجاسات- الحديث ٠.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب النجاسات- الحديث ٥.

عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل تصلح له الصلاه فيه قبل أن يغسله؟ قال: ليس عليه غسله، و ليصل فيه و لا بأس».

ك

صحيحه الآخر (١) «سأله أيضا عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت، قال:

ينضحه بالماء و يصلى فيه و لا بأس»

إذ لا يراد بالنضح التطهير قطعاً، و إلا لوجب الغسل دونه، و احتمال إرادته منه مع انه لا قرينه عليه يدفعه ملاحظه كثير مما أمر فيه بالنضح مما علم عدم إرادته التطهير منه باعتراف الخصم.

خلافاً للعلامه و الشهيدين، فتتعدى مع اليبوسه فى ميتة الآدمى خاصه فى التذكرة و عن الروض و البيان و فوائد القواعد مع نسبه له فى الأخير إلى المعروف من المذهب، كما فى كشف الالتباس انه المشهور، و اليه يرجع ما فى القواعد و أحد موضعى الموجز إن أريد بلفظ الميت فيهما خصوص الإنسان.

و فى ميتة غير الآدمى دونه عن موضع آخر من الموجز و هو غريب لم أجد له موافقا فيه.

و مطلقاً كما هو الاحتمال الآخر فى عبارتى القواعد و الموجز، بل هو الذى فهمه فى كشف اللثام، و حكاه عنه فى النهايه ناسبا له فيها إلى الأصحاب كما عن ذلك (٢) فى التذكرة أيضاً، و اليه يرجع ما فى المنتهى بعد التدبر فى عبارته.

لكنه صرح فيه بحكميه النجاسه حينئذ على إشكال فى الملاقى لميته غير الآدمى بمعنى عدم نجاسه ما يلاقيه بيده التى باشر بها الميتة، و ان كان رطبا انما يجب عليه غسل يده خاصه و تقابلها العينيه كما عن النهايه احتمالاً، بل هو ظاهر القواعد فى الجنائز أو صريحها.

و قد تجاوز فى المنتهى فتتظر فى وجوب غسل اليد لو مس الصوف أو الشعر المتصل بالميتة، من صدق الاسم، و من كون الممسوس لو جز كان طاهراً، فلا يؤثر نجاسه الماس مع الاتصال.

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب النجاسات - الحديث ٧.

٢- ٢ هكذا فى النسخة الأصلية و لكن الأصح «عنه» بدل «عن ذلك».

و الكل ضعيف إذ لا- نعرف لهم دليلا- عليه، بل ولا داعيا دعا اليه سوى إطلاق الأمر بغسل اليد و الثوب و نحوهما من مباشره الميته فيما تقدم سابقا من الأخبار عند البحث على النجاسه كالتوقيع (١) و غيرها، بل ربما يشم من سياقها اليبوسه.

و فيه- مع إمكان دعوى ظهور بعضها فى الأمر بغسل الثوب من الرطوبات التى تكون على الميت لا مع اليبوسه، ك

خبر إبراهيم بن ميمون (٢) «سأله عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت، قال: إن كان غسل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، و ان كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه»

و نحوه حسن الحلبي (٣) المتقدم هناك، بل فى شرح المفاتيح أنها فى غاية الظهور بذلك، بل لا يحتمل غيره، بل قد يظهر حينئذ من اقتصار الأمر بالغسل من الرطوبات فيهما عدم الأمر به ان لم يكن رطوبه كما فى اليابس، فانحصر الدليل حينئذ فى إطلاق غيرهما من التوقيع (٤) و المرسل (٥) و نحوهما (٦) القاصره سندا بل و دلالة، لضعف استفاده مثل الحكم المذكور من مثل هذه الإطلاقات الوارد كثير منها فى كثير من النجاسات، مع عدم دعوى أحد منهم شيئا من ذلك فيها، و ما ذاك إلا لأنهم فهموا أنها مبنيه على مقدمات مطويه معلومه لديهم من قاعده كل يابس ذكى و نحوه، فيراد حينئذ الأمر بالغسل مع اجتماع شرائط النجاسه، خصوصا و لم يكن السؤال فيها عن شىء من أمر اليبوسه و الرطوبه، بل المراد معرفه حكم ذلك الحيوان مثلا من جهه نفسه، فالاستدلال بهذه الإطلاقات حينئذ على ذلك انما هو على ما لم تسق لبيانه، إلى غير ذلك، على أن المرسل منها مشتمل على الأمر بغسل اليد من إصابه السباع فى الحياه و الموت، و لذا جزم بعضهم بحمله على الندب- انها معارضه

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب غسل المس- الحديث ٤.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب النجاسات- الحديث ١.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب النجاسات- الحديث ٢.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب غسل المس- الحديث ٤.
 - ٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب النجاسات- الحديث ٣.
 - ٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب النجاسات.

بما سمعته سابقا من عموم طهاره اليابس وغيره، وهو وان كان بالعموم من وجه إلا- انه يرجح عليه بالاعتضاد بالأصل، و الصحيحين (١) وتلك القاعده، و سكوت الأصحاب عن الفرق بينه وبين سائر النجاسات، مع استبعاد خفاء مثل هذا الحكم عليهم إلى زمن العلامه، كاستبعاد وكول بيان الأئمه (عليهم السلام) وإخراجه عما ضربوه من تلك القاعده الكليه إلى مثل هذه الإطلاقات التي لا زالوا يستعملونها في بيان نجاسه العين في الجملة، بل قد يومى تركهم التعرض إلى غسل اليد ونحوها في كثير من الأخبار (٢) المسؤول فيها عن إصابه الميت في حال الحراره والبروده إلى عدمه، خصوصا مع إطلاق نفى البأس في بعضها بالنسبه للأول، و خصوصا

ما اشتمل منها (٣) على تقبيل الصادق (عليه السلام) ولده إسماعيل مع سؤالهم إياه عن ذلك، فقال: «لا بأس به في حال الحراره» بل ربما يصل التأمل فيها إلى مرتبه القطع بمعونه قبح تأخير البيان والإبهام والاجمال.

و دعوى ترجيح تلك الإطلاقات بما سمعته من النسبه إلى الأصحاب في النهايه، و المشهور و المعروف من المذهب في غيرها في غايه الوهن، إذ لم نعرف نصا من أحد من الأصحاب قبل العلامه في ذلك، بل ولا إطلاقا، بل ربما كان سكوتهم عن الفرق بين نجاسه الميتة و غيرها ظاهرا في المختار.

نعم في المقنع «و إذا وقع ثوب الإنسان على ميت من الناس قبل أن يطهر بالغسل نجسه، و وجب عليه تطهيره بالماء- إلى ان قال:- «و إذا وقع على ميتة من غير الناس نجسه، و وجب عليه غسله بالماء» إلى آخره. فربما استظهر منه ذلك، و هو كما ترى لا صراحه فيه بل ولا ظهور، لوقوع كثير من مثل ذلك منهم اعتمادا على مقدمات معلومه كما لا يخفى على الخبير الممارس.

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب النجاسات- الحديث ٥ و ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب غسل المس.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب غسل المس- الحديث ٢.

قلت: و مع ذلك كله فالمتجه بناء على تمسكهم بتلك الإطلاقات عدم الفرق فى حكميه النجاسه و عينيتها بين ما باشر الميت برطوبه و عدمه، ضروره عدم تعرض فى الأدله لشيء من ذلك، فالتفصيل بين المباشر بيوسه فحكميه لا تتعدى إلى غيره، و برطوبه فتتعدى مما لا- نعرف له وجهها، و لذا كان ظاهر المحكى من عبارته نهايه الأحكام العينيه فى الجميع، بل نسبه إلى ظاهر الأصحاب، و ظاهر السرائر أو صريحها الحكميه فى الجميع، فلا ينجس ما باشر الميت و لو برطوبه غيره و ان كان رطبا، و لعله الظاهر من جنائز القواعد أيضا.

و إذ قد وقع من بعض الأصحاب إنكار استفادته ذلك من عبارته السرائر أحببنا أن نقلها بنفسها، قال فيها: «و يغتسل الغاسل فرضا واجبا إما فى الحال أو فيما بعده، فان مس مائعا قبل اغتساله و خالطه لا يفسده و لا ينجسه، و كذلك إذا لاقى جسد الميت من قبل غسله إناء ثم أفرغ فى ذلك الإناء قبل غسله مائع، فإنه لا ينجس ذلك المائع و ان كان الإناء يجب غسله، لأنه لاقى جسد الميت، و ليس كذلك المائع الذى يحصل فيه، لأنه لم يلاق جسد الميت، و حملة على ذلك قياس و تجاوز فى الأحكام بغير دليل، و الأصل فى الأشياء الطهاره إلى أن يقوم دليل قاطع للعدر، و ان كنا متعبدين بغسل ما لاقى جسد الميت، لأن هذه نجاسات حكميه و ليست عينيات، و أحكام شرعيات، فنثبتها

بحسب الأدله الشرعيه، و لا خلاف أيضا بين الأمة كافه ان المساجد يجب أن تنزه و تجنب النجاسات العينيات، و قد أجمعنا بلا خلاف بيننا على ان من غسل ميتا يجلس فيه فضلا عن مروره و جوازه و دخوله إليه، فإن كان نجس العين لما جاز ذلك، و أدى إلى تناقض الأدله، و أيضا فإن الماء المستعمل فى الطهاره على ضربين: ما استعمل فى الصغرى، و الأخرى فى الكبرى، و الماء المستعمل فى الصغرى لا خلاف بيننا فى أنه طاهر مطهر، و الماء المستعمل فى الطهاره الكبرى الصحيح عند محققى أصحابنا

أيضا طاهر مطهر، و من خالف فيه من أصحابنا قال: هو طاهر يزيل النجاسات العينيات و لا يرفع به الحكميات فقد اتفقوا جميعا على أنه طاهر، و من جملة الأغسال و الطهارات الكبار غسل من مس ميتا، فلو نجس ما يلاقيه من المائعات لما كان الماء الذى قد استعمله فى غسله و إزاله حدثه طاهرا بالاتفاق و الإجماع الذى أشرنا إليه انتهى.

و هو صريح فيما حكيناه عنه، نعم لا صراحه فيه فى ثبوت ما ذكره من حكميه النجاسه فى ملاقى الميت يابسا و ان كان ظاهره ذلك، لكنه لا يخفى عليك انه قد اشتمل على غرائب دعوى و دليلا، خصوصا ما ذكره أخيرا، إذ لا بحث فى طهاره ماء غسله بالضم بعد تطهيره من النجاسه الحاصله بالملاقاه.

بل و ما ذكره أيضا أولا، إذ ليس الحكم بنجاسه المائع الملاقى للإناء للقياس على الإناء بل لما ذكره المصنف فى المعتبر فى الرد عليه، و لقد أجاد من انه لما اجتمع الأصحاب على نجاسه اليد الملاقية للميت، و أجمعوا على نجاسه المائع إذا وقعت فيه نجاسه لزم من مجموع القولين نجاسه ذلك المائع لا للقياس.

كما أنه أجاد فى رده عليه فيه بالنسبه إلى باقى ما ادعاه أيضا، و من هنا رماه بالضعف تاره، و بالخبط أخرى، إلا أنه قال بعد ذلك: اللهم إلا أن يريد أن الميت ليس بنجس، و انما يجب الغسل تعبدا كما هو مذهب الشافعى.

قلت: مع أن كلامه صريح فى خلافه قد عرفت فيما مضى حكاية الإجماع من غير واحد، بل و تحصيله على النجاسه، و لقد أطنب المصنف فى مناقشته و الإزراء عليه بما لا يسع المقام ذكره مفصلا، بل و لا يحتاج بعد وضوح فساد الدعوى، و لعل صدور مثل ذلك من الحلّى كصدور نظيره من العلامه فى خصوص المباشر اليابس، و ما سمعته سابقا من الخلاف فى النجاسه و عدمها فى حال الحراره.

و كذا إطلاق بعضهم حكميه نجاسه الميت، و آخر العينيه، و نحو ذلك هو الذى ألجأ الصيمرى فى كشف الالتباس إلى إساءه الأدب مع الأصحاب الذين بهم تمت الحججه و قامت الشريعه، و إلى ما لا نأمل أن يقع من مثله بالنسبه إليهم، قال فيه: «اعلم أن نجاسه الميت أشكل مسأله فى الشرع، و لقد خبط فيها علماء السنه و الشيعه خبط عشواء».

ثم انه أظن فى المقال غايه الاطناب، و ظن أنه جاء بشىء، و الناظر فيه يعلم أنه عن ذاك بمعزل، و ليت شعرى ما الذى حداه إلى ذلك هنا، فان كان تعدد أقوال الأصحاب فهو أقل قليل بالنظر إلى غير المقام، و ان كان إجمال الأمر عليه حيث لم يعرف مرادهم بالحكميه و العينيه فهو قصور منه لا عيب منهم.

مع انه صرح غير واحد بما يكشف ذلك، فقال: إن الحكميه قد تطلق و يراد بها ما لا جرم له من النجاسات كالبول اليابس و نحوه، و قد تطلق و يراد بها ما يكون المحل الذى قامت به طاهرا لا ينجس الملاقى له، و يحتاج زوال حكمها إلى النيه، و قد تطلق و يراد بها ما يقبل التطهير من النجاسات كبدن الميت، و قد تطلق و يراد بها ما حكم الشارع بتطهيرها من غير ان يلحقها حكم غيرها من النجاسات العينيه، و تقابلها العينيه فى الأربعة، فإطلاق الأصحاب حينئذ عليها حكميه تاره، و عينيه أخرى انما هو باختلاف الجهتين و الاعتبارين، أو من جهه اختيار أحد القولين السابقين، و ليس ذلك من التناقض فى شىء حتى يلتجى له إلى هذا التشنيع الشنيع، و كأنه لم يلحظ إيضاح الفخر أو جامع المقاصد و الروض و فوائد القواعد.

و قد عرفت أن الأقوى عندنا أنها حكميه بمعنى قبولها للتطهير و احتياجها إلى النيه، و عينيه بمعنى تعدى النجاسه منها إلى ما يلاقيها برطوبه، و كذا ما لاقى ما يلاقيها كذلك، و لو لا مخافه الاطناب لتعرضنا إلى ما يكشف عنه ما توهم من دعوى التناقض فى كلمات الأصحاب، كما انه لولاه لكشفنا اللثام عن أمور آخر لها نوع تعلق فى المقام، و لعل فيما ذكرنا الكفايه إن شاء الله.

[الخامس الدماء]

الخامس الدماء ونجاستها في الجملة إجماعيه بين الشيعة بل بين المسلمين، بل هي من ضروريات هذا الدين، كما ان عدمها فيها في الجملة كذلك، و لكن البحث في تعيين كل منهما، ففي المتن لا ينجس منها إلا ما كان من حيوان له عرق و ظاهره كغيره من كثير من عبارات الأصحاب نجاسه مطلق الخارج و ان لم يكن من العرق نفسه، بل من جلد و لحم و نحوهما كما هو قضيه معقد النسبه إلى مذهب علمائنا عدا ابن الجنييد في المعتبر على نجاسه الدم كله قليله و كثيره إلا دم مالا نفس له سائله، كنفي الخلاف في التذكرة عن نجاسته من ذى النفس السائله و ان كان مأكولاً و ما يفهم من الذكرى و الروض بعد التدبر في كلامهما من الإجماع أيضا على نجاسته إذا كان من ذى النفس.

لكن قد يوهم خلاف ذلك جملة من كلمات الأصحاب حيث خصوا النجاسه في الدم المسفوح منه، ضروره أخصيته من مطلق الخارج من ذى النفس، إذ المنساق منه ما انصب من العرق نفسه، بل في الحدائق «ان ذلك معناه لغه، فلا يدخل فيه حيثئذ ما كان في اللحم و نحوه» و في المنتهى «ان المراد به ما له عرق يخرج منه بقوه و دفع لا رشحا كالسمك» إلى آخره.

منها ما في الغنيه «دم الحيض و الاستحاضه و النفاس نجس بلا خلاف، و كذا الدم المسفوح من غير هذه الثلاثه- من غير هذه الثلاثه- إلى ان قال في الاستدلال على طهاره دم السمك بمفهوم قوله تعالى (١) «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ» إلى آخره:- و دم السمك ليس بمسفوح، و ذلك يقتضى طهارته».

و منها ما في المنتهى «قال علماؤنا: الدم المسفوح من كل حيوان ذى نفس سائله أى يكون خارجا بدفع من عرق نجس، و هو مذهب علماء الإسلام- ثم قال في الاستدلال

على طهاره دم ما لا نفس له-: بأنه ليس بمسفوح، فلا يكون نجسا، و ألحق به الدم المتخلف فى اللحم المذكى إذا لم يقذفه الحيوان، لانه ليس بمسفوح- ثم استدل فى خصوص دم السمك كالمصنف فى المعبر- بأنه لو كان نجسا لتوقف إباحه أكله على سفحه كالحيوان البرى».

و منها ما فى كشف اللثام فى شرح قول العلامة: «الرابع الدم من ذى النفس السائله مطلقا» قال: «الرابع الدم الخارج من عرق ذى النفس السائله من العرق مطلقا مأكولا و غيره بالنصوص و إجماع المسلمين كما فى المنتهى» إلى آخره. ثم استدل على طهاره المتخلف فى لحم المذبوح و عرقه بخروجه عن الدم المسفوح، كما أنه فى جامع المقاصد استدل على المتخلف أيضا بأنه لما كان التحريم و النجاسه معا انما يثبتان فى الدم المسفوح، و هو الذى يخرج عند قطع العروق كان ما سواه مما يبقى بعد الذبح و القذف المعتاد طاهرا و حلالا أيضا إذا لم يكن جزءا من محرم، سواء بقى فى العروق أم فى اللحم أم فى البطن، إلى غير ذلك من العبارات التى توهم خلاف ما تقدم.

كاستدلال الحلى فى السرائر أيضا على طهاره دم السمك و نحوه بكونه ليس بمسفوح، و بأنه لو كان نجسا لتوقف حليه أكله على سفح دمه، لنجاسته كسائر ما كان كذلك من الحيوان، ثم قال: الدم الطاهر هو دم السمك و البراغيث و ما ليس بمسفوح، و قال: أيضا الدم الطاهر على مذهب أهل البيت (عليهم السلام) من غير خلاف يعرف فيه بينهم دم السمك و البراغيث و البق و ما أشبه ذلك مما ليس بمسفوح.

و كتعليل المختلف طهاره المتخلف فى الذبيحه بانتفاء المقتضى للتنجيس، و هو السفح، و قد اعترف فى الحدائق بايهام هذا التعليل ذلك كعباره المنتهى، و قال: إن قضيتهما طهاره غير المسفوح كدم الشوكه و نحوها من ذى النفس مطلقا، إلا أن الظاهر من الأصحاب الاتفاق على نجاسته، و فى البحار انه يتوهم من عباره بعض الأصحاب طهاره غير المسفوح، و ما له كثره و انصباب من دم ذى النفس، و هو ضعيف، بل

ظاهر الأصحاب الاتفاق على نجاسته، كما انه فى المعالم اعترف به أيضا من جمله من عبارات العلامة، خصوصا المنتهى.

قلت: لكن الأقوى الأول أى نجاسه مطلق دم ذى النفس السائله، للإجماع السابق فى المعتبر المعتضد بنفى الخلاف فى التذكرة الظاهر فيما بين المسلمين، و بصريح الإجماع أو ظاهره فى الذكرى و الروض كظاهر البحار و الحدائق المؤيد بإطلاق أكثر الفتاوى، سيما بعد النص على طهاره دم السمك و المتخلف و نحوهما، و عدم ذكر أحد منهم طهاره شىء من دم ذى النفوس عدا المتخلف، بل يمكن دعوى عدم الخلاف فيه حتى ممن سمعت، لاحتمال إرادتهم مطلق الخارج من المسفوح كما فى المدارك أو يقال: إن جميع دم ذى النفس فى عروق و ان كانت دقاقا، أو يقال: إن تقييدهم بالمسفوح لإخراج المتخلف فى الذبيحه خاصه لا غيره، خصوصا فى عبارات العلامة، و يرمى اليه ما حكى عنه فى النهايه انه قيد بذلك فيها، و لم يزد عند عده المستثنيات من الدم على ما عند الأصحاب.

و إن آيت عن ذلك كله فقد عرفت أن الأقوى الأول، لما تقدم، و للمستفاد من المستفيض (١) من الاخبار أو المتواتر من نجاسه مطلق دم الرعاف و ما يسيل من الأنف، بناء على منع لزوم المسفوحيه فى جميع أفراده.

و خصوصا مفهوم

خير ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «فى الرجل يمس أنفه فيرى دما كيف يصنع؟ أ ينصرف؟ فقال: إن كان يابساً فيرم به و لا بأس»

إذ قد يدعى ظهوره فى غير المسفوح.

ك

صحيح على بن جعفر (٣) عن أخيه (عليهما السلام) «سأله عن الرجل يكون به

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق - الحديث ١ و ٨ و الباب ٢١ منها.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٣ - من أبواب النجاسات - الحديث ١.

الثالول أو الجرح هل يصلح له أن يقطع الثالول و هو فى صلاته؟ أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ فقال: إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس، و إن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله».

كسؤاله الآخر له أيضا

المروى (١) فى الفقيه «عن الرجل يحرك بعض أسنانه و هو فى الصلاة بل يتزعه، فقال: إن كان لا يدميه فليتزعه، و ان كان يدمى فليصرف».

و أوضح منهما

خير المثنى بن عبد السلام (٢) عن الصادق (عليه السلام) «انى حككت جلدى فخرج منه دم، فقال: إذا اجتمع قدر الحمصه فاغسله، و إلا فلا»

إذ إرادته المسفوح منه بعيده أو ممتنعه، و ذيله مع إمكان حمله على إرادته التقدير للعفو فى الصلاة لا للنجاسه و الطهاره لا ينافى الاستدلال بسابقه على المطلوب.

و للمستفاد أيضا من المعتبره (٣) المستفيضه جدا من نجاسه دم القروح و الدماميل و نحوها، إذ دعوى المسفوحيه بالمعنى السابق فى جميع أفرادها كما ترى.

و لأصالة النجاسه فى أنواع الدماء و أصنافها المستفاده من إطلاق

قول الصادق (عليه السلام) فى موثقتى عمار (٤) بعد أن سئل عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب:

«كل شىء من الطير يتوضأ بما يشرب إلا أن ترى فى منقاره دما»

و من ترك الاستفصال بعد السؤال عن الدم الذى أصاب الثوب و نحوه فنسى أو لم يعلم به و صلى فى الاخبار (٥) الكثيره الخارجه عن حد الإحصاء، كتركه أيضا بعد غير هذا القسم

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب قواطع الصلاة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب النجاسات- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب النجاسات.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الأستار- الحديث ٢ و ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤١ و ٤٢- من أبواب النجاسات.

من السؤال فى أخبار عديده(١)منها ما تقدم فى البئر و ماء القليل، و منها غير ذلك.

لكن لم أعر فى شىء من سائر هذه الاخبار على ما كان الغرض الأصيلى من السؤال عن نجاسه الدم، لمكان تردد السائل فى بعض الافراد حتى يكون ترك الاستفصال يفيد العموم بالنسبه الى ذلك، بل ظاهر أكثرها علم السائل بنجاسته، بل لعله المنساق من إطلاق لفظ الدم، إلا أنه لم يعلم حكم الصلاه به مع الجهل به أو النسيان أو القله أو الكثره مع مشقه التحرز عنه أو نحو ذلك.

كما أنى لم أعر على خبر معتبر من طرقنا حكم فيه بالنجاسه أو لازمها مراد به بيان حكمها، و موضوعه لفظ الدم و نحوه مما يستفاد منه حكم الطبايع، فضلا عن عموم لغوى، فاستفاده الأصل المذكور الذى هو العمده فى إثبات النجاسه فى كثير من أفراد هذا القسم من مثل ما تقدم حينئذ لا يخلو من نظر و تأمل، و ان كان هو ظاهر الأستاذ فى شرح المفاتيح، و العلامه الطبائى فى المنظومه و غيرهما.

و عليه فالمتجه حينئذ استفادته أيضا بالنسبه الى ما شك فى موضوعه، أى لم يعلم أنه من النجس أو الطاهر، إذ كما ترك الاستفصال فى تلك الاخبار عن أنواع الدماء و أصنافها و أطلق فى خبر عمار فعلم عموم حكم النجاسه كذلك ترك أيضا و أطلق بالنسبه إلى موضوعها، فينبغى أن يعلم ثبوت الحكم بالنجاسه حينئذ حتى ليظهر أنه من الطاهر، و كذا الكلام فى موثقه عمار السابقه و غيرها، بل لم أعرف خبرا اختص به الأول عن الثانى.

و دعوى ندره الطاهره، فلا اشتباه فى الموضوع من جهتها، فلا يقدر ترك الاستفصال عنها حينئذ، بخلاف أنواع الدم ممنوعه، سيما مع معروفه دم البراغيث و البق و السمك و نحوها فى ذلك الزمان، بل يمكن دعوى ظهور بعض الاخبار فى الحكم

بالنجاسه مع اشتباه الموضوع لترك الاستفصال و غيره، و لذا كان ظاهر الأستاذ في شرح المفاتيح التزام أصله النجاسه في مشتبه الحكم أو الموضوع.

بل قد يدعى ظهور موثقه عمار السابقه في مشتبه الموضوع، لبعده معرفه حال الدم الذي هو في منقار الطير، ك

خبر ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) «سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دما و هو يصلي، قال: لا- يؤذنه حتى ينصرف»

إلا أنه قد يقال: لعل النهي فيه عن الاعلام لمكان احتمال طهاره الدم، كالأمر بالإتمام في

خبر داود بن سرحان (٢) عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يصلي فأبصر في ثوبه دما، قال: يتم».

نعم قد يستظهر ذلك من

خبر ابن أبي يعفور (٣) عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلى ثم يذكر بعد ما صلى أ يعيد صلاته؟ قال: يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم»

الحديث.

مع احتمال كون السؤال فيه انما هو لحكم النسيان، و إلا فنجاسه ذلك معلومه لدى السائل.

و من هنا حكم في المنتهى و الذكري و الدروس و الموجز و شرحه و المدارك و الحدائق بالطهاره في الثاني أى مشتبه الموضوع كما عن نهايه الاحكام، بل في الأخير انه لا خلاف فيه بين الأصحاب، للأصل في الملاقى و الملاقى بالفتح كما في سائر ما كان من هذا القبيل.

و دعوى خروج الدم من بينها مع ضعف الإطلاقات فيه و قوتها فيها كما ترى، بل قد عرفت التأمل في ثبوت الإطلاقات و العمومات بالنسبه للأول أيضا أى مشتبه الحكم،

١-١ الواسائل- الباب- ٤٠- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

٢-٢ الواسائل- الباب- ٤٤- من أبواب النجاسات- الحديث ٢.

٣-٣ الواسائل- الباب- ٢٠- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

و ان استند إليها بعضهم في نجاسه العلقه و الدم في البيضه و نحوهما، و لقد أجاد كشف اللثام في منع دعوى العموم على مدعيها.

اللهم إلا أن يستند في إثباتها إلى معقد إجماع المعترف السابق المؤيد بما عساه يفهم من

خبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «ان عليا (عليه السلام) كان لا يرى بأسا بدم ما لم يذك يذك يكون في الثوب فيصلى فيه الرجل يعنى دم السمك»

من ثبوت البأس في غير ذلك.

و ما عساه يفهم من

مكاتبه ابن الريان (٢) الى الرجل «هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد أن يقيس بدم البق على البراغيث فيصلى فيه؟ و أن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع (عليه السلام) يجوز الصلاة، و الطهر أفضل»

بل قد يظهر منه معروفه النجاسه في سائر الدماء في تلك الأوقات.

و لما رواه في البحار عن

دعائم الإسلام (٣) عن الباقر و الصادق (عليهما السلام) «انهما قالوا في الدم يصيب الثوب: يغسل كما تغسل النجاسات، و رخصا (عليهما السلام) في النضح اليسير منه و من سائر النجاسات مثل دم البراغيث و أشباهه، قالوا: فإذا تفاحش غسل»

الى آخره. من حيث تعليق الحكم فيه على طبيعه الدم.

و

بالمروى (٤) في كتب الفروع لأصحابنا و إن لم أجده من طرفنا، بل ظنى

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب غسل المس- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب غسل المس- الحديث ٣.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١٥- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

٤- ٤ بدائع الصنائع للكاشاني ج ١ ص ٦٠ عن عمار بن ياسر «كان يغسل ثوبه من النخامة فمر عليه رسول الله صلى الله عليه و آله فقال له: ما تصنع يا عمار؟ فأخبره بذلك فقال صلى الله عليه و آله ما نخامتك و دموع عينيك و الماء الذى فى ركوتك إلا سواء انما يغسل الثوب من خمس: بول و غائط و قىء و منى و دم» و رواه فى المستدرک فى الباب ١٢ من أبواب النجاسات-

الحديث ٢ و لكنه ما ذكر لفظ القيء و الدم.

أنه عامي، بل ظاهر المنتهى أو صريحه ذلك «انما يغسل الثوب من البول و المنى و الدم»

إلى غير ذلك مما يمكن استفادته من الاخبار.

لكن الجميع كما ترى حتى إجماع المعبر، سيما مع كون مراده منه هنا بقريته استثناء ابن الجنيد منه انما هو الاتفاق، فلا نقل فيه لقول المعصوم (ع)، وربما تأمل في حجه مثله، فالأظهر حينئذ الاقتصار في النجاسه على دم ذى النفس خاصه، لوضوح الأدله فيها من الإجماعات و غيرها، بل ربما يظهر من الآيه الشريفه (١) طهاره غير المسفوح منها باعتبار لزومها لإباحه الأكل المستفاده من المفهوم.

لكن قد عرفت الأدله السابقه على عموم سائر دم ذى النفس مسفوحه و غيره الحاكمه على المفهوم من الاخبار، و الإجماع الذى لا يقدر فيه ما حكى عن ابن الجنيد من طهاره ما كان سعته دون سعه الدرهم الذى سعته كعقد الإبهام من الدم أو من غيره من النجاسات، كما يظهر من عبارته المحكيه عنه، لضعفه جدا، بل فى الذكرى و غيرها الإجماع على خلافه، كما انه لم يستثنه بعض من حكى الإجماع أيضا، مع احتمال تنزيل كلامه على العفو عنه فى خصوص الصلاه، سيما بناء على المعروف من حكاية خلافه فى الدم خاصه، فلا يكون حينئذ مخالفا.

و نحوه المحكى عن الصدوق من طهاره مقدار الحمصه، مع احتمال إرادته العفو أيضا، بل لعله الظاهر منه، و كذا ما تقدم عن الشيخ فى باب الأستار من عدم نجاسه غير المستبين من الدم و غيره من النجاسات بالنسبه للماء و غيره فى أحد الاحتمالات السابقه هناك، لوضوح ضعفها جميعها و انقراضها، إذ قد استقر المذهب الآن على نجاسه دم ذى النفس مطلقا و ان قل.

نعم قد عرفت عدم عموم فى الأدله السابقه يستفاد منه أصاله النجاسه فى الدماء

بحيث يشمل غيره، فالعلقه أى الدم المستحيل من النطفه يتجه بالحكم حينئذ بطهارتها بناء على منع اندراجها فى دم ذى النفس كما فى الذكرى و غيرها و ان ادعاه المصنف فى المعتبر، و مجرد تكونها فيه لا يقتضيه.

نعم قد يقوى فى النظر النجاسه، للإجماع فى الخلاف عليها معتزدا بالمحكى من فتوى جماعه من الأصحاب، منهم القاضى و الحلى و المصنف و ابن سعيد و العلامه و الآبى و غيرهم، بل لم أعرف من جزم بالطهاره إلا المحدث فى الحدائق، نعم تأمل فيها فى الذكرى و كشف اللثام.

لكنه يدفعه دعوى الشيخ الإجماع، و يندرج فى معقده على الظاهر علقه البيضه لإطلاقه، و احتمال اختصاصها فى المستحيل من نطفه الآدمى كما عساه توهمه عباره المعتبر ضعيف.

أما ما يوجد فى البيضه من الدم مما ليس بعلقه أو لم يعلم فالمتجه بناء على ما ذكرنا الطهاره، للأصل مع عدم وضوح المعارض، كما ان المتجه النجاسه فى الأول بناء على أصالتها هنا فى مشتبه الحكم من الدم، و فيه مع الثانى إن قلنا بها أيضا فى مشتبه الموضوع، اللهم إلا أن يقال بعدم تناول ما دل عليها لمثل هذه الافراد، فلا يستلزم حينئذ الحكم بها القول بالنجاسه هنا.

و كذا البحث فى باقى الدماء التى لا ترجع إلى ذى النفس و لم يعلم حكمها بالخصوص من الشارع كالمخلوق آيه لموسى بن عمران (عليه السلام)، و المتكون لقتل سيد شباب أهل الجنان (عليه السلام) و نحوهما.

أما ما يوجد فى بعض الأشجار و النباتات مما هو بلون الدم فليس من الدم و ان أطلق أهل العرف اشتباها عليه ذلك مع عدم العلم بحاله، و إلا فلو فرض صدق اسم الدم عرفا عليه بعد العلم بحاله احتمال جريان البحث السابق فيه أيضا.

نعم هو لا يجرى فى دم ما لا عرق له من الحيوان بل يكون خروج دمه رشحا كدم السمك و شبهه للإجماع محصلا و منقولاً مستفيضا ان لم يكن متواترا على طهارته، خصوصا فى السمك، و للأصل، و طهاره الميته منه، و لخبر السكونى (١) و مكاتبه ابن الريان (٢) السابقين، و غيرهما من النصوص المتمم دلالتها على تمام المطلوب بعدم القول بالفصل، كالعسر و الحرج و السيره المستمره و فحوى إباحه الأكل للسمك و نحوه.

فما عساه يظهر من المراسم و الوسيله كما عن المبسوط و الجمل من النجاسه فى هذه الدماء إلا أنه لا يجب إزاله قليلها و كثيرها محجوج بجميع ما عرفت أو مؤل.

و فى حكم هذا الدم بالطهاره الدم المتخلف فى الذبيحه من مأكول اللحم بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به جماعه منهم المجلسى فى البحار، و تلميذه فى كشف اللثام، بل ظاهرهما كغيرهما دعوى الإجماع عليه، بل فى المختلف و كنز العرفان و الحدائق و عن آيات الجواد دعواه صريحا، لكن معقده فى الأول المتخلف فى عروق الحيوان، و الثانى بل الثالث فى تضاعيف اللحم، و الاولى تعميم الحكم لهما عملا- بهما معا، كما هو صريح معقد نفى خلاف كشف اللثام و ظاهر سابقه، بل و لغيرهما كالبطن و غيرها عدا الجزء المحرم كالطحال، كما هو معقد ما فى شرح الدروس من إجماع الأصحاب ظاهرا على طهاره ذلك كله.

و أما الطحال فقد صرح فى جامع المقاصد و الروض بنجاسه دمه، لعموم أدلتها من ذى النفس، و لحرمة أكله، و فيه تأمل، لوجوب الخروج عن الأول بما عساه يظهر بالتأمل فى كلمات الأصحاب من الاتفاق على طهاره ما عدا المفسوح من دم الذبيحه، و على أنه لو غسل المذبح أو أنه قطع من أسفل بعد الذبح لم يبق فيها شىء نجس أصلا، و قول بعض الأصحاب المتخلف فى اللحم يريد المثل أو ما يشمل الطحال، و إلا فلا

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب النجاسات- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب النجاسات- الحديث ٣.

ريب في طهاره دم الكبد و نحوه، و حرمه الأكل لا تستلزم النجاسه قطعاً.

و دعوى ان العله في طهاره المتخلف انما هو إباحه الأكل المستلزمه لإباحته ممنوعه، فلا يبعد القول بالطهاره فيه حينئذ كسائر الأجزاء المأكوله، بل الظاهر شمول بعض معاهد الإجماعات السابقه له.

و كيف كان فالحجه على طهاره المتخلف في غير المحرم ما عرفته من الإجماع المعتضد بما سمعت، مضافاً إلى المستفاد من مفهوم قوله تعالى (١) «مَسِيءٌ فَوْحاً» من إباحه الأكل اللانزمه للطهاره، و العسر و الحرج و السيره المستمره في سائر الأعصار و الأمصار على أكل اللحم مع عدم انفكاكه عن الدم، كفحوى ما دل على إباحه أكل الذبيحه.

و بذلك كله يخص أو يقيد ما دل على نجاسه الدم من ذى النفس، فكان على المصنف استثناءه منه، و لعله تركه لمعلوميته، بل ينبغي القطع بذلك، فليس إطلاقه حينئذ خلافاً، كالمحكى عن أبي على و انتصار السيد و جمل الشيخ و مبسوطه و مراسم سلالر من إطلاقهم نجاسه الدم عدا ما لا نفس له سائله، أو يقال كما عساه يظهر من جماعه: إن مرادهم من الدم المحكوم بنجاسته من ذى النفس انما هو المفسوح دون غيره، فلا حجه حينئذ إلى استثناءه.

و من هنا تمسك بعضهم في طهاره المتخلف بالأصل، لكنك قد عرفت سابقاً ما فيه، و أن الأدله عامه لسائر دم ذى النفس، فلا بد حينئذ من استثناء خصوص هذا الدم من تلك العمومات، بل لا بد من الاقتصار على المتيقن منه، و هو المتخلف بعد خروج تمام المعتاد مما يقذفه المذبوح لا مع عدمه، كالمذبوح مثلاً في أرض منحدره و رأسه أعلى فلم يقذف، أو الجاذب بأنفه من الدم المسفوح زياده على المعتاد فان هذا المتخلف خاصه نجس، لعموم الأدله السابقه من غير فرق بين تخلفه في البطن أو غيرها،

لا غيره من الكائن في اللحم و نحوه مما لم يكن من شأنه أن يقذف، نعم هو يتنجس باختلاطه معه، كما انه يتنجس بمباشره آله المسفوح أو يد الذابح قبل غسلهما مثلاً.

و المراد بالذبيحه في معقد الإجماعات مطلق المذكاه تذكیه شرعيه قطعاً من غير فرق بين الذبح و النحر و غيرهما، بل لا يبعد إلحاق ما حكم الشارع بتذكيته بذكاه أمه، فيعفى حينئذ عن جميع ما فيه من الدم على إشكال، نعم لو فقد بعض ما يعتبر في التذكيه شرعاً من إسلام و بلوغ و نحوهما دخلت في الميتة، و نجس سائر دمها، لعموم الأدله، إذ ليس المدار على مجرد خروج الدم المسفوح، كما هو واضح.

هذا كله فيما يعتاد تذكيته من مأكول اللحم، و نحوه ما لم يعتد منه على الظاهر، أما ما يذكى من غير المأكول ففي البحار و شرح الخوانساري و الحدائق و شرح الأستاذ للمفاتيح أن ظاهر الأصحاب نجاسه دمه مطلقاً كما عن الذخيره و موضعين من الكفايه، و كأنهم أخذوه من إطلاق الأصحاب نجاسه دم ذى النفس مع تنزيل ما استثنوه من دم الذبيحه على المتبادر منها، و هو المأكول، بل مطاوى كلماتهم كالصريحه بذلك، فيبقى حينئذ ما دل على النجاسه لا معارض له.

قلت: إن تم إجماعاً كان هو الحججه، و إلا- كان للنظر فيه مجال، لظهور مساواه التذكيه فيه لها في المأكول بالنسبه إلى سائر أحكامها عدا حرمة الأكل، و لفحوى ما دل على طهارته بالتذكيه، بل لعل ذلك شامل لجميع أجزائه التي منها الدم عدا ما خرج، و للعسر و الحرج في التحرز عنه إذا أريد أخذ جلده أو الانتفاع بلحمه في غير الأكل، بل لا يمكن استخلاص اللحم منه القاضى بعدم الفائدة للحكم بطهارته.

و لعله لذا حكى في المعالم انه تردد في حكمه بعض من عاصرناه من مشايخنا، و ان كان ما حكى عنه من منشأ التردد ضعيفاً، حيث جعله من إطلاق الأصحاب الحكم بنجاسه دم ذى النفس، و من ظاهر قوله تعالى «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» لاقتضائه حليه

غير المسفوح المستلزم للطهاره، إذ هو مبني على جواز أكل دم غير المأكول حتى يستلزم الطهاره، و هو ممنوع.

بل ربما ظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، و يؤيده استبعاد حرمه أكل اللحم منه مع جواز أكل الدم، بل قد يقال: إن ما دل على حرمه الحيوان شامل لجميع أجزائه التي منها الدم، فالأولى جعل منشأ التردد ما ذكرنا مع زياده منع ظهور استثناء الأصحاب للمتخلف في المأكول خاصه، سيما من عبر بلفظ المذبوح كالقواعد و الموجز و البيان و غيرها، على أنه لو أريد بالذبيحه في كلامهم خصوص المأكول لكونه المعهود لوجب إرادته خصوص ما تعارف أكله، لا مثل الخيل و الحمير.

و من هنا كان صريح كشف اللثام القول بالطهاره، بل يظهر منه شمول الإطلاق له، كما ان الظاهر من العلامه الطبائبي في منظومته ذلك أيضا، قال:

و الدم في المأكول بعد قذف مايقذف طهر قد أحل في الدماء

و الأقرب التطهير فيما يحرم من المذكي، و عليه المعظم

انتهى و الله أعلم.

[السادس و السابع الكلب و الخنزير]

إشاره

السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان و هما نجسان عينا و لعابا لا يقبلان التطهير إلا بالخروج عن مسماهما كما هو الأصل في كل موضوع كان مدار النجاسه فيه مسمى الاسم، للنصوص المستفيضه (١) و فيها الصحيح و غيره، و القسم بالله ان الكلب نجس، و للإجماع المحصل، بل ضروره المذهب، و المنقول في الخلاف و عن

غيره على الكلب، كما انه نفى الخلاف عن نجاسه الثاني فيه أيضا، كالإجماع في الذكرى و المدارك على نجاسه عينهما و لعابهما، و في المنتهى و التذكرة و كشف اللثام على نجاستهما، و في المعبر على وجوب غسل الثوب

لاقاهما رطبا، و لقوله تعالى (١) «فَإِنَّهُ رَجَسٌ» سواء جعل الضمير فيه للخنزير أو لحمه، نعم قد يتأمل في استفاده النجاسه من لفظ الرجس، و هو ضعيف هنا، إلى غير ذلك.

و ما عن الصدوق من الاكتفاء برش ما أصابه كلب الصيد برطوبه ليس خلافا فيما نحن فيه، كما أنه لا ينافيه

صحيح على بن جعفر (٢) عن أخيه (عليهما السلام) قال:

«سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر و هو فى الصلاه كيف يصنع؟

قال: إن كان دخل فى صلاته فليمض، و ان لم يكن فى صلاته فلينضح ما أصاب ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله»

لوجوب حمل الإصابه فيه عليها مع اليوسه كما يشعر به الاستثناء، فإنه لا يتغير الملقى حيثئذ عن حكمه كما فى سائر النجاسات إجماعا فيما عدا ملقى الميتة فى كشف اللثام و عن الذخيره و الدلائل، للأصل و النصوص، بل قد يشعر الاستثناء فى هذا الصحيح بعدم وجوب الغسل فى النداهه غير المؤثره، و هو كذلك فى سائر النجاسات أيضا، و به صرح الطباطبائى فى منظومته للأصل و غيره، و سيأتى تمام الكلام فيه إن شاء الله.

و أما

قول الصادق (عليه السلام) (٣): «نعم»

جواب سؤال ابن مسكان له فى الصحيح عن الوضوء بما ولغ الكلب فيه أ يتوضأ منه أو يغتسل؟ فمحمول على الكثير من الماء أو غير ذلك، ك

قوله (٤): «لا بأس»

جواب سؤال زراره له عن جلد الخنزير يجعل دلوا يستقى به، فيراد به بالنسبه إلى سقى البساتين و نحوها، أو يحمل على التقية كما قيل، و لعله أولى، لمنافاه الأول لما دل (٥) على عدم استعمال الميتة و الانتفاع بها.

١-١ سورة الانعام- الآيه ١٤٦.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الأستار- الحديث ٦.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الماء المطلق- الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الأطمعه المحرمه.

و كلب الماء و خنزيره لا- يدخل فى إطلاق الكلب نصا و فتوى، كما لا- يدخل مضاف الماء فى إطلاقه، فأصالة الطهاره و عموماتها لا معارض لها، مع أنها مؤيده فى خصوص الأول بالسيره على استعمال جلده و شعره، و بما قيل: إنه الخز، بل قطع به بعض المحصلين ممن عاصرناه مستشهدا عليه بصحيح ابن الحجاج (١) و غيره (٢) و يأتى تحقيق الحال فيه إن شاء الله.

فما عن ابن إدريس من تفرد بالقول بنجاسه كلب الماء للإطلاق، و ربما يلزمه القول بها فى الخنزير ضعيف جدا، حتى لو سلم له انه ليس الخز، و ان لفظ الكلب من المتواطئ كما حكى عن الأكثر فى الحدائق و الأشهر فى الرياض، و ان كنا لم نتحقق ما حكياه، لظهور انصرافه إلى المعهود المتعارف، أما لو قلنا بالاشتراك اللفظى كما عن المنتهى، أو بكونه مجازا كما فى ظاهر التذكرة و عن صريح التحرير و نهايه الاحكام، بل هو الأصح إن أراد ذلك بالنظر إلى إطلاقه لا إضافته كالماء كما سمعت فهو سيما الثانى أشد ضعفا، لتوقفه- بعد تسليم جواز استعمال اللفظ فى حقيقته و مجازه، أو المشترك فى معنيه، إذ الفرض معلوميه البرى، أو كان من باب عموم المجاز و الاشتراك- على القرينه، و ليس، بل هى على خلاف ذلك موجوده، فلا ينبغى الإشكال حينئذ فى الطهاره، فما فى البيان من الحكم بها فى وجه فى غير محله.

و لو نزا كلب أو خنزير على حيوان طاهر أو نجس فأولده روعى فى إلحاقه بأحكامه من الولوغ و نزع البثر و نحوهما إطلاق الاسم لتعليقها عليه، فان لم يصدق بأن اندرج فى مسمى اسم آخر أو لم يندرج انتفت عنه، و ثبت له أحكام ذلك المسمى، لشمول أدلته له، أو الطهاره مع فرض عدم الاندراج، للأصل و العموم،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلى.

بل وكذا الحكم فى المتولد بين الكلبين والخزيرين أو الطاهرين، وفاقا لصريح كشفى اللثام و الغطاء و ظاهر المدارك.

و خلافا لجماعه منهم الشهيدان و المحقق الثانى، فحكموا بنجاسه المتولد بين النجسين مطلقا، لكونه جزءا منهما، فهو حقيقه منهما و ان اختلفت صورته.

و فيه مع منافاته الأصول و إطلاق الأدله انه لا حكم لتلك الجزئيه بعد الاستحاله، فهو كغيره من المستحيل من نجس العين، كما انه لا- حكم لها و ان تولد من الطاهرين و اندرج تحت اسم النجس مثلا و دعوى ان ذلك اختلاف فى الصوره دون الحقيقه يدفعها فرض المسأله فى خلافه كالهرة المتولده من الكلبين و نحوها، كدعوى الشك فى شمول إطلاق اسم غير ما تولدت منه، إذ الفرض أيضا كما عرفت تحقق الصدق و ان ندر الوجود، و ما عداهما أى الكلب و الخزير فليس بنجس، و فى نجاسه خصوص كل من

[فى حكم الثعلب و الأرنب و الفأره و الوزغه]

الثعلب و الأرنب و الفأره و الوزغه عينا كالكلب و ان لم نقل بها فى المسوخ، و طهارته تردد من الأصل و العمومات و

صحيح الفضل (١) «سألت الصادق (عليه السلام) عن فضل الهرة و الشاه و البقره و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع فلم أترك شيئا إلا سألته عنه، فقال: لا بأس به، حتى انتهيت إلى الكلب»

إلى آخره. خصوصا إن قلنا بشمول لفظ الوحش للأولين، و ما دل (٢) على قبول الأول للتذكيه، بل و الثانى أيضا، بناء على انه من السباع، لمعلوميه عدم وقوعها على نجس العين.

و

قول الصادق (عليه السلام) (٣): «لا بأس بأكله» جواب سؤال سعيد

١- ١ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب لباس المصلى من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ١.

الأعرج في الصحيح عن الفأره تقع في السمن و الزيت ثم تخرج منه حيا،

ك

قوله (عليه السلام) أيضا في صحيح إسحاق بن عمار(١): «إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: لا بأس بسؤر الفأره إذا شربت من الإناء أن تشرب منه و تتوضأ»

ك

خبر أبي البختری المروى عن قرب الاسناد(٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) قال: لا بأس بسؤر الفأره أن تشرب منه و تتوضأ».

و

قول الكاظم (عليه السلام)(٣) جواب سؤال أخيه علي في الصحيح «عن العظايه و الحيه و الوزغ يقع في الماء فلا تموت أ يتوضأ منها للصلاه؟ قال: لا بأس، و سألته عن فأره وقعت في حب دهن فأخرجت منه قبل أن تموت أ نبيعه من مسلم؟ قال: نعم و تدهن منه»

إلى غير ذلك من الاخبار، و العسر و الحرج في التجنب عن الأخيرين خصوصا الثالث.

و ما سمعته سابقا مما دل على طهاره ميته غير ذى النفس و منه الوزغ من الإجماع و غيره، بل قد عرفت هناك ما يشهد للطهاره من غير هذه الجبهه، كما انه تقدم في باب الأستار و البثر ما هو كذلك، فلاحظ و تأمل.

و من

مرسل يونس(٤) عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته هل يجوز أن يمس الثعلب و الأرنب أو شيئا من السباع حيا أو ميتا؟ قال: لا يضره و لكن يغسل يده».

و

صحيح علي بن جعفر(٥) عن أخيه (عليهما السلام) «سألته عن الفأره الرطبه قد وقعت في الماء تمشى على الثياب أ يصلى فيها؟ قال: اغسل ما رأيت من أثرها،

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأستار - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأستار - الحديث ٨.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الأستار- الحديث ١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب النجاسات- الحديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب النجاسات- الحديث ٢.

و ما لم تره فانضحه بالماء»

ك

صحيحه الآخر عنه (عليه السلام) (١) أيضا «عن الفأره و الكلب إذا أكلا من الخبز أو شماه أ يؤكل؟ قال: يترك ما شماه، و يؤكل ما بقى»

و نحوه خبره الآخر عنه (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد (٢).

و

خبر عمار الساباطى (٣) عن الصادق (عليه السلام) مع زياده السؤال فى الثانى «عن العظايه تقع فى اللبن، قال: إن فيها السم»

ك

قوله (عليه السلام) أيضا فى خبر هارون الغنوى (٤) بعد أن سأله «عن الفأره و العقرب و أشباه ذلك يقع فى الماء فيخرج هل يشرب من ذلك الإناء و يتوضأ؟ قال: يسكب منه ثلاث مرات، و قليله و كثيره بمنزله واحده، ثم يشرب منه و يتوضأ منه غير الوزغ، فإنه لا ينتفع منه»

إلى غير ذلك كالأمر بنزح ثلاث دلاء للفأره و الوزغه فى خبر معاويه بن عمار (٥) و بإهراق ما وقع فيه الوزغ و الفأره من الماء فى الرضوى (٦) مضافا إلى الإجماع فى الغنيه على نجاسه أولى الأربعة.

لكن و مع ذلك فالأشهر و الأظهر الطهاره بل هو الذى استقر عليه المذهب من زمن الحلى إلى يومنا، بل لعل المخالف قبل ذلك أيضا نادر، فان المرتضى و ان حكى عنه فى موضع من المصباح ما يقتضى بنجاسه الأرنب لكنه فى موضع آخر منه قال: «لا بأس بأسار جميع حشرات الأرض و سباع ذوات الأربع إلا أن يكون كلبا أو خنزيرا» فقد يكون مراده بالأول حكاية قول غيره أو خصوص الميت منه و لو لعدم قبوله التذكيه عنده بقرينه ذكره ذلك فى خصوص الجلود.

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب النجاسات- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب الأطعمه المحرمه الحديث ٢.

٣- ٣ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب- ٣٦- من أبواب النجاسات- الحديث ٢ و ذيله فى الباب ٤٦ من أبواب الأطعمه المحرمه- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الماء المطلق- الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الماء المطلق- الحديث ٢.

٦- ٦ المستدرک- الباب- ٧- من أبواب الأستار- الحديث ٢ و ٣.

و عن الصدوق و ان حكى عنه فى موضع من الفقيه و المقنع الفتوى بمضمون

صحيح على بن جعفر (عليهما السلام) فى الفأره الرطبه، لكنه فى موضع آخر منها قال: «ان وقعت فأره فى حب دهن فأخرجت قبل أن تموت فلا بأس بأن يدهن منه، و يباع من مسلم»

فلعله يريد بالأول الندب أو الوجوب تعبدا فى خصوص ذلك لا للنجاسه.

و الشيخ و ان حكى عنه فى موضع من المبسوط و النهايه «ان الأربعة كالكلب فى وجوب غسل ما مسسته برطوبه، و رش ما مسسته بيبوسه» لكنه فى موضع آخر من الأول «انه يكره ما مات فيه الوزغ و العقرب» و من الثانى «انه لا بأس بما شربت منه فأره» فقد يريد من الأول حينئذ الندب أو خصوص ذلك تعبدا كما سمعت سابقا فى الأسئار القول بوجوب اجتناب سؤر بعض الحيوان و ان كان ذلك الحيوان طاهرا، لكن عن كشف الرموز «أن الشيخ نص فى موضع من التهذيب على نجاسه كل ما لا يؤكل لحمه، و استثنى فى الاستبصار ما لم يمكن التحرز منه» انتهى. و هو غريب، إلا أنى لم أجد ذلك فى الكشف، فلعل الناقل عنه اشتبهه بكراهه الاستعمال.

و ابن حمزه فى الوسيله و ان قال فى موضع منها فى خصوص الوزغ نحو ما سمعته من المبسوط و النهايه أولا، بل فى آخر عنه استثناءه من طهاره ميته غير ذى النفس، لكنه صرح فى موضع آخر منها بكراهه استعمال ما باشره.

و لعله لذلك كله نفى الخلاف بيننا فى السرائر عن طهاره سؤر الفأره و السباع و سؤرها، و حكى الإجماع على طهاره ميته غير ذى النفس، و منه الوزغ المستلزمه لها فى حال الحياه بالأولى بعد ان حكى عن بعض أصحابنا فى كتاب له ما ينافى ذلك كله، و كأنه أراد ابن حمزه بقريته ما نقله من العبارة.

قلت: كأنه لم يلاحظ أو لم يعبا بما فى الغنيه و عن أبى الصلاح و المقنعه فى باب لباس المصلى و مكانه منها من النص على نجاسه الثعلب و الأرنب، بل فى الأول الإجماع

عليه، كما عن القاضي من إيجاب غسل ما أصابهما و الوزغه، و عن المراسم أن الفأره و الوزغه كالكلب و الخنزير في رش ما مساه ببيوسه، كالمقنعه مع زياده و غسل ما مساه برطوبه، مضافا إلى ما تقدم.

لكن لا- يخفى عليك ضعف الجميع بعد ظهور مستنده مما سمعت، إذ هو- مع قصور أكثره سندا، و جميعه دلالة، و اقتضاء العمل بظاهر بعضه- خلاف المجمع عليه معارض بما هو أقوى منه مما عرفت من وجوه عديده، و احتمال ترجيحه بإجماع الغنيه بعد موهونيته بمصير المتأخرين إلى خلافه بل و بعض المتقدمين مع عدم الصراحه بالنجاسه في كلام جماعه منهم لا يصغى اليه، فالمتعين حينئذ حمل الأمر فيه على الندب أو التقيه في البعض، و النهى على الكراهه، و قد مر في الأستار و بحث الميته و غيرهما ما له نفع تام في المقام، و الله أعلم.

إلى هنا تم الجزء الخامس من كتاب جواهر الكلام و قد بذلنا غاية الجهد في تصحيحه و مقابله بالنسخه الأصلية المخطوطه المصححه بقلم المصنف قدس روحه الشريف و يتلوه الجزء السادس في بقيه النجاسات عباس القوجاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩